صوت العراق في الأمم المتحدة ١٩٥٩ - ١٩٦٩

سجل شخصي

عدنان الباجه جي



صوت العراق
في
الأمم المتحدة ١٩٥٩ - ١٩٦٩

صوت العراق في الأمم المتّحلة (١٩٥٩ – ١٩٦٩) : سجلّ شخصيّ / سياسة
عدنان الباچه جي / مؤلّف من العراق

الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر

المركز الرئيسي :

بيروت ، ساقية الجنزير ، بناية برج الكارلتون ،

ص.ب : ٥٤٦٠–١١ ، العنوان البرقي : موكيّالي ،

هاتفاكس : ٧٥١٤٣٨ / ٨٠٧٩٠١

التوزيع في الأردن :

دار الفارس للنشر والتوزيع

عمّان ، ص.ب : ٩١٥٧ ، هاتف ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتفاكس : ٥٦٨٥٥٠١

E-mail : mkayyali@nets.com.jo

الغلاف والإشراف الفنّي :

صورة الغلاف :

المؤلّف يلقي خطاباً / عن النسخة الإنجليزيّة من الكتاب

الصفّ الضوئي :

مطبعة الجامعة الأردنيّة ، عمّان

التنفيذ الطباعيّ :

مطبعة سيكو / بيروت ، لبنان

دراسات

عدنان الباجه جي

صوت العراق في الأمم المتّحدة ١٩٥٩ - ١٩٦٩

سجل شخصي



الاهداء

إلى زملائي الراحلين الاعزاء :

عصمت كتاني

عدنان رؤوف

فيحاء إبراهيم كمال

استهلال

منذ عشر سنوات – في شهر تموز – يوليو ١٩٩١ على وجه التحديد – صدر لي كتاب باللغة الإنجليزية بعنوان «صوت العراق في الأمم المتحدة ١٩٥٩ – ١٩٦٩ سجل شخصي .» كانت تلك الفترة التي كنت خلالها سفيراً وممثلا دائماً للعراق في الأمم المتحدة ووزيراً للخارجية من أهم مراحل حياتي العملية وأكثرها نشاطاً . كتب الكتاب باللغة الإنكليزية لأن الخطب والبيانات التي تؤلف جزءاً هاماً منه ألقيت بتلك اللغة ، فالعربية لم تكن آنذاك لغة رسمية في الأمم المتحدة . وقد رأيت أن من المفيد ترجمة أجزاء من هذا الكتاب مع تعليقات وتعديلات باللغة العربية أضفتها مؤخراً إلى الكتاب المترجم لاطلاع القارئ العربي على حقبه مهمة من تاريخنا المعاصر من وجهة نظر شخص ساهم فيها وراقب أحداثها عن قرب .

ليس المقصود من هذا الكتاب أن يكون سيرة ذاتية . إلا أن بعض الأقسام فيه تتخذ طابع السيرة بشكل لامناص منه . وقد أبديت عدداً من التعليقات والملاحظات وحاولت في بعض المواقع أن أتطلع نحو المستقبل – وهذه محاولة محفوفة بالمخاطر في أحسن الأحوال . ومع أن هناك فجوه زمنية تزيد عن ثلاثين سنة منذ أن تركت عملي في السلك الخارجي العراقي فأني اشعر أن ما كتبته بشأن عملي في الأمم المتحدة بصفتي ممثل العراق فيها والخطب التي ألقيتها في ذلك الوقت لم تزل تحتفظ بشيء من الصلة الوثيقة بالقضايا الراهنة وقد تكون مفيدة في فهم بعض المشاكل والتحديات التي تواجهنا في الوقت الحاضر .

يحتوى الكتاب الحالي على ترجمة مختصرة للمقدمة والفصلين المتعلقين بالقضية الفلسطينية وحرب حزيران ١٩٦٧ . وقد حذفت من هذين الفصلين الخطابات الرئيسية الثلاثة عشر التي ألقيتها في الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة السياسية الخاصة واستعضت عنها بمرفق يحتوي على أبرز النقاط التي تضمنتها الخطب المذكورة مع بيان أرقام وتواريخ الاجتماعات التي ألقيت فيها تسهيلاً للمراجعة . وبقى الفصلان الثاني والثالث من الكتاب وهما عن الفترة التي كنت خلالها وزيراً للخارجية وحرب حزيران ١٩٦٧ دون تغيير جوهري مع بعض الإضافات وهما في اعتقادي أهم فصلين في الكتاب .

وفي الفصل الرابع الخاص بقضايا الاستعمار حذفت الخطب المتعلقة بتقارير مجلس الوصاية ولجنة البلاد غير المتمتعة بالحكم الذاتي مثل المستعمرات البرتغالية والكامرون وتوغو

ورواندا وبورندي وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) وروديسيا (زمبابوي) واكتفيت بمساهمتـــي في لجنـة تصفية الاستعمار وقضية عدن وجنوب اليمن وأضفت نسخاً من بعض المخابرات الرسمية البريطانية التي أطلعت عليها في مركز الوثائق البريطاني والمتعلقة بانتخابي لرئاسة اللجنة الرابعة ودوري في قضية عدن وعملي خلال اضطلاعي بمنصب وزير الخارجية .

وفي الفصل الخامس أبقيت الأقسام المتعلقة بقضية الكونغو وكوبا والعدوان البريطاني على حريب في اليمن عام ١٩٦٤ . وبقى الفصل السادس كما هو الذي يتناول قضايا دولية عامة مثل مستقبل الأمم المتحدة وسياسة عدم الانحياز وعمليات حفظ السلام وتعريف العدوان ونزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية مع بعض التعديلات الجزئية .

واكتفيت في الفصل السابع المتعلق بالقضايا الاقتصادية بالخطاب الرئيسي الذي ألقيته في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٦٥ .

وأخيراً بقي الفصل المتعلق باستقالتي من الخدمة الخارجية العراقية والملابسات المحيطة بها مع بعض الإضافات .

ولا يسـعني إلا أن أعبـر عن عظيم شكري وبالغ إعجـابي لزميـلي وصـديقي العـزيز «عطـــا عبد الوهاب» الذي قام بترجمة هذا الكتاب من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية بكفاءة نادرة ومعرفة عميقة .

المقدمـــة

بعد تخرجي من الجامعة الأمريكية في بيروت في حزيران يونيو ١٩٤٣ قدمت طلباً للاشتراك في امتحان التعيين في السلك الخارجي العراقي . رفض هذا الطلب بناءً على تقرير من دائرة التحقيقات الجنائية وصفتني فيه بالمؤيد لما سمي فيما بعد بحركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ إذ تطوعت خلال الحرب القصيرة ضد القوات البريطانية في كتائب الشباب التي كان يقودها درويش المقدادي ومساعده إبراهيم شوكت رحمهما الله . انتظرت حتى شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٤ عندما تحسنت الأحوال وأوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء فتقدمت للامتحان مرة أخرى ونجحت فيه وعينت ملحقاً ثالثاً أو تلميذاً دبلوماسياً في الحادي عشر من كانون أول ديسمبر عام ١٩٤٤ ، وبُعد مضي أقل من شهرين على تعييني قرر وزير الخارجية أرشد العمري ان يوزع الملحقين الجدد على البعثات الدبلوماسية في الخارج وكان نصيبي التعيين في واشنطن . وقبيل مغادرتي بغداد للالتحاق بوظيفتي دعاني الوزير المفوض الأمريكي لوي هندرسن لتناول الغداء معه وقال إنه يعرف بأن الإنكليز حاولوا منع تعييني عام ١٩٤٣ وأنحى باللائمة عليهم وقال انه يقدر شعوري الوطني وعليّ ألا أعير أية أهميه لما فعلوه لأنهم لم يتخلصوا بعد من عقليتهم الاستعمارية المتحجرة . وقال إني سأجد في الولايات المتحدة مجتمعاً بني على مقاومته للاستعمار ويقدس الحرية الشخصية . وحين وصلت واشنطن أول مرة في نيسان / أبريل عام ١٩٤٥ وأنا في مطلع شبابي كانت معرفتي بالولايات المتحدة ناجمة عن دراستي الجامعية للتاريخ الأمريكي وقراءتي لبعض الأعمال الكلاسيكية من الأدب الأمريكي وكنت متأثراً كغيري بصورة أمريكا التي تبثها أفلام هوليود والتي سرعان ما اكتشفت أنها لا تعكس بشكل صحيح طبيعة الحياة الأمريكية .

كانت الولايات المتحدة يومئذ في ذروة نفوذها وقوتها بعد خروجها منتصرة من الحرب العالمية الثانية التي أنهكت البلاد الأوروبية والآسيوية . وكان الفرق شاسعاً بينها وبين الولايات المتحدة التي بدت متفوقة بسنين بل بقرون على غيرها من بلاد العالم . وبالرغم من أني أصبت بخيبة أمل بسبب نظام التمييز العنصري ضد السود الذي كان يطبق بصرامة في ذلك الوقت في واشنطن ، فإن انطباعي العام عن بلاد قدر لي أن أعيش فيها مدة ثمانية عشر عاماً من شبابي وكهولتي لم يتغير . لقد قدرت الحرية والحيوية لذلك المجتمع المنفتح القائم على مبدأ المساواة وأعجبت بالقوة الراسخة لمؤسساته السياسية والدستورية والقانونية .

إلا أن هذه المشاعر التي كان يشاطرني فيها كثير من العرب من جيلي تحولت إلى خيبة أمل مريرة . كانت سياسات الولايات المتحدة ، باستثناء الموقف النبيل الذي وقفه آيزنهاور إزاء العدوان البريطاني – الفرنسي – الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ ، عبارة عن كارثة بالنسبة للعرب . إن النفاق والازدواجية اللذين ميزا تلك السياسات قضتا على اعتقادنا الساذج بأن الولايات المتحدة ، بعد أن خرجت منتصرة وقوية من الحرب العالمية الثانية ، ستقودنا إلى عالم أفضل تسود فيـــه العدالة وحكم القانون . لم يجر في أي مكان آخر من العالم إغفال المثل العليا للعدالة والإنصاف ، والتنكر لها ، كما جرى في فلسطين . إن حقوق الفلسطينيين في أرض أجدادهم وطموحهم المشروع في الحرية والاستقلال قد ضحي بها بشكل مستمر وفاضح لتلبية مطامع إسرائيل التوسعية . لم يكن غريباً إذن أن يختفي تعلقي القديم بأمريكا اختفاءً تاماً . أما النزر اليسير المتبقـــي منه فيعود الفضل فيه إلى وفاء عدد من الأصدقاء الأمريكيين وإخلاصهم وهم الذين وقفوا بجانبنا ورفضوا بشدة السياسة الغادرة التي تتبعها حكومتهم .

وفي خلال السنوات الأربع التي قضيتها في واشنطن أنجزت عملين هامين كان لهما أكبر الأثر في حياتي – زواجي من سلوى علي جودت الأيوبي وحصولي على شهادة الدكتوراه من جامعة جورج تاون .

من واشنطن انتقلت إلى الإسكندرية حيث عينت قنصلاً للعراق فيها . وسنحت لي الفرصة هناك للتعرف على الملك حسين ملك الأردن رحمه الله والأمير رعد بن زيد الحسين وكانا تلميذين في كلية فكتوريا التي قضيت فيها ست سنوات وتخرجت فيها عام ١٩٤٠ بالشهادة الثانوية التي كانت تسمى بـ (Oxford and Cambridge School Certificate) . إن صداقتي مع الأمير رعد وحبي واحترامي له أزدادا على مر السنين .

لم أجد في الإسكندرية عملاً كافياً ولم أجد أي مبرر لوجود قنصلية عراقية فيها ولذا اقترحت على وزارة الخارجية إلغاء القنصلية اقتصاداً في النفقات فأجيب طلبي . ولعل هذه كانت المرة الوحيدة التي يقترح فيها رئيس بعثة في الخارج إلغاء بعثته .

عدت إلى بغداد في نهاية عام ١٩٥٠ وعينت مساعداً لمدير الدائرة السياسية في وزارة الخارجية العراقية مسؤولاً عن شعبة الأمم المتحدة . كانت لي خبرة قليلة بشؤون الأمم المتحدة ، فخلال عملي في السفارة العراقية في واشنطن شاركت كعضو في الوفد العراقي إلى بعض الاجتماعات للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة كالمؤتمر الأول لمنظمة الغذاء

والزراعة في مدينة كوبيك في كندا في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٥ والاجتماع الافتتاحي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سافانا ، جورجيا ، في آذار /مارس ١٩٤٦ وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاستخدام في هافانا ، كوبا ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ الذي استمر حتى كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ . كان لهذه التجارب المبكرة أثرها العميق عليّ وقد اكتشفت خلالها أن لدي تفضيلا طبيعياً وغريزياً للدبلوماسية المتعددة الأطراف .

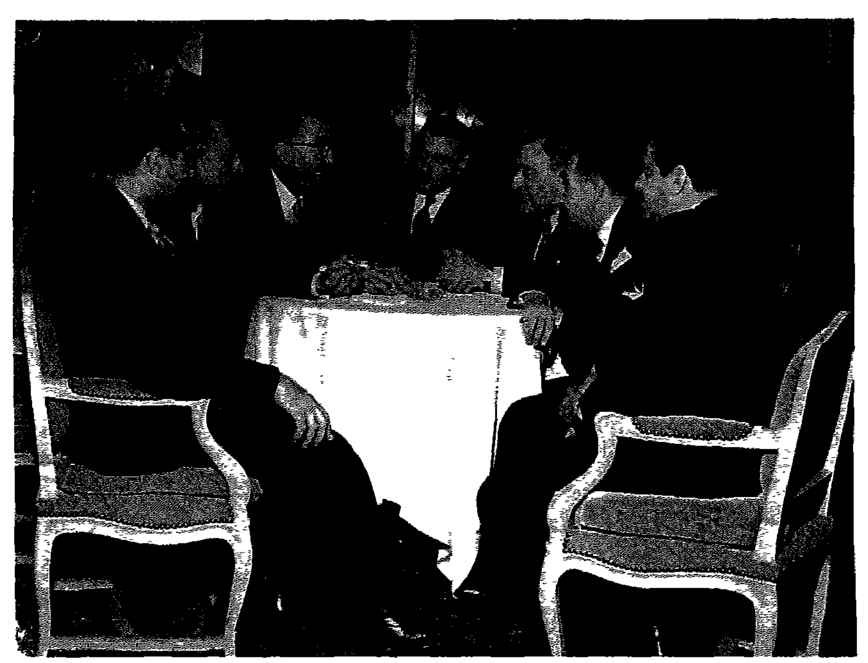
حين توليت عملي في شعبة الأمم المتحدة في وزارة الخارجية ببغداد كان مما لفت نظري المواضيع الكثيرة المتشعبة التي تبحث في الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية ووكالاتها المتخصصة ولجانها الكثيرة ولم يكن من السهل استيعابها والإلمام بها .

عينت عضواً مناوباً في الوفد العراقي إلى الدورة السادسة للجمعية العامة التي التأمت في باريس من ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥١ إلى أواسط شباط / فبراير ١٩٥٢ وتم تنسيبي إلى اللجنة الخامسة ، التي تنظر في مسائل الميزانية والقضايا الإدارية . ويعتبر العمل في هذه اللجنة عملاً مملاً ، لكنني تعلمت الكثير فيها عن الأمم المتحدة وأساليب عملها . كانت الأشهر الثلاثة التي قضيتها في باريس لا تنسى ، وأحببت خلالها ذلك العمل . قدمت في اللجنة إسهاما متواضعاً بعض الشيء ، اعتبر جيداً بما فيه الكفاية بالنسبة إلى مبتدئ مثلي . وفي الدورة السابعة للجمعية العامة التي انعقدت في نيويورك في بناية المقر الجديد الواقع على ضفة النهر الشرقي واستمر عملها من تشرين الأول / أكتوبر إلى كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٢ ، نسبت مرة أخرى للعمل في اللجنة الخامسة . في هذه المرة كان إسهامي أكثر طموحاً وازدادت ثقتي بالنفس . كانت تلك إقامتي الأولى الطويلة في نيويورك وهي كانت ، وربما لم تزل ، أكثر المدن المثيرة في العالم . وسرعان ما سحرتني تلك المدينة ، وأخذت منذ ذلك الحين أحتضن في صدري طموحاً خفياً بأنني سأغدو ذات يوم ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة .

في شهر حزيران / يونيو ١٩٥٣ نقلت للمرة الثانية إلى السفارة العراقية في واشنطن بناءً على طلب السفير الجديد موسى الشابندر . أشغلت منصبي هذا في أواسط شهر آب / أغسطس ، ولم تمض علي سوى أربعة أسابيع حتى غادرت عضواً في الوفد العراقي إلى الدورة الاعتيادية الثامنة للجمعية العامة (أيلول / سبتمبر – كانون الأول / ديسمبر) . وبالإضافة إلى عملي في اللجنة الخامسة أسند إليّ تمثيل العراق في اللجنة الرابعة التي تنظر في مسائل الوصاية والمستعمرات . كانت هذه لجنه ذات حيوية وأهمية خاصة للشعوب الرازحة تحت الاستعمار .



عدنان الباجه جي، الدبلوماسي الشاب، في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس عام 1951 مع ترغفي لي، السكرتير العام للأمم المتحدة.



في اجتماع الأمم المتحدة في باريس، 1951 من اليسار، عوني الخالدي، أحمد الشقيري، فاضل الجمالي وزير الخارجية، عدنان الباجه جي، عطا أمين، يوسف الكيلاني، هاشم الحلبي



مع عوني الخالدي ، مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة ، 1953 .



الوفد العراقي إلى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك 15 أيلول / سبتمبر 1953 .

الصف الأول من اليمين : موسى الشابندر ، سفير العراق في واشنطن ؛ عوني الخالدي ، مندوب العراق الدائم ؛ حكمت الجادرجي ، من وزارة الخارجية العراقية ؛ عدنان الباجه جي .

الصف الثاني من اليمين : عطا عبدالوهاب ، السكرتير الأول في مكتب العراق الدائم ؛ رشيد رؤوف ، من وزارة الخارجية ؛ عبدالكريم الكيلاني قنصل العراق في نيويورك ؛ أسامة قدري ، من مكتب العراق الدائم .

كنت بطبيعة الحال ميالاً لدعم الكتلة المناهضة للاستعمار ، وكانت تتألف من الأقطار العربية والآسيوية وبعض دول أمريكيا اللاتينية ، بالإضافة إلى قطرين من أقطار أفريقيا السوداء هما الحبشة وليبريا وكانا العضوين الوحيدين من تلك القارة في الأمم المتحدة يومئذ . وقد أدليت في اللجنة الرابعة بكلمات متعددة لم تلق الاستحسان من الدول الغربية وحليفاتها لكنها حظيت بالتقدير من أقطار العالم الثالث .

واعتباراً من الدورة العاشرة في ١٩٥٥ أصبحت أمثل العراق بانتظام في اللجنة الرابعة . كما مثلت العراق في ١٩٥٦ و ١٩٥٧ في «لجنة المعلومات من المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي» وانتخبت نائباً لرئيس اللجنة في هاتين السنتين . وقد انشغلت حتى نقلي من السفارة العراقية في واشنطن ، بعدد من مشاكل المستعمرات مثل منطقة توغو الخاضعة للوصاية ، والمستعمرات البرتغالية في أفريقياوآسيا وقضيه جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) التي كانت خاضعة لانتداب حكومة جنوب أفريقيا العنصرية .

أن الخبرة التي اكتسبتها من عملي في الأمم المتحدة خلال تلك السنوات المبكرة ساعدتني كثيراً في عملي في السفارة وكانت واجباتي فيها تتضمن إعداد التقارير السياسية ورصد الصحف ومتابعة الوضع السياسي المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد غدوت شديد الاهتمام بأمور السياسة الأمريكية الداخلية وصرت أتابع ما استطعت مافيها من التواءات وتقلبات .

وخلال سنة عملي الأخيرة في واشنطن وقعت حادثة استثنائية إذ دعيت على حين غرة لإلقاء الكلمة الرئيسية في الحفل الذي أقامه نادي الصحافة القومي على شرف الأمير عبدالإله ولي عهد العراق الذي جاء إلى واشنطن في أوائل شباط / فبراير ١٩٥٧ على رأس وفد ضم ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين في العراق وذلك للتباحث مع الرئيس آيزنهاور حول الوضع في الشرق الأوسط في أعقاب حرب السويس . طلب مني السفير موسى الشابندر أن أكتب الخطاب الذي كان سيلقيه الأمير في الحفل المقام لتكريمه ، والمعلوم أن إلقاء مثل هذه الكلمات في ذلك النادي كان امتيازاً مخصصاً لرؤساء الدول والحكومات . كان الخطاب الذي أعددته قوياً في طابعه القومي بنبرته ومحتواه معاً ، وتضمن نقداً شديداً للهجوم البريطاني – الفرنسي – الإسرائيلي على مصر . أحجم الأمير عبدالإله شخصياً عن إلقاء الخطاب وطلب من السفير العراقي أن يلقيه عوضاً عنه . فاعتذر السفير عن ذلك قائلاً أنه قد نسي نظارته وانتهى الأمر بأن قرأت الخطاب بنفسي . إن هذه الحادثة بالإضافة إلى رسالة كنت قد كتبتها إلى محرر جريدة نيويورك تايمز في نيسان / أبريل ١٩٥٧ دافعت فيها

عن مصر ، ربما كانتا السبب وراء العداء الذي واجهته عند عودتي إلى بغداد في أواخر تلك السنة .

كنت نقلت من السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية في بغداد ، وحسبت ، وأنا في الرابعة والثلاثين من العمر ، وبعد ثلاث عشرة سنة من العمل في الخدمة الخارجية كسبت خلالها خبرة مفيدة في شؤون العالم وتمتعت بسمعة طيبة في الأمم المتحدة بصفتي مكافحاً من أجل الحرية والاستقلال للأقطار الخاضعة للحكم الاستعماري ، أنني صرت جاهزاً للعمل السياسي في وطني . كان والد زوجتي علي جودت رئيساً للوزراء في ذلك الحين فاستشرته بشأن نواياي المستقبلية .كان موقفه مشجعاً كما كان موقف والدي وإن كان من الناقدين الصريحين للنظام . وكخطوة أولى تركت الخدمة الخارجية وجرى تعييني مديراً عاماً للشؤون السياسية في مجلس الوزراء . وبهذه الصفة كنت أقدم لرئيس الوزراء بين حين وآخر مذكرات عن قضايا السياسة الخارجية وكنت أوصي فيها بتحسين علاقاتنا مع كل من مصر وسوريا . وفي بداية كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٧ كنت عضواً في الوفد الذي رافق ملك العراق المحبوب فيصل الثاني في زيارته الرسمية إلى السعودية . ومع أنني لم أكن أعرف الملك جيداً إلا أنني كنت أشعر بمودة عميقة نحو ذلك العاهل المنكوب الذي فقد حياته بعد أشهر معدودات في ثورة تموز ١٩٥٨ . وبعد انتهاء الزيارة إلى السعودية رافقت وزير الخارجية بالوكالة علي ممتاز الدفتري ووكيل الوزارة يوسف الكيلاني رحمهما الله إلى انقره لحضور اجتماع الدول الإسلامية الأعضاء في ميثاق بغداد (تركيا وإيران وباكستان) . كان المحور الرئيسي للمحادثات ينصب على إصرار العراق بأن تتخذ هذه الأقطار الإسلامية موقفاً أكثر صراحة بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي وبأن تستخدم ما لديها من نفوذ على الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل سياسة أكثر توازناً في الشرق الأوسط . بعد ذلك الاجتماع بقليل استقال رئيس الوزراء علي جودت بعد أن رفض طلبه بحل مجلس النواب . وواقع الأمر أن السبب الرئيسي لإزاحة جودت عن الحكم هو رفضه التدخل في شؤون سوريا الداخلية . قررت الوزارة الجديدة إلغاء وظيفتي في مجلس الوزراء وعدت إلى وزارة الخارجية بوظيفة المدير العام لدائرة المنظمات الدولية .

لم أكن مرتاحاً من هذا الوضع فواصلت جهودي لدخول معترك السياسة . كان الطريق إلى ذلك بداهة أن أصبح نائباً في مجلس النواب ، فأجريت بعض التحريات بشأن ذلك فقيل لي أن الوقت لم يحن بعد لذلك وأن عليّ أن أصبر .

كان عام ١٩٥٨ عاماً خطيراً بالغ الأهمية في تاريخ العراق وتاريخ الشرق الأدنى العربي

بأسره ، وحفل بأحداث جسام . ففي بداية ذلك العام تمت الوحدة بين مصر وسورية لتضمهما في الجمهورية العربية المتحدة ، وسرعان ما أعقب ذلك إقامة اتحاد فدرالي بين العراق والأردن باسم الاتحاد العربي . وعندما قام هذا الاتحاد بدأ الإعداد لدمج الخدمة الخارجية لكل من العراق والأردن في سلك واحد ، فعينت عضواً في الفريق العراقي للبحث في شروط وتفاصيل هذا الدمج . كانت مداولاتنا مع الأردنيين غير سهلة . وكان انطباعي الشخصي أن الجانب الأردني يطالب بأكثر مما يستحقه ، ولكننا في النهاية كان علينا القبول بعدد من طلبات الأردنيين لأن العراق كان تواقاً إلى أقصى حد لإنجاح الاتحاد الذي كان النظام العراقي يأمل عن طريقه بإيقاف نفوذ جمال عبد الناصر المتنامي في العالم العربي والحد من شعبيته المتعاظمة .

في يوم الأحد المصادف ١٣ تموز ١٩٥٨ أخبرني سيد يوسف الكيلاني ، وكيل وزارة الخارجية ، أنني سأبعد عن الخدمة الخارجية بسبب ميولي الناصرية التي يُزعم أنني أحملها . ذهبت مساء ذلك اليوم نفسه لمقابلة توفيق السويدي ، وزير خارجية الاتحاد ، في بيته وسألته عن أسباب هذا القرار . حاول أن يبرئ نفسه من مسؤولية ذلك وزعم أن ولي العهد الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء الاتحادي نوري السعيد أصرا على شطب اسمي من ملاك الخدمة الخارجية للاتحاد بدعوى أنني لست موالياً للحكومة ولا يمكن الاعتماد عليّ في خدمة سياستها . غضبت غضباً شديداً ، إذ مع أنني كنت أعترض على عدد من جوانب السياستين الخارجية و الداخلية فقد كنت موظفاً محترفاً بدرجة عالية من الانضباط لا تسمح لي بابتغاء غايات لا تتفق مع وضعي كموظف حكومي . ولو كنت أشعر أنني أمام صدام خطير بين الولاءات لكنت استقلت من وظيفتي . وواقع الأمر أن من أسباب رغبتي بدخولي الميدان السياسي هو تزايد عدم ارتياحي من اتجاهات سياسات العراق في العالم العربي وما كانت تتسم به من مناهضة حادة جداً لجمال عبد الناصر . بيد أنني ، لكوني من المؤمنين بالوحدة العربية رحبت كل الترحيب بقيام الاتحاد العربي وحسبت أن بوسعي الإسهام في نجاحه . وسعياً وراء ذلك قمت بإعداد مذكرة بشأن انضمام الكويت إلى الاتحاد ، ذلك الانضمام الذي قامت حكومة نوري السعيد بحث الحكومة البريطانية على تأييده فلم تنجح . عدت إلي منزلي من زيارتي العاصفة إلى وزير الخارجية الاتحادي في ذلك المساء من يوم ١٣تموز ١٩٥٨ شاعراً بأنني قد خذلت وعوملت معاملة غير منصفة وقررت أن أترك خدمة الحكومة .

في صباح اليوم التالي تغيّر كل شيء ، فقد أطيح بالملكية وأعلنت الجمهورية . تألمت

كثيراً لمقتل عدة أفراد من العائلة المالكة وخاصة النساء منهم والملك فيصل الثاني الذي دفع ثمن أخطاء خاله الأمير عبد الإله وفي مقدمتها إعدام العقداء الأربعة ويونس السبعاوي عام ١٩٤٢ وزعماء الحزب الشيوعي عام ١٩٤٩ . أني أعارض من حيث المبدأ عقوبة الإعدام وخاصة إذا كانت لأسباب سياسية . وهذا ما يجعلني أنفر دوماً من أنظمة الحكم الاستبدادية التي تطبق هذه العقوبة على معارضيها سواء كانت ملكية أو قومية أو شيوعية . وفي هذا الصدد يجب أن نذكر أن الفترة الوحيدة في تاريخنا المعاصر التي لم يجر خلالها إعدام أو قتل لأسباب سياسية كانت في عهد الرئيسين عبد السلام وعبد الرحمن عارف من ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣ إلى ١٧ تموز / يوليو ١٩٦٨ . قد تختلف الآراء حول أداء الرجلين وتقييم شخصيتيهما ولكن الحقيقة التي لا سبيل لإنكارها أن عهدهما كان أقل عنفاً ودموية من العهود الأخرى التي حكمت ومازالت تحكم العراق .

شعرت بأسف بالغ لمقتل نوري السعيد الذي لم أشك قط في إخلاصه لوطنه وللعقيدة القومية العربية التي كان يؤمن بها إيماناً راسخاً . كان رحمه الله وحدوياً بكل معنى الكلمة وبقى علي نهجه منذ إسهامه في النضال من أجل استقلال العرب ووحدتهم في بداية القرن العشرين . كانت له في رأيي اجتهادات خاطئة ، كاستمراره في الاعتماد على بريطانيا وخوفه غير المعقول من الشيوعية . سنحت له فرصة فريدة لم يغتنمها للتخلص من عقدته البريطانية بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ . وفيما يتعلق الأمر بالأمير عبدالإله فمن سوء حظه رحمه الله أنه أصبح وصياً على عرش العراق بصورة مفاجئة ودون إعداد مسبق ، فلم تكن لديه الخبرة والثقافة لتحمل أعباء هذا المنصب ومسؤولياته وخاصة بعد نشوب الحرب العالمية الثانية . إن الظروف الصعبة المعقدة التي جابهته بسبب الحرب جعلته يرتمي في أحضان الإنكليز وكان بوسعه أن يغير من مجرى حياته بعد الوثبة عام ١٩٤٨ التي أطاحت بمعاهدة بورتسموث لو انفتح نحو الأحزاب والفئات والشخصيات الوطنية التي كانت تنادي بفك الارتباط مع بريطانيا واتباع سياسة مستقلة قائمة على التعاون الوثيق مع الدول العربية الأخرى .

فقد عدد من الأبرياء أرواحهم في العنف الذي تفجر خلال اليوم الأول من الثورة ، الرابع عشر من تموز / يوليو ١٩٥٨ وتم اعتقال جميع زعماء النظام القديم الذين كانوا موجودين في البلاد وجرى الاستغناء عن عدد كبير من كبار موظفي الخدمة الخارجية ، وأحيلت قضايا عدد آخر إلى لجنة خاصة عيّنت فيها عضواً من قبل وزير الخارجية الجديد عبد الجبار الجومرد . وقد حاولت جهد استطاعتي في اللجنة حماية الذين كانوا بنظري من

الأكفاء ، إذ أنني لم أتفق مع حركة العزل بالجملة لموظفين من ذوي الخبرة على أساس «عدم ولائهم »المزعوم للنظام الجمهوري الجديد . كذلك جرى تعييني ضابط ارتباط مع مراسلي الصحافة الأجنبية الذين جاءوا بأعداد كبيرة إلى بغداد بعد الثورة ، وأعطيت صلاحية الرقابة على تقاريرهم الصحفية .

إن مشاريعي السابقة لترك خدمة الحكومة ودخول ميدان العمل السياسي انقلبت كلها رأساً على عقب ، ومستقبلي لم يكن واضحاً ولم أكن أعرف في أي اتجاه أسير . بعدئذ ، وكما يحدث في حياة الناس في أحايين كثيرة ، تقرر مصيري بفعل ظروف خارجة عن سيطرتي .

فبعد الثورة التي وقعت في العراق مباشرة أرسلت قوات أمريكية إلي لبنان وأخرى بريطانية إلى الأردن . وقد جرى بحث الوضع المتفجر في الشرق الأوسط في مجلس الأمن الدولي أولاً ، ثم أحيل الأمر إلى اجتماع خاص طارئ للجمعية العامة عقد في نيويورك في آب / أغسطس ١٩٥٨ . عينت عضواً في الوفد العراقي الذي ترأسه وزير الخارجية عبد الجبار جومرد رحمه الله . وحين انتهى اجتماع الدورة الخاصة الطارئة في أوائل أيلول / سبتمبر طلب إلي البقاء في نيويورك للانضمام إلى الوفد العراقي للدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة من أيلول / سبتمبر إلى كانون الأول ديسمبر ١٩٥٨ . خلال هذه الدورة نسّبت إلى اللجنة الرابعة وكنت ناشطاً جداً في المداولات المتعلقة بقضية الكاميرون وكانت تحت الوصاية ، فضلاً عن المشاكل الاستعمارية الأخرى . قررت الجمعية العامة استئناف النظر في مستقبل الكاميرون بعد عطلة عيد الميلاد ، فافترضت أنني سأمثل العراق عند استئناف الجمعية العامة عملها نظراً لمساهمتي في بحث الموضوع في اللجنة الرابعة . وقد شعرت كذلك أنه قد آن الأوان لكي أعين مندوباً دائماً للعراق في الأمم المتحدة ، ذلك المنصب الذي أحسست أنني مؤهل لإشغاله . لذلك أصبت بخيبة أمل كبيرة حين بّلغت بأنني عيّنت بدرجة مستشار في السفارة العراقية في موسكو . وبعد شيء من التردد قررت ألا أذهب وقدمت استقالتي من الخدمة الخارجية . أوضحت في رسالة استقالتي أن من حقي أن أشغل منصب رئيس بعثه وأنني لن أقبل وظيفة ثانوية . ثمة سبب آخر لم أذكره في كتاب استقالتي ألا وهو عدم ارتياحي من اتجاه الأحداث في العراق حيث كان نفوذ الشيوعيين يتزايد بسرعة . قدمت طلباً للعمل في الأمم المتحدة وكان رد الفعل الأولى مشجعاً . وإذ كنت أنتظر إنهاء مسألة تعييني في الأمم المتحدة حدث تعديل وزاري في بغداد وعين هاشم جواد وزيراً للخارجية ، وكان في ١٩٥٦ مندوباً دائماً للعراق في الأمم المتحدة

ولذا كان مطلعاً على عملي في اللجنة الرابعة . بعد الثورة مباشرة أرسل إلى نيويورك مندوباً للعراق في مجلس الأمن . وفي خلال الدورة الخاصة الطارئة الثالثة وخلال الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة أشغل منصب نائب رئيس الوفد العراقي .

ما أن اقترب موعد استئناف دورة الجمعية العامة للنظر في مسألة الكاميرون حتى أخبرني هاشم جواد رسمياً بأن استقالتي لم تقبل وأن عليّ أن أباشر فوراً لتمثيل العراق في الدورة المذكورة . انتهت تلك الدورة في ١٣ آذار / مارس ١٩٥٩ ، وبعد ثلاثة أيام بلّغت بأنني عينت بدرجة مستشار وكيلا للممثل الدائم في الأمم المتحدة وفي آب / أغسطس ١٩٥٩ رقيت إلى درجة وزير مفوض وعينت ممثلاً دائماً أصيلاً ، ثم في أيلول / سبتمبر ١٩٦٠ رقيت إلى درجة سفير .

ومن المفارقات أنه في الوقت الذي كانت تهاجمني بعض الصحف الشيوعية في العراق باعتباري من بقايا العهد البائد كان ممثلو الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية يثنون على موقفي وأدائي عند بحث قضية الكميرون وكان أكثرهم مديحاً لي مكتب الكميرون التابع لمؤتمر الشعوب الأفريقية الذي كان يسيطر عليه الشيوعيون والذي تزعم حركة التحرير والنضال ضد الاستعمار في عدة أقطار أفريقية . ولازلت احتفظ بكتاب السيد فليب مانغا رئيس المكتب المذكور الذي شكرني فيه على الجهود التي بذلتها للدفاع عن حقوق بلاده ونضالها في سبيل التحرر والاستقلال . كما أني أذكر فيلكس موميا وهو من أقطاب الحزب الشيوعي الكمروني الذي تعاون معي خلال المناقشات المضنية في الأمم المتحدة لتقرير مستقبل بلاده وقد قتله الفرنسيون فيما بعد بتسميمه .

لعلي كنت وأنا في السابعة والثلاثين من عمري ، من أصغر السفراء سناً في الأمم المتحدة . كان معظم زملائي من كبار الدبلوماسيين وهم في ذروة حياتهم المهنية ، أو كانوا من الساسة الذين أشغلوا مراكز مهمة في بلدانهم . وخلال ثماني سنوات ونصف التي عملت فيها ممثلاً للعراق في الأمم المتحدة كان من حسن حظي العمل مع عدد من الشخصيات العالمية المرموقة ، وكنت أحاول دائماً أن أكون على المستوى العالي السائد في الأمم المتحدة في ذلك الحين . وكان من حسن طالعي أن زوجتي بما لديها من مؤهلات اجتماعية وثقافية أسهمت بالكثير مما حققته من نجاح بصفتي ممثل العراق في الأمم المتحدة .

ويسعدني أن أقول أيضاً أنني حافظت على أحسن العلاقات مع جميع الذين عملوا معي في البعثة العراقية ، وعليّ أن اذكر من بينهم نوابي : عصمت كتاني ، الذي حقق فيما بعد مركزاً متميزاً سواء في الأمم المتحدة وفي خدمة بلاده ، حتى بلغ منصب مساعد

السكرتير العام للأمم المتحدة ثم أصبح الممثل الدائم للعراق فيها بالإضافة إلى انتخابه رئيساً للجمعية العامة في عام ١٩٨١ ، وعدنان رؤوف رحمه الله الرجل اللامع الذي أشغل فيما بعد مراكز عليا في سكرتيرية الأمم المتحدة ، والسيد علاء الدين جبوري الموظف القدير المثقف والآنسة فيحاء إبراهيم كمال رحمها الله ، وكانت دبلوماسية ذكية للغاية وقديرة جداً وأشغلت مركزاً رفيعاً كموظفة في الأمم المتحدة . ولولا مساعدة هؤلاء وتعاونهم لما استطعت مطلقاً أداء واجبي كمندوب دائم وإني مدين لهم ولغيرهم من زملائي في البعثة العراقية بفضل تعجز الكلمات عن التعبير عنه .

حين عُينت ممثلاً دائماً كانت الأمم المتحدة تتألف من ثمانين عضواً فقط أي أقل من نصف عدد الأعضاء حالياً . وفي منظمة تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها كان علينا أن نكافح للحصول على أي قرار في صالحنا عن قضايا مثل فلسطين أو موضوع الاستعمار . أما الوضع اليوم فيختلف كثيراً فأقطار العالم الثالث تتمتع بأغلبية حاسمة وبوسعها استصدار أي قرار من الجمعية العامة ترغب به من دون صعوبة تذكر . وطوال فترة خدمتي في الأمم المتحدة هيمنت على المداولات فيها ظاهرة الحرب الباردة ، وكان ذلك عاملاً قلل كثيراً من فعالية المنظمة الدولية . إن العراق كعضو مؤسس في حركة عدم الانحياز تعاون تعاوناً وثيقاً مع أقطار هذه الحركة مثل يوغسلافيا والهند . وأنا شخصياً أقمت علاقات شخصية ممتازة مع ممثلي الدول العربية وأخص بالذكر منهم أصدقائي وزملائي الأعزاء محمود رياض (مصر) عبد المنعم الرفاعي (الأردن) جورج حكيم (لبنان) أحمد الطيبي بنهيمه(المغرب) عبد القادر الشندرلي (الجزائر) عمر عديل (السودان) رحمهم الله جميعاً ومحسن العيني (اليمن) سائلاً الله ان يطيل في عمره .

وقد سعيت لإعطاء العراق مركزاً ذا أهمية في الأمم المتحدة لهذا لم أتردد في اتخاذ موقف واضح وصريح بشأن معظم القضايا . ومع أن مثل هذا الموقف قد حاز باعتقادي على احترام وفود متعددة إلا إن بعضها انتقدني على مثل هذا الإفراط في الظهور بحجة أن ظهوراً أقل يعتبر أكثر انسجاماً مع حجم العراق ودرجة أهميته في المسرح العالمي . لم أكن أتفق مع هذا الرأي لأن الطريقة الوحيدة أمام قطر صغير مثل بلدي لكي يكون له أي وزن في الشؤون الدولية هي أن يكون له دور في الأمم المتحدة ، فهي المنبر الوحيد الذي تستطيع الأقطار الصغيرة أن تسمع صوتها فيه .

في خلال السنتين الأولى والثانية كممثل دائم كنت معنياً بالدرجة الأولى بقضايا الاستعمار . وفي خلال الدورة الخامسة عشرة التي انعقدت في عام ١٩٦٠ انتخبت رئيساً



الباجه جي ، مندوب العراق الدائم ، يستقبل خروشوف في الحفلة التي أقامها في عام 1960 ، وإلى جانبه هاشم جواد وزير خارجية العراق .



في الأمم المتحدة عام 1961 ، أدالاي ستيفنسون ، مندوب أمريكا في مجلس الأمن ، يقدم الباجه جي إلى الرئيس جون كينيدي .



مع محمد ظفر الله خان مندوب باكستان ورئيس الجمعية العامة 1962 – الأمم المتحدة .

للجنة الرابعة وشاركت في وضع «إعلان الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة » ومن دواعي فخري أني اشتركت بقدر متواضع في الجهود الدولية لتسريع المسيرة التاريخية نحو الحرية ، تلك المسيرة التي هي من المعالم الكبرى في النصف الثاني من القرن العشرين . وإني أعتبر مساهمتي هذه أهم إنجاز في حياتي العملية . ومن جراء موقفي المناهض للاستعمار باستمرار في الأمم المتحدة طالما اتهمت بأنني أكره الغرب . وهذا غير صحيح . الحقيقة هي إن الدول الغربية غالباً ما انتهكت في تناولها لمسائل الاستعمار مباداءها وقيمها ذاتها . فالمثل العليا المنادية بالعدالة والحرية والمساواة التي تجهر بها يكـــون مصيرها التجاهل حين يتعلق الأمر بالمستعمرات . إن ما كنت أقوم به هو الإشارة ، وربما على نحو مفعم بالقوة ، إلى التناقض بين معتقدات الدول الغربية وأغراضها المعلنة وبين سياساتها وأعمالها الحقيقية .

قابلت في الاجتماع المهم جداً للدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة ، زعماء عالميين مثل جمال عبد الناصر وجواهر لال نهرو ونيكيتا خرشوف وجوزيف تيتو وفيدل كاسترو وأحمد سوكارنو . وفي أواخر أيلول / سبتمبر ١٩٦٠ أقام خروشوف حفل غداء على شرف رئيس الجمعية العامة فردريك بولاند ، من آيرلندا ، وعلى شرف الرؤساء السبعة للجان الرئيسية ، وقد حضرت ذلك الحفل بصفتي رئيس اللجنة الرابعة . وبعد ذلك الغداء مباشرة ، الذي احتسى خلاله السيد خروشوف كميات كبيرة من الفودكا ، ذهبنا جميعاً إلى اجتماع الجمعية العامة الذي حدثت فيه الواقعة الشهيرة عندما أخذ الزعيم السوفيتي يضرب منصة الخطابة أمامه بحذائه . وطالما تساءلت مع نفسي : ترى هل كان لشربه المفرط في ذلك الغداء علاقة بالحادث الذي وقع بعده مباشرة ؟ وبعد ذلك ببضعة أيام أقمنا حفل استقبال كبيراً في مقر البعثة العراقية على شرف الوفد الجزائري فحضره بشكل لم يكن متوقعاً خروشوف نفسه ، ودخل مقر بعثتنا ووراءه مئات الصحفيين غير المدعوين . كانت تلك مناسبة لا تنسى عقد خلالها الزعيم السوفيتي مؤتمراً صحفياً لم يكن مخططاً له .

لقد دعمنا من صميم قلوبنا كفاح الجزائريين من أجل الاستقلال ووضعنا مقر بعثتنا تحت تصرف الوفد الجزائري وبذلنا جهوداً حثيثة لمساعدة ذلك الوفد . لم يحدث أن تكلمت في اجتماعات الأمم المتحدة عن الجزائر لأن وزير الخارجية هاشم جواد كان يريد دائماً أن يتناول القضية الجزائرية شخصياً . بيد أنني كنت نشطاً في اجتماعات الوفود العربية والكتلة الأفريقية - الآسيوية ، وكانت المسألة الجزائرية تحتل فيها حتى عام ١٩٦٢ مكان الصدارة . ولن أنسى ماحييت ذلك اليوم الذي أصبحت فيه الجزائر المستقلة عضواً في الأمم

المتحدة عام ١٩٦٢ بعد كفاح بطولي خاضه الشعب الجزائري من أجل الحرية . كنت ممتلئاً فخراً ولم أستطع السيطرة على عواطفي وطفحت عيوني بدموع الفرح .

في نهاية عام ١٩٦١ قمت بزيارة إلى بغداد بعد غياب عنها دام أكثر من ثلاث سنوات . كان من أهم أحداث تلك الزيارة تعرفي على رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم رحمه الله الذي استقبلني بترحاب بالغ وأثنى على عملي في الأمم المتحدة واصطحبني في جولة لبغداد وضواحيها بعد منتصف الليل حتى الصباح تناولت بعدها طعام الإفطار معه في مكتبه بوزارة الدفاع . وفي خلال لقائنا تحدث بإسهاب عما ينوي عمله وقرأ مقتطفات من خطبه وأهداني صورته موقعه من قبله وكتب بخط يده «الى الدكتور عدنان الباجه جي تقديراً لإخلاصه للوطن» . كان العراق وقتئذ ينعم بشيء من الاستقرار والرفاه بالرغم من القتال الدائر في بعض المناطق الكردية شمالي العراق . فالانفتاح الذي طرأ بعد الأحداث الدامية سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ في الموصل وكركوك وانحسار المد الشيوعي قد زاد من شعبية عبد الكريم قاسم ولكن شرائح مهمه من المجتمع العراقي لم تغفر له إعدام الضباط القوميين مثل رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي وكان ذلك في رأيي السبب المباشر لإعدامه بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ . حزنت كثيراً لنهاية عبد الكريم قاسم المفجعة ولا بد من الاعتراف بأنه كانت لديه نظرة تقدمية وكان يحظى بمحبة غالبية الشعب العراقي لعفته ونزاهته وعطفه على الفقراء والمحتاجين .

في خلال تلك الزيارة أقام هاشم جواد وقد أضحى صديقاً مقرباً ، عشاءً رسمياً على شرفي دعا له الهيئة الدبلوماسية بأسرها . كانت مودتي لهاشم جواد وإعجابي به لا حدود لهما حقاً ، وكان من دواعي سروري أنني تمكنت من مساعدته في الحصول على وظيفة ممتازة في سكرتيرية الأمم المتحدة في عام ١٩٦٤ وهي وظيفة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . كان آخر مقر له بهذه الصفة في بيروت حيث اغتاله سائق سيارته المختل عقلياً في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٢ . كان موته الفاجع صدمة رهيبة لي . حين بلغني نبأ مصرعه كنت موجوداً في الأمم المتحدة بصفتي نائب رئيس وفد الإمارات العربية المتحدة إلى الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة . وبناءً على طلبي أقامت الأمم المتحدة حفلاً خاصاً لتخليد ذكراه وقد رثيته شخصياً في ذلك الاجتماع . كذلك تكلمت في اللجنة الأولى ، وهي اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة ، مشيداً بعمله في الأمم المتحدة .

من الأحداث الماثلة في الذاكرة التي وقعت في الأمم المتحدة في تلك السنين المبكرة من حياتها أزمة الصواريخ الكوبية في نهاية شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٢ . كنت أتابع

بشكل مباشر مناقشات مجلس الأمن بشأن القضية ، وأشارك في الاجتماعات المتواصلة لمجموعة أقطار عدم الانحياز الساعية لسحب فتيل الأزمة . لقد كنا نعتقد أحياناً أن مواجهة نووية بين الدولتين العظميين غدت لامفر منها . لذلك استقبلنا بفرح غامر وشعور عظيم بالانفراج قرار الاتحاد السوفيتي سحب صواريخه من كوبا . كان ذلك الانسحاب المهين بداية النهاية لحكم خروشوف في الاتحاد السوفيتي ، لكنني أحتفظ في صدري دائماً بنقطة ضعف لصالح خروشوف لمساعدته الصميمة لموقفنا في الصراع العربي – الإسرائيلي وفي حرب الاستقلال الجزائرية . ومع أنني أرفض كلياً المذهب الشيوعي ، سواء كعقيدة سياسية أو كأداة للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، إلا أنني أقدر المساعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفيتي إلى العالم العربي . إننا إن لم نقر بذلك نكون قد أنكرنا الجميل .

لم يقتصر نشاطي في تلك الأعوام على أعمال الأمم المتحدة في نيويورك فقط إذ شاركت كذلك كعضو في الوفد العراقي إلى اجتماعي القمة الأولين لأقطار عدم الانحياز في بلغراد في ١٩٦١ وفي القاهرة في ١٩٦٤ وكان إسهامي الرئيسي في كليهما هو العمل على تبني موقف يناصر العرب بوضوح بشأن القضايا التي تهمهم مثل قضية فلسطين ومسألة عدن .

وعندما كنت ممثلاً دائماً ألقيت خطباً في اجتماعات متعددة في طول الولايات المتحدة وعرضها ، وكانت تعقد في الكليات الجامعية والمؤتمرات والمنظمات المتخصصة بالشؤون الخارجية .وفي عام ١٩٦٢ دعيت لافتتاح جناح الأمم المتحدة في معرض سياتل العالمي ، مما أتاح لي الفرصة لزيارة تلك البقعة النائية في الشمال الغربي من الولايات المتحدة . كنت في تلك الرحلات الكثيرة استقبل استقبالاً حسناً بشكل عام ، إنما كنت أواجَه أحياناً بجمهور عدائي لم يكن يعجبه ما كنت أقوله عن فلسطين .كان من الواضح أن بعض العناصر المناصرة للصهيونية كانت تأتي للاجتماعات وقد استعدت لإحراجي ، لكنني كنت أستطيب تلك المواجهات لأنها كانت تمنحني فرصة للغوص عميقاً في المسألة الفلسطينية ، ماكان يزعج المناوئين لي .

كنت منذ عام ١٩٦١ وحتى مغادرة العمل في الأمم المتحدة في عام ١٩٦٩ معنياً بالدرجة الأولى بالقضية الفلسطينية . إن الفصل الأول من هذا الكتاب مخصص للفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٥ . أما الفصل الثالث منه فيتضمن البحث عن جذور حرب حزيران ١٩٦٧ ونتائجها . وفي بياناتي ومداخلاتي عن فلسطين خلال الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٨ حاولت أن

أتناول كل جانب من جوانب القضية التي هي من أكبر قضايا عصرنا . وتمثل تلك البيانات والمداخلات إسهامي المتواضع في قضية نبيلة أؤمن بها بكل جوارحي وألتزم نحوها بشكل لا رجعة عنه . وطالما قيل إن جيلنا والجيل الذي سبقه قد أخفقا في تحقيق العدل للفلسطينيين وخلفا لمن تبعهما وهناً كبيراً وتشرذماً شنيعاً .وهذا صحيح إلى حد كبير . فقد ارتكبت أخطاء جسيمة وأضيعت فرص عظيمة . إن ما تجب الإشارة إليه هو أن الإخفاقات الرئيسية للعرب في ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ترجع أساسا إلى العيوب في قياداتنا العسكرية ، فقد اقتنع الذين كانوا منهمكين من أمثالي بالعمل السياسي والدبلوماسي بأن قدراتنا العسكرية كانت أكبر مما هي عليه في واقع الأمر . أدى ذلك إلى سوء تقدير خطير وإلى أخطاء في الحكم على الأمور كان من الممكن تجنبها فحدثت عواقب كارثية . والمهم الآن هو أن يتعلم الجيل الحالي من أخطاء الماضي ويكون أفضل استعداداً لمواجهه تحديات المستقبل ومصاعبه . وآمل أن ينجح هذا الجيل في ما أخفقنا نحن فيه .

تناولت بالإضافة إلى القضية الفلسطينية ومشاكل الاستعمار ، قضايا أخرى متنوعة مثل غزو كوبا في نيسان / أبريل ١٩٦١ ، ومشكلة الكونغو في ١٩٦٠– ١٩٦٢ ، والهجمات البريطانية ضد اليمن في ١٩٦٤ ، وقبرص ونزع السلاح وعمليات حفظ السلام والتجارب النووية ، ومسألة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتعريف العدوان ، وتمثيل الصين في الأمم المتحدة .وفي ذروة أزمة الكونغو في كانون الثاني / يناير ١٩٦١ عرض عليّ داغ همرشولد ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، قبول منصب مساعد السكرتير العام للشؤون السياسية الخاصة ، مسؤولا عن عملية الكونغو في مقر الأمم المتحدة في نيويورك . قبلت عرضه هذا ولكن وبالرغم من جهوده المتكررة ، لم توافق الحكومة العراقية على السماح لي وانتدابي للعمل في الأمم المتحدة (المراسلات حول هذا الموضوع منشورة في القسم الخاص بعملية الكونغو في الفصل الخامس) .

في الحادي عشر من كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ عينت وزيراً للدولة للشؤون الخارجية في العراق . وقبل مغادرتي نيويورك في نهاية ذلك الشهر أقيمت حفلات توديعيه عديدة لي ، كما تلقيت عدداً من رسائل التهنئة ، وقد اخترت منها الرسالة التى أرسلها لي اللورد كارادون ممثل المملكة المتحدة . إن خدمة ذلك الرجل التي دامت ست سنوات من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠ ستبقى دائماً في الذاكرة بصفتها من ألمع فصول الدبلوماسية البريطانية في الأمم المتحدة . واللورد كارادون هو الذي صاغ القرار رقم ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي والذي يتمسك به الفلسطينيون والعرب كأساس للسلام ،



الباجه جي مع اللورد كارادون (واضع القرار الشهير 242) في الأمم المتحدة عام 1967 .

وكان ذلك الرجل صديقاً مخلصاً ووفياً للعرب . في مايلي رسالة اللورد كارادون :

عزيزي عدنان :

وقّعت الآن على رسالة رسمية لك بشأن مغادرتك ، وأشعر أن بودي أن أضيف لها أيضاً هذه السطور الشخصية الدالة على كل الاحترام .

لم أكن أتوقع أن يترتب علي أن أقول أي شيء في الغداء الذي أقامه لك العرب في الأمم المتحدة قبل أيام ، وقد انزعجت من نفسي بعد ذلك لأنني لم أقل ماكان بخاطري بشكل أفضل .

لا أظن أن أي منـــدوب آخر قـــد قدم في العقد الماضي من الإسهام المتسق والثمين هنا في الأمم المتحدة أكثر مما قدمته أنت . ان خطاباتك كانت واضحة وبليغة دائمـــاً - وأتذكر مناسبات متعددة تكلمت أنت فيها بقوة مؤثرة وإقناع شديد - كما أن ما هو أندر حتى من ذلك في الأمم المتحدة هو أن خطاباتك كانت دائماً مبنية على أساس من الإعداد المستفيض للغاية ومن الفهم التام للموضوع الذي نتكلم عنه ، والأكثر من هذا انك أضفيت على العديد من المواضيع المختلفة في الأمم المتحدة نضارة وأصالة ، فكان مما يسر النفس الإصغاء إليك . لابل هناك شيء آخر أكثر من هذا بكثير .فثمة عدد غير قليل من المندوبين هنا الذين يمثلون أقطارهم باقتدار . ويبدو لي أن الاختبار الحقيقي للأداء المتميز في الأمم المتحدة هو ما إذا كان المندوب لا يقتصر على خدمة بلده وحده خدمة جيدة وإنما يقوم كذلك بخدمة مصالح الأمم المتحدة ويعمل على زيادة سلطتها . وهذا ما فعلته أنت بالتأكيد ، وقد فعلت ذلك في ميادين مختلفة - ولا ننسى إسهامك القيم الذي قدمته مؤخراً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . إننا الذين كان لنا أن نحظى بامتياز العمل معك لن ننسى قوتك الخطابية ولا عمق اهتمامك ولا أناقة الأسلوب الذي به قمت بواجباتك هنا ، لا ولن ننسى حصولنا على امتياز صداقتك .

نحن نعلم انك ذاهب لتولى مهمة تتطلب من البراعة الفائقة ما هو حتى أكثر مما كانت تتطلبه مهماتك السابقة . ونحن نتمنى لك حسن الطالع في هذه التجربة المثيرة . وإذ ستقدم على هذا العمل الأرفع فإنك ستحمل معك منا جميعاً الإعجاب والعرفان بالجميل» .



اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 أيلول / سبتمر 1959 ، هاشم جواد وزير الخارجية ، عدنان الباجه جي المندوب الدائم ، حسين جميل ، عضو الوفد العراقي .



المؤلف مع صبحي عبدالحميد وزير الخارجية العراقي في مؤتمر عدم الانحياز في القاهرة تشرين الأول / أكتوبر 1964 .



في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نيويورك 8 تشرين الأول / /أكتوبر 1965 مع عبدالرحمن البزاز ، رئيس وزراء العراق .



عبدالكريم الشيخلي وزير الخارجية ، عدنان الباجه جي المندوب الدائم ، وأعضاء الوفد مصطفى كامل يس ، محمد علوان ، عدنان رؤوف ، والداود ، في الجمعية العامة للأمم المتحدة تشرين الأول / أكتوبر 1968 .

وكان من دواعي اعتزازي الكبير أن أتسلم من منظمة التحرير الفلسطينية لوحة تذكارية نقش عليها مايلي :

مقدمة إلى
سعادة الدكتور عدنان الباجه جي
اعترافاً وتقديراً
لإخلاصه المتفاني وخدماته المتميزة
لفلسطين في الأمم المتحدة
من منظمة التحرير الفلسطينية
في نيويورك ، كانون الأول ١٩٦٥

وقد توليت من ١٨ نيسان / إبريل ١٩٦٦ إلى ١٠ تموز / يوليو ١٩٦٧ ، منصب وزير الخارجية في العراق . ثم أعيد تعييني مندوباً دائماً للعراق في الأمم المتحدة وبقيت أشغل ذلك المنصب حتى استقالتي في أوائل ١٩٦٩ . وفي خلال تلك الفترة التي تزيد عن سنتين كنت معنياً بشكل يكاد ينصب كلياً على حرب ١٩٦٧ وعواقبها . وقد خصصت فصلا من الكتاب لتغطية الفترة التي كنت فيها وزيراً للخارجية ، وفصلاً آخر يتناول حرب حزيران ١٩٦٧ .

قدمت استقالتي وغادرت الأمم المتحدة في آذار / مارس ١٩٦٩ وفي آخر الكتاب بعض المواد المتعلقة باستقالتي التي كان لها ردود فعل محلية ودولية .

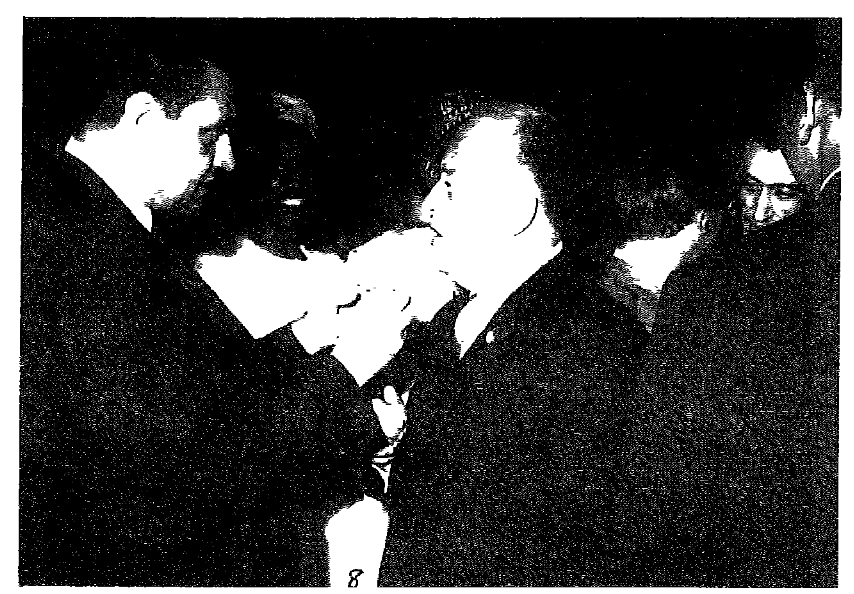
طالما سئلت كيف استطعت الاستمرار في عملي كمندوب دائم في ظل أنظمة حكم مختلفة . والجواب على هذا السؤال بسيط . كان موقفي أنني لم أكن أخدم حكومة معينة بل كنت أخدم وطني العراق والأمة العربية التي أنتمي إليها . ولحسن الحظ كانت المسائل الرئيسية أمام الأمم المتحدة هي من المسائل التي تكون مواقف الأنظمة المتعاقبة في العراق بشأنها متطابقة تماماً . كنت أعطى حرية تصرف تامة وحرية تقدير كاملة ، ولم أكن أتلقى تعليمات محددة إلا نادراً جداً . لقد اتخذت شخصياً كافة القرارات ولم يكن علي قط أن أغير موقفاً سبق لي اتخاذه . كان من حسن طالعي أن أعمل في الأمم المتحدة في أحسن سنواتها . وقد قابلت العديد من الشخصيات اللامعة والمشهورة ، وتعلمت الكثير بشأن العالم ومشاكله . كما اكتسبت نظرة عالمية شاملة ، وغدوت مطلعاً على القضايا الكبرى

لزماننا . إن هذه المعرفة أهلتني للفهم الواقعي للعلاقات الدولية ووسعت كثيراً من اهتمامي بالأقطار والشعوب الأخرى . كنت على بصيرة بالنفاق المتفشي في الكثير من أوساط الحياة الدولية لكنني لم أفقد قط إيماني بالأمم المتحدة . فقد شعرت بالامتنان العميق للفرصة النادرة التي أتيحت لي للإسهام ولو بشكل متواضع في العمل الكبير والجهد التاريخي والمهمة الصعبة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة لخلق عالم أفضل يقوم على حكم القانون والعدالة واحترام حقوق الإنسان ، عالم يخلو من ويلات الحروب ، ومن الفقر والجهل والاستغلال . وعلى الرغم من خيبات الأمل والإخفاقات العديدة فإن المثل العليا التي يحتويها ميثاق الأمم المتحدة لم تفقد من حيويتها وأهميتها وصلتها بواقع الحياة إذ هي تعبر عن آمال البشرية وطموحاتها الأزلية التي لم تتغير منذ ظهور الأمم المتحدة للوجود بعد الخراب والدمار اللذين خلفتهما الحرب العالمية الثانية .

إني لا أنكر بأنني في مطلع حياتي قد ساعدتني ظروفي العائلية وأتاحت لي فرصاً لم تكن بمتناول الكثيرين من أبناء وطني ، وبسبب ذلك تنامى لدي شعور بالواجب تجاه هذا الوطن لازمني طوال حياتي . ولكن مما أفخر به أن الجزء الأكبر والأهم من حياتي العملية كان قد حدث بعد قيام النظام الجمهوري عندما فقدت روابطي العائلية أهميتها وتأثيرها ولم تكن لدي أية علاقات شخصية قوية مع المتنفذين في الأنظمة التي تتابعت في حكم العراق بعد عام ١٩٥٨ فلم أكن مديناً لأحد وأرجو ألا أكون مخطئاً إذا اعتقدت بأن الكفاءة والإخلاص والتفاني في العمل كان لها بعض الأثر فيما حصلت عليه من تقدم ونجاح .

الفصـــل الأول

فلسطين ١٩٦١ - ١٩٦٥



عدنان الباجه جي مع أحمد الشقيري .



مع عزت طنوس (منظمة التحرير الفلسطينية) وجميل بارودي مندوب السعودية .



عدنان الباجه جي في مجلس الأمن 21 آذار / مارس 1968 .



في أروقة مجلس الأمن، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1967 الباجه جي مع عبدالمنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن وأحمد طيب بن هيمة مندوب المغرب الدائم .

الفصـــل الأول

فلسطين ١٩٦١ - ١٩٦٥

منذ وعت ذاكرتي وقضية فلسطين تحتل مكاناً مهماً في حياتي . وكان أبي ، القومي العربي الملتزم قد غرس في شعوراً قوياً وإيماناً راسخاً بمستقبل الأمة العربية . أتذكره وأنا صبي وهو يحدثني عن تاريخ العرب المجيد وكيف أن على كل عربي واجب العمل على تحرير الأقطار العربية كلها من الهيمنة الاستعمارية والعمل كذلك على إنشاء دولة عربية متحدة عظمى واحدة . كان يعطيني كتباً عن التاريخ العربي فكنت أقرؤها باهتمام كبير . وقد تعلمت كذلك منذ نعومة أظفاري أن أقرأ الجرائد والمجـــلات . وكان عندي اهتمام مبكر بالسياسة والتاريخ ، ولابد أنني كنت أبدو جاداً بالمقارنة مع الصبيان الآخرين من عمري ، وكانوا بطبيعة الحال أكثر ميلاً للعب والرياضة . وأولى ذكرياتي عن فلسطين يعود تاريخها إلى عام ١٩٣٠ . كنا نقضي الصيف في لبنان ، فذهب والدي إلى القدس ليدلي بشهادته أمام لجنة تحقيق أرسلتها الحكومة البريطانية لتقرر حقوق ومطالب المسلمين واليهود بشأن البراق في القدس . وحين سألته إلى أين هو ذاهب أوضح لي أن الإنكليز يساعدون اليهود على امتلاك فلسطين وإخراج شعبها منها . إن هذا الظلم الفادح ، الواضح وضوح الشمس لم أزل بعد سبعين عاماً غير قادر على تقبله .

إن تأييدي غير المحدود لكفاح كل قطر عربي من أجل حريته ، وعلى الأخص فلسطين ، وإيماني بالوحدة العربية ، قد أمسيا أشدّ قوة بمرور السنين بالرغم من كل النكسات . ولكن لابد لي من الاعتراف بأن تحقيق أي نوع من الوحدة أو الاتحاد في الظروف الراهنة أمر في غاية الصعوبة ، فعلى مر السنين قويت النزعات الإقليمية الضيقة ونمت وترسخت المصالح الخاصة للحكام والمتنفذين . بالرغم من ذلك يجب الاستمرار في العمل من أجل تحقيق هدف لا أرى أي مستقبل للعرب من دونه . وفي اعتقادي أن الوحدة لن تنجح إذا فرضت قسراً من قبل الأنظمة والحكام ولن يكتب لها البقاء إلا إذا كانت نابعة من رغبات الشعوب التي تمارس حقوقها في ظل أنظمة ديمقراطية تعددية تضمن الحريات الأساسية للمواطنين بما في ذلك حرية الرأي وحرية الانضمام إلى الأحزاب والمشاركة الفعلية في انتخابات دورية تؤمن الانتقال السلمي للسلطة ، كل ذلك تحت سيادة القانون ووجود قضاء مستقل يساوي بين أفراد الشعب ويمنع منعاً باتاً التعذيب والإعدامات

العشوائية والعقوبات غير الإنسانية التي تمتهن الكرامة والاعتقال الاعتباطي والاختطاف وغير ذلك من الوسائل التعسفية التي مارستها الأنظمة الدكتاتورية التي ابتلى بها وطننا العربي .

خلال العقد الأخير من القرن العشرين ارتفعت أصوات كثيرة في الغرب وفي بعض الأقطار العربية تندد بالعقيدة القومية وتحملها المسؤولية عن قيام أنظمة حكم استبدادية في الوطن العربي وما نتج عن ذلك من نكبات وكوارث . هذه الاتهامات في رأيي تجانب المنطق والواقع . إن المسؤولية يجب أن يتحملها الزعماء الذين استغلوا أماني الشعوب وطموحاتهم الوطنية لتوطيد حكمهم وهذا ينطبق أيضاً على الدكتاتوريات الدينية والشيوعية التي استغلت بدورها المشاعر الدينية وتطلعات الشعوب للعدالة والرفاه والمساواة لإقامة أنظمة تعسفية امتهنت كرامة الفرد وسلبته حريته . وما اقترفه بعض الحكام من الجرائم باسم الدين أو القومية أو الاشتراكية لا يعني بأن هذه العقائد باطلة أو سيئة في حد ذاتها . نظرتي للقومية العربية أنها حركة علمانية تسعى لتحقيق طموحات الشعوب العربية في التحرر والوحدة والتقدم وهي من حيث الأساس لا تتعارض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية . إننا نرى اليوم في أنحاء كثيرة من العالم وفي الغرب خاصة القومية والديمقراطية تكملان بعضهما بعضاً وتتمسك بهما الشعوب وتدافع عنهما بقوة . ولذا لا أرى سبباً معقولاً للقول بأن الأمر يختلف بالنسبة للبلاد العربية . ادعى بعض المفكرين الأجانب أن القومية العربية خرافة أو أنها عقيدة كاذبة وعدوانية أو «شوفينية» كما يسميها البعض ومن المؤسف أن يردد بعض العرب بوعي أو بدون وعي هذه الأقوال الزائفة . علينا أن ندرك بأنه لا بديل للعرب عن الوحدة فلا يجوز أن نقبل بالتجزئة الحالية كأمر واقع لا يمكن تبديله فهل يستمر العرب في العيش تحت أنظمة دكتاتورية في كيانات صغيرة وضعيفة لا تستطيع الدفاع عن نفسها وتعتمد على الآخرين لحمايتها وتدفع من أجل ذلك ثمناً باهظاً من حريتها وكرامتها؟

كان اشتراكي الشخصي الأول في القضية الفلسطينية قد حصل قبل تعييني مندوباً دائماً للعراق في الأمم المتحدة . فحين كنت أعمل في السفارة العراقية في واشنطن في عام ١٩٥٦ كتبت رسالة إلى محرر جريدة نيويورك تايمز نشرت في ١٣ آذار / مارس ١٩٥٦ وكانت حول إعادة توطين اللاجئين . وفي ١٧ نيسان / إبريل ١٩٥٧ نشرت لي الجريدة المذكورة رسالة أخرى بشأن العدوان الإسرائيلي على مصر . وقد شكرني السفير المصري شخصياً على ذلك .كان امتنان المصريين كبيراً لأن العراق كان يعد يومئذ عدواً لمصر ولحاكمها جمال

عبد الناصر . كانت المناقشات حول فلسطين ، في الفترة من ١٩٥٠ وحتى ١٩٦٧ تدور عند مناقشة تقرير المفوض العام لوكالة الغوث (الأنروا) . في تلك المناقشات كانت الوفود العربية تركز على الجوانب الآتية من القضية الفلسطينية : تاريخ المشكلة ، والظلم الكبير الذي وقع على الشعب الفلسطيني ، وحق الفلسطينيين غير المشروط في العودة إلى ديارهم ، وتعيين حارس مشرف على الأملاك التي تركها الفلسطينيون وراءهم والعمل على حمايتها ، والطبيعة العدوانية والعنصرية للصهيونية ، ومحاولات إسرائيل تجاهل الفلسطينيين وذلك بالدعوة إلى مفاوضات مباشرة مع الدول العربية . وفي كل دورة من الدورات التي عقدتها الأمم المتحدة في الفترة المذكورة آنفاً كان علينا أن نكافح بشدة لتمكين ممثلي اللجنة العربية العليا لفلسطين أو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية اعتباراً من عام ١٩٦٣ من الكلام أمام اللجنة السياسية الخاصة عند نظرها في موضوع اللاجئين .كنا نحتاج إلى التغلب على الاعتراضات الشديدة العسر التي تتذرع بها إسرائيل وحلفاؤها الأقوياء .

أنا شخصياً كنت أجيب على أي بيان يلقيه ممثل إسرائيل ، وما كنت أتيح لهم قط أن تكون لهم الكلمة الأخيرة . وواقع الأمر أن معظم بياناتي كانت عن طريق ممارسة حق الرد على ممثلي إسرائيل مثل غولدامائير وأبا إيبان وغيرهما ، وبسبب تلك الردود المتكررة اكتسبت في الأمم المتحدة سمعة بكوني « محاور ذكي» . كان خطابي الأول عن فلسطين في الأمم المتحدة هو الذي ألقيته في اللجنة السياسية الخاصة بتاريخ ١٢ نيسان / إبريل ١٩٦١ . وبعد يومين أدليت بجواب مفصل على كلمة ممثل إسرائيل ، ثم ألقيت كلمة أخرى في اجتماع الجمعية العامة بتاريخ ٢١ نيسان / إبريل ١٩٦١ عن الاقتراح الخاص بتعيين أمين مشرف على ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين . إن مداخلاتي المذكورة هذه قد دعت جريدة «جويش أوبزرفر » اليهودية في عددها الصادر في ٢٨ من الشهر أعلاه إلى كتابة الملاحظة التالية : « **لكن الشخص البارز خلال تلك المناقشات كان هو الدكتور الباجه جي ، المندوب العراقي . إنه يعتبر اكفأ مندوب عربي وربما أكثر المندوبين العرب إقناعاً وتأثيراً في النفس من بين العديدين الذين كانوا ولم يزالوا في الأمم المتحدة** » . وفي ١١كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ ألقيت خطاباً جامعاً تناول القضية الفلسطينية من كافة نواحيها . ويحتوى الملحق المرفق على أبرز النقاط الواردة فيه .

وقد أرسل مفتى القدس ورئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين الحاج محمد أمين الحسيني كتاب الشكر التالي في ١٩٦١/١٢/٢٢ فيما يلي نصه :

سعادة السفير الدكتور عدنان الباجه جي المحترم

نيويورك

السلام عليكم ورحمة الله وبعد ، فإن الهيئة العربية العليا لفلسطين تقدم إلى سعادتكم خالص الشكر ، وتعرب عن عظيم تقديرها لمواقفكم المشرفة في الدفاع عن قضية فلسطين ، ولما أحطتم به الوفد العربي الفلسطيني للأمم المتحدة من رعاية وعناية ، وماشملتم به مهمته من عون وتأييد ، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في النجاح الذي أحرزه الوفد في إثارة القضية الفلسطينية من أساسها أمام اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة .

وأني إذ أكرر الشكر لكم باسم الشعب العربي الفلسطيني على هذه العناية والعون والتأييد أسأل الله تعالى أن يقرن مساعينا المشتركة لخير فلسطين وسائر القضايا العربية بالفوز والنجاح .

وتفضلوا بقبول خالص التحية ووافر الاحترام .

بيروت ٢٢ كانون الأول ١٩٦١

محمد أمين الحسيني

رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين

كان خطابي الرئيسي في الدورة الثامنة عشرة هو الذي ألقيته في اللجنة السياسية الخاصة في الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ . وقد سعيت في ذلك الخطاب أن أبين أن إسرائيل هى وحدها المسؤولة عن خروج اللاجئين العرب في عام ١٩٤٨ . واعتمدت في ذلك اعتماداً كبيراً على كتابات الدكتور وليد الخالدي المؤرخ العربي الفلسطيني المرموق . والملحق المرفق يحتوي على أهم النقاط الواردة في هذا الخطاب .

لم يتح للدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة المنعقدة في عام١٩٦٤ أن تعمل .كان ذلك بسبب النزاع الذي نشب من جراء رفض الاتحاد السوفيتي وحلفائه دفع حصصهم من نفقات عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ، كالعمليات في الكونغو . كان الموقف السوفيتي يقول بأن العمليات غير قانونية ومناقضة للميثاق ، وأن على المعتدين وحدهم ، على أية حال ، أن يلتزموا بالدفع . أما الولايات المتحدة وحلفاؤها فكان موقفهم

يستند إلى نص الميثاق الذي يقضي بأن أي دولة عضو في المنظمة لا تدفع حصتها المقررة لسنتين كاملتين تخسر حقها بالتصويت . أصرت الولايات المتحدة على موقفها وهددت باللجوء إلى المادة المعنية من الميثاق إذا تم إجراء أي تصويت في الجمعية العامة . وبالنظر إلى الخلافات المستحكمة بين الدولتين العظميين لم تجتمع أية لجنة من اللجان خلال الدورة التاسعة عشرة ولم يسمح إلا بالمناقشة العامة في الجيمعية وحدها .

وفي خلال الدورة العشرين التي التأمت في أيلول / سبتمبر ١٩٦٥ كان ذلك النزاع قد جرى حله وتمكنت الجمعية العامة من العمل بشكل معتاد . كنت ناشطاً جداً مرة أخرى في المداولات المتعلقة بفلسطين . ألقيت خطابي الرئيسي في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٥ ولابد أنه كان مؤثراً جداً لان صحيفة الـ (جويش كرو نيكل) قالت في عددها الصادر في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ «إن المناقشات كانت من نواح عديدة ، أسوأ بكثير (بالنسبة الي إسرائيل) من المناقشات السابقة ، وذلك لأن المندوب العراقي عدنان الباجه جي كان هو الذي يتولى الصدارة في النقاش عن العرب . إنه محاور ذكي وهو يظهر بمظهر الرجل المعتدل » . والملحق المرفق يتضمن أهم ما ورد في هذا الخطاب .

الملحق المرفق

النقاط الرئيسية التي تضمنتها خطبي حول القضية الفلسطينية من ١٩٦١ حتى نهاية ١٩٦٥

بدأت القضية الفلسطينية بظهور الصهيونية . ففي أواخر القرن التاسع عشر كانت القومية قد ازدهرت في أوربا الغربية منذ الثورة الفرنسيـة وحروب نابليون ، ثم وصلت في النهاية إلى أوربا الشرقية حيث كان اليهود لا يعتبرون مجرد قوم يعتنق ديناً مختلفاً بل جنساً قائماً بذاته وقومية بعينها .كانت الجاليات اليهودية في الغرب قد اندمجت بمجتمعاتها إلى حد كبير وانعتقت من أغلالها ، أما في أوروبا الشرقية حيث كانت أكبر عدداً فقد كانت تتعرض للاضطهاد والتمييز . ورداً على هذا الوضع ولدت حركة يهودية جديدة ادعت أن فلسطين هي أرض إسرائيل وأخذت تطالب بها . كانت هذه الحركة هي الحركة الصهيونية .

ومؤسس الصهيونية السياسية هو تيودور هرتزل ، اليهودي الهنغاري ، وقد نشر في ڤيينّا في عام ١٨٩٦ كتاباً بعنوان «دولة اليهود» ينادي فيه بتأسيس دولة يهودية في فلسطين باعتبارها الحل الوحيد للمشكلة اليهودية في أوروبا . ثم عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا في شهر آب / أغسطس ١٨٩٧ ، الذي استهدف تعبئة الدعم اليهودي في أرجاء العالم كافة ، وتعزيز الوعي القومي اليهودي ، على أن يكون الهدف النهائي تأسيس دولة يهودية في فلسطين . إن الغرض المركزي للصهيونية لم يتغير في حقيقة الأمر خلال القرن الماضي بأسره .

إن العقيدة الصهيونية برمتها تقوم على أساس علاقة تاريخية يهودية بفلسطين . فما هي الحقائق بشأن هذه العلاقة التاريخية ؟ إن الحقيقة الأولى التي تبرزها دراسة موضوعية للتاريخ هي أن فلسطين لم تكن قط يوماً ما قطراً يهودياً حصراً . لقد كان هناك شعب يسكن تلك البلاد قبل أن تطأها أقدام اليهود بأمد طويل ، وقد بقي ذلك الشعب نفسه في تلك البلاد بعد تدمير الدولة اليهودية والتي لم تكن قد أقيمت إلا في جزء صغير في فلسطين . لم يكن الأمر كما لو أن الآباء العبريين القدماء قد قادوا شعبهم إلى دخول أرض فارغة وقاحلة . ليس هناك شيء فريد أو خالص بشأن العلاقة القائمة بين اليهود وفلسطين . فقد عاشت شعوب أخرى ، وهي من أصل سامي بالدرجة الأولى ،مدة أطول بكثير في فلسطين . إن صلة اليهود بفلسطين ليست صلة متواصلة بل هي صلة متقطعة ولم تدم الا أمداً قصيراً لا يستحق الذكر في التاريخ الطويل لتلك البلاد . وتستمد الصهيونية وحيها من

اعتقادٍ بأن اليهود هم « الشعب المختار » المنفصل عن غيره حصراً . يقول أرنولد توييني :

«في الصميم من الأمر نجد أن الصهيونية واللاسامية كلاهما إعراب عن وجهة نظر واحدة متطابقة . والافتراض الذي يقوم عليه كلا المعتقدين هو أن من المستحيل على اليهود وعلى غير اليهود أن ينشأوا معاً في مجتمع واحد ، ولذا فإن الفصل المادي بينهما هو المخرج العملي الوحيد . إن شعار اللاسامية هو العودة إلى التفرقة العنصرية كما كانت في القرون الوسطى ، وشعار الصهيونية هو العودة إلى الغيتو كما كان في القرون الوسطى . وإن كل الغيتوات المتشتتة في أرجاء العالم ينبغي أن تتجمع في بقعة واحدة من أرض فلسطين لإنشاء غيتو واحد وموحّد هناك» .

لاشك أن ثمة علاقة روحية قوية بين فلسطين والديانة اليهودية ، وهي علاقة موجودة أيضاً بمقدار متساو ، إن لم يكن بمقدار أكبر ، بالنسبة إلى المسيحية والإسلام ، ولكن مثل هذه العلاقة ليست أساساً صحيحاً أو مشروعاً لمدعيات سياسية أو إقليمية .

كان على الصهاينة في البداية أن يقنعوا بالاستيطان وشراء الأراضي . ثم حصلت محاولات لم يكتب لها النجاح للحصول على تأييد من الحكومة العثمانية الحاكمة في فلسطين ، لإنشاء وطن قومي يهودي . وسنحت الفرصة الكبيرة للصهاينة عند نشوب الحرب العالمية الأولى حين دخلت الإمبراطورية العثمانية تلك الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا وبلغاريا . كان حييم وايزمن قد تولى زعامة الحركة الصهيونية في بريطانيا ، وهو عالم معروف كان قد هاجر من وطنه روسيا في بداية القرن . وقد تمكن هذا أن يحصل من الحكومة البريطانية في عام ١٩١٧ على الوعد المشهور المعروف باسم وعد بلفور والذي صدر في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧ بعد مفاوضات مطولة ، وجاء على شكل رسالة من وزير خارجية بريطانيا ، آرثر بلفور ، إلى اللورد روتشايلد ، هذا نصها :

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين . وستبذل أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جلياً انه لن يسمح بأي إجراء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها المجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين ، ولا بالحقوق أو بالمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى» .

تجاهل وعد بلفور حقيقية بعينها وهي أن فلسطين كانت فيها في ذلك الحين أغلبية عربية ساحقة . أما المذكرات المتعددة التي قدمها الدكتور وايزمن إلى الحكومة البريطانية قبل إصدار ذلك الوعد فإنها لم تأت قط على أي ذكر لعرب فلسطين الذين كانوا يؤلفون في

تلك الآونة نحو ٩٣ بالمائة من مجموع السكان . وقد علق المؤلف والصحفي الأيرلندي المرموق ارسكين تشايلدرز ، على المفاوضات التي أدت في النهاية إلي إصدار وعد بلفور فكتب مايلي :

«لم يكن إلا بإصرار يهود متنفذين وغير صهيونيين من الإنكليز ، وإلا بسبب مخاوف تنبأ بها بضعة مسؤولين بريطانيين ، أن أشار الوعد بصيغته النهائية إشارة خفيفة إلى العرب . إن إشارات هذا الوعد ، بكل التلطيف المذهل لصياغتهـا ، معروفة جيداً . والعبارة هي «المجموعات غير اليهودية في فلسطين » ، أما كلمة «عرب » فلم تظهر فيها . إن «المجموعات غير اليهودية»جملة تفيد بأنها كائناً ما يكون هؤلاء الناس فلا بد أن عددهم عدد تافه لا يعتد به بالقياس إلى اليهود ، ولا يمكن أن يكونوا جماعات متجانسة (بالجمع) بأي شكل من الأشكال ، ولابد أنهم لا يتمتعون قط بأي صفة ثقافية أو قومية تميزهم عن غيرهم فيسمّون باسمها . ليس هناك من شخص غربي يقرأ وعد بلفور وهو يجهل الحقائق عن فلسطين يستطيع بأي شكل من الأشكال ، أن يستخلص أن الوطن القومي الموعود للصهيونية إنما هو في أرض تقطنها أصلا أغلبية ساحقة من بشر تمتد جذورهم فيها تاريخياً وهم عرب أقحاح » .

إن وعد بلفور جاء مناقضاً لوعود سابقة قطعت لشريف مكة من قبل الحكومة البريطانية . ففي عام ١٩١٥ وعدت هذه الحكومة ، بواسطة ممثلها في القاهرة ، بالاستقلال التام للأقاليم العربية الواقعة تحت الحكم العثماني وبضمنها فلسطين ، مع بضعة استثناءات . أدت تلك الوعود إلي قيام الثورة العربية ضد تركيا في عام ١٩١٦ ، فأسهمت كثيرا في انتصار بريطانيا العسكري في الشرق الأدنى . ما أن انتهت الحرب حتى غدا واضحاً أن الحلفاء لا ينوون الوفاء بوعودهم المقطوعة للعرب ، فقد بدؤوا بتنفيذ اتفاقية سايكس- بيكو لعام ١٩١٦ التي قسمت الأقاليم العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية إلي مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية . لقد قام حكام روسيا الجدد من البلاشفة قبل انتهاء الحر ب بنشر الوثائق السرية الخاصة بوزارة الخارجية القيصرية وكان من بينها اتفاقية سايكس- يكو ووعد بلفور . وحين استفهم الشريف حسين الذي قاد الثورة العربية عن أمر هذه الوثائق من حلفائه الإنكليز أنكروا وجودها وقالوا إنها ليست سوى دعاية حرب ألمانية .

ولتلافي اعتراضات وودرو ويلسون ، رئيس الولايات المتحدة ، وقد تضمنت نقاطه الأربع عشرة المشهورة نقطة تنص على حق تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب المقهورة التي كانت تحكمها الدول المندحرة في الحرب ، جرى تلطيف ما كان يعرف باسم «واجب

الرجل الأبيض» وابتدع نظام الانتـداب فأدخل في صلب المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم وكما يلي :

«ثمة جماعات معينة كانت تابعة سابقاً للإمبراطورية التركية قد بلغت مرحلة من التطور بحيث يمكن الإقرار بوجودها كأمم مستقلة إقراراً انتقالياً ، بشرط أن تقدم لها المشورة والمساعدة الإداريتين من قبل دولة منتدبة إلى أن يحين الوقت الذي تتمكن فيه من الوقوف على قدميها ، وأن رغبات هذه الجماعات يجب أن تكون في الاعتبار الأول في اختيار الدولة المنتدبة» .

عـهـد الانتـداب على فلسطين إلى بريطانيـا ، وأدخل وعـد بلفـور في صك ذلك الانتداب . إن هذا بذاته يشكل انتهاكاً للمادة ٢٢ المذكورة آنفاً . وقد أقر بلفور بعدم اتفاق وعده مع ميثاق عصبة الأمم وفي مايلي نص ماقاله في عام ١٩٢٢ :

«أما التناقض بين نص الميثاق وسياسة الحلفاء فهو تناقض صارخ جداً في حالة سوريا المستقلة . وبالنسبة إلى فلسطين فإننا لا نقترح حتى السير في شكليات الاسترشاد برغبات سكان البلاد الحاليين . . . إن الدول الكبرى الأربع ملتزمة بالصهيونية ، والصهيونية سواء كانت على حق أو على باطل ، وسواء كانت حسنة أو سيئة ، هي ذات أهمية أعمق بكثير من رغبات العرب البالغ عددهم سبعمائة ألف نسمة والذين يقطنون الآن تلك البلاد العريقة في قدمها وأعمق بكثير من الإجحاف الذي وقع . وفي رأيي هذا صحيح أما الذي لم أستطع أن أفهمه قط فهو كيف يمكن أن ينسجم ذلك مع الميثاق . . والواقع ، بقدر ما يتعلق الأمر بفلسطين ، فإن تلك الدول لم تصدر بياناً بوقائع الأمور إلا وكان خاطئاً ، و بياناً سياسياً إلا وقصدوا مخالفته على الأقل في حرفيته » .

كما أقر ونستون تشرشل بصفته وزيراً للمستعمرات بأن وعد بلفور لا ـ ع روح نظام الانتداب ، حين قال في مجلس العموم في عام ١٩٢١ :

«إن سبب الاضطراب في فلسطين ، والسبب الوحيد ، ناشئ عن الحركة الصهيونية وعن الوعود المعطاة لهم . . . إن الصعوبة بشأن هذا الوعد الخاص بوطن قومي لليهود في فلسطين تتمثل في أنها تتعارض مع سياستنا المعتادة التي تسير على الاسترشاد برغبات الشعب في المناطق الخاضعة للانتداب ، وعلى إعطائه مؤسسات تمثيلية حالما يكون لائقاً لها . »

وكان اللورد غراي (وزير الخارجية البريطاني ١٩٠٨- ١٩١٦) أكثر صراحة حين قال في

مجلس اللوردات في سنة ١٩٢٣ :

«إن وطناً صهيونياً يعني بلا شك أو ينطوي بلا جدال على حكومة صهيونية على المنطقة التي يكون فيها هذا الوطن ، فإذا كان الـ ٩٣ بالمائة من السكان هم من عرب فلسطين فلا أدري كيف يمكنكم إقامة حكومة لا تكون حكومة عربية من دون الإضرار بالحقوق المدنية لأولئك السكان العرب . تلك الجملة الواحدة في وعد بلفور تنطوي وبلا مبالغة على صعوبة كبيرة جداً بشأن الوفاء بماورد فيها » .

لقد رفض السكان العرب في فلسطين منذ البداية ذلك الانتداب وأدركوا ما تنطوي عليه الهجرة اليهودية غير المحدودة من مخاطر . ولم يكن يساورهم الشك بشأن الهدف النهائي للحركة الصهيونية ، ألا وهو إنشاء دولة يهودية حصراً في فلسطين برمتها . ففي الحقبة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٨ ، وكانت بريطانيا خلالها تحكم فلسطين بصفتها الدولة المنتدبة ، ارتفع عدد السكان اليهود في فلسطين من ٧ بالمائة من مجموع السكان إلى ٣٠ بالمائة منه . وقد شن عرب فلسطين على مدى ثلاثين عاماً نضالاً بطولياً ولكنه غير متكافئ ضد بريطانيا . ومن الصعب وصف العذاب والخوف اللذين عاش عرب فلسطين في ظلهما خلال فترة الانتداب . كانوا يرون رأي العين أن طبيعة بلادهم تتحول إلى شيء آخر لا يمكن التعرف عليه وأن وجودهم كجماعة منفصلة ومتميزة عن غيرها يتهدده طوفان يتعالى بلا هوادة حتى يغمرهم ويدمر حياتهم الوطنية . وقد طالبوا الحكومة البريطانية وكذلك عصبة الأمم مراراً وتكراراً بإجراء استفتاء في فلسطين بضمانات دولية فعالة للتحقق من رغبات الشعب ، فلم يستجب أحد لطلبهم . إن شعب فلسطين لم يتح له طوال عهد الانتداب أن يعرب عن رغبته بحرية وأمن عن مصيره في المستقبل .كانت الحكومة البريطانية تحاول تحقيق المستحيل ، فهي من جهة تسمح بهجرة يهودية غير محدودة وتسهل إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين وتحاول من جهة أخرى أن تضمن **«ألا يجري شيء من شأنه الإضرار بالحقوق المدنية»** للعرب . وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩ أوشكت الحكومة البريطانية على الاعتراف بعدالة القضية الفلسطينية وذلك بإصدارها كتاباً أبيض يقضي بإقامة دولة مستقلة في فلسطين يشترك بالسلطة فيها العرب واليهود معاً . أما الهجرة فقد حددها الكتاب الأبيض بـ ٧٥ ألف مهاجر خلال الخمس سنوات اللاحقة ولا يسمح بعدها بالهجرة اليهودية إلا بموافقة العرب .

اندلعت تلك الحرب بعد إصدار الكتاب الأبيض بقليل ، ما أدى إلى تأجيل تنفيذه . وفي خلال الحرب نشط الصهاينة واستغلوا إلى أقصى حد الأثر العاطفي الذي تركه

اضطهاد اليهود من قبل ألمانيا النازية ، وكان ذلك الأثر على أشده في الغرب ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية . أصدر الصهاينة قراراً في شهر أيار / مايو ١٩٤٢ دعا بصراحة ولأول مرة إلى إنشـــاء دولة يهودية في فلسطين ، وحين انحسر الخطر الألماني بعد ١٩٤٢ والذي كان يهـدد الشرق الأوسط بدأ الصهاينة بشن حرب العصابات ضد الإنكليز في فلسطين . وقد اقترفت جرائم متعددة وحوادث إرهابية كثيرة قامت بها عصابات إرهابية بقيادة بيغن وشامير وغيرهما . وعندما انتهت الحرب في عام ١٩٤٥ كان الوضع ناضجاً لتحقيق الحلم الصهيوني . ففي الولايات المتحدة كان الكونغرس والرئيس الجديد هاري ترومان كلاهما متعاطفاً بقوة مع الصهاينة . أما في بريطانيا فقد كان رئيس الوزراء ونستون تشرتشل ، وهو مؤيد متحمس للصهيونية ، مصمّماً على المساعدة لإقامة دولة يهودية في فلسطين ، مع أن عدداً من زملائه المحافظين كانوا ملتزمين كل الالتزام بسياسة الكتاب الأبيض التي تقضي بعدم التقسيم . كما أيد حزب العمال ، وهو مناصر شديد للصهيونية ، في مؤتمره الذي عقده في نهاية عام ١٩٤٤ ، إنشاء دولة يهودية في فلسطين .

في نهاية شهر تموز / يوليو ١٩٤٥ وصل حزب العمـال إلى الحكم في بريطانيا ، فعهد إلى وزير الخارجية الجديد ، ارنست بيفن ، مهمة معالجة المشكلة الفلسطينية . كان هذا رجلاً مستقيماً وصاحب رؤية ، فأدرك في الحال أن تأييد حزبه المطلق للأهداف الصهيونية هو الخطأ بعينه . لقد حاول أن يلتزم التوازن بين الطرفين وأن يكون منصفاً ، فهاجمه الصهاينة وأنصارهم هجوماً عنيفاً . صمد الرجل أمام ذلك ولكنه تعرض إلى ضغط شديد من الولايات المتحدة . كانت بريطانيا قد خرجت من الحرب ضعيفة ومفلسة تقريباً ، وبحاجة إلى العون الأمريكي ، ولم تكن في وضع يمكنها من معالجة قضية شائكة جداً مثل مشكلة فلسطين . لهذا قررت الحكومة البريطانية إحالة المسألة برمتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وحين نوقشت القضية الفلسطينية هناك في عام ١٩٤٧ للمرة الأولى أعلنت الوفود العربية أن فلسطين جاهزة للاستقلال ، أماذا لم تمنح الاستقلال حالاً فينبغي الرجوع إلى الشعب ليقرر مصيره باستفتاء حر مع إشراف دولي . لم توافق الجمعية العامة على ذلك الاقتراح بفعل الضغط المشترك من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الذي كان في ذلك الحين نصيراً متحمساً للصهيونية . وفي نهاية ذلك العام رفضت الجمعية العامة كذلك اقتراحاً آخر يقضي بإحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية لاستحصال رأي استشاري منها عما إذا كان تقسيم قطر من الأقطار خلافاً لإرادة شعبه يعتبر متفقاً مع ميثاق الأمم المتحدة

وميثاق عصبة الأمم ، وبموجب هذا الميثاق الأخير كانت فلسطين تحكم بموجب صك الانتداب . عينت الجمعية العامة لجنة خاصة مهمتها التوصية بحل للمشكلة . قامت تلك اللجنة بزيارة المنطقة وقدمت تقريرين ، الأول تقرير الأغلبية والثاني تقرير الأقلية . اقترح تقرير الأغلبية تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية على أن تكون القدس «منطقة منفصلة» تحت سلطة دولية . أما تقرير الأقلية فقد اقترح منح الاستقلال إلى فلسطين واحدة غير مقسمة . قامت الولايات المتحدة بممارسة ضغط هائل على بعض الأقطار الصغيرة لضمان إقرار خطه التقسيم ، وهو ما قامت به الجمعية العامة في يوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ . رفض العرب قرار التقسيم الذي أعطى أكثر من نصف مساحة فلسطين إلى اليهود ، على الرغم من أن العرب كانوا أكثر عدداً منهم بمعدل اثنين إلى واحد . في الجانب الآخر أعلن الصهاينة بجعجعة كبرى عن قبولهم بالتقسيم ، لكنهم بادروا في الحال إلى إبطال محتواه وفق مخطط كان قد وضع منذ الأيام الأولى للصهيونية ثم جرى إحكام تطبيقه على مدى السنين .

كان على الصهاينة أن يواجهوا منذ البداية مأزقاً يتمثل بوجود عدد كبير من السكان العرب في فلسطين .وكان عليهم أن يحلوا مشكلة بعينها وهي ما العمل بالنسبة إلى السكان العرب عندما يكتمل احتلال البلاد ، إذ طالما ظل السكان العرب في فلسطين وبقيت الأرض بحوزتهم فإن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه . كانت الطريقة الوحيدة اقتلاع السكان من جذورهم ونقلهم بالقوة إلى أمكنه أخرى .

وقد اقترحت بعد تطبيق الانتداب مخططات مختلفة لتبادل السكان قدمها الصهاينة وأنصارهم . ولكن كان واضحاً أن تلك المخططات الرامية إلى نقل السكان العرب بالإكراه إلى خارج فلسطين لا يمكن أن تنفذ من دون استخدام القوة . وكأمر لازم لطرد أولئك السكان مستقبلاً كان على الصهاينة أن يحولوا ، مهما كان الثمن ، دون تأسيس دولة عربية مستقلة في البلاد . إن هذا يفسر السبب لماذا لا«يقبل حزب العمل ولا الليكود حتى يومنا هذا بفكرة وجود فلسطين مستقلة استقلالاً حقيقياً وكاملاً وقابلة للبقاء .

وكخطوة أولى أقيمت مستوطنات يهودية متعددة وفق استراتيجية مقصودة وذلك وسط مناطق الأغلبية العربية . ومع أن هذه المستوطنات كانت في ظاهر الأمر مكرسة للزراعة والفلاحة إلا إنها كانت في واقع الأمر معاقل دفاعية وهجومية حصينة ، وقد قامت فعلا بدور مهم في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ في الحيلولة دون قيام عرب فلسطين بتثبيت أنفسهم في منطقة متراصة الجوار وموحدة ، وكذلك في مساعدة الهجوم الصهيوني في شهري نيسان

/أبريل وأيار /مايو ١٩٤٨ لإزاحه العرب من مناطق خصصها لهم مشروع التقسيم . كانت هناك ثلاث وثلاثين مستوطنة من هذه المستوطنات اليهودية تقع في المنطقة التي كانت ستشكل جزءاً من الدولة العربية بموجب مشروع التقسيم ، كما أن الصهاينة قرروا التمسك بها منذ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٧ أي إبان المناقشات التي كانت لم تزل جارية حول مشروع التقسيم . إن المعنى الذي ينطوي عليه هذا القرار هو أن الصهاينة قد حزموا أمرهم مسبقاً ، بينما كانت نتيجة المناقشة الجارية حول مشروع التقسيم لم تزل غير معروفة ، للحيلولة دون إقامة دولة عربية في فلسطين وذلك بالتمسك بتلك المستوطنات الإستراتيجية البالغ عددها ثلاثاً وثلاثين مستوطنة والمنتشرة في أرجاء المنطقة التي كانت ستشكل جزءاً من الدولة العربية بموجب مشروع التقسيم .

حرب ١٩٤٨ :

استعد الصهاينة ، خلال الحرب العالمية الثانية ، من أجل الهجوم الذي خططوا لشنه عند إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين . لقد قاموا بتخزين كميات كبيرة من الأسلحة ، ودربوا آلافاً من شبابهم على القتال ، فتمكنوا بما لديهم من موارد مالية غير محدودة ، أن يجهزوا جيشاً قوياً في فلسطين مع آلة دعائية واسعة وفعالة خارجها ، وحين صدر قرار التقسيم اندفعت القوات المسلحة الصهيونية في فلسطين نحو العمل وفق خطة حسنة الإعداد . وكانت الخطة ذات مرحليتين :

الأولى ترسيخ السيطرة الفورية على المنطقة المخصصة لليهود بموجب مشروع التقسيم ، ثم بعد أن يتم ذلك يجري احتلال أوسع مساحة يمكن أن تطالها أيديهم من المناطق المخصصة للعرب . لم يكن لدى الصهاينة أية نية على الإطلاق للالتزام بأمانة بمشروع التقسيم فبادروا عند سنوح أول فرصة إلى الهجوم واحتلال مناطق واسعة تقع داخل حدود الدولة العربية كما رسمها مشروع التقسيم . وهكذا جرى احتلال يافا ، المدينة العربية الكبيرة ، بالإضافة إلى الجليل الغربي بأسره ، وذلك خلال نيسان / إبريل وأوائل أيار / مايو ١٩٤٨ . وبحلول ذلك الوقت كان الهجوم الصهيوني يتعاظم في زخمه حتى غدا من الواضح أن السكان من عرب فلسطين ليسوا أنداداً للقوات الصهيونية المنظمة جداً ، والحسنة التمويل والتسليح والتجهيز .

وجاء تدخل الدول العربية استجابة للنداءات المتكررة من السكان العرب في فلسطين . فقد أصبح واضحاً ، بإكمال الإنكليز انسحابهم من فلسطين في ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨ ، أنه

مـالم يبـدأ التـدخل العـسكري فـسيكون السكان العـرب مـهـددين بخطر الإبادة ، وتكون فلسطين كلها مهددة بخطر السقوط تحت الاحتلال الصهيوني . لهذا ينبغي النظر إلى تدخل قوات الدول العربيـة في فلسطين في ١٥ أيار / مـايو ١٩٤٨ على أنهـا عـمليـة إنقـاذ وليس هجوماً عسكرياً عدوانياً كما يدعى الصهاينة . إن ذلك التدخل قد ساعد على إيقاف التقدم الصهيوني في عدد من المناطق وأنقذ ماتبـقى من فلسطين . وتتضح الطبيعة الدفاعية للعمليات العسكرية التي قامت بها قوات الدول العربية من حقيقة بعينها وهي أن كافة تلك العمليات إنما جرت في المنطقة المخصصة أصلاً للعرب بموجب مشروع التقسيم وأنها لم تتم إلا لغرض واحد فقط وهو الدفاع عن سكان تلك المنطقة أمام تقدم الجيوش الصهيونية .

كانت جيوش الدول العربية في البداية قد أحرزت بعض النجاح في مهمتها ، لذلك ولغرض الحيلولة دون هزيمة إسرائيلية محتملة ، قامت الدولتان العظميان باستحصال قرار من مجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً . قبل العرب بذلك القرار بحسن نية ، ولكن الإسرائيليين اغتنموا الفرصة لإمداد جيشهم بما ينقصه من أسلحة وحصلوا على عون عسكري ضخم من الأقطار الشيوعية . وحين استؤنف القتال بعد أربعة أسابيع من وقف إطلاق النار أصدر مجلس الأمن قراراً بموجب الفصل السابع من الميثاق وذلك في ١٥ تموز/ يوليو يؤكد على المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الهدنة في فلسطين ، والقاضي بألا يحصل أي نفع عسكري أو سياسي لأي طرف من الأطراف وبألا يسمح لأي منهم بانتهاك الهدنة بحجة القيام بأعمال انتقامية .

بيد أن إسرائيل انتهكت مراراً وقف إطلاق النار واحتلت مساحات واسعة من الأراضي العربية . فأصدر مجلس الأمن رداً على انتهاكاتها المتكررة ، ثلاثة قرارات أخرى في ١٩ تشرين الأول أكتوبر و ٤ تشرين الثاني / نوفمبر و ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من المناطق التي اجتاحتها ، ولكن إسرائيل لم تلتفت إلى تلك القرارات واحتفظت بما اجتاحته من الأرض حتى يومنا هذا . فإذا تذكرنا أن تلك القرارات قد صدرت بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وفيه ما فيه من إجراءات قسرية وعقابية مفصلة ، فإننا نعجب حقاً من النفوذ والسطوة اللذين تمارسهما إسرائيل في الأمم المتحدة وتضغط بهما على الدول الكبرى بشكل خاص .

وبينما كان القتال دائراً ترك مئات الآلاف من الفلسطينيين بيوتهم خوفاً من الفظائع التي ترتكب ، أو أنهم طردوا منها طرداً . كان الخروج العربي من فلسطين عام ١٩٤٨ كارثة كبرى إذ جعل من الممكن تأسيس دولة يهودية غالبية سكانها من اليهود على نحو ثلاثة

أرباع من مساحة فلسطين . وقد أقرت الجمعية العامة بحق اللاجئين بالعودة أو التعويض وذلك بقرارها رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ، وقد صدر بأغلبية ساحقة من أعضاء الأمم المتحدة وجرى إعادة تأكيده مرات عديدة منذ ذلك التاريخ . ولعل خير دفاع عن ذلك القرار هو الذي جاء على لسان دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة السابق وكان آنئذ عضواً في وفد بلاده في عام ١٩٤٨ ، فقد قال : «إننا لا يمكن أن نقبل جعل إعلان السلام شرطاً مسبقاً لعودة اللاجئين ونأمل الا تضع الجمعية العامة هذا الشرط . . . . واللاجئون في غنى عن انتظار إعلان السلام . . . وينبغي الا يجعل من هؤلاء التعساء رهينة لمفاوضات التسوية النهائية .»

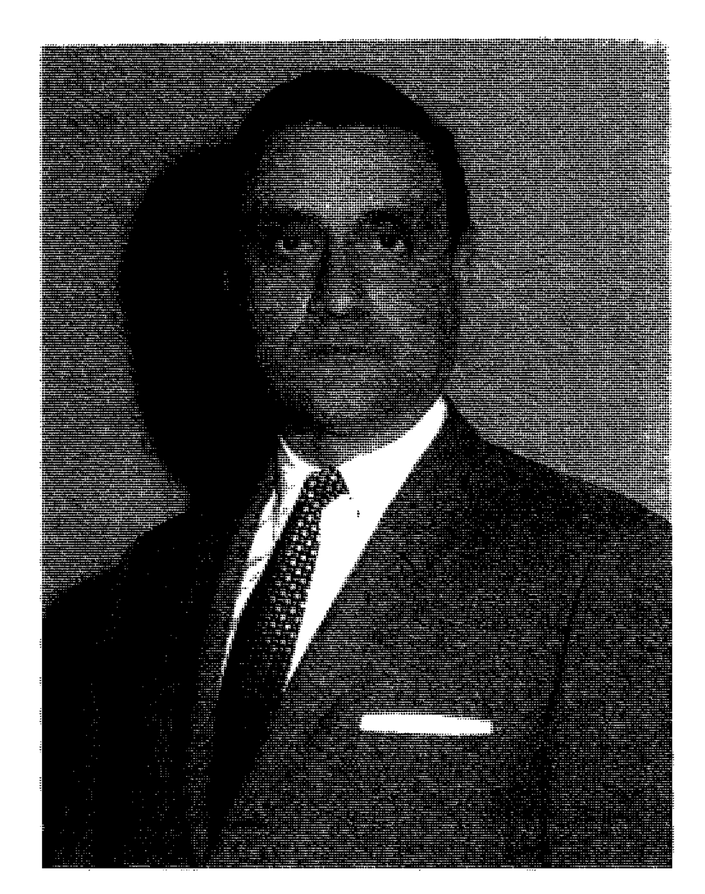
ومن نافلة القول أن ذلك القرار ظل حبراً على ورق . وقد أفادت إسرائيل علناً في مناسبات متعددة أنها لا تنوي على الإطلاق السماح بعودة أي فلسطيني إلى وطنه .

إن طرد عرب فلسطين كان في الأذهان منذ الأيام الأولى للصهيونية ، وجرى التخطيط له طوال فترة الانتداب ، ثم تحقق ذلك جزئياً في عام ١٩٤٨ من خلال عمل عسكري مكشوف .

وقد ألفت الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ «لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين» من ثلاثة أعضاء : فرنسا وتركيا والولايات المتحدة . عقدت هذه اللجنة مؤتمراً في لوزان وحققت في البداية نجاحاً متواضعاً وذلك بإقناع الوفود العربية ووفد إسرائيل بالتوقيع على بروتوكول في ١٢ أيار / مايو ١٩٤٩ قبل بموجبه الطرفان مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ كأساس لمباحثات تؤدي إلى تسوية سلمية للصراع . لم تكن إسرائيل تنوي بالطبع التخلي عن الأراضي التي اجتاحتها في عام ١٩٤٨ فظل ذلك البروتوكول حبراً على ورق . إن لجنة التوفيق ، وهي بطبيعة تكوينها تحابي إسرائيل ، لم تقم إلا بجهود خجولة لحث إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها . وفي عام ١٩٥٠ أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تصريحاً صار يعرف باسم التصريح الثلاثي التزمت بموجبه الدول الثلاث بالعمل مجتمعاً لمنع أية محاولة لتغيير خطوط الهدنة بالقوة . وقد برهن ذلك التصريح على كونه خديعة شنيعة حين قام اثنان من الموقعين عليه ، وهما فرنسا وبريطانيا ، بمهاجمة مصر بالتواطؤ مع إسرائيل .

ومن عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٧ والسلام المهزوز بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها ، ذلك السلام الذي كانت تحكمه اتفاقيات الهدنة ، تشوبه الهجمات الإسرائيلية المتكررة والعنيفة ضد سوريا والأردن ومصر عبر خطوط الهدنة . وقد أدان مجلس الأمن عدداً من تلك الهجمات ولكن من دون جدوى .

إن اتفاقيات الهدنة التي وقعت في عام ١٩٤٩ بعد انتهاء العملية العسكرية قد فرضت على موقعيها التزامات معينة ، وأنشأت مناطق منزوعة السلاح لا يجوز أن ترابط فيها قوات عسكرية ، وهي مناطق ظلت فيها مسألة السيادة عليها معلقة . وألفت كذلك لجان هدنة مشتركة للنظر في الشكاوي أو التجاوزات التي تجري على نصوص اتفاقيات الهدنة . هذا وقد قامت السلطات الإسرائيلية منذ الابتداء بامتصاص المناطق منزوعة ا لسلاح بشكل منتظم . فقد أقيمت في تلك المناطق مستوطنات زراعية مزعومة كانت في حقيقة أمرها مواقع عسكرية يشغلها ويقوم بأمريتها ضباط وجنود من القوات المسلحة وشبه العسكرية الإسرائيلية كانت تدخل إليها بين حين وحين خلافاً لنصوص تلك الاتفاقيات . وقد رفضت إسرائيل باستمرار التعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ هذه الاتفاقيات . وقاطعت السلطات الإسرائيلية لجان الهدنة المشتركة ، كما أن الآلية المحلية التي أنشئت للنظر في انتهاكات اتفاقيات الهدنة قد أصيبت بالشلل من جراء ذلك .



عدنان الباجه جي 1966/5/17 .

الفصل الثاني

وزيراً للخارجية، ١٩٦٥ - ١٩٦٧

الفصل الثاني
وزيراً للخارجية، ١٩٦٥ - ١٩٦٧

في الثاني عشر من كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ تلقيت برقية من بغداد تعلمني بأنني قد عينت وزيراً للدولـــة للشؤون الخارجية . كان هذا الخبر مفاجـأة تامة لي . إن رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز رحمه الله ، كان قد جاء إلى نيويورك ليرأس الوفد العراقي إلى الدورة العشرين في أيلول / سبتمبر من العام نفسه ،لكنه لم يقل شيئا عن رغبته بعرض منصب علي في حكومته . إنه كان قد ألمح لي بشأن حاجة البلاد إلى خدماتي وما إلى ذلك ، ولكنه لم يقل شيئاً محدداً .

خلال تلك الدورة أعددت له الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة ، كما رتبت لعقد اجتماع خاص على شرفه للمجموعة العربية والكتلة الأفريقية الآسيوية . وقد رافقته كذلك إلى اجتماعه مع الأمين العام للأمم المتحدة ، يوثانت ، ومع عدد من وزراء الخارجية الذين كانوا في نيويورك في ذلك الحين . وهو بلا شك كان مطلعاً على عملي في الأمم المتحدة . كنت أعرف عبد الرحمن البزاز منذ سنوات ، وكنا معاً أعضاء في الوفد العراقي إلى الدورة السابعة للجمعية العامة في عام ١٩٥٢ . وكان انطباعي عن البزاز في ذلك الوقت أنه قومي عربي محافظ ، ومسلم ورع ذو ثقافة عالية ، وخطيب بليغ ورجل كبير الثقة بالنفس .

في البداية لم أكن مرتاحاً عن تركي للأمم المتحدة . وبعد وصولي الي بغداد بحثت موضوع تعييني وزيراً مع بعض المقربين من رئيس الجمهورية عبد السـلام عـارف لمعرفة الأسباب الحقيقية لاستيزاري فلم تكن لي علاقة مع الأحزاب والتكتلات التي كانت ناشطة على المسرح السياسي في ذلك الوقت . ومن المعلومات التي حصلت عليهـا من مصـادر مختلفـة اتضحت الصورة . كان الرئيس عبد السلام عارف هو الذي اقترح تعييني بالمنصب الوزاري وذلك بناءً على توصية من المصريين الذين كانوا يقدرون عملي في الأمم المتحدة واقترحوا عليه تعيين شخص له خبرة في الشؤون الدولية . كان المصريون غير مرتاحين من سياسة البزاز الرامية إلى تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية وتركيـا وإيران وإنشاء تكتل إسلامي قد يوجه ضد جمال عبد الناصر . بالإضافة إلى ذلك كـان البزاز مصمماً على إنهاء التجربة الاشتراكية وإعادة القطاع الخاص إلى ماكان عليه قبـل قرارات التأميم التي صدرت في شهر تموز / يوليو ١٩٦٤ ، مما أثار حفيظة العناصر

المؤيـدة لمصر .

أخبرني سعيد صليبي آمر موقع بغداد العسكري وكان من أصدقاء رئيس الجمهورية المقربين وساهم في إيصاله إلى السلطة العليا في تشرين الثاني / نوفمبر ٩٦٣ وقام بدور فعال لإحباط المحاولة الانقلابية التي قام بها ضباط مؤيدون لمصر في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٦٥ ، أخبرني ذلك الآمر العسكري أن الذي كان مقرراً أصلا هو تعييني وزيراً للخارجيـة ولكن البزاز رفض ذلك فعينت وزيراً للدولة كحل وسط . إن المؤسسة العسكرية لم تكن على مودة للبزاز لأنه كان يسعى للحد من نفوذها وإعادة البلاد إلى الحكم المدني . وبما أن عبد السلام عارف كان يحاول أن يحسن علاقاته مع المصريين فقد سرّه أن يقبل توصيتهم بتعييني في الحكومة .وهكذا فإن كل هذه التيارات المتضاربة قد أسهمت في تعييني وزيراً . ومع أن هذا التعليل قد يبدو بعيداً عن التصديق إلا أنني لم أعثر على إيضاح معقول آخر .

بعد بضعة أسابيع من وصولي إلى بغداد عرض علي رئيس الوزراء أن أتولى منصب سفير العراق في باريس ، فرفضت ذلك . كان تواقاً لتشجيعي على ترك العراق . بعد ذلك حثني على قبول دعوة الأتراك لزيارة أنقرة . كان هؤلاء ممتنين جداً من الموقف الذي كنت اتخذته في شهر كانون الأول / ديسمبر السابق بشأن المشكلة القبرصية في الأمم المتحدة ، وقد أرادوا أن يظهروا تقديرهم وأن يعززوا كذلك علاقاتهم مع العراق . ذهبت إلى تركيا في الخامس من شباط / فبراير ١٩٦٦ وتركزت المباحثات على ثلاثة مواضيع رئيسية هي السدود التركية على نهر الفرات والمشكلة الكردية وقضية فلسطين . وقد علقت السفارة البريطانية في بغداد على هذه الزيارة في تقريرها المرفوع إلى وزارة خارجيتها رقم ١٩٦٦/١/١٠٣٨ في ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٦٦ كما يلي : «إن الدكتور الباجه جي وزير الدولة للشؤون الخارجية سيغادر قريباً إلى أنقره في زيارة تستغرق تسعة أيام بدعوة من الحكومة التركية والمتوقع أنه سيستقبل استقبالاً حاراً على الأقل بسبب المساعدة الكبيرة التي قدمها للوفد التركي في الأمم المتحدة بشأن قضية قبرص . فيما يتعلق بهذا الموضوع يرجى مراجعة تقرير اللورد كارادون رقم ٢٢٧٢٢/١/٦٦ المؤرخ في ١٩٦٦/١/٧ الذي قال فيه «ان الأتراك كانوا محظوظين بأن يتكلم باسمهم ممثلا العراق وأفغانستان . والسفير الباجه جي ممثل العراق الدائم للأمم المتحدة (والآن وزير الخارجية) يعتبر من أذكى المحاورين وأكثرهم تأثيراً الذين رأتهم الأمم المتحدة وهو علاوة على ذلك ملم إلماما كاملاً بإجراءات النقاش في الأمم المتحدة » . هذا ويأمل الدكتور باجه جي أن يلاحظ الإيرانيون هذه الصداقة الجددة لكن الأهم هو أنهم (العراقيون) يتوقون بلا ريب

للحصول على فكرة واضحة عن الخطط التركية لاستغلال مياه الفرات . ورحلة الباجه جي ستهدف على ما يحتمل إلى محاولة استحصال موافقة تركيا على تاريخ محدد لعقد المحادثات الثلاثية مع سوريا والتي طال انتظارها . وأنا أتصور أن الباجه جي سيحتاج إلى كل مهاراته الدبلوماسية الأسطورية والى حنكته جميعها إذا كان له ان ينجح في أمر المحادثات الثلاثية بشأن الفرات . إن الوفاق مع تركيا ينظر اليه على أنه يمثل عملاً من أعمال الألمعية الذي رتبه الدكتور الباجه جي نفسه» . ومن تركيا اتجهت مباشرة إلى القاهرة لحضور اجتماع مجلس الجامعة العربية . كانت تلك تجربتي الأولى بشأن العلاقات العربية ، وقد أذهلني ما لمسته من العداء والشك المتبادل الذي يفرق بين الدول العربية . ومن الممكن تلخيص الوضع العربي في ذلك الحين على الوجه الآتي :

كانت مصر متورطة في الحرب الأهلية في اليمن حيث كانت تحاول الدفاع عن النظام الجمهوري هناك ضد الثوار الذين كانت السعودية تمولهم وتزودهم بالسلاح . وكان نظام البعث في سوريا برئاسة أمين الحافظ معادياً جداً لكل من مصر والعراق . أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد كانت وهي برئاسة أحمد الشقيري منشغلة جداً بخصومات لا نهاية لها مع الأردن . وكان العراق مرتبطا مع مصر بما كان يسمى «القيادة السياسية الموحدة » وهو اسم رنان ولكن من دون محتوى يذكر لأن هذه القيادة بصفتها منبراً للتشاور لم تستطع أن تزيل الشكوك التي كانت تراود مصر تجاه البزاز وتجاه سياساته التي كانوا يعتبرونها مناهضة لمصر .

أنا شخصياً كنت أؤيد من صميم قلبي السياسات الداخلية التي كان ينتهجها البزاز ، ولكنني لم أكن مرتاحاً كل الارتياح من جوانب معينة في سياسته الخارجية ، لاسيما مناصرته للتجمع الإسلامي المقترح ، لأنني كنت أخشى أن ذلك سيؤدي إلى مزيد من التآكل في التضامن العربي . وكنت أعتقد أن علينا الوقوف بقوة مع مصر التي كانت محاصرة من جميع الجهات ، كما كانت تعاني من شعور حاد بالعزلة .

وقد وقع في الثالث والعشرين من شباط / فبراير ١٩٦٦ حادث في دمشق ستكون له عواقب بعيدة المدى في العالم العربي . فقد قام الجناح الراديكالي في حزب البعث بالإطاحة بنظام أمين الحافظ ، ووضع في السلطة قيادة جديدة تتألف من عناصر علوية وإسماعيلية بالدرجة الأولى بزعامة صلاح جديد . بادر عبد الناصر إلى دعم الحكومة الجديدة لأنه كان يكن كرهاً شديداً لنظام أمين الحافظ ، كما كان يأمل استعادة نفوذه في سوريا ، وقد شجعه السوفيات على ذلك فقد كانوا من أقوى المؤيدين للحكم الجديد في دمشق . أما نحن في العراق فلم نكن مرتاحين كل الارتياح لهذا التطور . إن الحكومة

السورية الجديدة كانت أكثر عداءً للنظام العراقي من الحكومة التي سبقتها ، فحزب البعث بصفة عامة لم يغفر لعبد السلام عارف قيامه بإزاحة الحزب من السلطة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣ . سارع الحكام الجدد في سوريا في إظهار عدائهم للنظام العراقي . فتفاقمت الخلافات المتعلقة باستغلال مياه نهر الفرات ، واستخدام أنبوب النفط العراقي المار في الأراضي السورية ، وذلك من جراء مطالب سورية جديدة اعتبرناها نحن غير معقولة . ولما شكونا أمرنا إلى الرئيس عبد الناصر بشأن عداء النظام السوري الجديد نحونا نصحنا بأن نسوي خلافاتنا بأنفسنا ، فحصل لدينا انطباع مفاده أنه لن يكون مستعداً في أي ظرف من الظروف إلى أن يعرض للخطر علاقاته الوثيقة التي أقامها مع الحكام الجدد في سوريا . واتضح لنا أنه يعتبر وجود سوريا صديقة له بمثابة نهاية لعزلته في العالم العربي . أما العراق فبوسعه أن يعتبر وقوفه إلى جانبه دائماً بمثابة الأمر المفروغ منه .

في الثالث عشر من نيسان / إبريل ١٩٦٦ قتل رئيس الجمهورية عبد السلام عارف في حادث طائرة سمتية ، فتم عقد اجتماع مشترك لمجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني لغرض انتخاب رئيس جديد للجمهورية . رشح البزاز نفسه ، ولكن المؤسسة العسكرية ، خوفاً من أن يقوم البزاز بفرض حكم مدني في البلاد ، دعمت ترشيح رئيس الأركان عبد الرحمن عارف ، وهو الشقيق الأكبر للرئيس الراحل . وبعد الاقتراع الأول أدرك البزاز أن العسكر لن يتساهلوا بشأن انتخاب رئيس مدني للجمهورية فسحب ترشيحه ، وانتخب عبد الرحمن عارف للرئاسة بالإجماع . طلب الرئيس الجديد من البزاز أن يؤلف وزارة جديدة ، فدخلتها وزيراً للخارجية وتحررت أخيراً من القيود الخانقة التي كان يمليها علي وضعي السابق بصفتي وزير دولة تابعاً لوزير الخارجية . اقترح عليٌّ البزاز تعيين سيد يوسف الكيلاني وكيلاً لوزارة الخارجية وهو المنصب الذي شغله عدة سنوات قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ . رحبت بهذا الاقتراح بالنظر للصداقة الوثيقة والعلاقة القوية التي كانت تربطني به فقد كان رئيسي منذ دخولي في السلك الدبلوماسي العراقي . ولكن الكيلاني اعتذر عن قبول المنصب .

قررت بصفتي وزيراً للخارجية أن أتبع سياسة خارجية مستقلة ، تكون حرة من المعوقات التي كانت مفروضة على حركتنا وعملنا .

كنت خلال سنوات عملي في الأمم المتحدة قد كونت صداقات مع زعماء عدد من الأقطار ووزرائها وبما أني كنت قد تلقيت دعوات منها لزيارتها قررت أن أغتنم هذه الفرصة للخروج من العزلة التي تحيط بالعراق .

كان أول القادمين لزيارة بغداد ، قبل أن أبدأ جولتي في الخارج ، هو وزير خارجية تركيا

إحسان صبري جانكليانكل الذي وصل يوم ٢٣ أيار / مايو ١٩٦٦ . كنت تواقاً لإقامة أحسن العلاقات الممكنة مع تركيا على الرغم من كونها عضواً في الحلف الأطلسي وفي الحلف المركزي ، وعلى الرغم من كون العراق عضواً مؤسساً في حركة عدم الانحياز . إن حسن نية تركيا كان أمراً حيوياً في معالجة الثورة الدائمة في كردستان . إني شخصياً كنت اضمر تعاطفاً شديداً مع الأكراد ، وكنت دائماً أحث المسؤولين في بغداد بأن يبذلوا كل مافي وسعهم للوصول إلى تفاهم ما معهم . كنت أرى دائماً أن الأكراد هم الحلفاء الطبيعيون للعرب في مواجهـة إيران وتركيا . وبما أن الأكراد في العراق كانوا أحسن حالاً بكثير من إخوانهم في تركيا وإيران فيترتب علينا إذن ألا نألوا جهداً لإقناعهم بالوقوف إلى جانبنا . ولسوء الحظ سمح بعض زعمائهم لأنفسهم أن يكونوا ألعوبة بيد الذين يريدون إضعاف الدولة العراقية . أما من جانبنا نحن في العراق فإننا لم نظهر دائماً التفهم الكافي والعناية اللازمة في تعاملنا مع المشكلة الكردية .

حين وصلت إلى بغداد كانت بعض الأجزاء من كردستان تحت سيطرة الثوار ، والجيش العراقي عاجز عن التقدم نحوها . فتحدثت مع البزاز عن ضرورة التوصل إلى اتفاق مع الأكراد فقال إنه يتفاوض معهم وهو متفائل بشأن ذلك . كان علينا في الوقت نفسه أن نرضي الأتراك لكي نتجنب التفاقم في وضع كان صعباً أصلاً في شمال البلاد ولكي نحافظ على مصالح العراق وحقوقه في مياه دجلة والفرات . كان على العراق أن يكافح بشدة ليصون حصته العادلة من هذه المياه والتي تتوقف عليها معيشة الملايين من المواطنين العراقيين .

وبعد مفاوضات عسيرة مع الوزير التركي استطعنا أن نحصل منه على تعهد بإجراء مباحثات مبكرة حول موضوع استعمال مياه الأنهر كما أوضح البيان المشترك الذي صدر عقب انتهاء الزيارة كما يلي :

«ونظر الوزيران في قضية استخدام المياه المشتركة واتفقا على ضرورة عقد اجتماع في أسرع وقت مستطاع لخبراء قانونيين وفنيين يدعى إليه كافة الأطراف المعنيين لبحث كافة المسائل المتعلقة بهذا الموضوع .

واتفق الوزيران على أن الحقوق والاحتياجات للبلدان ذات الأنهر المشتركة حول استعمال مياه تلك الأنهر المعترف بها في القانون الدولي يجب أن تكون أساساً للمفاوضات . وينبغي أن تأخذ هذه المفاوضات بنظر الاعتبار حقوق العراق وتركيا واحتياجاتهما المشروعة كما بحث الوزيران الوسائل والطرق المؤدية إلى زيادة نمو العلائق

بين بلديهما عملاً بالرغبة الصريحة لحكومتيهما » .

وعلق السفير البريطاني في بغداد على هذه المباحثات في تقريره المرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية .المرقم ١٠٣٨/٩/١٩٦٦ والمؤرخ ١٩٦٦/٥/٣١ كما يلي :

«إن موافقة تركيا على الالتزام بنصوص القانون الدولي الخاصة بمياه الأنهار المشتركة قد اعتبرت هنا على أنها بمثابة نصر للدبلوماسية المثابرة التي ينتهجها الباجه جي » .

بعد هذا قمت بزيارة إلى القاهرة ، وكنت تواقاً لتجديد معرفتي بالزعماء المصريين وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر . كان الغرض من هذه الزيارة في ظاهر الحال هو حضور اجتماع لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة وكانت تبحث آنئذ في قضية عدن ، لكن غرضي الحقيقي كان هو التحقق من موقف مصر بشأن قضايا جوهرية معينة ، وأهمها العلاقات المتدهورة بين العراق وسوريا ، وكذلك التوصل إلى أحسن الطرق لمواجهة أعمال إسرائيل الاستفزازية . وفي ذلك الحين كان وزير خارجية سوريا الدكتور ماخوس موجوداً في القاهرة أيضاً ، وهكذا توفرت لي فرصة ممتازة لفهم السياسة السورية ، وقد بدت لي قائمة على الشعارات وعلى الأفكار غير الناضجة المنفصلة تماماً عن الواقع .

قابلت جمال عبد الناصر في الثاني عشر من حزيران / يونيو ١٩٦٦ ، فأمضينا معاً نحو ساعة من الوقت ، وفي مايلي مجمل النقاط الرئيسية التي بحثت خلال الاجتماع :

طالب عبد الناصر العراق بإلحاح بأن يتوصل إلى تفاهم مع سوريا وقال إنه سيبذل كل مافي طاقته لإقناع السوريين بأن يلتزموا جانب التعقل ، ولكنه أوضح كذلك بشكل جلي أنه يعتبر سوريا حليفاً مهماً ولن يسمح بأن تصاب بأي سوء .

وأعرب بشكل مبطن وغير مباشر عن امتعاضه من سياسات البزاز ، لا سيما بشأن علاقات العراق مع السعودية والتي يظنها أوثق مما يجب أن تكون عليه ، نظراً للعداء السعودي لدفاع مصر عن الجمهورية اليمنية .

و أكد لي أن مصر لم يكن لها أية علاقة بمحاولة الانقلاب ضد الرئيس عارف في أيلول/ سبتمبر السابق ، لكنه أبدى بإلحاح أن على العناصر القومية في العراق أن توحد كلمتها لإيقاف الانحدار نحو ماسماه الأنظمة الرجعية في الوطن العربي .

وقال بشأن إسرائيل إن سياسته تقوم على تحاشي المواجهة المسلحة إلى أن يكون العرب جاهزين لذلك .

قابلت كذلك زكريا محي الدين ، رئيس الوزراء المصري ومحمود رياض وزير الخارجية . وزارني في جناحي في الفندق عدد من كبار المسؤولين المصريين ومنهم رئيس الأركان الفريق

محمد فوزي . كان استقبالي في القاهرة ملفتاً للنظر ، فكنت أتساءل مع نفسي هل أن ذلك يعني إشعاري بشيء ما . كنت أعتقد أن الفئات المناوئة للبزاز في العراق كانت تعد مؤامرة ضده ، وأن المصريين يعلمون بها ، فكانوا تواقين لإنبائي بأن أتباعد عن البزاز لأنهم يعتبرونني من العناصر القومية الموثوقة في البلاد .

إن مشاعري نحو مصر وجمال عبد الناصر عميقة الجذور . إني أعتقد أن على العراق أن تكون له أحسن العلاقات مع مصر في جميع الظروف .

وكقومي عربي شغفتني بطبيعة الحال دعوة عبد الناصر للوحدة العربية ، وفي خلال حرب السويس أيدته بلا تحفظ . وحين كنت مندوباً دائماً في الأمم المتحدة في ذروة الخصام بين مصر ونظام عبد الكريم قاسم بقيت على أوثق صلة مع زميليّ ممثلي مصر عمر لطفي ومحمود رياض رحمهما الله .

أعجبت بعبد الناصر لأنه كان يجسد أكثر من أي شخص آخر فكرة الوحدة العربية ، وبدا الزعيم الوحيد القادر على تحقيقها . وإذ كان عبد الناصر قومياً عربياً متحمساً ، فإن معظم مساعديه المقربين والشعب المصري عامة لم يكونوا كذلك . إنه كان يجر مصر المترددة جراً لكي تقوم بدور رئيسي في الشؤون العربية . وهو بذلك لم يكن يخدم المثل العليا القومية العربية فحسب بل كان يخدم كذلك مصالح مصر نفسها . وقد أدرك أن مصر بذاتها ليست سوى قطر من أقطار العالم الثالث المتخلفة والفقيرة والكثيرة السكان ، أما إذا كانت زعيمة العالم العربي الموحد فإن بوسعها عندئذ أن تقوم بدور حاسم في الشؤون الدولية .
كان التضامن العربي بالنسبة إلى عبد الناصر ليس فقط خطوة نحو الوحدة المنتظرة ولكنه كان كذلك أداة ذات قوة كبيرة في علاقات مصر الخارجية . لهذا السبب فإنه لم يكن يتسامح مع أية حكومة عربية تخرج عن هذا التضامن وتتحدى مصر في زعامة العالم العربي . إن هذا يفسر إلى حد ما معارضته لزعيمين عراقيين لاجامع بينهما سوى رفضهما لهذه الزعامة المصرية . الأول هو نوري السعيد الذي حاول أن يعطي للعراق دوراً مستقلاً كعضو في تحالف غربي ، والآخر هو عبد الكريم قاسم الذي أراد توكيد استقلاليته بالتقرب من الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية . كلاهما كان هدفاً لهجوم عنيف بصفتهما من أعداء التضامن العربي ومن الخونة للقضية العربية . كنت أنا شخصياً على استعداد للسير في ركاب عبد الناصر ما دامت سياساته تسير بقضية الوحدة العربية إلى الأمام ، وهي التي كانت بالنسبة لي الاختبار النهائي لأي زعيم عربي . هذا وقد بدأ يخامرني الشك في قدرته على تحقيق الآمال والطموحات التي قام هو نفسه بتغذيتها لدى العرب في كل

مكان ، وذلك حين ارتكب خطأين كانا بنظري من الأخطاء الجسيمة والقاتلة . أولهما إخفاقه في مواجهة ووأد المؤامرة الانفصالية في سوريا في عام ١٩٦١ والثاني سماحه في عام ١٩٦٣ بانهيار الوحدة الفدرالية بين مصر والعراق وسوريا حتى قبل أن ترى تلك الوحدة النور . إني أعتقد أن فرصة تاريخية قد أفلتت منه فكلف ذلك العرب غالياً في أعوام قادمة .
وفي ختام زيارتي للقاهرة صدر البيان المشترك التالي :

«قام السيد عدنان الباجه جي وزير خارجية الجمهورية العراقية بزيارة الجمهورية العربية المتحدة في الفترة من ١٠ حزيران إلى ١٦ حزيران ١٩٦٦ وقد استقبل الرئيس جمال عبد الناصر وزير الخارجية العراقية كما استقبله السيد زكريا محي الدين رئيس الوزراء وعقد الدكتور عدنان الباجه جي عدة اجتماعات مع السيد محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة حيث دارت محادثات تم خلالها تبادل وجهات النظر واستعراض الموقف في الوطن العربي والقضايا العربية الهامة . وقد دارت هذه المحادثات في جو من الصراحة والصداقة والأخوة التقليدية التي تتميز بها العلاقات بين الدولتين الشقيقتين وقد اتفقت وجهة نظر الجانبين على أن المرحلة التي يمر بها النضال العربي حالياً هي معركة حاسمة ودقيقة تتطلب تضامن جميع القوى المناهضة للاستعمار والرجعية ويقظتها التامة إزاء المخططات الاستعمارية الرامية إلى وقف حركة التحرر العربي الشامل .

تزويد إسرائيل بالأسلحة وتأييد دعم منظمة التحرير

كما لاحظ الطرفان الارتباط الوثيق بين محاولة إقامة أحلاف استعمارية في المنطقة وبين عمليات تزويد إسرائيل بالأسلحة الهجومية إمعاناً في العدوان على الحقوق العربية الثابتة لشعب فلسطين العربي وتمكيناً لقوى الاستعمار والصهيونية التي تحتل أرض فلسطين . في هذا الصدد أكد الجانبان تأييدهما الكامل للجهود التي تقوم بها منظمة تحرير فلسطين لحشد طاقات الشعب العربي الفلسطيني وتمكينه من استعادة حقوقه المغتصبة في أرضه ودياره .

لجنة تصفية الاستعمار :

وقد اهتم وزير خارجية الجمهورية العراقية ووزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة

ببحث القضايا العربية المطروحة أمام لجنة تصفية الاستعمار وتبادلا الرأي حول ماينبغي على الأمم المتحدة القيام به لتنفيذ إعلان منح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة بالنسبة للأجزاء المحتلة في الجزيرة العربية وعلى الخصوص في الجنوب العربي وعمان والخليج العربي .

دعم حركات التحرر في منطقة الخليج :

وفي هذا الصدد أكد الطرفان إيمانهما بالأهمية البالغة لدعم نضال حركات التحرر في هذه المناطق التي يحاول الاستعمار عزلها عن النضال العربي الشامل . كما استعرضا محاولات التخريب التي تقوم بها السلطات الاستعمارية في الخليج مستهدفة طمس معالم الحركة القومية وخلق المشاكل والصعوبات أمام تطور نضال حركات التحرر ... وفي هذا يمارس الاستعمار أساليب قديمة معروفة رفضتها الشعوب العربية من قبل . وتستطيع اليوم بفضل النضال العربي الشامل أن تحبطها وتقضي عليها .

تقدير لجهود العراق :

وقد عبر وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة عن تقديره لجهود العراق في لجنة تصفية الاستعمار والدور الهام الذي يقوم به في هذا المجال . وفي نطاق الجهود المشتركة التي تبذلها القيادة السياسية الموحدة للبلدين الشقيقين اتفقت وجهة نظر وزير خارجية الجمهورية العراقية ووزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة على أهمية الاستمرار في التنسيق والعمل المشترك بين البلدين الشقيقين في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة للأمة العربية .

وقد أعرب وزير خارجية الجمهورية العراقية في ختام زيارته للجمهورية العربية المتحدة عن تقديره البالغ لروح الصداقة والود والتعاون التى استقبل بها في الجمهورية العربية المتحدة . كما اتفق الجانبان على أهمية الاستمرار في تبادل الزيارات والوفود بين البلدين الشقيقين» .

حين عدت إلى بغداد في ١٦ حزيران / يونيو عام ١٩٦٦ كنت قلقاً بشأن دعم عبدالناصر للنظام السوري وأوجست خيفة بأن ذلك سيوقع بالعرب كارثة مفجعة .

حين توليت وزارة الخارجية في نيسان / إبريل ١٩٦٦ ، قمت باستعراض علاقاتنا مع الغرب فوجدتها في حالة سيئة للغاية . كانت الولايات المتحدة تتبنى موقفاً مناصراً لإسرائيل ومناهضاً للعرب وبشكل لا مواربة فيه ، وذلك بعد أن أصبح ليندون جونسون رئيساً في عام ١٩٦٣ . وكنا من جهة أخرى في نزاع متواصل مع بريطانيا يتركز حول جوبي شبه الجزيرة العربية وعمان . وكنا كذلك قد قطعنا علاقاتنا الدبلوماسية مع ألمانياالغربية بسبب صلاتها الوثيقة مع إسرائيل ، ثم أقمنا علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية . وقد شعرت أن من الخطأ أن نترك أوروبا للإسرائيليين ، كما رأيت خطراً ما في الاعتماد كلياً على علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتي .كانت أول محاولة لتحسين العلاقات مع دول أوربا الغربية تتركز على فرنسا التي كانت تنتهج آنذاك سياسة ودية نحو العالم العربي بزعامة الجنرال ديغول بعد أن نالت الجزائر استقلالها .

تحدثت مع السفير الفرنسي في بغداد وأخبرته برغبتي في تحسين العلاقات مع فرنسا ، وكذلك برغبتي في زيارة باريس ولقاء الرئيس ديغول . بعد فترة وجيزة أعلموني بأن ديغول سيجتمع بي في قصر الأليزيه في تموز / يوليو ١٩٦٦ . كنت متأكداً تماماً أن سمعتي في الأمم المتحدة كناقد قوي لسياسة الولايات المتحدة في فلسطين ولسياسة بريطانيا في جنوبي شبه الجزيرة العربية كانت تروق لديغول الذي يضمر عداوة دفينة نحو «الانغلو - سكسونيين» .

في طريقي إلى فرنسا قمت بزيارة إلى الجزائر على رأس وفد عراقي للاشتراك في الاحتفالات بعيد الاستقلال الجزائري والتقيت بالرئيس هواري بومدين ووزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقه (الرئيس الحالي) وبحثنا الأوضاع العربية وأوضحت لهما أهداف سياستنا الخارجية عربياً ودولياً واغتنمت الفرصة للتوسط لدى الرئيس بومدين بشأن عبد القادر الشندرلي وهوأول سفير للجزائر في الأمم المتحدة وعمل قبل الاستقلال رئيساً لمكتب جبهة التحرير الجزائرية في نيويورك وأسدى خدمات جلى واستطاع بالرغم من قلة موارده أن يكسب تأييد نقابات العمال الأمريكية وكذلك عضو مجلس الشيوخ جون كنيدي (الذي أصبح فيما بعد رئيساً للولايات المتحدة) وأخبرني الشندرلي فيما بعد أن وساطتي كان لها أثر في تحسين وضعه . في ختام زيارتي للجزائر حضرت الاحتفال المثير للعواطف الخاص بدفن الأمير عبد القادر الجزائري وهو الذي قاد نضال الجزائر ضد الحكم الاستعماري الفرنسي في القرن التاسع عشر وقد جيء بجثمانه من دمشق . كان ثمة ما يلهب المشاعر بشأن هذا البطل العظيم وهو يعود إلى جزائر حرة بعد غياب دام مائة عام . هذا ومع أنني قد

أوصف بكوني قومياً رومانسياً لكنني أعترف بأن ذلك الاحتفال قد ملأني فخراً وفرحاً . كان من الصعب علي أن أغالب دموعي في لحظات الصمت عند إنزال التابوت إلى مقر استراحته الأخير بين قبور شهداء الثورة الجزائرية وأبطالها .

حين كنت في الجزائر أجرى معي الصحفي المعروف والمؤلف والمتخصص بالشرق الأوسط العربي ، باتريك سيل ، مقابلة سألني خلالها عن مؤتمر القمة العربي ، وهو المؤتمر الذي كانت الدول العربية «الرجعية» كالسعودية تلح على عقده ، لكن الدول الأخرى «التقدمية» كمصر وسوريا ، تعارض في ذلك . لم أكن قط أستسيغ أو أتقبل مثل هذه النعوت التي تطلق على الدول العربية ، لأنها لم تكن تؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات في العالم العربي وإلى إضعاف وضعنا دولياً . وقد حاولت أن أسوي الخلافات بين المعسكرين على الرغم من علاقات العراق الخاصة مع مصر ، فبذلت جهوداً مضنية للتوصل إلى هذه الغاية وذلك خلال اجتماعات مطولة عقدتها مع عدد من وزراء الخارجية العرب الذين حضروا احتفالات العيد الوطني في بغداد . ولسوء الحظ لم أحقق نجاحاً ، ولم تجتمع القمة العربية أبداً في عام ١٩٦٦ ،كما أنها لم تلتئم إلا بعد الهزيمة العسكرية المفجعة في حزيران / يونيو ١٩٦٧ . في مايلي بعض ما جاء في المقابلة مع باتريك سيل كما نشرتها الجريدة اللبنانية THE DAILY STAR في عددها الصادر في ١٩٦٦/٧/١٥ :

«إن مصير «القمة» العربية القادمة - المقرر عقدها في الجزائر في أيلول / سبتمبر - سيتقرر في بغداد هذا الأسبوع ، هذا ما قاله الدكتور عدنان الباجه جي ، وزير الخارجية العراقي ، في مقابلة معه .

وقال أيضاً : بما أن كلاً من وزير خارجية الجزائر ومصر سيحضر احتفالات اليوم الوطني في العراق يوم الخميس فإنه يرجو أن يتم التوصل إلى اتخاذ قرار مشترك إما مع عقد القمة أو ضده .

ترأس الدكتور الباجه جي الوفد العراقي إلى احتفالات الاستقلال الجزائري في الرابع من تموز / يوليو . إنه من أكفأ الذين أداروا السياسة الخارجية العراقية منذ الإطاحة بالملكية في عام ١٩٥٨ ، وهو يبرز الآن كأحد قوى الاعتدال والوفاق في السياسة العربية .

إن القمة المقترحة في أيلول / سبتمبر تتعرض كما هو واضح لبعض الخطر . فالرئيس عبد الناصر - الذي بادر إلى البدء بسلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤- ألقى هو شخصياً بظلال الشك على فائدة هذه الاجتماعات في المستقبل بالنظر إلى

الانقسامات العميقة في العالم العربي ، وخاصة خصامه مع الملك فيصل ، ملك المملكة العربية السعودية . وقد أعلن أن الرجعيين قد استغلوا الركود الذي خلقته اجتماعات القمة لشن هجوم مقابل غادر على الثوريين العرب .

حاولت سوريا – وهي تحكم الآن من فئة يسارية في حزب البعث – أن تنال التأييد لعقد «قمة ثورية مصغرة» تقتصر على الجزائر ومصر والعراق واليمن وسوريا نفسها . ولكن هذا الاقتراح لم يتمخض عن شيء لأن العراق والجزائر كانا ضده ، في حين أن مصر كانت مترددة بشأنه . قال الدكتور الباجه جي إنه يعمل على عقد اجتماع لقمة كاملة تطرح فيها النزاعات الرئيسية التي تقسم العرب الآن .

إن الحكومة العراقية قد تعززت قوتها بعد الانقلاب الفاشل الذي جرى في بغداد الشهر الماضي . قال الدكتور الباجه جي إنه يفضل قبول الرواية الرسمية القائلة بأن الحكومة المصرية لم تكن متورطة مباشرة بما جرى ، وان كانت بعض دوائرها ربما كانت على صلة بالمتآمرين . وأضاف يقول أن تصدعاً مفتوحاً مع القاهرة لن يخدم أي غرض . إنه على العكس من ذلك ، تواق للحفاظ على علاقات حسنة لمصلحة الاستقرار الداخلي في العراق وفي العالم العربي ككل . إن القاهرة وبغداد معاً تمثلان قوة معينة . وهو يعتقد أن العراق يستطيع أن يمارس تأثيراً على مصر لاتخاذ مواقف أكثر مرونة واعتدالاً في علاقاتها مع الدول العربية المسماة «بالرجعية» .

ومن الجزائر توجهت إلى جنيف حيث تكلمت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ثم ذهبت إلى باريس . قابلت أولاً وزير خارجية فرنسا ، كوف دي مورفيل ، ثم استقبلني الرئيس ديغول في قصر الإليزيه . بدأت ببضع كلمات بالفرنسية ، ما سرّ ديغول كثيراً ، ثم تحدثت بالعربية من خلال مترجم عن رغبة العراق بإقامة علاقات وثيقة مع فرنسا . لاحظت أن أمامه ملفاً لا بد أنه كان يحتوي على معلومات كثيرة عن العراق وعني شخصياً . سألني عن حدثين كانا قد وقعا في العراق يوم مغادرتي بغداد .كان الأول هو الاتفاق الذي وقعه البزاز مع الأكراد والذي صادقنا عليه في مجلس الوزراء فأعلن يوم ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٦٦ . في ذلك اليوم ذاته جرت محاولة انقلاب عسكري أخرى لكنها أحبطت بسهولة . وقد قام بهذه المحاولة ضباط مؤيدون لمصر كالمحاولة السابقة وكانت موجهة ضد البزاز وليس ضد رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف .

أوضحت للرئيس ديغول الأسباب التي كانت وراء هذه المحاولة الانقلابية ، كما بينت له العناصر الرئيسية في الاتفاق المعقود مع الأكراد . وبعد أن تحدثنا عن قضايا دولية مختلفة

وعن العلاقات السياسية قال ديغول إن فرنسا لها من الناحية التاريخية علاقات وثيقة مع مصر وبلاد الشام ولكن ليس مع العراق . فقلت إنني آمل أن تغير زيارتي هذا الوضع والبدء بمرحلة جديدة من العلاقات الوثيقة الفرنسية – العراقية في ميادين شتى مثل النفط والتسليح والتبادل الاقتصادي والثقافي العام . ويسعدني أن أقول إن زيارتي قد فتحت الباب فعلاً أمام عصر جديد من التعاون بين القطرين . إن علاقاتهما ما فتئت تتطور بقوة على مدى السنين حتى أصبحت نموذجاً يحتذى للعلاقات بين دولة صناعية كبرى وقطر ينمو سريعاً من أقطار العالم الثالث .

عند عودتي إلى بغداد وجدت حكومة البزاز في طريقها إلى ترك السلطة . لم يعد بوسع المؤسسة العسكرية أن تتسامح مع سياسة البزاز في السيطرة المدنية أو مع نيته إجراء انتخابات برلمانية لإنهاء تدخل الجيش في السياسة . فقد عقد البزاز العزم على إجراء الانتخابات في شهر تشرين الأول / أكتوبر أو تشرين الثاني / نوفمبر وإعادة تكوين الاتحاد الاشتراكي مما أدى إلى زيادة ضغوط كبار ضباط القوات المسلحة على رئيس الجمهورية للتخلص من البزاز ، فأجبر على الاستقالة في نهاية تموز / يوليو ١٩٦٦ .

عندئذ دعا الرئيس عارف اللواء ناجي طالب لتأليف وزارة جديدة وهو أحد أعضاء حركة «الضباط الأحرار» الذين قاموا بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . كلفني ناجي طالب بالانضمام إلى حكومته ، فقبلت ذلك في الحال لأنني كنت أشعر أن عملي لم ينته بعد . وحدث في نهاية آب / أغسطس ١٩٦٦ أن فوجئنا بقرار النظام السوري بإيقاف ضخ النفط العراقي في الأنابيب المارة بالأراضي السورية . في الظاهر كان هذا القرار قد اتخذ بسبب نزاع حول العائدات التي تدفعها شركات النفط للحكومة السورية ، أما في واقع الأمر فإنه كان بدافع سياسي يرمي إلى تخريب الاقتصاد العراقي وإلى خلق المشاكل للحكومة . وقد أقنعنا شركات النفط بأن تتخذ موقفاً مرناً وأن تقبل ببعض مطالب النظام السوري ، ولكن هذا لم يؤد إلى شيء . وفي طريقي إلى الأمم المتحدة في أوائل أيلول / سبتمبر ، طلبت من وزير خارجية مصر أن يرجو من الرئيس عبد الناصر التدخل شخصياً مع السوريين . وحين كنت في نيويورك على رأس الوفد العراقي إلى الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة علمت بأن وفداً عراقياً رفيع المستوى برئاسة رئيس الوزراء نفسه ذهب إلى دمشق لكنه أخفق في تغيير الموقف السوري . لم يستأنف الضخ إلا في آذار/ مارس ١٩٦٧ . كانت خسائر العراق كبيرة بحيث لم تتمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها المالية الفورية إلا عن طريق الحصول على قرض كبير من شركات النفط .

في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٦ تكلمت في النقاش العام في الأمم المتحدة باللغة العربية ، فتناولت المشاكل الرئيسية التي كانت تواجه العالم يومئذ مثل حرب فيتنام ، بالإضافة إلى القضايا ذات الاهتمام الخاص للعراق كقضية فلسطين وجنوب شبه الجزيرة العربية .

وخلال بقائي في نيويورك قابلت عدداً كبيراً من وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بضمنهم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . وفيما يلي التقارير البريطانية عن مقابلتي مع المستر جورج براون وزير الخارجية البريطاني في مقر الأمم المتحدة في ١٠/١٠/١٩٦٦ :

أولاً : مقتطفات من مذكرة أعدتها وزارة الخارجية البريطانية في ٢٨/٩/١٩٦٦ لإطلاع وزير الخارجية جورج براون قبل اجتماعه بالدكتور الباجه جي الذي جرى في ١٠/١٠/١٩٦٦ .

«إن حكومة صاحبة الجلالة مدركة تماماً للإسهام البناء الذي قدمه الدكتور الباجه جي بصفته مندوب العراق الدائم لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي . إن التحسن الجاري في عمل المجلس بصفته المنبر الرئيسي للبحث في موضوع التنمية الاقتصادية على الصعيد الدولي يعود الفضل فيه إلى حد كبير إلى تأثير الباجه جي» .

ملاحظة عن شخص الباجه جي :

«إنه ذكي وطموح وكيّس ، مهذب في سلوكه ، ورفيع الثقافة ، كما أنه خبير بمسائل الإجراءات في الأمم المتحدة»

مايلى عن البعثة إلى عدن :

«مع أن الدكتور الباجه جي ماهر جداً في إعطاء انطباع يتسم بالمعقولية العذبة إلا أننا لايمكن أن نصدق بأن وجوده في هذه البعثة سيكون عوناً بأي شكل من الأشكال لمصالح المملكة المتحدة»

ثانياً : سري / محضر الاجتماع بين وزير خارجية بريطانيا ووزير خارجية العراق في مكتب رئيس مجلس الأمن في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ، في الساعة ١٠,٢٠ قبل الظهر ، يوم الاثنين ١٠ تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٦٦ .

الحضور : جورج براون ، لورد كارادون ، دنس غرينهل ، عدنان الباجه جي .

«وصف السيد الباجه جي العلاقات الإنكليزية - العراقية بأنها جيدة . هناك طلبات تعويض معينة موقوفة قدمتها الشركات البريطانية وهي قيد البحث ولكنها لا

ينبغي أن تثير مصاعب لا لزوم لها . والمفاوضات الجدية مع شركات النفط البريطانية قادمة في المستقبل . إن الحكومة العراقية تعلق أهمية كبرى على هذه المفاوضات وهي تأمل أن تسهم حكومة صاحبة الجلالة بنجاحها بصفتها مساهمة في شركات النفط من جهة وكذلك لمصلحة العلاقات بين الدولتين من جهة أخرى . إن عدم إجراء تسوية سيكون عائقاً أمام تطور العلاقات الحسنة . والحكومة العراقية تعوّل على زيادة كبيرة في إيرادات النفط لتنفيذ برنامجها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وطالب الحكومة البريطانية باستخدام نفوذها مع هذه الشركات . قال السيد براون إن حكومة صاحبة الجلالة تعتبر المفاوضات لعقد اتفاقيات جديدة بأنها وظيفة تقوم بها إدارة الشركات ، لذا فالحكومة لم تتدخل على أساس أنها مساهمة في الشركات . قال السيد باجه جي إن أي شيء يتعلق بالنفط له مضاعفات سياسية خطيرة في الشرق الأوسط . إن هذه ليست مسألة حسابية محض . إن المضاعفات السياسية للمفاوضات «النفطية » لابد أن تثير اهتمام الحكومة البريطانية .

سأل السيد الباجه جي عن نوايا حكومة صاحبة الجلالة في الخليج «الفارسي » : العراق مهتم بشكل حيوي بهذه المنطقة وللأمر دخل بعلاقاته مع إيران ، وثمة احتمال قوي لحدوث تصادم في المصالح في الخليج . فما الذي تنويه حكومة صاحبة الجلالة ؟ قال السيد براون إن على الحكومة البريطانية التزامات ضمن معاهدات في الخليج سوف تراعيها . وإنه كان قد أشار إلى هذه المسألة ضمن خطابه في اجتماع حزب العمال في برايتون وأن هناك بعض الناس في المملكة المتحدة يمارسون الضغط علينا لكي ننسحب من الخليج . وقد رد عليهم . فنحن نريد للناس في الخليج أن يقفوا على أرجلهم , ولكننا لا نسعي إلى إعادة تنظيم المنطقة على طراز استعماري . وقال السيد الباجه جي إنها منطقة تنذر بخطر شديد . فرد السيد براون ان حكومة صاحبة الجلالة لا تفعل شيئاً من شأنه زيادة هذا الخطر ، وطلب من السيد الباجه جي ان يقول له رأيه فيما ينبغي على الحكومة البريطانية أن تفعله .

فقال السيد الباجه جي إن أول المتطلبات هو تعجيل عملية التحديث في الخليج . وفي الوقت ذاته ينبغي أخذ وجهات نظر الإمارات العربية في المنطقة بعين الاعتبار . وقال السيد براون إن سجل الحكومة البريطانية في التحديث جيد . وهي تضغط على الحكام العرب من أجل التحسينات . وهناك أمثلة حديثة ، بيد أنه لن تكون هناك ايه محاولة من قبل البريطانيين للتدخل من أجل تحقيق وضع سياسي جديد . أصر السيد

الباجه جي على أن «الوضع الخصوصي» الحالي لبريطانيا لا يمكن ان يستمر وأنه ينبغي فعل شيء بالتعاون مع الإمارات العربية الأخرى لتحقيق تغيير أسرع . قال السيد براون إن الوضع قد بدأ بالتغير بالفعل .

وقال «إن حكومة العمال متحمسة لرؤية نشوء وضع يمكن من خلاله استعمال عائدات النفط الضخمة من أجل إيجاد مجتمعات حديثة . وأن الحكومة البريطانية في الماضي كانت محط اللوم دائماً على ممارسة لعبة سياسية في المنطقة . ولم يشأ أن يعطي أي مظهر جديد لهذا الاتهام . فنحن نريد أن نفعل الأشياء التي سوف تسهم في الاستقرار والسلام في المنطقة وتحافظ على روابطنا التجارية . ونحن نريد أشد العلاقات وداً مع الدول العربية كما ندرك المصالح العربية بعمق . وأعرب عن أمله في أن يكون السيد الباجه جي صريحاً معه كي لا ينشأ أي سوء فهم . ووافق على أن هناك مصالح عربية ــ بريطانية مشتركة قائمة على النفط .

فقال السيد الباجه جي إنه قلق من النشاط الإيراني في الخليج . وإن هناك زيادة في الهجرة الإيرانية نحو العديد من الإمارات العربية . وإنه يخشى أن يحاول الإيرانيون ، عندما تحين الفرصة الاستيلاء على أراض عربية بتحريف حق تقرير المصير . وهنالك بعض العرب يقولون إن البريطانيين يساعدون الإيرانيين في ذلك . وهو نفسه لا يصدق ذلك . قال السيد براون انه كان سيغضب جداً لو ظن أن السيد الباجه جي يعتقد بأن لنا يداً في هذه المسألة . وبسبب التاريخ الماضي فإن العرب جاهزون إلى درجة بعيدة لكي يتخيلوا أننا نحيك المؤامرات في المنطقة . قال السيد الباجه جي أن حكومته بريئة من هذا التحامل ولكنه يعتقد بأن الوضع الذي خلفته السياسة الإيرانية خطير .قال السيد براون إنه سوف يفكر بما قاله السيد باجه جي ويرسل إليه رسالة في الوقت المناسب .كشف السيد الباجه جي أنه سيزور لندن في السادس عشر من أكتوبر / تشرين الأول ودعاه السيد براون لزيارته في وزارة الخارجية في السابع عشر أو الثامن عشر من أكتوبر / تشرين الأول » .

ولم يزل حياً في ذاكرتي لقائي مع دين راسك ، وزير الخارجية الأمريكي . لقد عرفته حين كان رئيساً لمؤسسة روكفلر ، كما قابلته برفقة وزراء الخارجية العراقيين الذين ترأسوا الوفد العراقي بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٥ . كان المحور الرئيسي لمحادثاتي مع دين راسك يدور حول السياسات المناصرة لإسرائيل التي تنتهجها إدارة جونسون . وقد أعربت عن الشكوى

بأن الولايات المتحدة قد أضحت الجهز الرئيسي لإسرائيل بالاسحلة ، كما أنها أخذت الآن توافق ، إن لم نقل تشجع إسرائيل على عدائها المتزايد نحو جيرانها العرب . فأجاب بأن الولايات المتحدة لن تسمح لإسرائيل بالتوسع الإقليمي وأشار إلى تدخل حكومته في أزمة السويس عام ١٩٥٦ . لم أقتنع بما قاله وحذرته من أن إخفاق الولايات المتحدة في كبح جماح إسرائيل سيؤدي لا محالة إلى الحرب وبحثنا الوضع في كردستان والعلاقات العراقية- الإيرانية .

وفيما يلي مقتطفات من محضر الاجتماع الذي عقد في ٥ تشرين الأول / أكتوبر في نيويورك حسب ما جاء في برقية وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في بغداد بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٨ :

الموضوع : المشكلة العربية – الإسرائيلية
الحضور : عن الولايات المتحدة الأمريكية
وزير الخارجية
ووليام سايمونز (دائرة شؤون الشرق الأدنى)
عن العراق :
عدنان الباجه جي وزير الخارجية
وناصر الحاني سفير العراق في الولايات المتحدة

١ ـ قال وزير خارجية العراق ثمة شعور في العالم العربي بأن طريقة التوجه الأمريكي نحو القضية الفلسطينية قد اعتراها تغيير في الأعوام الثلاثة الماضية .
طلب منه وزير الخارجية الأمريكي أن يورد أموراً محددة ، فذكر الوزير العراقي صفقات الطائرات والدبابات مع إسرائيل . وأضاف أنه مطلع على التبرير الأمريكي بأن هذه الصفقات إنما تمت لإجراء التعادل مع المساعدات السوفياتية للدول العربية ، إلا أنه أعرب عن مخالفته للاعتقاد بأن من الممكن قيام توازن بين إسرائيل ذات المليون نسمة ومجموعة الدول العربية . وقال أيضاً إن العرب لم يجر إطلاعهم بالكامل على صفقة الأسلحة ، كما أنه يجد توقيت الصفقة غريباً ومضراً بسمعة الولايات المتحدة . فالإعلان عن وصول الأسلحة إلى إسرائيل بعيد زيارة كوسيجين إلى القاهرة أظهر الأمر كأن الولايات المتحدة مناصرة لإسرائيل والاتحاد السوفياتي مناصر للعرب . وقال إن ثمة انطباع في أرجاء العالم العربي بأن الإدارة الأمريكية الحالية هي أقل اهتماماً بحساسيات العرب من الإدارة السابقة .

قال وزير الخارجية الأمريكي إن مشكلة الأسلحة في الشرق الأوسط ذات ثلاثة أبعاد : فالمساعدات العسكرية السوفياتية كثيرة جداً لمصر ، هذا بدوره يسبب قلقاً لدى الدول العربية المجاورة للجمهورية العربية المتحدة ، وقلقاً في إسرائيل . إن الولايات المتحدة ترغب جداً بتفاهم ما إقليمي عن مستويات الأسلحة في الشرق الأوسط ولكن لم تبد لا القاهرة ولا الاتحاد السوفيتي أي اهتمام بهذا الأمر . وقال إننا نعرف أن الولايات المتحدة لا يمكنها إجراء توازن بين كافة الدول في الشرق الأوسط ولكننا نرى أن عملنا ضروري من وقت لآخر لأسباب نفسانية .

قال وزير الخارجية العراقي إن الأسلحة السوفياتية المقدمة إلى جمهورية مصر العربية والعراق وسوريا لن تستخدم ضد أي قطر عربي آخر . وما من أحد يعترف على مساعدات السلاح التي تقدمها الولايات المتحدة إلى الأردن أو السعودية ، كما أن من المعروف أن الأردن لها مطلب مشروع بالسلاح أكثر من أي قطر عربي آخر .

قال وزير الخارجية الأمريكي إن هناك من العرب من يتخوف من التوسع الإسرائيلي ، وإن هناك من الإسرائيليين من يتخوف من أن العرب يرغبون بإلقاء الإسرائيليين في البحر . وأفاد أن هاتين النقطتين يمكن على ما يبدو إزالتهما . قال وزير الخارجية العراقي إن مخاوف العرب من التوسع الإسرائيلي مبنية على أساس الواقع التاريخي . وقد أكد الوزير الأمريكي للوزير العراقي أن الولايات المتحدة لن تجيز التوسع الإسرائيلي على الأرض واستشهد بتدخلها في أزمة السويس ، وقال إنه يسمع باستمرار عن هذه المخاوف من كلا الطرفين ولكنه لا يعتقد أنها مخاوف واقعية . بيد أنه لا يقلل من مدى انتشار هذه المشاعر .

قال الوزير العراقي إن حكومته ليست مرتاحة من إجراء مزيد من التخفيضات في إسهام الولايات المتحدة المالي في منظمة غوث وتشغيل اللاجئين (الانروا) ولو أنه يقدر أن الولايات المتحدة مستمرة في تحمل العبء المالي للمنظمة . إن الولايات المتحدة تقلص إسهامها في الوقت الذي يزيد فيه العراق وغيره من الأقطار في إسهامهم . قال الوزير الأمريكي إن هذه مشكلة عويصة تواجهنا مع الكونغرس لأننا لا نرى نهاية لمشكلة اللاجئين . قال الوزير العراقي إن النقطة الأساسية هي : هل سيسمح للاجئين بممارسة حق الاختيار؟ فعلق الوزير الأمريكي قائلاً بأنه قد يمكن التفريق بين اختيار فردي من قبل عائلة ما وبين اختيار منظمة لأغراض سياسية . وقال إنه يعتقد بأنه لن يكون هناك من اللاجئين المستعدين للعودة إلى إسرائيل أكثر مما تكون إسرائيل مستعدة لقبولهم . فذكر الوزير

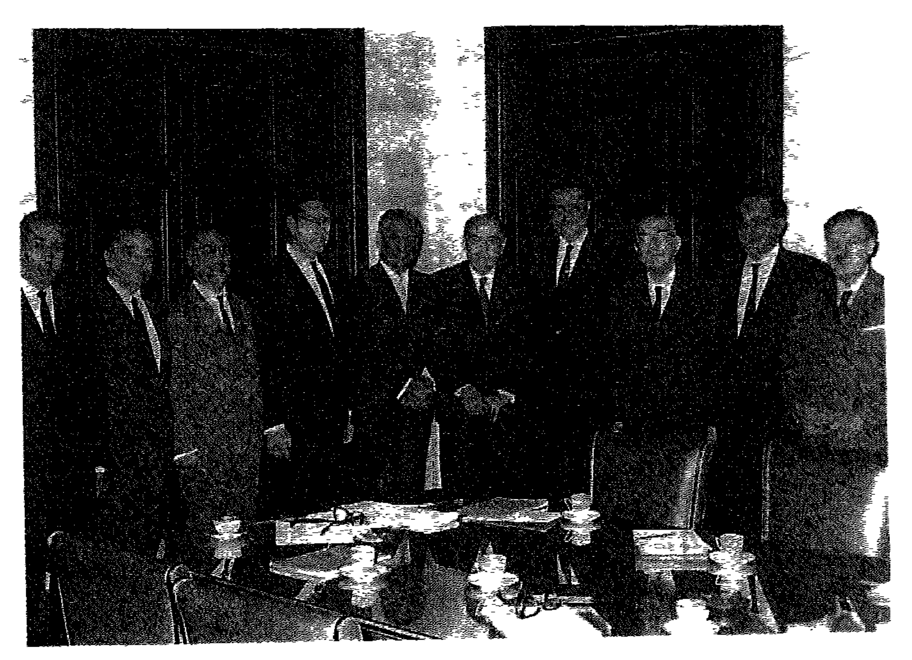
العراقي أنه لم تجر قط محاولة حقيقية لمعرفة آراء اللاجئين أنفسهم . كانت محاولة جوزيف جونسون جهداً طيباً ولكنها أضعفت بربط التشاور بالتنفيذ . تساءل الوزير الأمريكي عن رد فعل الوزير العراقي لو بدأ موظفوا الأنروا بالاستفسار بشكل غير رسمي من عدد من اللاجئين مرة في كل أسبوع عن رغباتهم . قال الوزير العراقي إن هذه الفكرة هي فكرة «مثيرة للاهتمام» ولكن ينبغي أن يكون هناك أولاً اتفاق بشأن المبدأ القاضي بأن يتمكن اللاجئون من التعبير بحرية عن آرائهم بمقتضى الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ .

٢ ــ المشكلة الكردية . قال الباجه جي إن العراق قد تمكن من حل هذه المشكلة . والعراق يأمل أن تستطيع الولايات المتحدة من فعل شيء ما بشأن المساعدة الإيرانية للأكراد . أضاف الباجه جي أنه سيجتمع بآرام في نيويورك ، وقال إذا استطاعت الولايات المتحدة من المساعدة في إعادة إعمار شمال العراق فإن ذلك سيكون إيماءة طيبة .»

٣ ــ أمور اقتصادية . قال الباجه جي إن حكومة العراق تأمل بإبرام اتفاقية ضمان الاستثمار . وأنه يأمل بأن تعمل حكومة الولايات المتحدة مع حكومة صاحبة الجلالة ومع الشركات الأمريكية ذات العلاقة مع شركة نفط العراق للضغط عليها من أجل الاتفاق مع الحكومة العراقية .

كان من الذين قابلتهم في نيويورك أمينتوري فانفاني وزير خارجية إيطاليا ، الذي دعاني لزيارة إيطاليا في طريق عودتي إلى بغداد . قبلت دعوته ، وقد استقبلت في روما في أواسط تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٦ استقبالاً حاراً . تحدثت مع فانفاني عن تعزيز العلاقات العراقية – الإيطالية في ميدان البترول وفي الميادين الاقتصادية عامة ، كما أعربت له عن قلقي بشأن الزوبعة التي على وشك الهبوب في الشرق الأوسط . وألححت عليه بأن يستخدم ما قد يكون لدى إيطاليا من نفوذ تجاه الولايات المتحدة لكي تتخذ سياسة أكثر توازناً في الصراع العربي – الإسرائيلي . وعند وجودي في روما كان لي كذلك لقاء ودي مع قداسة البابا بولس السادس ، إذ كان ممثله في الأمم المتحدة قد دعاني لزيارة الفاتيكان .

وقد اغتنمت مناسبة وجودي في روما لعقد مؤتمر للسفراء العراقيين في العواصم الأوروبية . كان مضيفنا الكريم هو سفير العراق لدى إيطاليا ، علي حيدر سليمان ، وهو صديق وفيّ وقديم لي ولوالدي ، وكان قد استوزر في الوزارة التي ألفها أبي سابقاً . في ذلك المؤتمر شرحت سياسة العراق بشكل عام وأشرت بشكل خاص إلى الصعوبات والمشاكل التي تواجهنا في علاقاتنا مع إيران . قلت إن وجود دولة إيرانية عدوانية وقوية يمثل خطراً



اجتماع وزير الخارجية عدنان الباجه جي مع السفراء العراقيين في اوروبا - روما ، تشرين أول / أكتوبر 1966 .

داهمـاً على العراق ، وأن من الضروري دائماً أن يكون من المبادئ الأساسية لسياسة العراق الخارجية مبدأ المواجهة لهذا الخطر الماثل على الدوام مواجهة فعالة وبكل الوسائل .

مقتطفات من التقرير عن اجتماع وزير الخارجية عدنان الباجه جي المنعقد في روما بالسفراء العراقيين في أوروبا

بدأ الوزير عرضه لسياسة العراق الخارجية بالقول بأن للعراق علاقة خاصة بالجمهورية العربية المتحدة (مصر) وهي علاقة تتجلى عملياً بالقيادة السياسية الموحدة . إن هذه الحقيقة الأساسية تتطلب أن يقوم سفراء العراق والجمهورية المذكورة بتنسيق جهودهم وفعالياتهم في الخارج بشكل دائم . وتقع على كل ممثل عراقي مسؤولية شرح الموقف العربي بشأن القضايا الدولية ، لاسيما منها تلك المتعلقة بفلسطين والجنوب العربي . وطالب الوزير السفراء بأن يطلعوا إطلاعاً تاماً على كافة جوانب القضية الفلسطينية لكي يستطيعوا مجابهة الأكاذيب والتشويهات التي تطلقها الدعاية الصهيونية في أوروبا وهي آلة ذات كفاءة عالية .

وقال الوزير عن فلسطين إن العراق يدعم منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني . وقال أن سوريا وإسرائيل تقومان الآن بتصعيد حوادث الحدود إلى درجة الحرب وكأنها حتمية . وبالنظر إلى العلاقات الوثيقة جداً بين سوريا والاتحاد السوفياتي فإن الولايات المتحدة تحاول جاهدة أن تزعزع النظام السوري وذلك بتشجيعها للتهديدات الإسرائيلية وإثارتها للقلاقل الداخلية . وقال الوزير بشأن الكويت إن العلاقات بين القطرين هي علاقات مرضية ، وأن العراق حاول مراراً تحسين هذه العلاقات وتوثيق التعاون مع الكويت ولكن الكويتيين يطالبون بحسم نهائي لمسألة ترسيم الحدود ويصرون على أنها يجب أن تسبق التعاون في الميدانين الاقتصادي والمالي . إن العراق يريد الفصل بين مسألة الحدود ومسألة التعاون ، ولكننا ولغرض تطمين الكويتيين قمنا بتشكيل لجنة مشتركة تتكون من ممثلين من وزارات الخارجية والدفاع والداخلية والمواصلات للبحث في ترسيم الحدود بين القطرين . كما أننا أعلنا في الوقت ذاته بأن العراق سيشجع ويسهل استثمار رأس المال الكويتي في بلادنا وذلك بتوفير حوافز مجزية ولسوء الحظ لم يستجب الكويتيون لذلك . إن موقفنا بشأن مشكلة الحدود يقوم على رغبتنا أولاً بالحصول على منفذ للخليج عن طريق السيطرة على الجزر

التي هي ذات أهمية عسكرية واستراتيجية لنا ، وعلى رغبتنا ثانياً بحماية حقوق العراق في حقول النفط الواقعة في المنطقة الحدودية .

وبشأن اليمن كرر الوزير دعم العراق غير المشروط للنظام الجمهوري الذي حرر البلاد من الحكم المتخلف الذي دام قروناً . ولكن العراق يلتزم بالحياد في الصراع الناشب بين الفئات الجمهورية المختلفة . إن العراق لن يتوسط بين الملكيين والجمهوريين ، بيد أنه قد شجع وساطة الكويت بين الطرفين . إننا أيدنا الموقف الذي اتخذته الجمهورية العربية المتحدة ، فهي قد وافقت على الانسحاب من اليمن بشرط إرسال قوة عربية إليها وذلك ضماناً لقيام الشعب اليمني باختيار شكل الحكومة التي يريدها اختياراً حراً . أما السعودية فقد وافقت على سحب الأسرة الملكية السابقة وأنصارها بشرط أن تنسحب كذلك كافة القوات العربية . رفضت الجمهورية العربية المتحدة هذا الاقتراح السعودي لأنها خشيت أن تقع اليمن تحت الهيمنة السعودية إن لم يكن هناك من يدافع عنها . وقال الوزير إن النزاع اليمني قد سمم العلاقات العربية ، وأن السلطات المصرية قد أخبرته عند زيارته الأخيرة إلى القاهرة بأنها تخشى أن تواصل السعودية تعنتها بدفع من الغرب .

وبشأن مسألة اجتماع القمة العربية قال الوزير إن العراق حبذ في البداية انعقادها ، ثم وافق على تأجيلها بتردد ، وذلك بسبب الخلافات الحادة القائمة بين بعض الأقطار العربية وهي الجمهورية العربية المتحدة وسوريا من جهة والسعودية والأردن من جهة أخرى .

واصل الوزير عرضه بتأكيده على تمسك العراق بسياسة عدم الانحياز ، هذه السياسة التي هي ليست محايدة ولا انعزالية بل هي في حقيقتها سياسة ناشطة تدعم الأمم المتحدة ونزع السلاح وتفكيك الأحلاف العسكرية وتقدم الإسناد التام لحركات التحرر الوطني من الحكم الاستعماري .

وعن علاقات العراق مع إيران قال الوزير إن هذه العلاقات قد تدهورت في السنوات القليلة الماضية ، وأضاف أن منازعاتنا وخلافاتنا مع إيران ليست جديدة وكانت قد تواصلت حتى حين كان القطران حلفاء في ميثاق بغداد في ١٩٥٥ ــ ١٩٥٨ . إن إيران قد نشطت مؤخراً في دعم التمرد الكردي في شمال العراق . وقال الوزير إنه قد بحث حين كان في نيويورك مع وزير الخارجية الإيراني في أمر هذا التدخل الصارخ في شؤون العراق الداخلية ، ووافق هذا الأخير على زيارة بغداد للبحث في كافة المشاكل

المعلقة بضمنها شط العرب . إن الوزير قد أخبر نظيره الإيراني بأن العراق رفض تعديل معاهدة ١٩٣٧ التي حددت الحدود بين القطرين ولكنه مستعد للبحث في مسائل الملاحة في الشط .

وعن العلاقات مع تركيا عبر الوزير عن ارتياحه للتحسن المطرد في هذه العلاقات في السنين الأخيرة . أما عن مسألة استغلال مياه نهر الفرات فقد كرر الوزير إصرار العراق على حماية حقوقه التاريخية والمكتسبة في هذا النهر . وأخبر الوزير السفراء بأن الاتحاد السوفياتي قد تعهد بعدم تقديم أية مساعدة إلى سوريا لبناء سد الفرات من دون مشاورة مسبقة مع العراق .

ثم تناول الوزير علاقات العراق مع الاتحاد السوفياتي والأقطار الاشتراكية فوصفها بأنها علاقات جيدة وأنها تتحسن باضطراد . وامتدح تأييد الأقطار الاشتراكية للقضايا العربية المعروضة على الأمم المتحدة .

وانتقل الوزير إلى بحث علاقات العراق مع الدول الغربيةفقال إن العلاقات مع فرنسا قد تحسنت كثيراً في الفترة الأخيرة .

إن فرنسا على استعداد لمساعدة العراق في الميادين العسكرية والاقتصادية والفنية والثقافية ، كما أن الحكومة الفرنسية مستعدة للدخول في علاقة خاصة مع العراق لتطوير مصادر العراق النفطية . وشدد الوزير على أهمية العلاقات الجيدة مع فرنسا واقترح ألا ننتقدها بشأن قضايا حساسة مثل قضية التجارب النووية .

وعن العلاقات مع المملكة المتحدة أشار الوزير إلى اجتماعاته مع وزير الخارجية البريطاني جورج براون في لندن ونيويورك حيث بحث فيها مستقبل عدن والجنوب العربي . وأعرب الوزير عن ارتياحه لسحب الحكومة البريطانية تحفظاتها بشأن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المقرر لها أن تذهب إلى عدن . قال الوزير إنه أثار مع السيد براون أيضاً مسألة المخاطر الناجمة عن هجرة الإيرانيين غير الشرعية إلى الخليج ، مذكراً إياه بمسؤوليات بريطانيا في هذا الشأن ومحذراً من العواقب الوخيمة إذا استمر هذا التغلغل الإيراني .

وعن العلاقات مع الولايات المتحدة قال الوزير إن العاملين الرئيسيين اللذن يؤثران سلبياً على العلاقات العراقية ـ الأمريكية هما إسرائيل والحركة الصهيونية . وقال الوزير إنه لفت انتباه السيد دين راسك ، وزير الخارجية الأمريكي إلى الحقيقة المتمثلة بأن الولايات المتحدة قد أصبحت الجهز الرئيسي للأسلحة إلى إسرائيل ، وإنها تخدع

الحكومات العربية صراحة كلما أثارت هذه الحكومات هذه القضية معها .

واختتم الوزير بيانه بالإشارة إلى قضيتين داخليتين مهمتين للعراق جداً وهما أولاً الخلاف مع شركات النفط بشأن مستويات الإنتاج والتسعير واستغلال المناطق التي ترفض هذه الشركات باستمرار التنقيب فيها ، وقال إنه بحث هذه القضية مع وزراء خارجية المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا . والقضية الثانية هي المشكلة الكردية في شمال العراق ، فقال الوزير إن الحكومة العراقية الحالية تؤيد كل التأييد مقترحات حكومة البزاز السابقة ، وأشار إلى عدم وجود اتفاق ملزم شرعاً ولكن المقترحات قد قبلت من قبل الأكراد من حيث المبدأ .

وجواباً على أسئلة وجهها بعض السفراء قال الوزير إن تسوية سلمية مع إسرائيل على أساس الوضع القائم هي تسوية غير مقبولة . فللدول العربية تحفظات أساسية على قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، وأن القرار الوحيد للأمم المتحدة الذي ينبغي الإشارة إليه هو القرار المتعلق بحق اللاجئين بالعودة إلى وطنهم . وشدد الوزير على أن الصراع إنما هو بين شعب فلسطين وإسرائيل التي اغتصبت وطنه . إن العراق والدول العربية الأخرى تدعم الفلسطينيين في كفاحهم وتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثلة للشعب الفلسطيني .

أبدى الوزير بعض الاقتراحات بشأن كيفية طرح القضية الفلسطينية في أوروبا ، فقال إن المشكلة يجب أن تقدم في الأقطار الاسكندنافية كمشكلة لاجئين ، مع التشديد على أن الأقطار العربية قد أسهمت كثيراً في التخفيف عن معاناتهم ، وأنها لم تتخل عنهم كما تزعم الدعاية الصهيونية لكي تضطر هذه الأقطار إلى تحمل قسط كبير من المسؤولية المالية عن عمل وكالة غوث اللاجئين .

وقال الوزير إنه سيكون من المفيد في الأقطار الكاثوليكية التشديد على أهمية الأماكن المقدسة ولاسيما القدس التي احتلت إسرائيل جزءاً منها وأعلنتها عاصمة لها . أما في الأقطار الاشتراكية فعلينا أن نتذكر أنها اعترفت بإسرائيل منذ البداية وأقامت معها علاقات دبلوماسية . إن مقتربنا ينبغي أن يكون بتوجيه انتباه هذه الأقطار إلى العلاقات الوثيقة التي توطدت بين سرائيل والولايات المتحدة والغرب عموماً ، وما يترتب على ذلك من تهديد للمصالح السوفياتية . وتوجه الوزير بالتذكير إلى السفراء بأن الاتحاد السوفياتي تواق جداً في الوقت الحاضر لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة نظراً لتدهور علاقاته مع الصين ، وهو لهذا السبب لا يريد أن يغيض الولايات

المتحدة باتخاذ موقف مناهض لإسرائيل يكون من القوة بمكان كبير .

تذمر أحد السفراء من عدم قيام ممثلي الجمهورية العربية المتحدة بالتعاون والتنسيق مع زملائهم العراقيين . فرد الوزير مذكراً السفراء بأن الجمهورية العربية المتحدة لها وزن كبير في العالم العربي وكذلك في الأوساط الدولية ، وهذا هو السبب الذي يدعو أعداء العرب إلى إضعافها . وإسرائيل تعتبر الجمهورية العربية المتحدة خصمها الأساسي . كما أن إيران أيضاً تعارضها بسبب سياساتها الوحدوية العربية القوية . وقال الوزير أن هذه الحقائق تفوق كثيراً ما قد ينشأ من مشاكل شخصية ربما تحدث مع ممثلي الجمهورية العربية المتحدة .

وعن فيتام قال الوزير إن موقف العراق بشأن هذه القضية المهمة يتلخص باعتبار هذه القضية مشكلة داخلية من حيث الأساس ، ولا بد من حلها سياسياً لا عسكرياً على أساس اتفاقيات جنيف وحياد الهند الصينية وانسحاب القوات الأمريكية وإيقاف الهجمات الجوية . وقال الوزير إن السكرتير العام للأمم المتحدة قد أخبره بأن هوشي منه مستعد للموافقة علي تفاهم ما ولكن الأمريكيين يعتقدون بأن بوسعهم حل المشكلة عسكرياً فأدى ذلك إلى تعقيد الوضع كثيراً . وقال أيضاً إن السكرتير العام قد سأله هل يسعه التوسط في الأمر لكون العراق مقبولاً من الأطراف المعنية مباشرة ، وأنه تردد في إلزام نفسه بشيء إزاء هذا الاقتراح .

وعن المسألة الألمانية قال الوزير إن العراق يؤيد دخول ألمانيا الشرقية إلى عضوية الأمم المتحدة ، فإن لم يكن ذلك مقبولاً فينبغي إذن أن يكون لها صفة مراقب كما هو الحال بالنسبة إلى ألمانيا الغربية وسويسرا وهما ليسا عضوين في المنظمة الدولية . وعن الوحدة الألمانية قال الوزير إن العراق هو من حيث المبدأ ضد التقسيم لأي قطر خلافاً لإرادة شعبه . ولكن ، وبالنظر إلى علاقات العراق الوثيقة مع الأقطار الاشتراكية فإنه لم يتخذ موقفاً صريحاً بشأن هذه القضية . أما القرار باستئناف العلاقات مع جمهورية ألمانيا الاتحادية فإنه قرار يجب أن يتخذ من الأقطار العربية جماعياً ولا يسع العراق أن ينفرد باتخاذه بشكل منفصل .

وفي الختام أشار الوزير إلى بعض المسائل الاقتصادية وقال إن العراق على وشك أن يبرم اتفاقاً مع البنك الدولي لضمان الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية في العراق ، وأن من المؤمل أن يؤدي ذلك إلى تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي إلى العراق وهو ما تحتاج إليه البلاد حاجة ماسة .

عند عودتي إلى بغداد في نهاية تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٦ سألني زملائي الوزراء عن أسباب عدم دعوة العراق للانضمام إلى التحالف العسكري الذي عقد مؤخراً بين مصر وسوريا . أوضحت لهم أن العراق مرتبط حالياً ارتباطاً وثيقاً مع مصر بواسطة القيادة السياسية الموحدة ، وأن الاتفاق مع سوريا هو عبارة عن إيماءة رمزية لتوكيد دعم مصر لسوريا والتزامها بالدفاع عنها . وقد جرى انتقادي بشكل مخفف من قبل بعض الوزراء عن التجاهل المزعوم لعلاقاتنا مع الأقطار العربية على حساب تطوير علاقاتنا مع الأقطار الغربية . أجبتهم بعدم وجود تضارب بين رغبتنا في اتباع دبلوماسية عالمية ناشطة والتزاماتنا القومية الأساسية في الوطن العربي .

في بداية كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ ، رافقت رئيس الجمهورية ، عبد الرحمن عارف ، في زيارة إلى الكويت . كنت معروفاً جيداً في الكويت نتيجة لدفاعي القوي عن مطلب العراق وذلك في مجلس الأمن عام ١٩٦١ . لم يكن يراودني أي وهم بشأن التحفظات القوية التي كان حكام الكويت يشعرون بها تجاهي . بيد أن تصرفهم كمضيفين كان لائقاً للغاية وبذلوا أكثر مما كان منتظراً لإظهار المودة نحوي وفقاً لتقاليد الضيافة العربية .

ومن الكويت قصدت القاهرة لحضور اجتماع الجامعة العربية . ولم يفتني أن ألمس شيئاً من البرود في الموقف الرسمي على النقيض تماماً من الاستقبال الصميمي الذي استقبلت به في حزيران / يونيو . واستنتجت أن السبب يعود بالدرجة الأولى إلى تحذيراتي المتواصلة من العلاقة الوثقى التي تفوق ماينبغي مع النظام السوري لصلاح جديد ، وما يمكن أن ينجم عن مثل هذه العلاقة الوثقى من تأثير مضر بالعراق .

استقبلت قبل نهاية عام ١٩٦٦ في بغداد كلاً من وزير خارجية إيطاليا ، فانفاني ، الذي كان مهتماً بتوسيع التعاون بين العراق وإيطاليا في مجال الصناعة النفطية وطالبت مقابل ذلك تأييد وجه نظرنا بشأن فلسطين وعدن ، ووزير خارجية إيران عباس أرام . كان حديثي مع أرام يتعلق بنزاعنا المزمن مع إيران حول شط العرب ، فالإيرانيون يريدون إلغاء معاهدة ١٩٣٧ التي تعطي العراق سيادة كاملة على شط العرب باستثناء منطقتين صغيرتين مقابل المحمرة وعبادان . وهم يدّعون أن الحدود الفاصلة بين القطرين هي خط التالوك ، أي القسم الأعمق من النهر . نحن من جانبنا رفضنا هذا المطلب الذي يتناقض مع التزامات إيران الدولية ، وقلنا في المحادثات أن شط العرب هو منفذ العراق الوحيد إلى البحار وبالتالي فهو ذو أهمية وطنية عظمى لنا ، في حين أنه لا أهمية له لإيران التي تملك ساحلاً طويلاً على الخليج وبحر العرب . بالإضافة إلى هذا فإن شط العرب يحتاج إلى كري متواصل ،

وأن العراق لا يستطيع أن يقبل بترك مثل هذا العمل الحيوي إلى نزوات دولة مجاورة لم تظهر دائماً كبير اهتمام بمصالح العراق . لم تكن هذه المحادثات حاسمة ، كما توقعت منذ البداية .

وقبل نهاية عام ١٩٦٦ أيضاً اجتمع مجلس الدفاع العربي المشترك في القاهرة فمثلت ، أنا ووزير الدفاع ، العراق فيه . استعرض المجلس الوضع في الشرق الأوسط والموقف المعادي المتصاعد الذي تتخذه إسرائيل والذي عزوناه إلى الدعم المتزايد من الولايات المتحدة الأمريكية للدولة العبرية ، كان أمامنا في ذلك الاجتماع تقرير القائد العام للقيادة العسكرية العربية الموحدة ، وهو يتضمن مقترحات عن مشاركة كل دولة عربية في العمليات الدفاعية ضد العدوان الإسرائيلي ، ذلك العدوان الذي كان في نهاية عام ١٩٦٦ ممكن الحدوث فعلاً . ولسوء الحظ كانت العلاقات العربية – العربية في ذلك الوقت على درجه واطئة من الهبوط ، والشكوك المتبادلة ، وعداء هذا الطرف لذاك تملأ الساحة بحيث انحط مستوى اجتماعات مجلس الدفاع العربي إلى تبادل الكلام النابي والتراشق بالاتهامات وتوجيه الإهانات .

استقال القائد المصري للقيادة العربية المشتركة لكنه أقنع بسحب استقالته . وفي ختام الاجتماع وافق الأردن على مقترحات القائد بالسماح بنشر القوات العراقية والسعودية في أراضيه . كان ذلك الاجتماع بالنسبة الي تجربة كئيبة وخائبة على العموم . وقد شعرت أن الحكومات العربية لم تقدر كما يجب خطورة التهديد الإسرائيلي وفسحت المجال لمشاحناتها وخصوماتها الصغيرة أن تحبط أي عمل مشترك له معنى لمواجهة التحدي الخطير الذي كان يتراءى في الأفق ، وهكذا انصرم عام ١٩٦٦ ومر عام واحد على اضطلاعي بمسؤوليات علاقات العراق الخارجية . وفي ١٩٦٧/١/٩ أرسل السفير البريطاني في بغداد السر رتشارد بومونت تقريراً إلى وزير الخارجية البريطانية عن العرض السنوي للوضع في العراق خلال عام ١٩٦٦ مع تقييمه لعملي كوزير للخارجية .

فيما يلي مقتطفات منه :

«يتمتع الباجه جي بالإدراك لحدود الممكن ، وبالاحترام للكياسة في التعامل الدبلوماسي ، ولم يكن تأثيره قليلا في موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في تعيين بعثة مهمتها المشورة بشأن الاستقلال القادم لعدن ، كما أن هذا يعطي بصيصاً له مغزاه بشأن الإمكانية بألا تكون سياسة العراق مربوطة بالضرورة بسياسة مصر»

في شباط / فبراير ١٩٦٧ رافقت رئيس الجمهورية في زيارتين رسميتين إلى تركيا ومصر ، ثم في بداية آذار / مارس قمت بزيارة الباكستان والهند فقابلت محمد أيوب خان رئيس الجمهورية الباكستانية ، وانديرا غاندي رئيسة وزراء الهند . وألقيت عدداً من الخطب في البلدين كان لها على العموم وقع طيب . ولكن ومع أني حاولت أن أكون محايداً جهد المستطاع إلا أن كلامي أغضب بعض الباكستانيين الذين رأوا أن عليّ أن أؤيد موقفهم بشأن كشمير ، وأثار امتعاض بعض الهنود لاستيائهم من تأكيدي على الصلات الإسلامية التي تربط بين العراق والباكستان . وفي مقابلتي مع الجنرال أيوب خان توسطت لديه للإفراج عن وزير الخارجية السابق ذو الفقار علي بوتو . قال الرئيس أنه سينظر في الأمر وأضاف قائلاً أن بوتو رجل مغرور لا يستحق الرأفه . وبعد ذلك ببضع سنوات (عام ١٩٧٥) وكان بوتو يومئذ رئيساً لباكستان وكنت آنذاك مثلاً شخصياً لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة زرته في بيته الريفي في لاركانا مع السيد / أحمد خليفة السويدي وزير خارجية دولة الإمارات فعبر لي بوتو عن امتنانه لتوسطي الذي سمع عنه .

ومن ١٤ إلى ١٩ آذار /مارس رافقت الرئيس عبد الرحمن عارف في زيارة رسمية إلى طهران . استقبلنا الإيرانيون استقبالاً باذخاً جرياً على عادتهم . وكان واضحاً أن الشاه ، وهو على إدراك تام بالتوتر الذي يشوب علاقاتنا مع مصر بسبب الدعم التام من الرئيس عبد الناصر للنظام السوري ، أراد إبعادنا أكثر فأكثر عن خصمه اللدود في القاهرة وذلك بتقديم وعود غامضة بشأن شط العرب وكردستان .

وفيما يلي تقرير من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية عن الزيارة إلى إيران .

«إن الدكتور بيراسته ، سفير إيران في بغداد ،قد حذر من قبل عراقي معروف بأن يحترس من الباجه جي كونه غير جدير بالثقة وميال إلى المصريين . سألني السفير عن رأيي فأجبته بأنني بشكل عام أتفق مع الرأي القائل بأن الباجه جي ذكي ولكنه ليس موضع الثقة بالكامل . إنه في الشؤون الدولية ، ولاسيما في الأمم المتحدة يقوم بعرض وجهة النظر المصرية بشكل أكثر لباقة وكياسة من المصريين أنفسهم ، ولكن هناك استثناءات مثل ماجرى مؤخراً بشأن قبرص وبعثة الأمم المتحدة إلى عدن (موقف العراق كان يختلف عن الموقف المصري) .

وقد تساءل بيراسته كيف يمكن تحييد عدم الجدارة بالثقة والعاطفة الميالة إلى مصر وذلك خلال الزيارة موضوع البحث من دون إساءة ، فاقترحت أن يعقد اجتماع خاص بين رئيس الدولتين

فقط» .

الذي حدث هو العكس بالضبط . فقد طلب مني الشاه أن أجتمع به وحدي في القصر . دام لقاؤنا أكثر من ساعة ولم يكن الشاه قلقاً بشكل خاص من مخاوف وشكوك سفيره الذي أغضب رئيس الوزراء ناجي طالب عندما قال له «باعتبارك شيعياً فإنك إيراني تقريباً وعليك التعاون معنا ! » . وأبدى الشاه رغبة لا أعتقد إنها كانت صادقة بتحسين العلاقات مع العراق ونصح أن نبتعد عن مصر وعبد الناصر . فأجبته بأن تعاوننا مع مصر نابع من مصالح قومية عليا وأن على إيران أن تغير موقفها من قضية شط العرب وأن تمتنع عن التدخل في شؤون العراق الداخلية سواء في الشمال أو الجنوب .

وفي نيسان / إبريل ١٩٦٧ قمت بزيارات رسمية إلى كل من الاتحاد السوفيتي والجر ورومانيا . وفي طريقي إلى موسكو توقفت في فيينا حيث عقدت مباحثات مع وزير خارجية النمسا . وفي موسكو قابلت بدرغورني وكان هو وبرجينيف وكوسيغين يؤلفون الثلاثي المعروف باسم الترويكا الذي كان يومئذ يحكم الاتحاد السوفيتي . وعقدت كذلك مباحثات موسعة مع مضيفي أندريه غروميكو وزير الخارجية . أثرت ثلاث نقاط رئيسية معه ، الأولى الدعم المتواصل الذي يقدمه الاتحاد السوفيتي للتمرد في كردستان ، والثانية تردد الاتحاد السوفيتي في الوفاء بالتزاماته بتزويدنا بالمعدات العسكرية التي تحتاج إليها قواتنا المسلحة ، والثالثة تتعلق بفلسطين ، فالاتحاد السوفيتي يظهر دائماً موقفاً مترجرجاً إذ إنه من جهة يؤيدنا في مواجهة عدوان إسرائيل ، وهو من جهة أخرى أقل حماسة في الالتزام بحقوق الفلسطينيين . وقد بذلت جهوداً مضنية وأنا أجادل السوفيات على مدى أيام لإقناعهم بإدخال فقرة في البلاغ المشترك تؤيد حق الفلسطينيين بتقرير المصير .

بحلول نهاية شهر نيسان / أبريل ١٩٦٧ كنت قد أمضيت سنة كاملة على إشغالي منصب وزير الخارجية . وقد قمت بنفسي خلال تلك الفترة بزيارات رسمية إلى تركيا والمغرب ومصر والجزائر وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والباكستان والهند والاتحاد السوفيتي والجر ورومانيا ، بالإضافة إلى ذهابي إلى الأمم المتحدة . كما أنني رافقت رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف ، في زيارات رسمية إلى الكويت وتركيا ومصر وإيران . إني أرى أن سجلي هذا لا بأس به ، مع أنه ربما كان يسعني أن أبذل المزيد لتعزيز الأهداف الرئيسة من تلك الزيارات . وهذه الأهداف إجمالا هي أولا ، توطيد أمن العراق وخدمة مصالحه القومية وذلك بتحسين قدراته الدفاعية ، وحماية مصالحه الحيوية في شط العرب والفرات ، والمساعدة في إنهاء الوضع الكردي المتأزم الذي كان يستنزف مواردنا وقوانا البشرية . ثانياً ،

تحسين علاقاتنا مع أوربا الغربية والتي وجدتها في حالة سيئة من البلبلة والفوضى . ثالثاً ، الدفاع عن الموقف العربي في فلسطين والجنوب العربي .

بعد أن أمضيت سنة في عملي ، صرت أستعد لتوسيع نطاق نشاطي ، حين فاجأتنا الزوبعة التي كانت تتلبد في الأفق فهبت وأكتسحت خططي . لكنني قبل أن أنهى هذا الفصل أود أن أشاطر قرائي بعدد من الأفكار عن سياسة العراق الخارجية . ثمة عوامل معينة جغرافية واقتصادية وبشرية وقومية ودينية وعقائدية ، ستعمل بنظري دائماً على رسم سياسة العراق الخارجية بصرف النظر عن الشخصيات أو أنظمة الحكم . إن الحكام والحكومات يأتون ويذهبون ،أما مصالح العراق الحيوية فهي الباقية .

سأقول بادئ ذي بدء أن جغرافية العراق والخصوصية التي تطبع حدوده الحالية بطابعها قد قررت إلى حد كبير وجهة سياسته الخارجية ، وستستمر في تقريرها في المستقبل . إن العراق بصفته محاطاً بالبر من جميع الجهات تقريباً ، ولاعتماد اقتصاده على قدرته على تصدير كميات كبيرة من النفط الخام ومشتقاته من خلال منفذه الطبيعي وهو الخليج العربي ، ومن خلال أنابيب النفط المختلفة التي تمر عبر الأقطار المجاورة ، لابد له أن يتمتع في كافة الأوقات بمنفذ سهل إلى مياه الخليج وأن يضمن لنفسه تدفق نفطه إلى الأسواق الدولية بلا عوائق . ولهذا السبب يحتاج العراق إلى الاحتفاظ بوجود قوي في الخليج وذلك لمواجهة أي تهديد لحرية الملاحة ولمنع أي دولة غير عربية من الهيمنة على شريانه البحري الحيوي . وسيكون من الحكمة بالنسبة لدول الخليج العربي المجاورة للعراق ، ولحماية مصالحها هي بالذات ، أن توافق على ما قد يلزم من تعديلات على الأرض تكون ضرورية لتقوية القدرات الدفاعية العربية في الخليج . بالإضافة إلى ذلك يتميز العراق عن غيره من الدول العربية بجواره مع دولتين قويتين غير عربيتين حكمتا العراق في مراحل متفاوتة من تاريخه هما تركيا وإيران . وكما نعلم فليس من السهل التخلي عن النزعات الامبريالية أو التحكمية المتحدرة من الماضي ، وهي النزعات التي تظهر في مجالات كثيرة من تعامل الدولتين مع العراق . وستبقى العلاقات مع تركيا وإيران من بين القضايا والاهتمامات الرئيسية لأية حكومة عراقية مستقبلاً .

لنبدأ بتركيا ، حيث هناك ، كما أرى ، أربع قضايا رئيسية تتحكم بالعلاقات بينها وبين العراق . هذه القضايا هي :

١) المسألة الكردية ، ٢) مياه دجلة والفرات ، ٣) الأقلية التركمانية في العراق ، ٤) خط النفطاقي الذي يمر بتركيا ،

الأمل بأن نرى في العراق في المستقبل حكومة منتخبة ديموقراطياً تعترف بحق الأكراد في تقرير المصير ، وتوصلت بناء على ذلك إلى اتفاق مع ممثلي الشعب الكردي على وضع كردستان ضمن عراق موحد ، لكن من الصعب أن نتكهن بتأثير اتفاق كهذا في القضية الكردية في تركيا . فقد يكون الأتراك خلال ذلك قد خففوا من رفضهم الاعتراف بهوية وطنية كردية منفصلة وحذوا حذو العراق في التوصل إلى حل عادل للمسألة الكردية . لكن من الجائز أيضاً أن يشهد الموقف التركي المزيد من التصلب وتحاول انقرة إجهاض تجربة الحكم الذاتي الكردي في العراق . في الحالتين سيكون لهذه القضية تأثير عميق في العلاقات التركية ــ العراقية ، إذ سيعززها توصل الأتراك إلى اتفاق مع الأكراد ، فيما يؤزمها بشدة استمرار الصراع التراكي ــ الكردي . من هنا ، على العراق أن يشجع بكل السبل المتاحة أي تحرك نحو مصالحة تركية ــ كردية . وإذا لم تتوافر هذه المصالحة فإن حدود العراق الشمالية ستبقى في حال من الاضطراب الدائم ، وهو ما يهدد في شكل خطير أمن العراق وسلمه .

استعمال مياه دجلة والفرات أمر حيوي بالنسبة إلى العراق ، ويهدد احتجاز كميات كبيرة من هذه المياه من جانب تركيا (وسورية إلى حد أقل) معيشة ملايين المواطنين . لكن للعراق موقفاً بالغ القوة ، بل هو منيع كما أرى ، يرتكز على الممارسة التقليدية والحقوق التاريخية المكتسبة التي يكرسها القانون الدولي . إن على العراق أن يضع هذه القضية في صدارة أولوياته في العلاقة مع تركيا . إذ لا بد للعلاقات الاقتصادية من أن تكون متبادلة ، وليس لتركيا أن تتوقع الاستفادة من نفط العراق في الوقت الذي تحرم البلد من حصته العادلة من المياه .

ارتضت الأقلية التركمانية في العراق منذ ١٩٢٥ قرار سكان إقليم الموصل الانضمام إلى الدولة العراقية الوليدة بدل العودة إلى الحكم التركي . واندمج أفواد الأقلية في المجتمع العراقي كمواطنين مساوين لغيرهم في الحقوق والواجبات ، ولم يتعرضوا لأي تمييز أو اضطهاد ، إلا ربما في الفترة الأخيرة . وإذا كانت هناك مشكلة فهي تنبع من مخاوف الأقلية من أن حقوقها لن تحظى بالاعتراف الكامل والحماية ضمن منطقة الاستقلال الذاتي الكردية . وتتركز مخاوف التركمان على وضع مدينة كركوك ، وهي قضية بالغة الحساسية على العراق أن يتعامل معها بكل ما أمكن من الحذر والعناية والمهارة الديبلوماسية ، توصلا إلى تلك المعادلة الصعبة التي تتلخص بتلبية مطالب الطرفين من دون استشارة الأكراد أو تركيا أو تعريض وحدة أراضي العراق للخطر .

رابعاً وأخيراً ، الخط النفطي الذي يمر من خلال تركيا : إذا كان هذا الخط أثبت فائدته

للطرفين فإنه يترك العراق مكشوفاً أمام ضغوط تركية ممكنة . فقد تلجأ تركيا عند نشوب خلاف سياسي إلى وقف تدفق النفط (كما فعلت سورية سابقاً) . من هنا على العراق الحرص على إبقاء النفط بعيداً عن السياسة .

أتناول الآن الجارة القوية الأخرى إيران . الحدود الدولية في شكلها الحالي تحرم العراق إلى حد كبير من منفذ بحري ، في الوقت الذي يعتمد اقتصاده على تصدير كميات كبيرة من النفط ومشتقاته عبر مياه الخليج وأيضاً من خلال خطوط الضخ التي تمر بالدول المجاورة . من هنا يحتاج العراق إلى الوصول بسهولة إلى مياه الخليج وأن يعارض بكل ما أمكن أي عوائق لحرية الملاحة فيه . وينطبق الأمر نفسه على شط العرب ، الذي شكل زمناً طويلاً مصدراً للخلاف بين العراق وإيران .

على العراق عند التعامل مع إيران أن يضع في الحساب عدداً من المواقف الايرانية التي لم تتغير كثيراً عبر القرون وأثرت في علاقات إيران مع جيرانها ، خصوصاً العراق . هذه المواقف هي :

١) طموح إيران أن تكون حامية للخليج والقوة الإقليمية الكبرى فيه .

٢) اعتبار حكام ايران أنفسهم منذ أوائل القرن السادس عشر حماة الأقليات الشيعية في العالم الإسلامي ، خصوصاً الأقليات التي تتعرض للاضطهاد ، مثل الغالبية الشيعية في العراق تحت حكم العثمانيين . لكن شيعة العراق قاوموا عبر السنين محاولات إيران التدخل في شؤونهم ، وعلينا أن لا ننسى أنهم كانوا من بين أقوى المدافعين عن هوية العراق العربية . وليسمح لي القارئ أن أذكر في هذا السياق أن العراق لم يعرف في الماضي ، ولا أعتقد أنه سيعرف مستقبلاً ، عداء بين الطوائف والقوميات ، مثل ذلك الذي كشفه انهيار يوغوسلافيا السابقة . أقول هذا على رغم قمع بعض الحكومات العراقية لقطاعات معينة من السكان ، من ضمن ذلك القمع الذي لا سابق له في الوحشية الذي يمارسه النظام الحالي .

ينطوي الكلام عن الفروق المذهبية بين الشيعة والسنة على الكثير من المبالغة . وليس من صحة لتصوير العراق على أنه بلد يمزقه الصراع على السلطة بين مذهبين متعاديين . إن انقسام سكان العراق العرب إلى سنة وشيعة ، شجعه حفنة من المتعصبين والمتشددين من الطرفين . كما أن الفروق الفقهية أضأل من أن تذكر . وإذا كان هناك بعض الخلافات والشكوك المتبادلة فهي من مخلفات الصراع التركي – الفارسي على العراق ، وهي توشك على التلاشي التام بفضل انتشار التعليم والاختلاط الاجتماعي والتزاوج . وفشلت كل محاولات النظام وبعض الأطراف المعادية له في إعادة الحياة إلى هذه الخلافات القديمة .

٣) لا شك أن الحرب الطويلة المكلفة بين العراق وإيران ستلقي بظلالها زمناً طويلاً على العلاقات بين الطرفين ، إذ يشعر الايرانيون من كل الطبقات والاتجاهات بأن بلدهم كان ضحية بريئة للعدوان . فيما شكل الفشل في دحر تلك الدولة الأصغر والأضعف إهانة جارحة لشعورهم القومي . لكن من الصعب التكهن بالاتجاه الذي سيأخذه الوضع السياسي الداخلي في إيران ، لأن الصراع بين الجناحين المعتدل والمتشدد لم ينحسم بعد ، غير أن وجود حكومة ديموقراطية في الدولتين في المستقبل ينعكس إيجاباً على علاقاتهما ، لأنه سيتيح التعامل العقلاني مع الكثير من المشاكل والخلافات التي تعتري تلك العلاقات .

الخطوة الأولى في هذا الاتجاه ستكون التوصل إلى تسوية نهائية لكل المشاكل النابعة من الصراع الدموي بينهما الذي استمر ثماني سنوات . وإذا كان على العراق في كل الأحوال الحرص على إدامة علاقات إيجابية مع إيران فإن الشرط الأساسي لذلك هو عدم تدخل إيران في شؤون العراق الداخلية أو إعاقة حريته في استخدام شط العرب والخليج . ويمكن للقرب الجغرافي والعلاقات التاريخية على الصعيدين الديني والثقافي إضافة إلى مصلحتهما المشتركة كدولتين مصدرتين للنفط ، أن تشكل قاعدة متينة لعلاقات ودية دائمة بينهما .

ومن القضايا الداخلية التي تؤثر على علاقات العراق الخارجية تلك المتعلقة بوضع الاقليات . وفي هذا الصدد علينا ألا ننسى أن الدولة العراقية الحديثة قامت على أساس أن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية . وهذا ما آمنت به وأيدته الأغلبية الساحقة من العراقيين . كانت هناك بعض الاعتراضات على التركيز على هوية العراق العربية وأشار المعترضون إلى الانقسامات العرقية والدينية والطائفية التي تجعل العراق بلداً يختلف عن الأقطار العربية الأخرى . ولم يكن ذلك خافياً على مؤسسي الدولة العراقية التي اعترفت منذ نشأتها بهذه التعددية ومنحت الأقليات حقوقاً وامتيازات لم يحصلوا عليها في بلاد أخرى مجاورة . وقد أثبت العراق بأن التمسك بالهوية العربية لم يكن على حساب الاقليات .

إن العراق بالنظر إلى ما يتمتع به من مصادر طبيعية وبشرية مؤهل للقيام بدور مهم في شؤون الشرق الأوسط العربي ، لذا ينبغي أن يكون هدفاه الرئيسيان في المنطقة هما الحفاظ على الطابع العربي للخليج ومواجهة التهديد الإسرائيلي . وفي رأيي الذي توصلت إليه بعد تفكر أن العرب لن يتمكنوا من تحقيق هذين الهدفين ما لم تتم الوحدة بين العراق وسوريا . أنا لا أتحدث عن التضامن أو التعاون بل أتحدث عن وحدة فدرالية قد ينضم إليها في مابعد

الأردن وغيره من الدول العربية في المنطقة . وهذه الوحدة بنظري هي الشرط الضروري الذي لابد منه لأي دفاع فعال عن المصالح العربية ، ليس في الشرق الأوسط فقط وإنما في أرجاء العالم أجمع . لهذا السبب فإنني أعتبر إقامة اتحاد فدرالي بين العراق وسوريا مسألة لها أهميتها القومية العليا والعاجلة . ويجب ألا يتاح لأي شيء أن يقف عائقاً في الطريق إلى تحقيق هذا الهدف . إن اتحاداً كهذا سيعطي للعرب القوة العسكرية اللازمة لحرمان إسرائيل من انتصارات سهلة وسريعة وسيؤدي في نهاية المطاف إلى إجبار المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية على التخلي عن مطامعها التوسعية في فلسطين وفي الأجزاء الأخرى من الوطن العربي . أتيحت لي الفرصة لأتحدث في هذا الموضوع مع صدام حسين عندما زار أبوظبي في عام ١٩٧٢ وكان يومئذ نائب رئيس الجمهورية وحاكم العراق الفعلي . قلت له أن الظروف ملائمة للعمل بصورة جدية لأقامه اتحاد فدرالي مع سوريا خاصة بعد «الحركة التصحيحية» التي قام بها حافظ الأسد بإقصائه الجناح اليساري الراديكالي الذي تزعمه صلاح جديد والذي لم يكن متحمساً لهذه الوحدة . ابتسم صدام وقال أن هذا هو الهدف الذي نسعى لتحقيقه . وتحدثت مراراً مع عبدالحليم خدام حول هذا الموضوع خلال عقد السبعينات عندما كان وزيراً للخارجية السورية وكان جوابه أكثر صراحة من جواب صدام إذ قال إنهم لم ولن يثقوا بحكام بغداد ولا مجال للتعايش بين النظامين . وقد اتضح أن اتفاق الوحدة الذي أعلنه الطرفان فيما بعد لم يكن إلا لتغطية المؤامرات التي حيكت من الجانبين . كنت في الواقع ساذجاً وحسن النية إلى أبعد حد في ظني أن مصالح الأمة العربية العليا ستتغلب على الأحقاد والخلافات الحزبية والشخصية . ولكن بالرغم من العقبات والعوائق فإني أعتقد اعتقاداً راسخاً إن حقائق الجغرافيا والتاريخ والمصلحة القومية أقوى بكثير من الانقسامات المصطنعة التي تفرق بين البلدين وأن وحدتهما ستتحقق عاجلاً أم آجلاً .

إني أعتقد أن من مصلحة الجميع ذوي العلاقة أن ينضم العراق بأقرب فرصة ممكنة إلى مجلس التعاون الخليجي ، والذي يجب أن يضم في النهاية أيضاً اليمن الموحدة . إن عضوية العراق في هذا المجلس من شأنها أن ترتقي بقدراته الدفاعية وتضع حداً لمحاولات إيران التدخل في شؤون الأقطار الصغيرة في الخليج .

والعراق بصفته جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية يترتب عليه أن يضع نصب عينيه مهمة إنهاء التشرذم المفجع للوطن العربي ، وأن تكون هذه المهمة أحد الأهداف الأساسية لسياسته الخارجية . ولمتابعة هذا الهدف على العراق أن يعمل ، كما اقترحت سابقاً ، على الوحدة مع سوريا ، وعلى الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي . إن موقع العراق

الجغرافي يجعله صلة الوصل بين عرب شرق البحر الأبيض المتوسط وعرب الخليج . وعلى العراق كذلك أن يحافظ على علاقة خاصة مع مصر التي تحتل وضعاً مركزياً في العالم العربي ليس جغرافياً فقط وإنما تاريخياً وثقافياً وسياسياً أيضاً . إن مصر تعتبر رصيداً كبيراً للوطن العربي . إن لها وزنها الكبير على الصعيد الدولي وهي قادرة على تقديم خدمة غير قليلة للعرب .

أما الأقطار الإسلامية فينبغي للعراق دائماً أن تكون له علاقات ممتازة معها . إن العراق قطر إسلامي ولا يحتاج إلى شهادة بذلك ، وكانت بغداد عاصمة للخلافة الإسلامية على مدى أكثر من خمسة قرون ، فضلاً عن أن أهالي العراق كانوا من أوائل الذين اعتنقوا الإسلام . ثمه كثير من الأئمة والزعماء الدينيين والفقهاء الذين عاشوا وماتوا ودفنوا في العراق . إن التضامن الإسلامي يمكن أن يكون دعامة كبيرة للعراق وللعالم العربي وينبغي ألا يكون هذا التضامن موضع تجاهل أبداً .

إن علاقاتنا مع بقية العالم يجب أن تحكمها المصالح المشتركة التي هي اليوم مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى . وبما أن العراق هو من الأقطار الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط ، فمن الطبيعي أن يكون معنياً بحماية أسواقه في أوروبا واليابان . وبالتالي فإن إقامة علاقات صداقة مع المجموعة الأوربية الاقتصادية هي من الأهمية والعجالة بمكان كبير . إن التعاون الاقتصادي الوثيق غالباً ما تنشأ عنه نتائج سياسية مهمة وذات نفع متبادل للأطراف المعنية . هذا وبوسع الأوروبيين أن يسهموا إسهاما قيماً في الجهود المبذولة حالياً لتحقيق السلام والعدل للفلسطينيين .

أما علاقاتنا مع الدولتين العظميين فقد طرأت عليها تغييرات غير قليلة . فروسيا الآن معنية بأمورها الداخلية بشكل أساسي ، وقد تخلت عن عدد من التزاماتها الدولية ومشاركتها العالمية . ومن هذه علاقاتها الخاصة مع العالم العربي . ثم إن الخروج بالجملة لليهود ومجيئهم إلى إسرائيل خلق توتراً وعدم يقين في علاقاتنا مع روسيا . بيد أن على العرب ألا يتسرعوا في نسيان العقود العديدة من التعاون الوثيق العربي – السوفيتي ويترتب عليهم أن يظهروا تفهماً وتقديراً للمشاكل والمصاعب التي تواجه روسيا التي ستظل دولة يحسب لها حسابها وستستمر في كونها صاحبة تأثير في شؤون العالم .

والولايات المتحدة تمثل مشكلة معقدة . فدعمها غير المشروط لإسرائيل وإخفاقها في أن تستخدم بشكل فعال نفوذها العظيم لإيقاف إسرائيل عن قيامها بضم الضفة الغربية وقطاع غزة ولإنهاء الاضطهاد القاسي الواقع على الشعب الفلسطيني ، كل هذا قد ألقى بظلال

قائمة على العلاقات العربية – الأمريكية . من جهة أخرى فإن من الممكن أن تلتقي المصالح العربية والأمريكية في نقاط معينة كما برهنت على ذلك الحرب العراقية – الإيرانية . ولكل من الولايات المتحدة والأقطار العربية مصلحة مشتركة في مقاومة أي تدخل يحد من حرية الملاحة في الخليج ، وفي ضمان تدفق النفط بلا عائق إلى الأسواق العالمية . لهذا فإن العرب بحاجة إلى شن معركة شاقة وعسيرة لزحزحة الولايات المتحدة عن وضع الدعم التام لإسرائيل إلى وضع آخر يكون أكثر اعتدالا وتوازناً .إن هذه المعركة على صعوبتها يجب أن تشن بقوة وتصميم . فالعرب يتمتعون بمزايا معينة مثل النفط ، ووجود استثمارات كبيرة لهم في الولايات المتحدة ، فإذا استخدمت هذه المزايا بحكمة فإنها قد تؤتي بتغيير ملائم . إن سياسة قائمة على العدل والإنصاف من شأنها أن تخدم على المدى الطويل مصالح الولايات المتحدة أفضل مما تخدمها بكثير السياسة الحالية التي تنتهج الدعم الأعمى والتام لإسرائيل .

الفصـــل الثالــث

حرب حزيران ١٩٦٧ وعواقبها

الفصل الثالث
حرب حزيران ١٩٦٧ وعواقبها

لغرض فهم الأسباب الرئيسية لحرب حزيران ١٩٦٧ ومعرفة جذورها فإن من الضروري دراسة العلاقات الأمريكية - المصرية وتقلباتها ابتداءً من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٧ . إن القطيعة النهائية بين الولايات المتحدة ومصر كانت عنصراً حاسماً في قرار إسرائيل بشن هجومهـا على الأقطار العربية المجاورة لها في ٥ حزيران ١٩٦٧ .

حين جاء جمال عبد الناصر إلى السلطة بعد الإطاحة بالنظام الملكي في مصر في انقلاب أبيض في ٢٣تموز / يوليو ١٩٥٢ كان هو كالكثيرين من أقرانه العرب ، يحمل في صدره مشاعر الود نحو الولايات المتحدة . كان ماضي هذه البلاد المناهض للاستعمار ، وتعاطفها الظاهر مع كفاح العرب لتحرير أنفسهم من الحكم الاستعماري الأوروبي ، ومجتمعها المفتوح والمنادي بالمساواة بين الجميع ، يستهوي العديد من الشباب العرب . ولم يكن تأييدها لإسرائيل يبدو في ذلك الحين كتأييد الاتحاد السوفيتي وفرنسا الذي كان قوياً وحاسماً . يضاف إلى هذا وجود الشعور بأن مأساة فلسطين إنما تقع مسؤوليتها الأولى والأخيرة على بريطانيا بصفتها صاحبة وعدبلفور وكذلك بصفتها الدولة المنتدبة التي كانت فعالة في إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين .

وقد أظهر السفير الأمريكي في مصر ، جفرسون كافري ، تعاطفاً عظيماً تجاه الثورة ، كما أن عبد الناصر نفسه أقام علاقات ممتازة مع كرميت روزفلت ، المندوب الشخصي لألن دالاس رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية . ورحب عبد الناصر بالعون الأمريكي الذي كان يشعر بأنه بحاجة إليه لتعزيز وضعه في المفاوضات الجارية مع الإنكليز حول جلائهم من قناة السويس . أما الأمريكيون من جانبهم فقد كانوا مرتاحين من التعامل مع ضابط شاب يحمل المثل العليا ويريد الإصلاح ، كما كانوا يأملون أن مصر بنظامها الجديد ستقود الأقطار العربية الأخرى إلى عقد سلام مع إسرائيل وكذلك إلى تشكيل جبهة متراصة تقف بوجه المطامع الشيوعية في المنطقة . وقد أراد عبد الناصر أن يختبر صداقته للولايات المتحدة فتقدم إليها بطلب تجهيز الجيش المصري بالأسلحة الحديثة الذي كان ذلك الجيش بعوز شديد إليها . استجاب الأمريكيون لذلك الطلب استجابة حسنة في البداية ، فوعدوا بتخصيص مائة مليون دولار للغرض المذكور . بيد أن ذلك الوعد لم يتم الوفاء به ، إذ استطاعت الحكومة البريطانية أن تقنع الولايات المتحدة بتأجيل شحنات السلاح إلى

حين اختتام المفاوضات الجارية بشأن الجلاء من قناة السويس . كانت تلك هي خيبة الأمل الأولى التي عاناها عبد الناصر مع الأمريكيين .

وحين أوشكت المفاوضات الإنجليزية – المصرية على الانتهاء في شهر حزيران / يونيو ١٩٥٤ قدم الرئيس آيزنهاور تأكيده لمصر بأن الولايات المتحدة ستقدم مساعدة عسكرية واقتصادية واسعة النطاق بعد أن تنتهي بنجاح المفاوضات الخاصة بالقاعدة العسكرية في قناة السويس . فلما تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بذلك ذهب وفد مصري إلى واشنطن للبحث في متطلبات مصر العسكرية والاقتصادية . وكبداية في هذا المجال جرى الاتفاق في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ على تزويد مصر بأربعين مليون دولار بشكل مساعدة اقتصادية ، وكان هناك كل ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المساعدات العسكرية ستقدم لاحقاً . كانت إدارة آيزنهاور تمثل تحسناً كبيراً بالقياس إلى سابقتها الديمقراطية في ما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي ، وتظهر رغبة صادقة للسير في سياسة أكثر توازناً .

في ذلك الوقت بالذات شنت إسرائيل هجوماً بقوات كبيرة على مقر الجيش المصري في قطاع غزة ولم تكن في ذلك المقر قوات دفاعية تفي بالغرض ، فقتل ثمانية وثلاثون من الأفراد العسكريين والمدنيين . كانت هذه محاولة واضحة من جانب إسرائيل لنسف أي وفاق مصري – أمريكي ، ذلك الوفاق الذي كانت تخشاه كثيراً وتسعى للحيلولة دونه مهما كان الثمن . إن توقيت الهجوم على غزة الذي جاء مباشرة بعد عقد ميثاق دفاعي بين العراق وتركيا قد أريد منه وضع أقصى ما يمكن من التوتر على العلاقات المصرية – الأمريكية . كانت سياسة عبد الناصر الخارجية مبنية ، كما أشرنا آنفاً ، على أساس الطرح القائل بأن على الدول العربية وبزعامة مصر ، أن تتبنى موقفاً مشتركاً في الشؤون الخارجية وأن تتفاوض ككتلة مع الأقطار الأخرى لذلك كان عبد الناصر معارضاً كل المعارضة لانضمام أية دولة عربية بمفردها إلى تحالف عسكري يعقد مع دول أخرى .إن عقد الحلف الدفاعي بين العراق وتركيا قد أعقبه في الحال تقريباً الهجوم الإسرائيلي على غزة ، فكان ذلك أمراً من شأنه أن يقنع عبد الناصر بأن الولايات المتحدة تحاول فرض إرادتها على مصر وأنها لم تكن جادة في وعدها بتسليم شحنات السلاح ، خاصة وأن جون فوستر دالاس ، وزير الخارجية الأمريكية ، كان يصر على ضرورة انضمام مصر إلى منظومة الدفاع الغربية حتى تكون مؤهلة لتلقى مساعدة عسكرية أمريكية كبيرة . ونتيجة لذلك تلكأت المفاوضات بين الطرفين من دون نتيجة حاسمة واستمرت على هذا النحو شهوراً عديدة حتى انقطعت في النهاية .

كان هذا هو الوضع حين حضر عبد الناصر مؤتمر باندونغ للدول الأفريقية والآسيوية المستقلة الذي انعقد في شهر نيسان/ إبريل ١٩٥٥ . اتخذ الزعيم المصري في المؤتمر موقفاً حيادياً قوياً وهاجم الأحلاف التي كان دالاس يسعى بواسطتها أن يحاصر ويحتوي الاتحاد السوفيتي والصين . أما الدكتور فاضل الجمالي ، ممثل العراق في مؤتمر باندونغ ، فقد دافع عن تلك الأحلاف ، كما أعاد التأكيد على حق العراق بالانضمام إليها وعلى رغبته بذلك . إن هذا الموقف العراقي قد حظي بامتنان الولايات المتحدة . فقد استدعي القائم بالأعمال العراقي في واشنطن السيد هاشم خليل إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، فاصطحبني معه وذهبنا معاً لمقابلة دالاس ،الذي طلب منا إبلاغ الحكومة العراقية تقديره العميق لموقف الدكتور الجمالي . وعندما أعقب ذلك وصول إرساليات ضخمة من الأسلحة الأمريكية إلى العراق ، البلد الذي أصبح بنظر عبد الناصر المنافس الرئيسي لمصر على زعامة العالم العربي ، تفاقم الشقاق بين الولايات المتحدة ومصر بشكل أوسع .

علم عبد الناصر عند وجوده في باندونغ من رئيس وزراء الصين شوآن لاي أن الاتحاد السوفيتي سيكون مستعداً لتزويد مصر بكميات كبيرة من الأسلحة فقام عبد الناصر بإخبار السفيرالأمريكي في القاهرة أنه ما لم تف الولايات المتحدة بوعدها فستضطر مصر إلى الحصول على ما تحتاجه من المعدات العسكرية الثقيلة من الروس . لم يجد هذا التحذير أذناً صاغية ، وفي شهر أيلول /سبتمبر جرى التوقيع على اتفاقية مع تشيكوسلوفاكيا تتسلم مصر بمقتضاها معدات عسكرية قيمتها ثمانون مليون دولار . إن هذه الاتفاقية قد رفعت من صيت عبد الناصر وعززت مكانته بصفته الزعيم بلا منازع للعالم العربي .

سارعت إسرائيل إلى استغلال الصدع المتسع بين الولايات المتحدة ومصر وذلك بشن هجمات متكررة على المواقع المصرية في قطاع غزة ، وقد تمادى الإسرائيليون في غيِّهم ، كما هي عادتهم ، فأدى تصاعد العنف في الشرق الأوسط ، وما صحبه من تخوف من تزايد المكاسب السياسية السوفيتية في المنطقة ، إلى إقناع الولايات المتحدة باتخاذ موقف أكثر تصالحاً مع مصر . وكخطوة أولى في هذا الاتجاه رفضت الإدارة الأمريكية طلباً للسلاح تقدمت به إسرائيل ، ثم أعربت عن استعدادها لتمويل بناء السد العالي في أسوان بالاشتراك مع البنك الدولي والمملكة المتحدة ، وتم عقد اتفاقية مع البنك الدولي في شباط / فبراير ١٩٥٦ يقدم البنك بموجبها قرضاً قيمته مائتا مليون دولار ، موقوفاً على منحة مالية تقدمها كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . كان دالاس يأمل أن تؤدي صفقة السد العالي إلى تشجيع عبد الناصر على البدء بإجراء مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل . وحين

أعرب عبد الناصر عن عدم استعداده للتعامل مع إسرائيل من موقع الضعف قرر دالاس ، الذي لم يكن يميل قط إلى الزعيم المصري بسبب تمسكه بمبدأ الحياد ولأنه أتى بالاتحاد السوفيتي إلى العالم العربي ، ألا يقاوم الضغوط المتصاعدة في الكونغرس من أجل منع عقد صفقة مع عبد الناصر . وقد عمد دالاس إلى جعل المصريين ينتظرون اتفاقية المنحة مدة خمسة أشهر . وفي تلك الفترة قامت مصر بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية التي كانت بنظر دالاس تمثل تجسيداً للشر وأنها العدو الألد للولايات المتحدة .

كان هذا بمثابة الضربة القاضية لصفقة سد أسوان . فعلى الرغم من قيام عبد الناصر ، ولكن بوقت متأخر ، من سحب تحفظاته بشأن بعض شروط الاتفاقية الخاصة بالصفقة المذكورة ، بادر دالاس إلى إعلام السفير المصري في واشنطن بأن الولايات المتحدة لم تعد معنية بتمويل بناء السد العالي ، وعزا ذلك إلى ما زعم بعدم قدرة مصر على تحمل الأعباء المالية المترتبة على مثل هذا المشروع الضخم . استشاط عبد الناصر غضباً ، وعنده مايبرر ذلك ، لما تصوره غدراً أمريكياً تتلبسه إهانة لا مسوغ لها . ثأر من هذا الغدر بتأميم شركة قناة السويس ، فاستقبل هذا الإجراء بحماسة بالغة في أرجاء العالم العربي بأسره . وبذلك رفع عبد الناصر أكثر فأكثر من موقعه بصفته الزعيم المعترف به للجماهير العربية والصوت الحقيقي لطموحاتهم في الحرية والكرامة .

كان رد الفعل لدى بريطانيا وفرنسا ، وهما المستخدمتان الرئيسيتان للقناة والمساهمتان الكبيرتان فيه ، يتسم بأقصى درجات العداء ، كما أنهما توعدتا بالقيام بعمل عسكري . أما الرئيس آيزنهاور فقد عارض اللجوء إلى القوة وأزعجته كثيراً التهديدات الصادرة عن لندن وباريس ، وصمم على إزالة فتيل الأزمة بالطرق السليمة وبالضغط الاقتصادي إذا اقتضى الأمر . أسهم هذا الموقف الأمريكي الوفاقي في تحسين العلاقات الأمريكية المصرية إلى حد كبير ، فعلق عبد الناصر آماله على الولايات المتحدة كونها القادرة على ثني حليفتيها فرنسا وبريطانيا عن القيام بأي عمل عسكري ضد مصر . لهذا السبب استجاب الزعيم المصري مؤيداً المقترحات الأمريكية كما أنه تعاون كلياً مع الولايات المتحدة في الأسابيع التي سبقت الهجوم الإنكليزي – الفرنسي – الإسرائيلي ,وكما هو معروف للجميع فقد أبقي آيزنهاور في غفلة عما يعد في الخفاء من تواطؤ بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، فلما بدأ الهجوم الإسرائيلي في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٦ ، فوجئ الأمريكيون به كما فوجئ غيرهم على حد سواء . طلب عبد الناصر المساعدة من الولايات المتحدة بعد أن يئس من أي مساعدة عسكرية ذات بال من الاتحاد السوفيتي ، وكان هذا الأخير يحث الزعيم

المصري على التفاهم والاتفاق مع بريطانيا وفرنسا .

هبّت الولايات المتحدة بزعامة رئيسها لمواجهة الأمر وقادت الحملة في الأمم المتحدة لمواجهة المعتدين . كذلك تمكن آيزنهاور من إجبار بريطانيا على إيقاف عملياتها العسكرية بعد أن هددها بفرض حصار اقتصادي شديد عليها ، وهو أمر لم يكن لبريطانيا قبل بتحمله . لهذا فمن الإنصاف الإقرار بأن آيزنهاور هو الذي أنقذ مصر في عام ١٩٥٦ . وهكذا سنحت فرصة لتحسن كبير في العلاقات الأمريكية – المصرية ، مع وجود إمكانية للتطور في المستقبل تكون له نتائج بعيده المدى . كان عبد الناصر أول من اغتنم هذه الفرصة التاريخية ومدّ يد الصداقة الحقيقية للولايات المتحدة ، ولكن لسوء الحظ لم يغفر جون فوستر دالاس قط لعبد العناصر ما قام به من تحويل العرب بعيداً عن الأحلاف التي يوحي بها الغرب ويهيمن عليها ، وتوجيههم نحو الحياد والصداقة مع الاتحاد السوفيتي ، لذلك فعل دالاس كل مافي وسعه لتحطيم الوفاق مع مصر . وقد رفض طلب مصر بإرسال إغاثه عاجلة ، كما رفض أن يطلق الأرصدة الجمدة العائدة إلى مصر والبالغة سبعة وعشرين مليون دولار .

إن اندحار العدوان الثلاثي جعل من عبد الناصر بطلاً بنظر الجماهير العربية وزعيماً بلا منازع للعالم العربي . كان على الولايات المتحدة في تلك المرحلة أن تدرك أن الطريقة الوحيدة لتحسين وضعها ووضع الغرب في العالم العربي هو التوصل إلى اتفاق مع عبدالناصر الذي كان ، على الرغم من الصدود من جانب دالاس ، تواقاً لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة . بيد أن دالاس اتبع سياسة ترمي إلى عزل الزعيم المصري . وغدت السعودية والأردن ، اللذان وقفا إلى جانب مصر خلال أزمة السويس وتباعدا عن العراق ، ذلك القطر العربي الوحيد المتحالف مع الغرب ، هدفاً لضغط لا هوادة فيه يمارسه دالاس عليهما لإخراجهما من معسكر عبد الناصر والانضمام إلى العراق في ائتلاف ملكي ضخم ضد جمهوريتي مصر وسوريا . وأصبح هم دالاس الأول في ١٩٥٧ هو الإطاحة بالنظام السوري الذي كان برأيه يتجه نحو الشيوعية بشكل مخيف . وقد قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية بالإعداد لمؤامرات مختلفة شارك فيها العراق والرئيس اللبناني الموالي للغرب كميل شمعون . وغدا «مبدأ آيزنهاور » ، بهدفه المعلن لمنع انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط ، الأداة الأمريكية الجديدة لتعبئة القوى المناوئة لعبد الناصر في العالم العربي . ولكن ، سرعان ما تجاوزت ذلك الأحداث . كان أول تلك الأحداث هو قيام الأحزاب القومية في سوريا ، المهددة بمؤامرات موالية للغرب والمتطيرة من النفوذ الشيوعي المتعاظم في

البلاد ، بإقناع عبد الناصر بقبول الوحدة بين سوريا ومصر ، تلك الوحدة التي أعلنت باسم الجمهورية العربية المتحدة في شباط / فبراير ١٩٥٨ . أما الحدث الثاني الذي قوّض «مبدأ آيزنهاور » وأفسد سياسة دالاس الرامية إلى إيجاد ائتلاف مناهض للشيوعية في العالم العربي فقد كان قيام الثورة في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ .

أنحت الولايات المتحدة باللائمة على عبد الناصر لقيام تلك الثورة في العراق فقررت إرسال مشاة البحرية إلى لبنان في محاولة منها للحيلولة دون مزيد من التآكل في نفوذ الغرب في الشرق الأوسط . ورد عبد الناصر على ذلك بالسفر جواً إلى موسكو للأعراب عن التحدي ، وقد حاول وهو هناك أن يقنع الروس بالتدخل اذا تعرض النظام الثوري في العراق للتهديد . ولكنه لم يتلق تعهداً بذلك فاضطر إلى القبول بإصدار بيان شديد اللهجة .

كان آيزنهاور ضد التوسع في التدخل العسكري الأمريكي ، وقد أدرك بصفته عسكرياً حصيفاً أن الوقت قد حان لكي تقلل الولايات المتحدة من خسائرها وتلجم مطامحها في الشرق الأدنى العربي . وهكذا تم اعتراف الولايات المتحدة بالحكومة الجمهورية في العراق . أما في لبنان فقد جرى انتخاب رئيس جمهورية محايد جديد (فؤاد شهاب) ومقبول من عبد الناصر ، وعلى أثر ذلك جرى سحب مشاة البحرية الأمريكية من هناك .

وعلى الرغم من الإخفاقات وخيبات الأمل التي تفشت في العلاقات المصرية ـ الأمريكية ، فقد ظلت هناك فرصة لاستنقاذ شيء ما والبدء من جديد . وسنحت فرصة جديدة بحدوث القطيعة بين مصر ونظام عبد الكريم قاسم في بغداد الذي كان متأثراً بالشيوعيين ، وما نجم عن ذلك من توتر بين مصر والاتحاد السوفيتي . كان الروس يساندون عبد الكريم قاسم بحماس وينتقدون عبد الناصر بشدة ، وكان هذا الزعيم قد اجتذب إلى جانبه كافة العناصر المناوئة للشيوعية في العالم العربي . كان أمام الولايات المتحدة فرصة للانتفاع من الانقسام بين الاتحاد السوفيتي ومصر ، لاسيما وأن دالاس لم يعد هو الذي يوجه سياستها الخارجية بعد أن أقعده المرض ثم وفاته عام ١٩٥٩ . وتمت الخطوة الأولى نحو التحسن في العلاقات باستئناف شحنات القمح الأمريكي إلى مصر بموجب القانون رقم ٤٨٠ والذي تدفع مصر بمقتضاه أثمان تلك الشحنات بالعملة المحلية . ومنذ ذلك الحين أخذت العلاقات الأمريكية – المصرية تتحسن باطراد مرة أخرى . واستمر هذا التحسن حين تولى كندي رئاسة الولايات المتحدة خلفاً لآيزنهاور ، ولكن هذا التحسن تراجع فجأة باغتيال كندي . وفي خلال سنة واحدة من تولي جونسون للرئاسة تدهورت العلاقات مع مصر بشكل سريع . وقد زادت الولايات المتحدة من مبيعاتها للأسلحة إلى

إسرائيل زيادة كبيرة ، ثم في تموز /يوليو ١٩٦٥ قرر جونسون عدم تجديد شحنات القمح إلى مصر . كانت هذه ضربة كبيرة لعبد الناصر لأن مصر كانت تعتمد على الولايات المتحدة بنسبة خمسين بالمائة من استيرادتها للقمح . هذا وقد استؤنفت شحنات القمح في نهاية عام ١٩٦٥ ولكنها مافتئت حتى توقفت من جديد في حزيران / يونيو ١٩٦٦ . إن مشكلة القمح هذه قد دفعت عبد الناصر إلى اتخاذ موقف أكثر عداءً نحو الولايات المتحدة ، وذلك بتهجمه على حربها في فيتنام وبتشديد الخناق على حليفي الولايات المتحدة الرئيسيين في العالم العربي وهما السعودية والأردن . أما جواب جونسون على ذلك فقد تمثل بزيادة المعونات العسكرية والاقتصادية إلى إسرائيل زيادة كبيرة ، كما أنه أخذ يرمي عبد الناصر بأنه العدو اللدود للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة . ومنذ ذلك الحين فصاعداً كانت أعمال إسرائيل كلها تخطط لاستفزاز حدوث مواجهة مسلحة تخرج منها مصر مدحورة ذليلة. إن التحالف العسكري الذي عقدته مصر مع سوريا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٦ أدى إلى تزايد الاحتمالات لوقوع مثل هذه المواجهة المنشودة ، كما أخذت إسرائيل في أوائل عام ١٩٦٧ توجه كافة تهديداتها العسكرية نحو سوريا وتصب عليها أقذع الكلام . وأصبح واضحاً أن إسرائيل كانت تأمل بأن تستدرج مصر إلى نزاع مسلح وذلك بتركيز كل جهودها ضد سوريا ، ذلك الحليف الذي لا يستطيع عبد الناصر السيطرة عليه ولكنه وعد بالدفاع عنه إذا وقع عليه هجوم خارجي .

كان هذا هو الوضع في نهاية شهر نيسان / أبريل ١٩٦٧ وذلك عند عودتي من زيارتي للاتحاد السوفيتي . وفي أوائل شهر أيار / مايو وصلت القاهرة معلومات مفادها أن إسرائيل على وشك شن هجوم واسع النطاق على سوريا . وربما كانت هذه المعلومات التي وصلت بواسطة الروس قد سُرّبت عمداً من الاستخبارات الإسرائيلية .

أخذت سوريا تناشد مصر طالبة العون ، فاستجاب عبد الناصر بأن أمر القوات المصرية بأن تتخذ مواقع لها على خطوط الهدنة مع إسرائيل . إنه بذلك كان قد خلق مشكلة عليه مواجهتها . فقوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة والموجودة على الجانب المصري من خطوط الهدنة منذ عام ١٩٥٧ لابد من سحبها لإفساح المجال للقوات المصرية . طلبت الحكومة المصرية رسمياً من السكرتير العام للأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ من مواقعها على الحدود المصرية – الإسرائيلية . فقرر السكرتير العام ، يوثانت ، بنصيحة من رالف بانش ، سحب قوات الأمم المتحدة ليس فقط من منطقة الحدود بل من قطاع غزة وخليج العقبة أيضاً . وهكذا لم يكن أمام عبد الناصر من مناص إلا أن يقرر عدم السماح لمرور السفن

الإسرائيلية ، أو السفن المتجهة إلى ميناء ايلات الإسرائيلي . إن إسرائيل ، ومنذ عام ١٩٥٧ وبحماية من قوات الطوارئ الدولية ، كانت تستخدم خليج العقبة ، كما كانت سفنها تمر من مضائق تيران وهي تقع حصراً في المياه الإقليمية المصرية . وبسحب قوات الطوارئ الدولية لم يعد بوسع عبد الناصر أن يسمح لإسرائيل بالمرور في المياه الإقليمية المصرية تحت سمع وبصر قواته . لذلك فقد أغلق خليج العقبة بوجه حركة الشحن الإسرائيلية وكان هذا عملاً اعتبرته إسرائيل من الأعمال التي تبرر الذهاب إلى الحرب . إن الأجراء الذي اتخذته مصر أدى إلى انتشار فرضية في الغرب مفادها أن العرب ، وخاصة الرئيس عبد الناصر ، هم المسؤولون عن بدء الحرب العربية – الإسرائيلية في عام ١٩٦٧ . والأمر ليس كذلك فإسرائيل هي التي خططت لتلك الحرب وعمدت إلى شنها بتصميم سابق كما يتضح من الحقائق التالية :

حين أنشئت قوات الطوارئ الدولية في عام ١٩٥٧ بعد حرب السويس كان ذلك يقوم على تفاهم معين يتم بموجبه نشر قوات الأمم المتحدة هذه بموافقة الدول المعنية على جانبي خطوط الهدنة التي تفصل بين مصر وإسرائيل . رفضت هذه الأخيرة وجود تلك القوات على جانبها متذرعة بحق السيادة . أما مصر فقد قبلت بوجودها على أراضيها ولكنها لم تتنازل عن حق السيادة على أراضيها . وفي عام ١٩٦٧ قام الرئيس عبد الناصر ، واستناداً إلى حق السيادة كما فعلت إسرائيل قبل عشر سنوات ، بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية من الأراضي المصرية . إن حق مصر القانوني في هذ الطلب هو حق لا ينازعها أحد فيه ، وقد أقره السكرتير العام يوثانت والأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة . أرسل الرئيس عبد الناصر بقوات مصرية لتحل محل قوات الطوارئ الدولية . وبما أنه اعتقد أن أمن بلاده مهدد من إسرائيل فقد أغلق مضائق تيران التي تقع حصراً في المياه المصرية وذلك كإجراء احتياطي ضروري . كان لمصر مايبرر اتخاذ ذلك القرار بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وجدت إسرائيل في ماقام به عبد الناصر الذريعة والفرصة اللتين كانت تنتظرهما لشن هجوم على مصر ولتنفيذ عملية عسكرية مخططة بشكل شامل دقيق ، ومحدّثة على مدى السنين ، وذلك لغرض إلحاق هزيمة ساحقة بالعرب واحتلال البقية الباقية من فلسطين . وكخطوة أولى أعلنت إسرائيل أن غلق مضائق تيران يعتبر من أسباب الحرب وهددت بالقتال دفاعاً عن حق السفن الإسرائيلية بالملاحة من دون عوائق في المياه الإقليمية المصرية . واقترح السكرتير العام يوثانت ، في محاولة منه لنزع فتيل الأزمة ، ما أسماه فرصة لالتقاط الأنفاس ، وذلك لإفساح المجال أمام جهود الوساطة التي

كان يقوم بها عدد من الأقطار . في خلال تلك الفرصة المقترحة يترتب على مصر ألا تفتش السفن غير الإسرائيلية المتجهة إلى إسرائيل بشرط ألا تحمل هذه السفن نفطاً أو مواداً استراتيجية . قبلت مصر والدول العربية الأخرى باقتراح السكرتير العام وأكدت له أنها لاتعتزم شن الحرب وانها لن تبدأ بأي عمل عدائي عسكري ضد إسرائيل إلا إذا هوجمت أولا . أما إسرائيل فقد طالبت مصر بأن تتنازل عن حقوقها في السيادة على مياهها الإقليمية . وقد أسندت الحكومة الإسرائيلية موقفها هذا إلى وعد قطعته الولايات المتحدة وغيرها في عام ١٩٥٧ بضمان المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج العقبة . لم تكن مصر طرفاً في هذا الالتزام ولم تجر مشاورتها قط حين قدم ذلك الوعد . ومن البديهي أن مصر لايمكن إلزامها بتفاهم جرى بين دولتين أجنبيتين بشأن الملاحة في مياهها الإقليمية . أعلن قرار الغلق هذا ويوثانت في طريقه إلى القاهرة لمحاولة سحب فتيل الأزمة ، وكان توقيت الإعلان متعمداً لاستباق مهمة السكرتير العام ، فلما وصل القاهرة لم يجد أمامه ما يستطيع القيام به . إن عبد الناصر لم يكن بوسعه مقاومة الإغراء لاسترداد مركزه وسمعته في العالم العربي بضربة جريئة واحدة . وعندما تصاعدت حدة الأزمة ذهبت إلى مصر عضواً في وفد وزاري عراقي كبير كان يضم كذلك نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع(*) . سألت عبد الناصر ماهي بنظره فرص نشوب الحرب ؟ فقال إنها ثمانين بالمائة . وحين سألته هل هو مستعد لها ، أجاب : «إن بوسعنا أن نعالج أمر الإسرائيليين ، أما إذا تدخل الأمريكيون فسيكون علينا عندئذ طلب مساعدة سوفيتية» . وقمنا بجولة لتفقد المواقع العسكرية المصرية في سيناء وسألت وزير الدفاع العراقي عن رأيه فقال إن الاستعدادات لاغبار عليها وسيكون من الصعب جداً على القوات الإسرائيلية اقتحام الدفاعات المصرية .

وبعد عودته من زيارته للقاهرة اقترح يوثانت ما سماه «فرصة لالتقاط الأنفاس» وذلك لإتاحة بعض الوقت لإجراء مفاوضات .وفي خلال هذه المفاوضات يترتب على إسرائيل ألا ترسل أية سفينة من سفنها لعبور مضائق تيران ، ويترتب على الأقطار الأخرى أن تحجم عن شحن مواد استراتيجية إلى إسرائيل ، كما يترتب على مصر أن تتعهد بألا تفتش أية سفينة مبحرة إلى ميناء إيلات . قبلت مصر هذه الاقتراحات ولكن إسرائيل تجاهلتها . وقد رجاني وزير خارجية مصر محمود رياض أن أذهب إلى نيويورك للمساهمة في المناقشات التي كانت

(*) في أواسط شهر ايار / مايو استقال ناجي طالب فتشكلت حكومة جديدة تولي فيها رئيس الجمهورية نفسه منصب رئيس الوزراء ودخلتها وزيراً للخارجية .

جارية في مجلس الأمن .

أوعزت إلى جميع سفرائنا في الخارج أن يبلغوا الحكومات التي هم معتمدون فيها تأييدنا لمبادرة السكرتير العام وأن يحذروها من الخطر الوشيك لنشوب الحرب .وقبل بضعة أيام من مغادرتي إلى نيويورك سلمني السفير الإيطالي في بغداد رسالة من وزير خارجية إيطاليا ، أمينتوري فانفاني ، في مايلي نصها الذي وضعت ترجمته الإنكليزية السفارة الإيطالية في بغداد :

«بطلب من معالي الوزير الباجه جي قابلني السفير (علي حيدر) سليمان لكي يبسط لي موقف الحكومة العراقية من الأزمة الحاضرة .

أنا بدوري بسطت له الجهودات التي بذلتها الحكومة الإيطالية من أجل حل سلمي ، وقد شددت أنا شخصياً على أن الحالة ستصبح بالغة الخطورة في حالة فشل المساعي التي يقوم بها يوثانت . إني كنت لاحظت بنفسي مدى القلق الذي كان يحس به السكرتير العام حين التقيته أمس في فيوميجينو . لذلك فقد طلبت من السفير العراقي أن يخبر معالي الدكتور الباجه جي بأنني أنا شخصياً مقتنع بأن تدخله الفوري مع يوثانت أو مع أصدقاء آخرين متنفذين في الأمم المتحدة يمكن أن يكون مفيداً جداً لتسهيل تقييم الجوانب الحقيقية للوضع وكذلك للبحث عن حلول مؤقتة لمسألة غزة ، والأهم من ذلك لموضوع الملاحة في خليج العقبة . أنا أدرك ، بقدر ما يتعلق الأمر بموضوع الملاحة المذكور ، أن الإجراءات التي اتخذتها مصر تعتبر حتى الآن غير مقبولة من إسرائيل وقد يكون هذا سبباً مؤسفاً لحدوث صدام ، وإن كان قد جرى تجنب وقوع حوادث حتى الآن بفعل جهود ونصيحة عدد من الأصدقاء ، ونحن بضمنهم . لهذا أرى أن من المستعجل والذي لا غنى عنه أن يقوم كل الذين يتمتعون بمعرفة واسعة وعميقة لمشاكل المنطقة ، وبالوجوه المتعددة للقضيتين ، بوضع خبرتهم تحت تصرف الأمم المتحدة لغرض التعاون من أجل إيجاد بدائل دبلوماسية للحرب .

إن الاقتدار المعروف جيداً الذي يتمتع به معالي الدكتور الباجه جي والاحترام الذي يحظى به في الأمم المتحدة والخبرة التي اكتسبها في شؤونها هي في هذا الوقت بالذات رصيد نافع لقضية السلام .

لهذا فالمطلوب رجاءً من سيادتكم الاتصال فوراً بالدكتور الباجه جي لإبلاغه تحياتي الشخصية ورجائي أن ينظر في إمكانية قيامه بخطوة مباشرة مع يوثانت قبل أن

يقدم مقترحه ، وكذلك قيامه بمثل هذه الخطوة مع كافة الذين سيطلب منهم تأييد توصياته ، ففي رأيي ان علينا تجنب الصدام وذلك باتباع أحد طريقين : فإما تبني حل نهائي مقبول من الطرفين وإما ، وعلى الأقل ، تبني حل مؤقت يعطي الوقت الكافي للتفاوض ولإيجاد تسوية منصفة للقضية .

أرجوكم يا سيادة السفير أن تؤكدوا أنني أشد اقتناعاً من أي وقت مضى بأن تدخلاً جديراً بالقبول يقوم بـه الدكتور الباجه جي سيكون عاملاً حاسماً من أجل السلام العالمي .

فانفاني

في طريقي إلى نيويورك استقبلني فانفاني في مطار روما وناشدني بأن أفعل كل مافي وسعي لتفادي الحرب التي قد لاتسير بنظره في صالح العرب .وصلت نيويورك يوم ٢٩ أيار / مايو ١٩٦٧ ، وبعد يومين تكلمت في مجلس الأمن كما هو مدون في السجل الحرفي للاجتمـــاع ١٣٤٥ لمجلس الأمن الذي انعقد في ٣١ من الشهر المذكور . ويتضح من هذا الخطاب إننا كنا واثقين من قدراتنا التي أكد لنا العسكريون بأن في استطاعتها وقف أي عدوان إسرائيلي وانه إذا اقتضى الأمر فلدينا الاستعداد للدخول في حرب طويلة الأمد .

الخطاب

«إن الأزمة الخطيرة التي تهدد السلام والأمن في منطقتنا قد نشأت من جراء تهديد إسرائيل بأنها ستشن حرباً إذا لم تلب مطالبها بشأن الملاحة في خليج العقبة . وفي حين أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) قد أعلمت مجلس الأمن بأنها سوف لا تبدأ بالقيام بعمل هجومي ضد إسرائيل لم تقدم الحكومة الإسرائيلية مثل هذا التأكيد ، وأنا أشدد على هذه الجملة ، لا بل على العكس ، فقد صرح بعض المسؤولين الإسرائيليين مثل رئيس الوزراء السيد اشكول ووزير الخارجية السيد إيبان بكلام صريح العبارة ولا يقبل الخطأ قائلين انه ما لم تلب بشكل كامل مطالب إسرائيل بشأن الملاحة في خليج العقبة فإن إسرائيل سوف تستخدم القوة للحصول على هذه المطالب .

هذا هو الوضع بكل بساطته : فأحد الطرفين يعلن بشكل لالبس فيه أنه لن يستخدم القوة إلا إذا وقع هجوم عليه ، والطرف الآخر ينذر العالم أنه سيستخدم الوسائل العسكرية وذلك لاكتساب حقوق معينة في أراضي قطر آخر متذرعاً بحجج مشكوك في شرعيتها .

لم يحدث قط فيما مضى أن يوجه مثل هذا التحدي لهذه المنظمة وللمجتمع الدولي . لذا يترتب على هذا المجلس ، إذا رغب بأداء مسؤولياته ، أن يقر أولاً ما هي الأسباب الحقيقية للأزمة ومن أين يأتي التهديد الحقيقي للسلم . إن إسرائيل تطلب من المجلس أن يكون طرفاً في محاولة لفرض حل على الجمهورية العربية المتحدة يزدري بحقوق سيادتها كدولة مستقلة ويعرض أمنها القومي للخطر . وقد قام صديقي القوني ، سفير العربية المتحدة قبل يومين بتقديم تحليل رائع تناول بصورة وافية جميع الجوانب القانونية للمشكلة ، وبودي أن أقول الآن أن حكومتي تؤيد كل التأييد وجهة النظر التي أعرب عنها بشأن حق السيادة للجمهورية العربية المتحدة في السيطرة على الملاحة في مياهها الإقليمية كلما شعرت أن مثل هذه السيطرة ضرورية لأمنها القومي . إن هذه السيطرة لم يعترض عليها مستخدمو الخليج قبل عام ١٩٥٦ . إن الجمهورية العربية المتحدة قد استعادت الآن ذلك الوضع الذي كان قائماً قبل العدوان الإسرائيلي على مصر في عام ١٩٥٦ .

إن من البديهي ألا يكون لأية حقوق أو امتيازات حصل عليها المعتدي من عدوانه أية شرعية قانونية أو أخلاقية . مع ذلك فإن هذا هو بالضبط ما تدعو دول معينة أن يذكره المجلس . إن هذه الدول بدلا من أن تساعد في إزالة الآثار المتبقية لتلك المغامرة البغيضة فإنها ترغب اليوم بأن تضمن لإسرائيل استمرارها في التمتع بثمار عدوانها .

إن المسائل التي نشأت عن سحب قوات الطوارئ الدولية ، وبضمنها مشكلة الملاحة في خليج العقبة ، ماهي إلا أعراض لصراع أعمق ، وهو الصراع الذي شاعت تسميته باسم «القضية الفلسطينية» . إننا نتفق كلياً مع ما قاله السكرتير العام بأن «السبب الأساسي لهذا الوضع المتأزم وغيره في الشرق الأدنى هو الصراع العربي – الإسرائيلي المتواصل والقائم باستمرار . وأود أن أغتنم الفرصة لأعرب نيابة عن حكومتي ، عن تقديرنا وتأييدنا لقرار السكرتير العام بسحب قوات الطوارئ الدولية . إن السكرتير العام في الفقرات من ٢ إلى ٧ من تقريره الأخير يقدم ما نعتقد أنه حجة لا تدحض لموضوع الانسحاب .

إن الدول التي تطالب بحل فوري لمشكلة الملاحة في خليج العقبة ، المشكلة التي لم تصدر الجمعية العامة قط بشأنها حتى ولا قراراً واحداً والتي لم تتخذ الأمم المتحدة أي موقف من المواقف نحوها ، هذه الدول لا تبدي ذات الشعور بالاستعجال والقلق نحو مصير مليون وربع من البشر الذين جرى الإعلان عن حقهم بالعودة إلى وطنهم مراراً وتكراراً بما لايقل عن ثمانية عشر قراراً أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة . كما أن هذه الدول نفسها لا يبدو عليها الانزعاج من الانتهاكات المتكررة للعديد من القرارات الأخرى التي أصدرتها الجمعية العامة وهذا المجلس ومنها قرار إيقاف النار الصادر في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٤٨ بموجب الفصل السابع من الميثاق والقرارات التالية التي

صدرت متابعة له . فلو أن الدول العربية اتخذت من عدم تنفيذ تلك القرارات سبباً لإعلان الحرب ، أفلا تكون مستنده إلى أساس أكثر صلابة مما تستند إليه إسرائيل التي تدعي بحق لا تملكه بموجب القانون الدولي ولم تتخذ الأمم المتحدة بشأنه موقفاً سواء كان رسمياً أو غيره ؟ أو ليس من حقنا إذن أن نستنتج أن مبدأ الأمر الواقع هو المبدأ الوحيد الذي تسترشد به الأمم المتحدة بالنسبة إلى هذه الدول التي تساند بقوة الآن طلب إسرائيل غير الشرعي بالمرور الحر وغير المقيد في خليج العقبة ؟ إن المرء ليتساءل : تُرى ألهذا يباح لإسرائيل ، هذه التي تطبق مبدأ الأمر الواقع بحماسة وإصرار ، أن تتحدى بحصانة من الحساب ذلك العدد العديد من قرارات الأمم المتحدة ؟ .

لقد جرى انتهاك اتفاقيات الهدنة مراراً من قبل إسرائيل ، وقد قدم لنا سفير العربية المتحدة بضعة أمثلة على هذه الانتهاكات وأعني احتلال المناطق المنزوعة السلاح والتعطيل المتعمد لعمل آلية الهدنة . إننا نؤيد اقتراح السكرتير العام بإعادة النشاط لهذه الآلية ، بشرط أن يكون ذلك مشروطاً بالتنفيذ التام لاتفاقيات الهدنة وإعادة الظروف التي كانت سائدة عند توقيع تلك الاتفاقيات. إعادة كاملة .

هذا وينبني على هذا السرد المقتضب لبعض الأعمال العدوانية التي قامت بها إسرائيل مايلي : سيكون من غير المنطقي لابل من غير المعقول عزل قضية ثانوية هي قضية الملاحة في خليج العقبة وإعطائها الأولوية ، مع تجاهل المشاكل الأخرى الأكثر أهمية واستعجالاً والتي كانت هذه المنظمة وهذا المجلس معنيتين بها على مدى سنين . إن تهديد إسرائيل بشن حرب من جراء قضية الملاحة لا يقلل من أهمية القضايا الأخرى ، ولايعطي مسألة المرور في خليج العقبة أهمية خاصة من أي نوع ، إلا إذا كان المجلس مستعداً للاستسلام كلما قررت دولة عضو في المنظمة ، بشكل غير مسؤول ، أن تجعل من مسألة ما ذريعة لشن الحرب .

إن الدول العربية قد قالت مراراً ، في هذه الأزمة الحاضرة التي سببتها إسرائيل ، إنها لن تبدأ بالعمليات العسكرية ولن تتخذ الخطوة الأولى في الطريق إلى الحرب . أما إذا استخدمت إسرائيل القوة فإن الصراع لن يكون محلياً بل سيمتد إلى المسارح الأخرى ، وإنه لن ينتهي حتى يهزم العدوان الإسرائيلي كلياً وحتى يزول تهديد إسرائيل للسلم والأمن في المنطقة . إن الذين يظنون أن القضية ستسوى بضربة صاعقة سريعة هم سادرون في أوهام خطرة . وقد قدم بالأمس صديقي وزميلي وزير خارجية لبنان أمام المجلس سرداً بليغاً ومؤثراً لمشاعر شعبنا وتصميمه الذي لا يتزعزع لوضع نهاية لعشرين سنة من الإذلال على يد المعتدي بين ظهرانينا . إننا على استعداد لاستخدام كافة الأدوات التي في أيدينا . إن الصراع سيكون كلياً وغير قابل للمساومة .إن حكومتي قد قررت ، قبل يوم واحد من مغادرتي بغداد ، منع وصول نفطنا إلى أية دولة تشترك في العدوان الإسرائيلي على الدول

العربية أو تؤيد هذا العدوان . وقد دعونا جميع الأقطار العربية الأخرى المنتجة والمصدرة للنفط للاجتماع بنا لتنسيق مواقفنا . إن هذا سيبرهن على أن شعبنا مستعد لقهر الشدائد وقبول التضحيات . هذا ولن يكون هناك أي تراجع ، فلا تخطئوا ظنكم بشأن ذلك ولا تحسبوا حسابات خاطئة . إننا شهدنا على مدى خمسين عاماً ذلك الخطر الصهيوني الداهم وهو يتقدم باطراد . إن إسرائيل قد تمكنت اعتباراً من مجرد وعد أعطته دولة استعمارية في زمن الحرب ، أن تقتطع لنفسها جزءاً غالياً من وطننا ، وهي تقوم باستمرار بتهديد شعبنا ووعيده وتحاول إرهابه بشن هجمات قاتلة عبر خطوط الهدنة ، تلك الخطوط التي لم تعبرها الأقطار العربية ولا مرة واحدة منذ عام ١٩٤٩ كما قال وزير خارجية لبنان والتي عبرتها إسرائيل بجيوشها اثنتي عشرة مرة . وهي الآن لا تتردد في التهديد بشن حرب علينا ، وربما على العالم ، وذلك لكي تحتفظ بمكاسبها التي لم تحصل عليها إلا بطرق ملتوية .

إن المشكلة المعروضة أمام المجلس هي منع إسرائيل من تنفيذ تهديدها ، علماً أنها هي وحدها التي تهدد بشن الحرب . لكن هذا المنع يجب ألا يجري بالخضوع إلى مطالبها . إن على المجلس أن يتناول القضايا الحقيقية التي هي في صميم الأزمة والتي بدون حلها لايمكن أن يستتب السلام في المنطقة ، تلك القضايا المتعلقة بشعب فلسطين وحقوقه والمتعلقة بضرورة إعادة النشاط للآلة المفضلة التي أسسها مجلس الأمن نفسه لحفظ السلام في المنطقة . ومالم يتم ذلك لا يمكن أن يتحقق أي تقدم حقيقي في تنفيذ المجلس لمسئوليته الأساسية وهي حفظ السلام - لاسلام يسمح لطرف من الأطراف جر المغانم له دون اعتبار لمبادئ الأخلاق ، بل سلام يقوم على مبادئ الميثاق ، سلام يقوم على احترام القرارات الصادرة عن هذه الهيئة وعن الجمعية العامة ، سلام يقوم على العدل وليس سلام يقوم على السماح للمعتدي الذي هاجم مصر هجوم الغادرين قبل عشر سنوات بأن يحتفظ بغنيمته الوحيدة المتبقية خلافاً لمبادئ القانون الدولي وقواعد الإنصاف» .

وبينما كانت المناقشات جارية في مجلس الأمن قامت الولايات المتحدة بإخبار مصر بأنها لن تتسامح مع أي طرف يبدأ بالأعمال العدوانية وحذرت عبد الناصر من قيامه بعمل استباقي إجهاضي وأشارت عليه بقوة بأن يقبل بخطة السكرتير العام . في الوقت نفسه التقى ليندون جونسون بأبا إيبان وزير خارجية إسرائيل وذلك يوم ٢٦أيار / مايو وأكد له أن الولايات المتحدة لن تمارس ضغطاً على إسرائيل لكي تنسحب من أراضي قد تحتلها عند وقوع نزاع مسلح مع مصر أو غيرها من الدول العربية . أما الاتحاد السوفيتي فقد انغش تماماً بهذه الخديعة الأمريكية فنصح مصر بعدم البدء بأي عمل عدائي أو قتالي ضد إسرائيل .

في الأول من حزيران / يونيو تناولت صباحاً طعام الإفطار مع آرثر غولدبيرغ مندوب الولايات المتحدة الدائم بدعوة منه . قال إن عليّ أن أقوم بكل ما في وسعي للحيلولة دون وقوع حرب ، وأكدّ لي أنه إذا بدأت إسرائيل الحرب فإن الولايات المتحدة سوف لا تدعمها ، ولكنه حذرني أنه إذا هاجم العرب إسرائيل فإنهم سيدحرون لأن إسرائيل أقوى مما نظن . وأخبرني بأن الرئيس جونسون يسره أن يقابلني مساء ذلك اليوم فسافرت إلى واشنطن وعلمت أن وزير الخارجية دين رسك قد اقترح على الرئيس أن يقابل «شخصيه سياسية عربية بهذا الوزن» لإعادة شيء من التوازن بعد مقابلة الرئيس لأبا إيبان . التقيت أولاً مع دين راسك ويوجين رستو الذي قال إذا نشبت الحرب فسيلحق بالعرب هزيمة كبيرة وقابلت الرئيس جونسون وولتر روستو مساعد الرئيس ورافقني في هذه الزيارات سفير العراق في واشنطن الدكتور ناصر الحاني رحمه الله . أثرت معهم النقاط التالية : أن تعهدات الولايات المتحدة لإسرائيل في عام ١٩٥٧ بشأن الملاحة في خليج العقبة لا تلزم مصر التي لم تكن طرفاً في المباحثات التي أدت إلى إعطاء مثل هذه التعهدات . والمطلوب الآن هو العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل عدوان ١٩٥٦ . وكان السكرتير العام للأمم المتحدة قد أعلمني أن الرئيس عبد الناصر وافق على وقف عمليات التفتيش . وأكدت لهم إن العرب يرغبون في تجنب الحرب وطلبت أن تقوم الولايات المتحدة بكبح جماح إسرائيل . وأكد لي جونسون أنهم سيقومون بكل شيء لمنع إسرائيل من الذهاب إلى الحرب . وإن الولايات المتحدة سيكون لها حساب عسير مع إسرائيل إذا لم تمتثل للرغبة الأمريكية في هذا الشأن . وفيما يلي مقتطفات من وثائق وزارة الخارجية الأمريكية حول الموضوع :

مذكرة من المساعد الخاص لرئيس الجمهورية (روستو) إلى الرئيس جونسون واشنطن ، ٣١ أيار / مايو ، الساعة ٨,٤٥ ب . ظ

الموضوع : موعد مع وزير خارجية العراق

أرفق توصية وزير الخارجية راسك بأن تقابلوا وزير الخارجية العراقي ، الباجه جي . وبما أن هذا الوزير كان لتوه في القاهرة وهو رجل مسؤول فإنه قد يكون من أفضل قنواتنا مع العرب .

إن مذكرة راسك في ٣١ أيار / مايو تقول إن الباجه جي جاء إلى الولايات المتحدة بأمل الاجتماع بالرئيس بشأن الأزمة العربية ـ الإسرائيلية ، وترى المذكرة أن استقبال جونسون ليساسي عربي من هذا الوزن ستساعد على التوازن تجاه رد الفعل العربي إزاء

زيارة وزير خارجية إسرائيل أبا أيبان .

إننا سنهدف إلى ربط الوزير العراقي بنفس النوع من الالتزام بالسرية الذي حصلنا عليه من إيبان .

إن راسك سيقابله قبلكم ، ولكن ربما لا بد من إخباره قبل مجيئه من نيويورك أن لديه موعداً معكم .

وتوصيتي هي أن يحمل الوزير العراقي معه شعوراً أكيداً بشأن كافة جوانب خطابكم في ٢٣ أيار /مايو وأنكم تعنون كل ما ورد فيها بصدق .

كتب الرئيس في ذيل الورقة :

إلى والت Walt

سأقابله بشرط أن تحصلوا على وعد بالسرية كالذي حصلنا عليه من إيبان وبنفس الشروط .

قابلوني .

تسجل مفكرة الرئيس اليومية أن جونسون وروستو قابلا الباجه جي والحاني في البيت الابيض يوم ١ حزيران / يونيو من الساعة ٧,٢٦ إلى الساعة ٨ صباحاً .

وجاء في البرقية المؤرخة ٢ حزيران / يونيو إلى سفارة بغداد أن الرئيس طلب إلا يعلن عن اجتماعه بالباجه جي وأن السفير الحاني وافق على ذلك قائلاً إنه يعلم أن الباجه جي لا يرغب كذلك بالإعلان .

برقية وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في العراق :

واشنطن ، في ٢ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، الساعة ١,٠٩ ب . ظ .

١- التقى وزير الخارجية العراقية الباجه جي بمساعد الوزير روستو وبالوزير راسك كلاً على حدة يوم ١ حزيران / يونيو قبيل الاجتماع بالرئيس .

أدناه النقاط التي أثيرت .

٢- قال مساعد الوزير هناك مبدءان أساسيان لا علاقة مباشرة لهما بالنزاع الإسرائيلي – العربي وهما يتصلان بالوضع الحاضر الذي أفرزته الصدفة على عجل بعد أن سحب السكرتير العام قوات الطوارئ فجأة لا سيما من شرم الشيخ . هذان المبدءان هما (أ) حرية البحار التي دافعت عنها الولايات المتحدة في كافة أرجاء العالم و(ب) وحدة أراضي الدول واستقلالها السياسي .

٣- أشار روستو إلى أن التزام الولايات المتحدة بوحدة الأراضي والاستقلال السياسي

للدول في الشرق الأوسط كان قد جرى التعبير عنه بوضوح في عام ١٩٥٦ حين أدى عمل الولايات المتحدة من الناحية الفعلية إلى إنقاذ عبد الناصر . أجاب الباجه جي أن عمل الولايات المتحدة هذا في عام ١٩٥٦ هو أمر لن تنساه الدول العربية قط . فعلق روستو قائلاً إن الجمهورية العربية المتحدة هي التي ينبغي لها من بين جميع دول المنطقة أن تكون على إدراك تام بذلك .

٤- ذكر روستو أن حرية المرور في مضائق تيران قد أحيطت بترتيبات جرى التوصل إليها في عام ١٩٥٧ . في ذلك الوقت انسحبت إسرائيل من سيناء بعد أن حصلت على تأكيد مفاده أننا وغيرنا من الدول البحرية سندعم الطبيعة الدولية للمياه البحرية . في حينه قال سفير إسرائيل في الأمم المتحدة إن إسرائيل ستعتبر أي انتهاك لهذا المبدأ بالقوة العسكرية عملاً عدائياً يبرر الرد عليه بالمثل بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . إن سفيرنا «أخذ علماً» بهذا التصريح . وقد أعادت حكومة إسرائيل التأكيد من جديد حديثاً على هذا الرأي قائلة إنها تعتبر حقوقها بالمرور في المضائق وكما كانت تمارسها مدة عشر سنوات هي بمثابة مصلحة قومية حيوية . في الوضع الحاضر قامت حكومة الولايات المتحدة بنجاح بممارسة أقصى درجات الضغط الدبلوماسي على إسرائيل رغم أن لها الحق بها نتيجة عمل عبدالناصر في إعلانه الحصار على مضائق تيران . لم يكن عملنا سهل التحقيق لأن الإسرائيليين يعتقدون أن وضعهم القانوني قوي . وبالنتيجة كسبنا وقتاً . وفي مرحلة التقاط الأنفاس هذه قد يكون من الممكن ترتيب تسوية سلمية . وفي هذا السياق نجد من المشجع أن نلاحظ أن عبدالناصر ، بعد أن أعلن عن غلق المضائق ، لم يستخدم بعد القوة للقيام بذلك .

٥- قال الباجه جي إن الترتيبات التي أجرتها حكومة الولايات المتحدة في عام ١٩٥٧ لم تلزم الجمهورية العربية المتحدة ، وأن عبدالناصر لم يقم سوى بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل «عدوان عام ١٩٥٦» ولم تكن خطوة مصر عملاً هجومياً . وتساءل ما إذا كانت الرغبة في ضمان حرية المرور في مضائق تيران تقوم على مبادئ قانونية ، ذلك أن الدول البحرية كانت ساكتة عن القضية قبل عام ١٩٥٦ . ثمة أمر واحد تتفق عليه جميع الأطراف هو أهمية توفير فرصة لالتقاط الأنفاس لكي يجري خلالها ترتيب تسوية مؤقتة . وقد أخبره السكرتير العام أنه اقترح تحديد فترة أسبوع وافق عليها عبدالناصر تمتنع خلالها الجمهورية العربية المتحدة عن التفتيش

والحجز في المضايق بشرط عدم محاولة سفينة ترفع العلم الإسرائيلي أو ناقلة نفط متجهة إلى ايلات ، المرور في المضائق . ورفضت إسرائيل ذلك . وقال الوزير أنه يرى أن اقتراح السكرتير العام يقدم صيغة معقولة لفرصة التقاط الأنفاس .

٦- قال مساعد وزير الخارجية الأمريكي أن جوهر المشكلة هو الحق بحرية المرور في مضائق تيران . وهو حق تتخذ الولايات المتحدة بشأنه موقفاً حازماً . إن أي استخدام للقوة لعرقلة هذا الحق سيشكل الطلقة الأولى في حرب ستكون وبالاً على المعنيين جميعاً . إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة متفقتان في الرأي بأنه إذا وقعت الأعمال العدائية فإن إسرائيل ستنتصر وستنتصر انتصاراً كاسحاً . وهذه هي الحرب التي تسعى حكومة الولايات المتحدة إلى منع حدوثها .

٧- قال وزير الخارجية العراقي إن الدول العربية طالما كررت أنها لن تقوم بعمل هجومي ضد إسرائيل . إن غلق المضائق ليس عملاً هجومياً . أما الحرب فسيجري تجنبها إذا حملت إسرائيل على عدم استخدام القوة لفتح المضائق . أشار السيد رستو أن الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي في ما إذا اتفق الجميع على عدم استخدام القوة خلال فترة التقاط الأنفاس ، وعلى الأخص إذا وافقت الجمهورية العربي المتحدة على عدم استخدام القوة لغلق المضائق .

وعلى أساس تفاهم ما كهذا ، الذي سيترك الوضع كما كان عليه قبل إعلان عبدالناصر ، فإن المشكلة سيمكن حلها بالاتفاق ، أو يكون بوسع الجمهورية العربية المتحدة أن ترفع الأمر إلى المحكمة الدولية .

٨- أجاب وزير الخارجية العراقي أن مقترب السيد روستو يختلف عن مقترب السفير غولدبيرغ ، الذي تكلم من حيث حقوق متحاربين . ولعل حلاً يقوم على فترة عدم استخدام القوة من الطرفين خلال فترة التقاط الأنفاس قد يؤتي أكله ، إذا ألحقت به تفاهمات خاصة بشأن الحركة الفعلية للسفن خلال الفترة المذكورة .

٩- قال السيد روستو أنه لا يعلم بوضع مختلف من قبل السفير غولدبيرغ . إن جوهر المشكلة هو أننا نرى مخاطر الحرب الكبيرة ، بالنظر إلى موقف الحكومة الإسرائيلية القائم على المادة ٥١ ، والدعم الذي ستناله ، إلا إذا وافقت الجمهورية العربية المتحدة ألا تستخدم القوة لتنفيذ تهديدها بغلق المضائق .

١٠- علق وزير خارجية العراق قائلاً إن الجميع اتفقوا على ضرورة إيجاد فرصة لالتقاط الأنفاس . والمسألة هي ماذا ستكون عليه الأحوال خلال تلك الفترة الانتقالية . فإما

أن يطلب من مصر أن تعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل ٢٢ أيار / مايو وبذلك تسلم كلياً بمطالب إسرائيل أو أن يجري تجميد الوضع الحاضر والتوصل إلى تفاهم ضمني عن تفاصيل معينة في المضائق وتبذل في غضون ذلك الجهود للتوصل إلى حل دائم . قال السيد روستو إن هذا يقود إلى القضية الأساسية التي ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأنها . إن موقف الولايات المتحدة واضح جداً . إنه لم يقترح انسحاب القوات المصرية ولا هو يرغب بإذلال الجمهورية العربية المتحدة . وأقر في الوقت ذاته بوجود أساس للبحث في جدوى عمل السكرتير العام . إنه لا يقترح أي تنازل عن المبادئ من قبل أي من الطرفين وإنما يريد منع وقوع الحرب .

١١- في الختام قال مساعد الوزير الأمريكي إنه سيوافق بصفته الشخصية على أية صيغة من الكلمات ، علنية كانت أو سرية ، تحقق النتيجة وتحفظ الأمور كما كانت عليه . وينبغي ألا يقلل من قوة موقف الولايات المتحدة عن هذه النقطة . إننا ضد العدوان ، وضد الضربة الأولى . وستبقى الولايات المتحدة وفية لالتزاماتها . وقال في واقع الأمر ليس من الخطط لأي سفينة إسرائيلية أن تمر في المضائق خلال الأسبوعين القادمين . فإذا لم تستخدم القوة للحد من حرية المرور فإنه قد يكون من الممكن ترتيب فترة مقبولة لإلتقاط الأنفاس .

١٢- في محادثاته مع وزير الخارجية الأمريكي تناول الباجه جي نفس النقاط أعلاه . وشدد مجدداً على أهمية فترة لإلتقاط الأنفاس لمدة أسبوعين لكي يجري خلالها استكشاف إمكانية التوصل إلى ترتيب أطول مدى . وقد رأى أن تعلق المبادئ موقتاً من دون الأضرار بموقف أي من الطرفين عند نهاية الفترة . شدد وزير الخارجية الأمريكي على الأهمية التي توليها حكومة الولايات المتحدة للمحافظة على حرية المرور في مضائق تيران . قال إن موقفنا ينطوي على مبدأ دافعنا عنه في حالات مشابهة في كافة أرجاء العالم .

١٣- بيد أن الباجه جي في محادثاته هذه بدا وكأنه يتراجع عن التلميح الذي ذكره لروستو مساعد الوزير بأن شحنات النفط قد تكون مقبولة على أساس أنها «ضرورية اقتصادية» .

راسك

وقد اتضح في ما بعد أن هذه التأكيدات كانت زائفة . إن إدارة جونسون كانت في حقيقة الأمر قد أكدت لإسرائيل إنها إذا احتلت أرضا عربية نتيجة لأعمال عدائية فإنها لن تجبر على الانسحاب منها ، كما أن الولايات المتحدة لن تضع ضغطاً عليها كما فعلت في ١٩٥٦- ١٩٥٧ . وقد كشف النقاب بعد ذلك أيضاً أن الولايات المتحدة أمدت الإسرائيليين بعون لوجستي وزودتهم بمعلومات استخبارية . وعند النظر إلى ما مضى نجد أن التأكيدات الأمريكية كانت ترمي إلى الحيلولة دون قيام العرب بضربة استباقية إجهاضية ، وإلى إعطاء إسرائيل وقتاً لاستكمال استعداداتها العسكرية . والواقع أن من العجب العجاب ألا يقوم عبد الناصر بإصدار أمره إلى قواته المسلحة بأن تضرب أولا بعد أن أدرك أن الحرب لا محالة واقعة وبعد أن تلقى معلومات استخبارية تفيد بأن إسرائيل ستقوم بشن هجوم جوي في ٥ حزيران / يونيو . لقد خدع تماماً من قبل الأمريكيين ، كما أنه قبل بنصائح الروس المتكررة بألا يبتدئ بعمل هجومي . وفي الخامس من حزيران ١٩٦٧ شنت إسرائيل هجوماً مباغتاً دمر القوة الجوية المصرية خلال بضع ساعات . أيقظوني في الساعة السابعة من ذلك الصباح في نيويورك وأعلموني بالهجوم الإسرائيلي . وحين استفسرت من المندوب المصري عن الوضع طمأنني بأن كل شيء يجرى على مايرام . ذهبت إلى الأمم المتحدة واتصلت بوزير الخارجية المصري في القاهرة هاتفياً ، فقال لي أنهم رغم تكبدهم بعض الخسائر في قوتهم الجوية فان الوضع تحت السيطرة . ولكن لم تمر على ذلك إلا سويعات حتى اتضح حجم الكارثة فاقترح أصدقاء العرب في مجلس الأمن إيقاف إطلاق النار فوراً ودعوا إلى انسحاب القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة . رفضت الولايات المتحدة هذا الاقتراح وقدمت مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار فقط ، فوافق عليه مجلس الأمن بالإجماع مساء السادس من حزيران / يونيو .وقد تكلمت في تلك الجلسة مرتجلاً كلمة قصيرة ، والظاهر أنها كانت ذات أثر لأنني تلقيت على أثرها عدداً من المكالمات الهاتفية والبرقيات والرسائل التي تثني عليها . في مايلي نص الكلمة كما وردت في السجل الحرفي للاجتماع ١٣٤٨ لمجلس الأمن :

«بودي أن أتكلم باختصار بعد أن أقر المجلس قراره حول الموضوع :

السيد رئيس المجلس ، تذكرون أنني قلت هنا قبل أقل من أسبوع ، حين تشرفت بالكلام في مجلس الأمن ، أن الدول العربية أشعرت السكرتير العام وعادت لتؤكد الأمر هنا بأنها سوف لا تبدأ بعمل هجومي ضد إسرائيل ، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم تقدم مثل هذا التأكيد . وقد أشرت كذلك أن من واجب مجلس الأمن أن يقرر من

أين يأتي التهديد للسلام ، وأن يتخذ ما يقتضي لمنع الطرف الأوحد الذي أعلن عن نيته بالذهاب إلى الحرب من تنفيذ تهديده . لقد بذلت الجهود من قبل جميع أعضاء المجلس ومن قبل عدد آخر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بضمنها العراق ، لإيجاد أساس لفترة التقاط الأنفاس التي اقترحها السكرتير العام حتى يكون المجلس في وضع يمكنه من إجراء البحث في المشكلة لغرض إيجاد حلول من شأنها الحيلولة دون اندلاع الأعمال العدوانية . وبينما كانت هذه الجهود جارية في مسارها هاجمت إسرائيل الجمهورية العربية المتحدة ودولاً عربية أخرى .

ولست بحاجة إلى أن أبرهن على من هو الذي بدأ الحرب ، فتقرير السكرتير العام ، وأقوال ممثلي إسرائيل ، والأفعال التي وقعت نفسها ، كلها تبرهن بما لا يدعو إلى الشك على أن إسرائيل كانت هي البادئة بالأعمال العدائية . إني أناشد كل عضو من أعضاء هذا المجلس أن يضع يده على ضميره متحرياً عما إذا كانت إسرائيل ، أم لم تكن ، هي المسؤولة عما جرى . فلا شك مطلقاً بأن الحقيقة تنطق بأن الإسرائيليين هم الذين بدؤوا الحرب ، ويقر حتى أصدق أصدقاء إسرائيل بهذه الحقيقة .

إن ما يجعل الأمر خطيراً بوجه خاص هو أن هذه الحرب قد بدأت والمجلس عاكف على المشكلة ، والمحادثات والمفاوضات والجهود تجري هنا وهناك من قبل أعضاء المجلس جميعاً للعثور على حل سلمي .

وكان من الطبيعي ، لابل من الضروري للمجلس قبل أن يأمر أو يوصي بوقف إطلاق النار أن يقرر مسؤولية الإخلال بالسلام وعلى من تقع هذه المسؤولية ، وأن يقرر كذلك على من تقع مسؤولية العدوان المقترف . فمن أجل هذا يوجد هذا المجلس . هذا وحين يجري الإخلال الواضح بالسلام ، وحين يتم ارتكاب عمل واضح متعمد من أعمال العدوان ، فهل من الصحيح للمجلس أن يكتفي بإرضاء نفسه بإصدار قرار بوقف إطلاق النار من دون أن يقوم ولو بجهد ما لتقرير المسؤولية عن اندلاع الأعمال العدائية؟

لقد كان لي الشرف بالعمل مع عدد من المندوبين الجالسين حول هذه الطاولة بصفتي مندوب بلادي إلى الأمم المتحدة . ويشرفني أن أعتبر عدداً منكم كأصدقاء لي . لذا عليكم أن تعذروني إذا ما أبديت آرائي بصراحة واضحة . ولئن لم أفعل ذلك فسأكون قد خنت ضميري كإنسان وخنت واجبي القومي كعربي .

إن قرار وقف إطلاق النار الذي أصدره المجلس اليوم ما هو إلا استسلام تام لإسرائيل . ولا يهمني ما يقوله الآخرون . ان المفاوضات كانت تجري لمدة يومين لتلمس

السبيل لإصدار قرار بوقف إطلاق النار يكون مصحوباً بالدعوة إلى انسحاب القوات إلى ما وراء النقطة التي بدأت فيها الأعمال العدائية .

إن هذا لم يتم لأن دولاً معينة ، وأذكر منها بالاسم الولايات المتحدة الأمريكية على الأخص ، رفضت الموافقة على ذلك . وقد رفضت الموافقة على ذلك لسبب بسيط جداً هو أن إسرائيل رفضت الموافقة على ذلك .فلماذا رفضت إسرائيل ؟ أليس ذلك لأنها تريد الاحتفاظ بسيطرتها على الأراضي التي لم تتمكن من احتلالها إلا بهجوم غادر ومباغت على الأقطار العربية في حين كان هذ المجلس يتداول حول المشكلة .؟

إنه لمما يؤلمني أن أقول أنني شخصياً ذهبت إلى حد إجراء محادثات مع رئيس الولايات المتحدة ومع وزير خارجيتها بشأن المشكلة وبشأن ماينبغي عمله لكي يقوم المجلس بإصدار قرار يجعل من الممكن وضع فرصة التقاط الأنفاس موضع التطبيق ، وهي التي اقترحها السكرتير العام . لم أكن أعلم - نعم ، لم أكن أعلم - أنه بينما كانت تلك المحادثات جارية كان يجري تقديم مساعدات ضخمة لإسرائيل بحيث تمكنت من شن هجومها الغادر على شعبنا .

إن من البديهي أن إسرائيل ما كانت ستتجرأ على تحدي الرأي العام العالمي وعلى تحدي هذا المجلس لولا أنها قد تلقت التشجيع من أصدقائها ، ولهذا السبب قررت بلادي وغيرها قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

إن هذه لساعة أليمة حقاً ، لابل إنها أشد الساعات ألماً والتي شهدتها شخصياً خلال علاقتي الطويلة مع هذه المنظمة وآمل إنها كانت علاقة مثمرة . فها أننا نجد المجلس ، بدلاً من أن يشير صراحة إلى المعتدي المعروف ، نجده وقد أصدر قراراً يبيح في حقيقة الأمر لهذا المعتدي أن يستمر بجني ثمرات عدوانه . إن المجلس بفعله هذا لا يكون قد أدى واجبه ، مبدداً بذلك الآمال التي علقتها عليه شعوب العالم .

لقد وقفت أقطار عديدة إلى جانب الدول العربية ، كما أن عدداً من أعضاء هذا المجلس قد أفصحت حقاً عن تأييدها لنا . ولكني يجب عليّ أن أقول إنني حائر بعض الشيء . ففيما يوافق هؤلاء الأعضاء على أن عملاً من أعمال العدوان قد جرى ارتكابه بحق الأقطار العربية ، نجدهم مع ذلك يسيرون في ركاب إصدار القرار الذي لا يضع المسؤولية على عاتق المعتدي ، أو يطالب على أقل تقدير ، مرتكب العدوان بأن يتخلى عن ثمرة عدوانه .

السيد رئيس المجلس ، لن أكون صادقاً معكم إن لم أقل لكم أن معنى هذا الذي

جرى هنا سوف لا ينساه الشعب العربي . وتأكدوا ياسيدى الرئيس أن شعبنا وهو يمر بهذه الساعة المظلمة والعسيرة ، شعبنا الذي اقتيد إلى هذه الحرب ضد إرادته لكي يدافع عن وطنه ضد العدوان الإسرائيلي ، شعبنا هذا لن يتهاون قط مع هذا الاستسلام المهين لإسرائيل» .

في اليوم التالي عدت إلى بغداد . وواصل مجلس الأمن في هذه الأثناء اجتماعاته ولم تنته الحرب إلا في ١١ حزيران / يونيو ، حين تم الاتفاق مع سوريا والأردن على وقف إطلاق النار . وكانت النتائج كارثية بالنسبة إلى العرب ، فقد احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان . أما بالنسبة لي شخصياً فقد كانت هزيمة العرب صدمة شخصية لم أبلّ من آثارها على الإطلاق . وأدليت بالحديث التالي إلى وكالة الأنباء العراقية في ١٩٦٧/٦/١٣ .

«الباجه جي يشجب قرار وقف إطلاق النار» :

أعلن الدكتور عدنان الباجه جي وزير الخارجية أن العراق يوافق على كل المحاولات المبذولة لتنسيق الجهود العربية وتوحيدها وإنه مستعد لتلبية كل الدعوات لتحقيق هذا الغرض بما في ذلك اجتماع وزراء الخارجية العرب ومؤتمر القمة العربي . وأضاف الدكتور الباجه جي في حديث أدلى به لوكالة الأنباء العراقية بمناسبة عودته إلى العراق بعد أن حضر جانباً من اجتماعات مجلس الأمن . إن الأمة العربية في تاريخها الطويل واجهت كوارث ونكبات أشد مما حصل الآن ولكنها تمكنت من التغلب عليها ولهذا فإن المهم في هذه الظروف العصيبة ألا نتخلى أبدا عن ثقتنا في أنفسنا ولا نضيع الأمل في مستقبل هذه الأمة والواجب الآن أن نعتبر من الدرس وأن نتبين مواقع الخطأ ونحاول أن نصلحها وطبعا أن الواجب على العرب أن يكونوا دائماً وأبداً يداً واحدة وأن يعملوا لأجل وحدتهم وتضامنهم وترك الخلافات الجانبية التي فرقت بيننا وأنهكت قوانا مما ساعد المعتدين على النيل منا . وأضاف قائلاً :

المهم الآن أن نعمل بهدوء وباستمرار نحو أهدافنا على جميع المستويات السياسية والعسكرية والداخلية وعلينا أن نطور مجتمعنا مع العصر الحديث فالعلم والتنظيم أصبحا سلاحين لم يكن بإمكان أي شعب أن يخوض غمار الكفاح بدونهما . فإذا أردنا أن نحارب في القرن العشرين فلا يجوز أن نتصرف بعقلية القرن الماضي .

علينا أن نجدد حياتنا في كل النواحي لنستطيع اللحاق بركب الدول المتقدمة وهذا يحتاج إلى عمل وتضحيات مستمرة .

ورداً على سؤال للوكالة حول تواطؤ الاستعمار مع إسرائيل ضد الدول العربية قال الدكتور الباجه جي :

لقد اتضح بأن الولايات المتحدة بصورة خاصة وبريطانيا زودتا إسرائيل بمقادير ضخمة من الطائرات وحتى الطيارين في خلال المدة التي سبقت العدوان . وقد كان علينا بالطبع أن نتوقع ذلك فإن إسرائيل وجدت في قلب الوطن العربي بفضل إسناد هاتين الدولتين كما أن موقفهما في دعم إسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً كان واضحاً منذ البداية .

وقال الدكتور عدنان الباجه جي أن كيفية معالجة هذا التواطؤ لن يكون إلا بوحدة العرب وتضامنهم واستعدادهم للعمل والتضحية وأن العمل السياسي الذي لا يقترن بالقوة لن يكتب له النجاح وهذا ما يجب أن يدركه العرب دوماً فلنعمل على تقوية أنفسنا ونعتمد على طاقاتنا وتنظيم صفوفنا وتوحيد أنفسنا وعندئذ يمكننا مواجهة تحدي الاستعمار الصهيوني الخطير .

وجواباً على سؤال آخر حول مدى فاعلية استعمال النفط كسلاح في المعركة ضد الدول الاستعمارية قال السيدوزير الخارجية إن من واجب العرب أن يستعملوا كل ما لديهم من إمكانيات وطاقات لخدمة مصالحهم القومية العليا ومواجهة العدو . وقال إننا سنستمر في تنسيق واستعراض موقفنا فيما يتعلق بسلاح النفط الذي شهرناه بوجه العدو المشترك وسنستمر في هذا الموقف .

ورداً على سؤال آخر للوكالة حول سحب القوات المعتدية إلى ماوراء خطوط الهدنة ، قال الدكتور الباجه جي لقد سبق لي أن انتقدت بشدة قرار وقف إطلاق النار الذي أصدره مجلس الأمن ووصفته بأنه استسلام كامل لإسرائيل . كما أوضحت في خطابي الذي ألقيته في مجلس الأمن أنه كان من واجب المجلس قبل أن يطلب وقف إطلاق النار أن يحدد مسؤولية العدوان التي كانت واضحة . فحتى أشد المتحمسين لإسرائيل لم ينكر بأنها هي التي بدأت وخططت له كما كان من واجب المجلس بعد أن يدين المعتدين أن يطلب سحب القوات المعتدية إلى ماوراء الخطوط التي بدأ منها العدوان .

وقال الدكتور عدنان الباجه جي إن المجلس لم يفعل هذا في قراره . بل اكتفى

بوقف إطلاق النار دون قيد أو شرط وإننا سنطالب بسحب القوات المعتدية وقال أبدى الاتحـاد السـوفـيـاتي بشكـل واضح أنـه يؤيد هذا الطلب ولو إننا كنا نفـضـل إدراج هذا الطلب ضمن قرار وقف إطلاق النار وليس بعده كما إننا نشيد بموقف الحكومة الفرنسية ونرجو أن تستمر في بذل جهودها في أمل إعادة الحق إلى نصابه» .

وعند استذكار كافة التحولات والالتواءات التي أحاطت بعلاقات مصر مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والأقطار العربيــة الأخرى وكـذلك بعلاقــات عبـد الناصر بمرءوسيه في مصـر ، لايسع المرء إلا أن يستنتج بشكل لامناص منه أن كـارثة عـام ١٩٦٧ كان من الممكن تجنبها . فماذا كانت أخطاء عبد الناصر ؟

* إنه ترك عـبـد الحكيم عـامـر مسـؤولاً عن القـوات المسلحـة على الرغم من أخطائه الجسيمة في حرب السويس عام ١٩٥٦ . كان على عبد الناصر أن يتولى بنفسه السيطرة المباشرة على الجيش ، وكان عليه ألا يقتنع بالمعلومات غير الدقيقة التي زوده بها عبد الحكيم عامر وصديقه وزير الدفاع شمس الدين بدران بشأن القدرات القتالية للقوات المسلحة المصرية . كانت هذه القوات أقل مستوى في ذلك من القوات الإسرائيلية التي كانت أحسن تدريباً وأفضل تجهيزاً .
* إنه وقف إلى جـانب أقلية غيـر مسـؤولة كـانت تحكم سـوريا وأتاح لهـا ، بشـعـاراتهـا الفارغة ، أن تجره جراً إلى حرب لم يكن مستعداً لها .
* كان عليه أن يعلـم من التجـارب أنه لا يستطيع التعويل على الاتحاد السوفيتي . إن هذا الأخير كان تواقاً لتحاشي أية مواجهه عسكرية مع الولايات المتحدة ، وأنه مـا كـان ليـقـاتل من أجل إنقـاذ مـصـر . إن الاتحـاد السـوفـيـتي ، سـواء في حـرب السويس عام ١٩٥٦ أوفي عام ١٩٦٧ ، لم يقدم إلى مصر المساعدات الفورية التي كانت بحاجة إليها في ساعة العسرة والضيق .كان على عبد الناصر أن يدرك أن الصلات بين إسرائيل والولايات المتحدة هي أقوى بكثير من الصلات بين مصـر والاتحاد السوفيتي . فبينما كانت الولايات المتحدة مستعدة لزج قوتها العسكرية إذا هددت إسرائيل فإن الروس لم يكونوا مستعدين لمثل ذلك من أجل مصر .
* إنه أرسل قسماً كبيراً من الجيش المصري إلى اليمن للقتال في حرب عصابات لم يكن الجنود المصريون مؤهلين لهـا . إن تلك العـمليـة قد أنهكت جيشـه وقـوضت معنويات جنوده . هذا ويجب الإقرار بأن عبد الناصر قد أرسل جيشه إلى اليمن

مدفوعاً بأنبل العواطف ، وتتلخص بإنقاذ اليمن من العودة إلى النظام الأمامي القاسي والذي هو من مخلفات القرون الوسطى ، إلا أنه كانت أمامه مشاكل أكثر أهمية وإلحاحاً تنتظر معالجته لها . .

* إنه أنفق الكثير جداً من الوقت والجهد في إثارة نزاعات عربية -عربية لانهاية لها أو الانشغال بالاشتراك فيها سلباً أو إيجابا . كان عليه أن يدرك إنه طالما كانت إسرائيل موجودة في فلسطين فلا يجدر به إضعاف التضامن العربي .
* انه لم يوافق على تسديد ضربة استباقية إجهاضية ضد إسرائيل في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ منخدعا بالتأكيدات الأمريكية ومتأثراً بموقف الروس الخائر .

مع كل هذا فيجب الإقرار بأن عبد الناصر كان ميالاً لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة . غير أن كافة جهوده الصادقة لإقامة صداقة بين القطرين قد أحبطت ، أولاً بإصرار أمريكا بأن على مصر أن تصبح عملياً دولة تابعة وجزءاً من التحالف الغربي الكبير المناوئ للشيوعية ، وثانياً بقوة اللوبي الصهيوني الهائلة التي نسفت كافة المبادرات الرامية إلى تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي .كذلك يجب الإقرار بأنه كان من الحكمة بما يكفي لتحاشي أية مواجهة عسكرية مع إسرائيل حتى يكون العرب على كامل الاستعداد لها . لقد تمكن من كبح جماح أولئك المتهورين من بين الزعماء العرب ، كما أنه اعتقد بأن بوسعه إنهاء أزمة ١٩٦٧ سلمياً ، غير مدرك أنه كان يعطي إسرائيل ، عن طريق سلسلة من سوء الحساب الذي كان بالإمكان تفاديه ، الذريعة التي كانت تنتظرها منذ ١٩٥٧ لإلحاق هزيمة عسكرية حاسمة بالعرب .

كانت إسرائيل ، ولم تزل تدعي أن هجومها على مصر صباح الخامس من حزيران كان للدفاع عن النفس . والحرب المانعة محرمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وذلك لسبب واضح هو أن هذه الحرب ، لوكانت مسموحاً بها فإنها ستجيز لأي دولة أن ترتكب العدوان . ان الدفاع عن النفس ، فردياً كان أم جماعياً ، بموجب المادة ٥١ من الميثاق لا يسمح به إلا لصد هجوم خارجي فعلي . لم يقع مثل هذا الهجوم على إسرائيل ولم يكن من المتوقع وقوعه . لهذا فإن الهجوم على مصر في الخامس من حزيران ١٩٦٧الذي بدأت به حرب الأيام الستة لايمكن أن يعتبر ، مهما جرى الإغراق في الخيال ، عملاً من أعمال الدفاع عن النفس الذي هو بنت ساعته . لقد كان ذلك الهجوم ببساطة ووضوح عملاً عدوانياً متعمداً جرى الإعداد له مسبقاً .

ما أن انتهت حرب حزيران ١٩٦٧ حتى اتضح لنا أن إسرائيل وهي مأخوذة بنشوة

انتصارها الحاسم ، لن تنسحب من الأراضي التي احتلتها . وبما أن الخيار العسكري لم يعد ممكناً في ذلك الوقت على الأقل ، فقد كان علينا نحن العرب أن نكتفي بحملة دبلوماسية في الأمم المتحدة . وقد حضرت اجتماعاً لوزراء الخارجية العرب عقد بالكويت في ١٨ حزيران / يونيو١٩٦٧ للإعداد للدورة الخاصة الخامسة للجمعية العامة . انعقدت تلك الدورة في اليوم التالي بطلب من الاتحاد السوفيتي بعد أن اتضح أن مجلس الأمن عاجز عن القيام بعمل فعال وذي جدوى . ترأست الوفد العراقي إلى تلك الدورة وقمت بضم عضو جديد إلينا هو العلامة والباحث الفلسطيني المعروف الدكتور وليد الخالدي ، وقد قدم لعملنا إسهاما قيماً جداً . ألقيت في تلك الدورة خطاباً رئيسياً يوم ٢٧ حزيران / يونيو ١٩٦٧يمكن الاطلاع على نقاط عدة منه في الملحق المرفق كما يمكن الاطلاع على النص في محاضر الجمعية العامة .

كنت أشارك بشكل معمق في الاجتماعات الطويلة والمضنية وفي المداولات الكثيرة التي جرت قبل وضع صيغة القرارات وتقديمها للمناقشة . وقررت مجموعتنا - المجموعة العربية - ألا تكون راعية باسمها لأي قرار من القرارات ، لذلك طالبنا الوفود المؤيدة لنا قيامها بهذه المهمة . وقد تم تقديم سبعة مشروعات قرارات إلى الجمعية العامة وهي :

١- مشروع قرار قدمته مجموعة مشتركة من الدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية والأفريقية والأوروبية ، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة لجهود الإغاثة التي تتولاها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المختلفة لإسعاف ضحايا الحرب . صدر هذا القرار الذي سمي بـ «القرار الإنساني» بأغلبية ١١٦ صوتاً ضد لاشيء .

٢- مشروع قرار اقترحته ست دول من إفريقيا وآسيا ، وهو يعتبر كافة الإجراءات الإسرائيلية لتغيير وضع القدس باطلة ويدعو إسرائيل إلى إلغاء مثل تلك الإجراءات جميعها والي امتناعها «عن القيام بأي عمل من شأنه تغيير وضع القدس» صدر هذا القرار بأغلبية ٩٩ صوتاً ضد لاشيء وامتناع ٢٠ دولة عن التصويت .

٣- مشروع قرار قدمه الاتحاد السوفيتي وهو يدين احتلال إسرائيل لاراض عربية ويطالب بسحب القوات الإسرائيلية . جرى التصويت على مشروع القرار هذا جزءاً جزءاً ولم ينل أغلبية الثلثين المطلوبة .

٤- مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة ويقترح أن يجري تحقيق السلام في الشرق الأوسط بواسطة مفاوضات تقوم على خمسة مبادئ وهي : الاعتراف المتبادل لجميع أقطار المنطقة بوجودها ضمن حدود معترف بها ، بما في ذلك فك الارتباط والانسحاب ،

حرية المرور البحري البريء ، تحديد شحنات السلاح إلى المنطقة ، حل مشكلة اللاجئتين ، حق كل دولة بالعيش في سلم وأمان . سحبت الولايات المتحدة مشروع قرارها هذا بعد أن اتضح لها عدم توفر أية فرصة له بالنجاح .

٥- مشروع قرار قدمته ألبانيا وهو يدين عدوان إسرائيل كما يدين ما قامت به الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من تحريض ، وما قدمتاه من عون ومن مشاركة مباشرة في العدوان ، ويطالب بالانسحاب الفوري والكامل للقوات الإسرائيلية . وقد رفض هذا المشروع ، وكان يعكس الموقف العربي المتطرف .

٦- مشروع قرار قدمه ثمانية عشر قطراً من دول عدم الانحياز وهو يعكس الموقف العربي المعتدل ، وكان يدعو إسرائيل إلى سحب قواتها من الأراضي المحتلة ويطلب من السكرتير العام أن يرشح ممثلا شخصياً له «ليعاونه في ضمان الامتثال للقرار» ويطالب مجلس الأمن بأن يسعى ، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية ، إلى إيجاد طرق ووسائل سلمية لحل كافة المشاكل المعلقة . لم ينل هذا المشروع على أغلبية الثلثين المطلوبة .

٧- مشروع قرار قدمته مجموعة من الأقطار الأمريكية اللاتينية عددها عشرون دولة يطالب إسرائيل بصورة مستعجلة بسحب قواتها من الأراضي المحتلة ، ويدعو أطراف الصراع إلى إنهاء حالة الحرب ، ويعيد التأكيد على ضرورة عدم الاعتراف باحتلال أو اكتساب أراضي عن طريق القوة ، ويطلب من مجلس الأمن أن يحقق الانسحاب وإنهاء حالة الحرب وحل مشكلة اللاجئين وإقامة مناطق منزوعة السلاح ، كما يعيد التأكيد على قرارات سابقة صدرت عن تدويل القدس . لم ينل هذا المشروع على أغلبية الثلثين المطلوبة ، وقد صوتت الدول العربية والدول المؤيدة لها ضده .

في الكلمة التي ألقيتها في الاجتماع رقم ١٥٤٥ للجمعية العامة الذي انعقد في الثالث من تموز / يوليو ١٩٦٧ قدمت إيضاحات كاملة عن مواقفنا من مشاريع القرارات المختلفة كما يلي نصها :

«إن الجمعية العامة قد اقتربت الآن من لحظة اتخاذ القرار ، ذلك القرار الذي وصفه عدد من المتكلمين هنا في المناقشة العامة بأنه قرار تاريخي ستكون له عواقب بعيدة المدى ليس فقط بالنسبة إلى القضية الحالية المتعلقة بالحرب والسلم في المنطقة بل بالنسبة إلى مستقبل هذه المنظمة نفسها كذلك .

والمسألة الأساسية التي تمخضت عنها هذه المناقشة هي هل يكون من المسموح به

وجود احتلال عسكري لأراض تابعة للدول الأعضاء؟ وسيكون الأمر سيان سواء كان هذا الاحتلال سيستخدم كوسيلة للمساومة أو كخطوة نحو الضم الرسمي في المستقبل .

إن الحالة التي تواجهنا اليوم لم تنشأ بسبب ظروف عفوية ، بل إنها نشأت وبشكل محتم من عملية عسكرية حسنة التخطيط وذات أهداف سياسية واستراتيجية وتوسعية محددة تماما . إن هذا لم يعد مسألة رأي أو مسألة تخمين . فتصريحات الزعماء الإسرائيليين لا بل وأعمالهم في ما يتعلق بالقدس وغزة والضفة الغربية لاتدع مجالاً للشك بنواياهم الحقيقية .

قبل بضعة أيام قال السيد إيبان ، بدرجة عالية جداً من عدم الاحترام لذكاء سامعيه ، إن العمل الجاري في القدس ما هو إلا توسعة «في وسائل الراحة للسكان العرب في القدس في الحقلين الاجتماعي والبلدي» . ويا لهذا من كلام! إن هذا التعتيم على الحقيقة هو من نوع الدعاية التي خلنا أنها ولت إلى غير رجعة مع الراحل غوبلز . إن ضم القدس ما هو إلا خطوة أولى لجس النبض نحو ضم الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي العربية الأخرى . ولاشك أن السيد إيبان سيأتي إلى هنا بعد أن تتم إجراءات ضم هذه الأراضي ليشنف أسماعنا ببعض المصطلحات الإدارية الملائمة للمناسبة . هذا ومن الجلي أن أي قرار يتيح لإسرائيل الاستمرار باحتلالها للأراضي العربية بأي لبوس كان ولأي سبب من الأسباب سيكون «وصفة لخوض الحرب » على حد التعبير الذي طالما استخدم في هذه المناقشة .

لايمكن أن تجرى أية تسوية ، ولايمكن أن تجرى حتى بداية لمناقشة عقلانية للأسباب الكامنة وراء الأحداث ، قبل أن يتم الانسحاب . إن الطريق إلى السلام في الشرق الأدنى يكمن في دراسة غير متحيزة لجوانب القضية ، وفي التقييم الموضوعي للعوامل المساعدة ، وفي التمعن المضني لسياسات سابقة وفي إزالة الغشاوة عن عيون معينة حين تنظر إلى عمل الصهاينة على الأرض مهما بدت كلماتهم معسولة ، وفي القدرة الذهنية على التمييز بين السبب والنتيجة وبين العرض والمرض .كما أن كل ذلك يجب أن يجرى على أساس من حس العدالة المتوازن والشفيق ، لا على أساس التفسيرات السطحية التي سيستهجنها الشخص المنصف بما تستحقه من ازدراء .

لهذا فإن الشرط الضروري للسلام هو الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة . ومن بعد ذلك يجب النظر إلى المشاكل الأساسية برمتها على

ضوء نصوص الميثاق وقرارات الأمم المتحدة السابقة . وينبغي الا يتم ذلك على أساس انتقائي فنعطي الأولويــة إلى أعراض الصراع بدلاً من أسبابه . وبهذه الطريقة المنفتحة سيكون من الممكن وضع جميع التفاصيل في منظورها الصحيح فتعطى الأولية إلى الأمور الجديرة بها .

أمامنا الآن مشروعات قرار متعددة . لكنني سأسارع إلى القول بأن إسرائيل لا تريد إلا أن تخفق هذه الجمعية باتخاذ أي قرار من القرارات ، أو أنها تريد في أحسن الأحوال أن تصدر الجمعية قراراً غامضاً لا معنى له لايضمن إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة . ومن الواضح أن حكومة الولايات المتحدة ، وهي الآن ملتزمة بالكامل بتأييد هذا الاحتلال ، تمارس كل ما لديها من تأثير كبير وتبذل كل مافي طاقتها من جهد في هذا الاتجاه . إنها عارضت عقد هذه الدورة الخاصة الطارئة ، وهي تبغي الآن إفشال الدورة نفسها ، حتى تتمكن إسرائيل من متابعة مطامعها التوسعية بلا عائق أو تدخل . لهذا السبب فإن من الضروري تجنب الوقوع في الشرك المتمثل بإصدار قرار يكون مليئاً بالثغرات وهو ما يمكّن إسرائيل من إيجاد العذر الذي تريده لتوغل في المماطلة بشأن الانسحاب ولتمعن في إطالة احتلالها . إن إحدى الطرق لتحقيق هذا المبتغى هو الإصرار على ضرورة حل وتسوية جميع المسائل المعلقة قبل إنجاز الانسحاب . إن هذه الطريقة تتفق بالكامل مع سياسات إسرائيل ومخططاتها . وبما أن المباحثات حول كل هذه المسائل الشائكة والمتنوعة ستأخذ على ما يحتمل وقتاً ، وبما أن التوصل إلى تسويتها هو أمر غير منظور في المستقبل القريب ، فإن ربط الانسحاب بالتسوية النهائية للقضايا كافة سيمكن إسرائيل لا محالة من التمسك باحتلالها على أمل أن يتحول الاحتلال إلى ضم دائم بمرور الزمن . إن كلامي هذا ليس من قبيل التخيّل لما سيحدث في المستقبل ، بل هو مبني على التجربة الماضية . فهل ننسى أن أربعين بالمائة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها إسرائيل قبل الخامس من حزيران / يونيو إنما هي أراض احتلت عند تطبيق وقف مؤقت لإطلاق النار ؟ .

وعلى ضوء ما تقدم فإن الوفد العراقي سيصوت كما يلي :

إننا سنصوت لصالح مشروع القرار الألباني فهو يضع القضية في نصابها بوضوح وقوة . كما أننا سنصوت لصالح مشروع القرار السوفيتي ، فهذا مشروع قرار عملي ، إذ يجب أن يأتي تسلسل الأمور أولاً بأول . إن الانسحاب يجب أن يكون فورياً وإلى ما وراء خطوط الهدنة . إن هذا يرفع من أمامنا أنقاض الحرب ، وهو يمنع الابتزاز

والمفاوضات تحت الإكراه . ومشروع القرار هذا يدعم حضور الأمم المتحدة الحالي في المنطقة . وهو يقدم آلية لمراقبة الامتثال للقرار . كما أنه يتيح للمجتمع الدولي المشاركة في حل الأزمة . إننا نجد في هذا المشروع ليس فقط منظوراً قصير الأمد قابلا للتحقيق بل نجد فيه كذلك نظرة أطول مدى إذ أنه يقترح وسائل لاستعراض الأسباب الكامنة وراء المشكلة على أساس غير عشوائي لا يتسم بالتفريق .

أما مشروع القرار الأمريكي فإن من الممكن طرحه جانباً على الفور بصفته يحابي إسرائيل صراحة ، لأنه يرمي إلى السماح لإسرائيل بالاستمرار في احتلالها للأراضي العربية تمهيداً لضمها في نهاية المطاف . إن مشروع القرار هذا بالذات وليس غيره هو الذي يكتب «وصفة للحرب» لأنه يزود إسرائيل بمباركة من الجمعية العامة لكي تحتفظ بغنائمها الحربية ولكي تطيل احتلالها للأراضي العربية إلى مالا نهاية . هذا المشروع يرقى إلى حد إعطاء إسرائيل كل ما تطلبه ، والسماح لها بخرق وقف إطلاق النار متى تشاء - كما فعلت في عطلة نهاية الأسبوع الأخير - وذلك لكي تحتل مزيداً من الأرض العربية .

نأتي الآن إلى مشروع القرار المقدم من ثمان عشرة دولة ، وهو يمثل حلاً وسطاً . فمع أنه لايحتوي على إدانه صريحة للعدوان الإسرائيلي إلا أن فيه عدداً من السمات الإيجابية والبناءة . ومن أهم هذه السمات بالطبع هو أن المشروع يدعو إسرائيل إلى أن تسحب فوراً جميع قواتها إلى مواقع ماقبل الخامس من حزيران/ يونيو . كما أن المشروع يطلب من مجلس الأمن أن ينظر في كافة جوانب الوضع سعياً للوصول إلى حل سلمي مسترشداً بميثاق الأمم المتحدة . إن هذه الفقرة بسعتها من شأنها أن تبدد اعتراض بعض الوفود وشكوكهم بشأن الوضع الذي سيسود بعد أن يكتمل الانسحاب ، وهي تنصب على مايلي على حد ماقيل مراراً خلال هذه المناقشات : هل أننا عندئذ سنعود إلى القتال أم سنمضي قدماً نحو السلام ؟ والجواب هو أننا سنمضي قدماً نحو النظر السديد والشامل لكافة جوانب الوضع ، يجريه مجلس الأمن وهو الهيئة المسؤولة أساسا عن حفظ السلام والأمن الدوليين . إن مجلس الأمن ، كما جاء في مشروع القرار «سيسعى إلى التوصل إلى طرق ووسائل سلمية لحل جميع المشاكل» على أساس الميثاق ، أي بعبارة أخرى على أساس العدالة والأنصاف . ان هذا لا يعني العودة إلى القتال كما تقول إسرائيل ومؤيدوها ، انه يعني المضي قدماً نحو مجهود له جدوى تجريه أعلى هيئة في هذه المنظمة للتعاطي بشكل رصين مع المشاكل كافة وفق نصوص الميثاق .

كيف يمكن أن يسيء هذا إلى أي أحد ، إلا إذا كان الهدف هو السماح لإسرائيل بذريعة أو بأخرى أن تستمر في احتلالها للأراضي العربية وان تشبع مطامعها التوسعية التي طالما أعلنت عنها ؟ ان السماح لإسرائيل بإطالة أمد احتلالها هو أقصر الطرق للعودة إلى القتال ، في حين أن الطريقة المتوازية والمعقولة لمشروع الدول الثماني عشرة يعني كما قلت قبل قليل أننا سنمضي قدماً نحو النظر المعمق في المشكلة ، تجريه هذه المنظمة بواسطة أعلى هيئة فيها التي عهد إليها أمر السلام والأمن . لكل هذه الأسباب فإننا سنصوت لصالح مشروع القرار هذا .

سأتكلم أخيراً عن مشروع القرار المقدم من دول أمريكيااللاتينية . ان لدينا كل الثقة بحسن نية أقطار أمريكا اللاتينية .وان جميع الأقطار العربية تفخر بصلاتها معها . لهذا السبب فان مما يحزننا ألا نستطيع الآن الاتفاق مع تلك الأقطار في نظرتها نحو الموضوع . ونحن نأمل أن تقوم هذه الأقطار بإعادة النظر في مشروع قرارها على ضوء الملاحظات التالية :

حين قدم ممثل ترينيداد وتوغو مشروع القرار لم يبين لنا أي توضيح له ، بل اكتفى بمجرد القول انه مشروع موضوعي ومنصف . إني لا أشك مطلقاً برغبة المجموعة الأمريكية اللاتينية بالموضوعية ، ولكن الحقيقة هي أن المشروع يميل إلى جانب إسرائيل .

فلماذا هو كذلك ؟ لأن مشروع القرار يدعو إلى الانسحاب ولكنه يجعله موقوفاً ضمناً على حل قضايا موقوفة معينة . بعبارة أخرى ليس من الواضح هل أن مشروع القرار هذا يقترح أن يكون الانسحاب سابقاً للتسوية أم أنه ينبغي أن يكون جزءاً من تسوية ؟ إن هذا الغموض يعطي إسرائيل بنظرنا فائدة عظيمة . فكل ما على إسرائيل أن تفعله هو أن تتقدم بمطالب مبالغ فيها تعلم مقدماً أن العرب سيرفضونها ، ثم تتذرع بهذا الرفض وتستمر باحتلالها للأراضي العربية ، وتقوم بالتدريج بإجراء تغييرات هنا وهناك كالتي أجرتها في القدس ، على أمل أن تضم هذه الأراضي اليها في نهاية المطاف .

إني واثق من أن مجموعة أمريكا اللاتينية لا ترغب في تقديم مثل هذا العذر لإسرائيل لإطالة احتلالها للأراضي العربية ولا ترغب في تعبيد الطريق أمام إسرائيل لكي تمتص تلك الأراضي نهائياً . وأرجو أن يفكر أصدقائي من أمريكا اللاتينية بالعواقب التي تترتب على مثل هذا العمل ، وأن يفكروا كذلك هل أن من الممكن لهم ان يتسامحوا باحتلال أراض عربية؟ إني أسألهم أن يفكروا بالفوضى التي ستضرب

أطنابها في قارتهم وفي العالم أجمع إذا أتيح لنظرية احتلال الأراضي أن تستخدم كوسيلة لاكتساب منافع سياسية ومزايا غيرها على الأرض ذاتها .

إن مشروع القرار الذي قدمته مجموعة أمريكا اللاتينية يتسم على الخصوص بسمة بارزة جداً ألا وهي عدم الانسجام المنطقي . إنه يرفض شرعية الاكتساب للأراضي عن طريق القوة ولكنه يبيح ضمناً أن يجري استغلال مثل هذا الوضع لأغراضٍ تتعلق بالأرض وغير ذلك من الأغراض . يضاف إلى هذا أن المشروع يعكس إهمالاً خطيراً لآلية الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة وذلك لصمت المشروع المثير للشكوك بشأن اتفاقيات الهدنة . إن هذا يفاقم من حالة التسيب في الوضع ويشجع إسرائيل على التشبث بآمالها في توحيد الأراضي المغتصبة ويخلق فراغاً في أمر المراقبة في المنطقة المحتلة من قبل إسرائيل . إن مشروع القرار هذا يكون محدداً حين يبحث في حقوق المرور بالمياه الدولية ، ولكنه يصبح غامضاً حين يبحث في حقوق اللاجئين العرب . كما أن المشروع يخفق في ربط استقلال الدول بمسئووليتها ، لاسيما مسؤوليات إسرائيل بشأن اللاجئين العرب وبشأن القرارات العديدة التى أصدرتها هذه الجمعية منذ عام ١٩٤٨ .
إن الوفد العراقي سيصوت كذلك لصالح التعديلين المقترحين على مشروع دول عدم الانحياز الثمانية عشرة وهما المقدمان من ألبانيا .

كذلك سنصوت إلى جانب مشروع القرار المقدم من باكستان بشأن الأعمال غير الشرعية التي قامت بها إسرائيل في محاولتها ضم القدس» .

في الاجتماع الذي عقدته المجموعة العربية أوصيت بأن نمتنع عن التصويت بشأن مشروع القرار الذي قدمته دول أمريكيا اللاتينية حتى يتم إقراره ، لأنه يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي المحتلة . بيد أن أغلبية الممثلين العرب لم يقبلوا بالفقرة الداعية إلى الإنهاء الفوري لحالة الحرب والى حق المرور البريء من المياه الإقليمية المصرية ، متجاهلين النصيحة القوية التي قدمها السوفيت بعدم رفض مشروع القرار المذكور . وأذكر أن رئيس وزراء السودان محجوب ووزير خارجية الجزائر بوتفليقه كانا من أشد المعترضين على هذا القرار الذي أراد محمود فوزي مندوب مصر أن نعمل على إقراره عن طريق امتناعنا عن التصويت وهو الموقف الذي تبنيته نيابة عن العراق ومصرّ .

لم تنته الدورة الخاصة الطارئــة رسمياً إلا في الثامن عشر من أيلول / سبتمبر ١٩٦٧ ، وفي ذلك اليوم بالذات وفي الاجتماع العام رقم ١٥٥٩ للجمعية العامة ألقيت الكلمة التالية

في ممارسة مني لحق الرد :

«السيد الباجه جي (العراق) : سيدي الرئيس ، طلبت السماح لي بالكلام لممارسة حقي في الرد ، وما جعل هذا ضرورياً هو الإشارة الشخصية لي التي وردت على لسان ممثل إسرائيل .

غير أنني قبل أن أجيب على تلك الإشارة بالذات أود أن أقول أنني استمعت إلى ما قاله الممثل المذكور في صدد إشارته إلى كلمة ممثل الاتحاد السوفيتي ، فهو قال ان قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة هي وحدها التي تؤلف «الرأي الجدير بالاعتماد للعالم» .

إني سعيد جداً لسماعي هذا القول ، لأنه يتيح لي أن أذكّر ممثل إسرائيل بأن ثمة قرارين اثنين عن القدس أصدرتهما هذه الجمعية بأغلبية ساحقة . إذا كان هناك شيء يمثل الرأي الجدير بالاعتماد للعالم فهو هذان القراران . إن ممثل إسرائيل ، بدلا من أن ينسجم مع نفسه فيقول لنا إن حكومته مستعدة للسير في ركاب «الرأي الجدير بالاعتماد للعالم» بشأن القدس ، راح يتحدث عن القدس وكأن القضية المعروضة على الجمعية هي هل تكون القدس موحدة أم مقسمة . إن هذه ليست هي القضية .

إن القضية هي الاحتلال الإسرائيلي ، إن القضية هي محاولة إسرائيل ضم مدينة القدس . والقراران الصادران عن الجمعية العامة واضحان بشأن هذه النقطة بالذات ، فهما يقرران بأن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل هي إجراءات باطلة ، ويدعوانها إلى إلغائها . إن مسألة التوحيد أو التقسيم هي مسألة غير واردة وهي مجرد محاولة لتشويش القضية لتبرير رفض إسرائيل الانصياع للقرارين .

هذا وحتى لو كانت القضية هي التوحيد ، فلماذا توحيد تحت حكم إسرائيل ؟ حتى لو فرضنا أن القضية الأساسية والاهتمام الأساسي للمجتمع الدولي هي التوحيد فلماذا يكون هذا التوحيد تحت حكم إسرائيل ؟ إن النقطة هي أن الجمعية العامة قد رفضت محاولة دولة محتلة ودعتها وبأغلبية ساحقة أن تلغي تلك الإجراءات . إن هذا لهو الرأي الجدير بالاعتماد للعالم ياسيد روفائيل» .

في اليوم التالي الموافق ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٦٧ افتتحت الدورة العاية الثانية والعشرين للجمعية العامة . ترأست مرة أخرى الوفد العراقي للدورة ، وهذه المرة بصفتي

مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة ، وهو المنصب الذي أعدت إليه في ١٠ تموز / يوليو عندما استقالت الحكومة التي كنت وزيراً فيها .

وبصفتي رئيساً لوفد العراق ألقيت خطاباً في الجمعية العامة بتاريخ ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٧ أثناء المناقشة العامة ، وقد تناولت فيه بالدرجة الأولى القضية الفلسطينية . من الممكن مراجعة نصه في محاضر الجمعية العامة ، الاجتماع العام رقم ١٥٨٦ . وأهم نقاطه موجودة في الملحق المرفق .

خلال تلك الدورة عملت بلا كلل مع الوفود العربية الأخرى لغرض استصدار قرار ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة . اجتمعت بوزراء خارجية الدول الكبرى ،وكذلك برؤساء الوفود من ستين دولة عضو في المنظمة ، بضمنهم آرثر غولدبيرغ ، وكان اجتماعي به مطولاً . لقد كان متعنتاً ، وخلاصة موقفة : السلام أولا ، ثم الانسحاب . أما موقفنا فكان الانسحاب أولاً ، ثم السلام . كان من الحاضرين في اجتماعي مع غولدبرج المستر روبرت سترونك سفير الولايات المتحدة في بغداد الذي أبدى لي أسفه بأن جهودنا المشتركة لتحسين العلاقات بين البلدين قد انهارت تماماً ، فأجبته أن الولايات المتحدة خدعتنا . فقال إنه لايدري إذا كانت أمريكا قد خدعتكم أم أنكم خدعتم أنفسكم لاعتقادكم بأن الوضع في عام ١٩٦٧ يشبه الوضع في عام ١٩٥٦ عندما وقفت الولايات المتحدة مع العرب . طلبت مصر عقد اجتماع لمجلس الامن ، وبعد مفاوضات مطولة شاركت أنا فيها شخصياً أصدر المجلس قراره المشهور رقم٢٤٢ وذلك بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ .والنص الإنكليزي لهذا القرار يقول بأن على إسرائيل الانسحاب من أراض احتلت في النزاع المسلح الأخير ، ويعلن الحق لكل دولة بأن تعيش في حدود آمنة ومعترف بها . كان التفسير العربي للقرار يقضي بأن يكون الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة ، ولكن إسرائيل أصرت على أن إسقاط ألف لام التعريف من كلمة أراضي لم يكن عارضاً بل كان يعني أن إسرائيل لا يطلب منها الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بل من بعضها ، بشرط ألا يؤدي مثل هذا الانسحاب إلى الأضرار بحقها في التمتع بحدود آمنة . وقد رفض العرب الفكرة القائلة بأن الأمر يعود إلى إسرائيل وحدها لتقرر ما هو المقصود بالحدود الآمنة ، وتمسكوا بأن يكون الانسحاب كاملاً من جميع الأراضي المحتلة ، وبأن الحدود الآمنة المشار إليها هي تلك التي كانت موجودة يوم الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، أي خطوط الهدنة المتفق عليها في عام ١٩٤٩ . استغلت إسرائيل هذا الغموض في نص القرار الإنكليزي لكي تستمر في احتلالها وتستعد لضم الضفة الغربية وقطاع غزة في

المستقبل . وقد جرى تعيين غونار يارينغ وهو من السويد ممثلاً للسكرتير العام لضمان تنفيذ القرار ٢٤٢ . وبعد سنوات من جهوده التي لم تكل أو تمل أخفق الرجل في إقناع إسرائيل بتغيير موقفها .

تمسكت إسرائيل بالقول بأن مثل هذا الانسحاب من شأنه أن يعرض أمنها للخطر ، مدعية أن خطوط الهدنة التي تفصل بينها وبين الدول العربية المجاورة لها حتى حرب ١٩٦٧ هي خطوط غير آمنة ومعرضة للانتهاك ، ولكن إسرائيل في حقيقة الأمر لم تبدر عنها قط أية شكوى حتى نشوب تلك الحرب ، بشأن خطوط الهدنة كونها غير آمنة ومعرضة للانتهاك . لابل على العكس ، فقد اعتبرت تلك الخطوط وافية بالغرض تماماً وأن هدفها الرئيسي طوال ثمانية عشر عاماً كان تحويل هذه الخطوط إلى حدود دائمة ومعترف بها . وهذا وزير خارجيتها أبا إيبان يقول في اجتماع الجمعية العامة (رقم ١٤٢٨) المنعقد في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٦ ، أي قبل ثمانية أشهر فقط من الحرب العدوانية التي شنتها بلاده في عام ١٩٦٧ ، يقول ما يلي :

«هناك في ما وراء حدود الهدنة التي ثبتتها اتفاقيات عقدت بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها في ١٩٤٩ ، نجد أن حياةً لدول ذات سيادة قد تبلورت في قالب مستقر . وثمة دليل ما بأن بعض العقول ذات البصيرة في الشرق الأوسط أخذت تتساءل عن جدوى تهديدات ترمي إلى تغيير الوضع الإقليمي والسياسي بالقوة المسلحة . إن مثل هذه التهديدات ، والسياسات المعدة لدعمها ، تسيء إلى نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه . إنها تنتهك الاتفاقيات الثنائية التي جرى التفاوض عليها بحرية ووقعت بشكل قانوني وتقوض المبادئ الأساسية للتمدن الدولي . . . . وتواجه عقبات كأداء . . . تتمثل بمعارضة المجتمع الدولي للتغيير بالقوة العدوانية لأوضاع أنشئت قانونياً وجرى الاعتراف بها دولياً . . . إننا نعتبر خطوط الهدنة الحالية مصونة من التغيير بدون موافقة الطرف الآخر . »

إن هذه السياسة التي عرضت بهذا الوضوح التام وهذه البلاغة قد انقلبت رأساً على عقب بعد بضعة أشهر من هذا الكلام عندما قامت إسرائيل بالهجوم على مصر واضطرت العرب إلى الدخول في حرب لم يكونوا مستعدين لخوضها وعملوا مافي وسعهم لتجنبها .

في خلال المناقشات التي جرت في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن في النصف الثاني من عام ١٩٦٧ طالبت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ، بضمنهم أصدق أصدقاء إسرائيل ، بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة . وقد ساد شعور بأن

الحاجة تدعو إلى تحويل خطوط الهدنة ، التي تكلم عنها السيد إيبان بإعزاز شديد ، إلى حدود دائمة ومعترف بها . إن هذا هو السبب وراء مشروع القرار الذي تقدمت به دول أمريكا اللاتينية إلى الجمعية العامة ، فساندته الولايات المتحدة ولم تعارضه إسرائيل ، وكان ذلك المشروع يطالب بالانسحاب العاجل لكافة القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧ . وقد قال آرثر غولدبيرغ ، وهو آنئذ ممثل الولايات المتحدة في اجتماع الجمعية العامة (١٥٣٤) المنعقد في ١٤ تموز / يوليو ١٩٦٧ ، قال مايلي :

«الخطوة الأولى الفورية ، والواضحة ، واللازمة هي فك الارتباط بين كافة القوات وسحب القوات الإسرائيلية إلى أراضيها » .

ويقصد المتكلم بذلك الأراضي التي بحوزتها قبل حرب ١٩٦٧ . هذا الاختلاف في الآراء بين أعضاء الأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة في شهري حزيران / يونيو وتموز / يوليو ١٩٦٧ لم تكن متصلة بمسألة الانسحاب ، فقد كان هناك إجماع حولها ، وإنما كانت متعلقة بمسائل أخرى مثل إنهاء حالة الحرب ، وحرية الملاحة ، والاعتراف المتبادل . ثم جرت تسوية هذه الاختلافات نهائياً في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي صدر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ والذي رفض بشكل قاطع مطالب إسرائيل الإقليمية مؤكداً على عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب . فماذا كانت النية الأصلية لواضعي ذلك القرار ؟ إن من الممكن استخلاصها من كلام كاتب القرار اللورد كارادون ، ممثل بريطانيا ، حين قال إن القرار يعكس تماماً سياسة حكومته التي أوضحها قبل بضعة أسابيع وزير الخارجية البريطانية ، جورج براون الذي قال في اجتماع الجمعية العامة رقم ١٥٦٧ ما يلي :

« أود أن أكرر ما قلته حين كنت هنا قبل الآن : إن بريطانيا لا تقبل بالحرب كوسيلة لتسوية المنازعات ، ولا تقبل بأن يسمح لدولة ما بتوسيع حدودها نتيجة للحرب . إن هذا يعني أن على إسرائيل ان تنسحب ، ولكنه يعني كذلك أن على الدول المجاورة لها أن تعترف بحقها في الوجود ، وأنها يجب أن تتمتع بالأمن داخل حدودها . إن ما يجب علينا عمله في هذا الميدان هو السلام الدائم ، والتخلي عن جميع المخططات العدوانية ، ووضع نهاية لكافة السياسات التي لا تنسجم مع السلام . »

وقد جرى تعيين سفير السويد ، غونارياريغ ممثلاً للأمين العام للعمل على ضمان تنفيذ ذلك القرار . وبعد سنوات من جهوده الدائبة أخفق في إقناع إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة .

إن إسرائيل ، بالإضافة إلى تشويهها لمعنى القرار ٢٤٢ ولمقصده ، قد تجاهلت كلياً

قرارين آخرين أصدرتهما الجمعية العامة عن القدس . كما إنها فضلا عن ذلك قد رفضت تطبيق قرار لمجلس الأمن صدر عن نازحي ١٩٦٧ ، وهو القرار الذي أكدته الجمعية العامة مراراً . كما أن إسرائيل رفضت تطبيق مواثيق جنيف على سكان الأراضي المحتلة في فلسطين . ثم أنها قامت ببناء مئات المستوطنات في الأراضي المحتلة منتهكة بذلك وبشكل واضح القانون الدولي ، كما أنها عمدت إلى ضم القدس ومرتفعات الجولان علناً .

ومن الجلي بعد كل هذه السنوات أن تعنت إسرائيل واعتمادها على القوة وازدراءها المتواصل بقرارات الأمم المتحدة قد عاد عليها بمردود طيب ، في ما سيكون المطلوب من شعب فلسطين أن يدفع على مدى سنين قادمة ثمن إيمانه الساذج بعدالة الأمم المتحدة وإنصافها والأمل المعلق عليها .

في صيف عام ١٩٦٨ شنت إسرائيل هجماتها على قرى عبر نهر الأردن . رفع أمر هذا العدوان الجديد إلى مجلس الأمن ، فتكلمت أمامه مرتين ، في اليوم السابع واليوم السادس عشر من شهر آب / أغسطس ١٩٦٨ . تناولت بالدرجة الأولى نظرية الأعمال الانتقامية المسلحة وتطبيقاتها . في مايلي نص الكلمتين كما وردتا في المحاضر الرسمية لجلستي مجلس الأمن رقم ١٤٣٦ في ١٩٦٨/٨/٧ و١٤٤٠ في ١٩٦٨/٨/١٦ :

الخطاب الأول :

«السيد رئيس المجلس ، لقد طلبت الكلام لكي أعرب مرة أخرى عن قلقنا العميق بشأن التهديد المستمر للسلام والأمن في الشرق الأوسط من جراء الأعمال العسكرية التي تقوم بها إسرائيل بشكل متزايد والسياسات العدائية التي تتبعها بصورة مطردة .

فبالأمس فقط ، وبينما كان المجلس ينظر في القصف الجوي الذي قامت به إسرائيل على السلط واربد ، أقدمت قواتها على عبور نهر الأردن وتغلغلت عميقاً في الأراضي الأردنية . إن هذا الانتهاك الأخير لحرمة القانون الدولي يجب أن ينظر إليه إزاء خلفية التهديدات والعربدة التي يتفوه بها زعماء إسرائيل بتكرار يثير الانزعاج ، فضلاً عن الخطب المقعقعة التي ألقاها ممثل إسرائيل أمام هذا المجلس أمس واليوم . إن مثل هذا الكلام الذي يدلي به السيد الجالس إلى يميني يمكن التغاضي عنه كما جرت العادة باعتباره من الأدوار التمثيلية التي يسلّي بها الرجل هذا المجلس بين حين وحين . ولكن الأمر ليس كذلك الآن ، ويتعين على المجلس أن يأخذ هذه التهديدات والإيماءات الملوحة بالحرب على علاتها .

إن هذا يحتم على المجلس اتخاذ عمل عاجل وفعال قبل أن يشعر حكام إسرائيل

بالتشجيع من جراء الفتور والصمت اللذين درج عليهما هذا المجلس فيقومون بالإقدام على مغامرات عسكرية جديدة . ولكن ، ولغرض اتخاذ العمل المطلوب ، فإن على المجلس أن يقرر بشكل نهائي أن أعمال من يسمون بالمتسللين لا يمكن أن تساوى مع أعمال القوات المسلحة الإسرائيلية . إن أمامنا من جهة أفراداً يعملون بمعزل عن أية سلطة حكومية وعن أية سيطرة منها ، وأمامنا من جهة أخرى عمليات عسكرية واسعة النطاق ، فائقة التقدم التقني ، بالغة الدقة في التخطيط ، وبمنتهى العناية في التنفيذ ، وهي عمليات غالباً ما نجد حكومة إسرائيل تتباهى بمسؤولياتها عنها . فكيف يجوز معاملة هذين الأمرين بالطريقة ذاتها؟ إن التداعيات الخطيرة لمثل هذه المعاملة المتساوية لا يمكن أن تغيب عن إدراك أي أحد ، ناهيك عن حكام إسرائيل الذين سيعتبرون هذه المعاملة المتساوية بمثابة القبول بالمفهوم الخطر للانتقام العسكري من قبل المجلس ، إن لم نقل بمثابة المصادقة عليه من قبله .

لقد كان المجلس مجمعاً على إدانة مثل هذه الأعمال الانتقامية العسكرية بصفتها انتهاكات فاضحة لميثاق الأمم المتحدة ولقرار وقف إطلاق النار . إن استمرار أعمال كهذه ستكون له عواقف وخيمة بالنسبة إلى السلام ، لا في الشرق الأوسط وحده بل في أماكن أخرى من العالم ، لا سيما في الجزء الجنوبي من أفريقيا حيث ينتظر المعجبون بإسرائيل ومقلدوها ليروا ما سيفعله هذا المجلس . إنهم لن يعجزوا عن التوصل إلى الاستنتاجات المناسبة إذا أتيح لإسرائيل مرة أخرى أن تنجو بجلدها بمجرد الإدانة الكلامية .

لهذا فلا يكفي مجرد التعبير عن القلق والأعراب عن التفجع بشأن خسارة الأرواح والطلب من كلا الجانبين احترام وقف إطلاق النار . لا بل لا يكفي حتى إدانة إسرائيل ، على ضرورة هذه الإدانة . إن كل هذا قد جرّب سابقاً من غير أن يؤثر ذلك قيد شعرة في أمراء الحرب بإسرائيل . إن المجلس لا يمكنه التخلي عن مسؤوليته بشأن اتخاذ عمل فعال ، وهذا تنازل سيحصل إذا اكتفى المجلس بإجراءات باهتة لا تفي بالغرض مطلقاً مثل إرسال المراقبين . هناك منذ نحو عشرين سنة مراقبون تابعون للأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، ولكن ذلك لم يمنع القوات المسلحة الإسرائيلية من عبور خطوط الهدنة ثلاثة عشر مرة ، وإيقاع خسائر فادحة بسكان الأقطار العربية المجاورة .

والمسألة هي : هل يمكن التسامح بأعمال الانتقام العسكرية في أي ظرف من الظروف ومهما كان نوع الاستفزاز المزعوم؟ إن هذه هي المسألة الجوهرية المعروضة أمام المجلس ، ومن العبث الحديث عن مراقبين إلى أن يجري اتخاذ خطوات فعالة لمنع تكرار مثل تلك الأعمال . هذا ويوجد في الوقت الحاضر مراقبون في منطقة قناة السويس وفي القطاع

السوري ، ولكن وجودهم هذا لم يمنع إسرائيل من قصف مراكز السكان المدنية وتهجير الآلاف من منازلهم .

لذا فإن أية محاولة لمساواة الأعمال الفردية المتقطعة التي يقوم بها فلسطينيون طلباً للعدالة وقتالاً من أجل حقوقهم بهجمات إسرائيل العسكرية ضد الأقطار العربية ستفسرها إسرائيل على أنها تبرير لموقفها وصفح لمفهومها البربري ، الخطر ، الخاص بأعمال الانتقام العسكرية بكل ما سينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين . إن ممثل فرنسا كان مصيباً في قوله أمس «إن فكرة الأعمال الانتقامية العسكرية هي ذاتها كانت قد أدينت من منظمتنا ، كما أدانها الميثاق .»

وعليه فإن المعرَّض للخطر ليس السلام في الشرق الأوسط فحسب وإنما نسيج العلاقات القائمة بين الدول والنظام الدولي المتحضر الذي يحاول الميثاق وهذه المنظمة أن يقيمانه في عالمنا المضطرب .

تحدث ممثل إسرائيل عن التهديد لبقائها . ولكن ، أي شعب يتعرض بقاؤه للتهديد الآن؟ هل هو شعب إسرائيل التي تحتل جيوشها الأراضي العربية وتقوم قواتها البرية والجوية كما تشاء بمهاجمة الأقطار العربية بين حين وحين؟ وهل أن بقاء إسرائيل مهدد حقاً؟ وهل يصدق هذا أي شخص يتمتع بقواه العقلية؟ كان هذا الكلام في السابق دعاية جيدة استخدمتها إسرائيل بشكل فعال طوال سنين ــ ولكنه لم يعد كذلك اليوم . إن خرافة الأمة العاجزة ، المحاصرة ، والتي تقاتل من أجل حياتها ، هي خرافة زالت عندما لعلعت مدافع إسرائيل وتساقطت قنابلها في الخامس من حزيران ، واندفعت جيوشها في الاتجاهات كافة واحتلت مناطق واسعة من الأراضي العربية . لقد كان عرب فلسطين دائماً في حالة دفاع ، ومنذ اليوم الأول لبدء الحركة الصهيونية بتنفيذ برنامجها لتأسيس دولة يهودية في تلك البلاد .

لم تكن هذه الحرب حرب عشرين سنة فقط كما لا يمل ممثل إسرائيل من تكراره على الدوام ، بل هي حرب الخمسين سنة في أقل تقدير . إنها حرب كان الصهاينة فيها دائما يهاجمون ويتقدمون ، فيما كان شعب فلسطين العربي في حالة دفاع باستمرار وهو يحاول مستميتاً إيقاف الهجمة الصهيونية المميتة لإنقاذ نفسه ووطنه منها . وفي خلال حرب الخمسين سنة هذه خسر عرب فلسطين أكثر بكثير جداً من الإسرائيليين : فقد كان عليهم قتال الغزاة الصهاينة وحماتهم الاستعماريين . ثم فقد الآلاف أرواحهم منذ إنشاء إسرائيل ، كما صار أكثر من مليون منهم في عداد اللاجئين ، ولكن الأدهى والأمر هو أن بلادهم قد

احتلت بكاملها من شعب غريب مهاجر . كان هذا هو الثمن الذي دفعه شعب فلسطين ولم يزل يدفعه عن غزو وطنه من الصهاينة المعتدين . وعليه فحين يتحدث ممثل إسرائيل عن حروب العدوان والإبادة الجماعية ، وعن القتل والعنف ، فعليه أن يتذكر ولو مرة واحدة ما فعلته إسرائيل ولم تزل تفعله بشعب فلسطين . ما من شيء قاله هنا ممثل إسرائيل يمكن أن يمحو الجرم الذي اقترف بحق شعب لم يأت بشيء يسيء لليهود الذين وجدوا على أرضه دائماً ملاذاً ومأوى .

قال ممثل إسرائيل إنه ما من أحد يؤذي يهودياً ويكون في منجى ولكنكم ، يا سيد تكواع ، كنتم تؤذون الشعب العربي في فلسطين طوال خمسين سنة وأنتم في منجى ـ والآن يمارس هذا الشعب حقه الذي منحه الله له في الدفاع عن النفس لمقاومة احتلالكم ، وليردوا عليكم مثقال ذرة مما كنتم تسومونه على مدى نصف قرن . وبالنظر إلى هذا كيف يمكن لأي امرىء إلا أن يتعاطف مع كفاح شعب وقع ضحية لحملة شرسة لا ترحم تهدف إلى طمس هويته الوطنية وإلى إخراجه من وطن آبائه وأجداده؟ إنه لاستخفاف بفطنة أعضاء هذا المجلس وإساءة لكل شعور شريف أن يسمي ممثل إسرائيل هؤلاء المقاتلين من أجل الحرية بما لا يليق بهم ويدعوهم بالجبناء والمجرمين الإرهابيين» .

الخطاب الثاني :

«السيد رئيس المجلس ، إن مجلس الأمن قد أصدر لتوه قراراً آخر يدين هجمات إسرائيل على الاردن ويحذر من أن هجمات كهذه في المستقبل ستؤدي إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية . إننا نرجو أن يكون هذا القرار هو التحذير الأخير . إن مجلس الأمن كان يحذر إسرائيل على مدى عشرين عاماً ولكن من دون جدوى . إن هذا القرار الأخير الذي يصدره المجلس يعزز من اختصاص الأمم المتحدة القانوني وتطبيقاتها الثابتة أصلاً ومفادها أن أعمال الانتقام العسكرية هي أعمال غير مقبولة تحت أي ظرف من الظروف ومهما كان الاستفزاز المزعوم . إن هذا المبدأ قد جرى توكيده مراراً خلال العقدين الماضيين منذ أن وضع أول مرة بنصوص واضحة وقاطعة لا تقبل اللبس في التاسع عشر من آب / أغسطس ١٩٤٨ حين قرر المجلس ، بقراره رقم ٥٦ ، بأنه «لا يجوز لأي طرف أن ينتهك الهدنة على الارض بزعم قيامه بأعمال انتقامية أو ثأرية ضد الطرف الآخر» .

إلى هذا فقد رفض المجلس اليوم مرة أخرى أن يساوي بين أعمال المتسللين كما يسمونهم وبين أعمال القوات المسلحة الإسرائيلية . إن هذا الرأي لا تأخذ به الدول العربية

وحدها بل تأخذ به أيضاً دول آخرى لا يمكن أن تتهم بكونها ليست صديقة لإسرائيل . إني أتذكر ممثل المملكة المتحدة اللورد كارادون يقول في مناسبة مشابهة مايلي : «إن هذا العمل العسكري لا يمكن تبريره أو تعليله أو أعذاره بوقوع حوادث سبقته» . كما أتذكر ممثل الولايات المتحدة السفير غولدبيرغ يقول في مناسبة مشابهة أيضاً : «إن هذا العمل الحكومي المتعمد يجب أن يعتبر عملاً يدركه زعماء مسؤولون لدولة عضو ، وعليه يجب أن يقرر أمره على أساس مختلف تماماً عن الحوادث السابقة .»

إن قرار وقف إطلاق النار موجه حصراً إلى الحكومات . وينبني على ذلك منطقياً ، إذن ، أن انتهاكات ذلك القرار لا يمكن أن تعزى إلا إلى الحكومات عن أعمال تقوم بها مباشرة ، وبموجب سلطتها وسيطرتها . لذا فإن أعمال الوطنيين الفلسطينيي ، التي لم يجر قط الإيحاء بها أو توجيهها أو السيطرة عليها من أية حكومة عربية ، لا تقع لا من حيث الواقع ولا من حيث القانون ضمن منطوق قرار وقف إطلاق النار . أما بقدر ما يتعلق الأمر بحكومة الأردن فإنها قد احترمت وطبقت حرفياً وقف إطلاق النار ، في حين أن إسرائيل انتهكت ذلك باستمرار . إن تلك الانتهاكات كانت قد حدثت في واقع الأمر منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ حين جري احتلال مناطق واسعة في الضفة الغربية وفي سوريا وذلك بعد صدور قرار وقف إطلاق النار وقبوله من إسرائيل ومن الدول العربية المعنية بالأمر مباشرة .

هذه حقائق لا جدال فيها ، وما من حكايات خيالية وملفقة يزعم ممثل إسرائيل أنها معلومات سرية يمكن أن تغير شيئاً من هذه الحقائق . على أن علي أن أقول أن ممثل إسرائيل قد أدخل في مناقشاتنا عنصراً جديداً وإن كان عجيباً غريباً بعض الشيء وذلك بأن نعت كلامه المطنطن المعتاد الذي استمع إليه المجلس بصبر لا ينفد طوال هذه الشهور بأنه «معلومات سرية» .

وقد غيّر ممثل إسرائيل في أساليبه أمس وبدأ يذكر أسماءً وأرقاماً عن كتائب مسلحة مزعومة . كما أنه أشار إلى فعاليات مزعومة للقوات العراقية المرابطة في الأردن ، التي هي هناك بطلب من الحكومة الأردنية لمساعدتها في درء العدوان الإسرائيلي على أراضيها . وقد نفى ممثل الاردن هذه المزاعم نفياً قاطعاً ، وأنا بدوري أنفيها اليوم . إننا نرى أن هذه الحكايات ، لا يمكن أن تكون بديلاً عن الحقائق المعروفة على المجلس .

ولكن ، فلنفترض جدلاً أن الفلسطينيين هم على استعداد للتوقف عن فعالياتهم ، أو أن الحكومات العربية قادرة على وضع حد نهائي لهذه الفعاليات ـــ وهي ليست قادرة على ذلك مطلقاً ـــ فما الذي يوجب أو يبرر مثل هذا الإحجام من جانب الفلسطينيين أو من جانب

الحكومات العربية؟ هل أن إسرائيل قد فعلت شيئاً منذ حرب حزيران ١٩٦٧ من شأنه أن يوحي بالثقة في نواياها؟

هل أنها تركت ، حقاً ، للفلسطينيين خياراً آخر غير القتال والمقاومة؟

إنك حين تطالب الجميع بإيقاف الأنشطة كلها التي قد تضر بك أفليس من المتوقع أن تتوقف أنت عنها أيضاً؟ أم أنها عملية من طرف واحد : أن تكون إسرائيل حرة في أن تفعل ما تشاء داخل الأراضي المحتلة وأن يبقى الفلسطينيون مكتوفي الأيدي؟

لقد قيل للعرب وبحجة إعطاء مهمة يارنغ فرصة للنجاح أن يتحملوا سوء طالعهم بصمت ومن دون تذمر ، في حين يباح لإسرائيل أن تمضي قدماً بحرية تامة وحصانة كاملة بمخططاتها لضم الأراضي المحتلة .

ولنسأل الآن ماذا كان عليه سجل إسرائيل في العام الماضي؟ أن ممثل إسرائيل طالما تكلم عن المقابلة بالمثل ، ولكن المقابلة بالمثل عنده تعني حرية العمل لإسرائيل في الأراضي المحتلة والجمود التام من جانب عرب فلسطين . ولكي لا ننسى دعونا نتذكر باختصار الأمثلة الصارخة على أعمال إسرائيل في الأشهر الأربع عشرة الماضية ، ومن ثم نكون بوضع أفضل لمعرفة كيف يمكننا ممارسة المقابلة بالمثل في هذه الحالة .

في منطقة قناة السويس كانت هناك إعاقة متعمدة من إسرائيل لعرقلة الجهود لفتح القناة . كما حدث في هذه المنطقة قصف متكرر للأمكنة الكثيفة السكان ما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح .

وفي غزة يستمر التهجير بشكل منتظم وتتواصل المعاملة السيئة للسكان المدنيين ، وبضمنهم اللاجئون .

ورفضت إسرائيل ذهاب ممثل خاص للسكرتير العام إلى الاراضي المحتلة ليرى بنفسه نوع المعاملة التي يعامل بها السكان المدنيون هناك . وفي القطاع السوري جري إنشاء مستوطنات ناحال وأعقب ذلك طرد مزيد من السكان العرب .

وفي القدس تم ضم هذه المدينة بانتهاك واضح لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، كما جرى استملاك الأراضي العربية وتهديم مساكن العرب وتدنيس العتبات المقدسة تحدياً لقرارات الأمم المتحدة .

وفي الضفة الغربية يمنع المدنيون من العودة الى منازلهم انتهاكاً أيضاً للقرارات الإنسانية التي أصدرها هذا المجلس وأصدرتها الجمعية العامة .

وتتخذ في الضفة الغربية إجراءات اقتصادية لدمج هذه المنطقة بإسرائيل . أما على

الضفة الشرقية فيستمر القصف عبر نهر الأردن ، ومن ذلك وقوع خمس حوادث من الغزو المسلح عبر هذا النهر إلى داخل الأراضي الأردنية وذلك في ٢١ آذار / مارس و٨ نيسان / ابريل و٤ حزيران / يونيو و٤ آب / أغسطس و٦ منه .

فإزاء مثل هذه الخلفية من استمرار التجاهل المتعمد لقرارات هذه المنظمة ، ومن سياسة التوسع الجارية بلا هوادة ، هل يمكن أن يلام شعب فلسطين على الاستمرار في كفاحه ضد إسرائيل؟

فلئن أردتم المقابلة بالمثل فعليكم إذن إعطاء شعب فلسطين الحق كله بالرد على هذه التشكيلة من انتهاكات إسرائيل المتواصلة وسوء معاملتها المستمرة . هذا وان شعب فلسطين في هذا الكفاح من أجل البقاء إنما يقاتل من أجل الحفاظ على هويته كجماعة عربية قومية متميزة . إنه لن يستسلم قط ، فهو ضحية غزو استعماري لا مثيل له في شروره وضراوته . إنه ، كغيره من الشعوب المستعمرة التي وقعت تحت الحكم الأجنبي ، يتطلع نحو استعادة حقوقه واسترداد حريته المفقودة ووطنه السليب .

أحسب أن بوسعي أن أتوقع ما سيقوله ممثل إسرائيل قريباً : إنه سيكرر تهجمه الخبيث والمتحيز بشأن عدوان عربي مزعوم . ولكن الحقيقة السافرة هي أن إسرائيل ، في الصراعات المسلحة الكبيرة الثلاث التي وقعت بينها وبين الدول العربية خلال العشرين سنة الماضية ، كانت هي دائماً الطرف الذي اقترف العدوان وهجم أولاً . أليست إسرائيل هي التي شنت هجوماً مدبراً بعناية ضد الأقطار العربية في حزيران ١٩٦٧ ، ذلك الهجوم الذي لا يمكن أن يعتبر دفاعاً عفوياً عن النفس بأي مقياس من المقاييس؟ أليست إسرائيل ، وبالتواطؤ مع دولتين عظميين ، هي التي هاجمت مصر في عام ١٩٥٦؟ أما في عام ١٩٤٨ فإن جيوش الدول العربية لم تدخل فلسطين إلا لإنقاذ البقية الباقية من السكان العرب من الإبادة التامة وللحيلولة دون احتلال تلك البلاد بأسرها من القوات الصهيونية المتقدمة . ومن المعروف جيداً أن القوات الصهيونية كانت في عام ١٩٤٨ قد احتلت مناطق واسعة مخصصة للدولة العربية بموجب قرار التقسيم وجعلت من مئات الآلاف من الفلسطينيين العرب مجرد لاجئين قبل أن يدخل جندي عربي واحد تابع للدول العربية أراضي البلاد .

وأظن كذلك أن من الأمور المتصلة بالموضوع كل الاتصال هو أن القتال الذي جرى في هذه الصراعات الثلاث - ١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧ - كان قد وقع كله على التراب العربي ، ولم يقع قط على أرض تسيطر عليها إسرائيل .

إن ممثل إسرائيل أطلق أمس تهديدات سافرة بشأن إمكانية نشوب القتال في المنطقة .

فإذا حدث ذلك على الرغم من كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن فسيتضح بجلاء لكافة أعضاء المجلس ، على عاتق من تقع المسؤولية . هذا ويحدونا الأمل ، بعد كل هذه التحذيرات ، أن نجد ، عندما يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى ـ فهو سيجتمع مرة أخرى بعد وقوع حادثة أخرى أو وقوع هجوم آخر تشنه إسرائيل ـ ان التحذير الذي دأب المجلس على توجيهه طوال هذه السنوات العشرين سيعني في الاخير شيئاً وستجري في الاخير ترجمته إلى عمل فعال ، فبدون هذا العمل لن تكون هناك فرصة للسلام في المنطقة .»

خلال الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة التي انعقدت من أيلول / سبتمبر إلى كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨ ، ألقيت أربعة خطب رئيسية عن القضية الفلسطينية في اللجنة السياسية الخاصة . وسأقتبس فقط من الخطاب الأول الذي ألقيته في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٨ خلال المناقشة العامة التي جرت حول تقرير المفوض العام للأنروا . في ما يلي مقتبسات من ذلك الخطاب بعد حذف بعض الفقرات التي تتصل بمسائل جرى تناولها سابقاً :

« السيد رئيس اللجنة ، لقد كان لي شرف الكلام باسم بلادي في هذه المناقشة طوال عدد من السنوات ، ولقد تناولت عدداً من جوانب القضية الفلسطينية ، لا سيما الجوانب المتعلقة بمشكلة اللاجئين . ولا أرغب الآن بتكرار الحجج التي غدت معروفة لأعضاء هذه اللجنة . والواقع أن عدداً من هذه الحجج قد قدمها في هذه السنة عدد من زملائي العرب بشكل بالغ القوة والبلاغة . ومن الواضح أن القضية الفلسطينية لم تفقد ، بعد عقدين من مناقشتها ، شيئاً من عجالتها ولا من أهميتها . إنها لم تزل تثير أعمق العواطف وتطرح من المسائل الأخلاقية والسياسية ما هو أكثرها أهمية . هذا وليس هناك الا القليل من المشاكل التي كان لها مثل هذا الأثر الدائم . ويرجع كل ذلك إلى حقيقة مركزية واحدة ، ألا وهي رفض الشعب العربي في فلسطين التنازل عن حقه في وطن آبائه وأجداده بالرغم من شقائه ومنفاه الطويل .

هذه هي القضية الأساسية بكل بساطتها الصارخة . فلو كان شعب فلسطين قد أرتضى خسارة بلاده ، ولو كان قد قبل بالاندماج بأقطار عربية أخرى ، لما كانت هناك مشكلة للاجئين ، ولا كانت هناك حتى أزمة للشرق الأوسط . إن الذين يحثون الفلسطينيين على التخلي عن كفاحهم من أجل البقاء إنما يطالبونهم بالتخلي عن حقهم بوطن يعود لهم منذ فجر التاريخ ، وبالتوقف عن الوجود كمجموعة عربية منفصلة وقائمة بذاتها لمجرد أن قوة

خارجية من الغرباء قد تمكنت من اكتساح بلادهم وإخراجهم من ديارهم ومنازلهم .

إلى أين سيقود مثل هذا التخلي عن الحقوق والتنازل عنها لمصلحة قوة شرسة؟ أليس من شأن ذلك أن يعيدنا إلى فصول التاريخ الإنساني المظلمة جداً حيث كانت القوة هي الحكم الفصل في شؤون البشر والمقرر الأوحد لمصائر الشعوب والأمم؟ إن مصير الشعب الفلسطيني يثير مسائل جوهرية ذات أهمية للعالم أجمع ، وإن تداعيات هذه المسائل تتجاوز كثيراً القضايا المباشرة الخاصة بالصراع الفلسطيني .

إنها تؤثر على مستقبل الشعوب في كل مكان ، لا سيما تلك الشعوب المهددة كذلك من قوة أعتى كأهالي جنوبي أفريقيا وغيرها .

السيد رئيس اللجنة ، ما أن يجري الإقرار بأن عرب فلسطين لهم الحق بوطنهم ، وبأن من الواجب أن يتاح لهم ، كسائر شعوب العالم ، مزاولة حقهم بتقرير المصير بحرية ، حتى يزول الغموض من هذه القضية التي هي في أساسها بسيطة وليست معقدة . لقد قيل إن استعادة الحقوق العربية كاملة في فلسطين ستكون له عواقب وخيمة على دولة إسرائيل وشعبها . إن الذين يزعمون ذلك إنما يغفلون أو يتغافلون عن الحقيقة التي مفادها أن إنشاء دولة إسرائيل ذاتها كانت له عواقب وخيمة على عرب فلسطين . إنهم يطلبون منا أن نخضع الحقوق الوطنية والإنسانية الأساسية العائدة لشعب فلسطين إلى مطالب إسرائيل الخاصة بالأمن . وهذا يعني في واقع الامر حرية إسرائيل بترسيخ اجتياحها لبلاد الغير . هذا الكلام يبرره الصهاينة وأعوانهم على أساس أن لليهود حقاً أخلاقياً أعلى من حق غيرهم ، ومطلباً شرعياً يتقدم على مطلب الآخرين ، وحاجة أشد مساساً بأرض فلسطين من أهلها أنفسهم . إن هذا الاعتقاد ، لا بل هذه الخرافة ، هي في صلب المذهب الصهيوني ، وهي تفترض أن مطالب اليهود وحاجاتهم مهما كانت ظالمة ومثيرة للغضب يجب أن تتقدم دائماً على حقوق العرب ، وأن على العرب أن يقروا بهذه الأسبقية لخصومهم مهما كانت التضحيات اللازمة لإرضائهم . قد يبدو كلامي مستغرباً لبعض الزملاء هنا ، ولكن ما أقوله كان ولم يزل يمثل المعني الحقيقي للتحدي الصهيوني لعرب فلسطين . هذا وليس من المدهش أن يحاول الصهاينة نشر أباطيلهم بل المدهش حقاً هو مطالبة العقلاء بتصديقهم .»

استنتاجات ختامية

في الثلاثين سنة التي انصرمت منذ اجتياح فلسطين تدهور الوضع العربي بشكل مطرد . وليس هناك في الصورة المظلمة سوى نقطة مضيئة واحدة تتمثل بالانتفاضتين اللتين صنعتا الأعاجيب من أجل استعادة الفلسطينيين لاحترامهم لأنفسهم ، في ما أضرتا كثيراً بسمعة إسرائيل الدولية ومركزها في العالم . بيد أن العرب ، على العموم هم اليوم أسوأ حالاً من أي وقت مضى في تاريخهم الحديث . إن الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ قد أعادت للعرب وللمصريين خاصة شيئاً من الثقة بالنفس ، ولكن ومهما كانت المكاسب التي تحققت فقد جرى تبديدها في مابعد بعقد سلام منفصل بين مصر وإسرائيل . فبتحييد مصر تمكنت إسرائيل دون أن تخشى العواقب من تعزيز سيطرتها على الضفة الغربية .

ثمة تطور آخر كانت له عواقب وخيمة على العرب وهو بروز إسرائيل بصفتها الدولة النووية الوحيدة في المنطقة . إن هذا بالإضافة إلى المساعدة العسكرية المستمرة من الولايات المتحدة الأمريكية ، جعل من إسرائيل الدولة الأقوى عسكرياً في الشرق الأدنى . وقد أصبح واضحاً أن العرب في وضعهم الحالي لن يتمكنوا من مواجهة إسرائيل مواجهة عسكرية تقليدية إذا عادت إلى مطامعها التوسعية . هذا والولايات المتحدة لم تزل مترددة في ممارسة أي ضغط حقيقي على إسرائيل ، أما روسيا فلم تعد عاملاً جدياً في الصراع العربي – الإسرائيلي . وأخيراً فإن الوضع العربي قد تأثر سلباً بشكل خطير بإزاحة العراق كقوة إقليمية أساسية وكلاعب ناشط في شؤون الشرق الأوسط . إن العراق تمكن خلال حربه الطويلة مع إيران ، وبثمن باهظ تحمله شعبه ، من بناء قدرة عسكرية قوية لعلها كانت تمثل الرادع العسكري الأكثر صدقية أمام تفوق إسرائيل العسكري الساحق . وقد قامت إسرائيل وأنصارها في الغرب بشن حملة شعواء ضد العراق فوصفته بأنه الخطر الأكبر على السلام والأمن في الشرق الأوسط ، متجاهلة أن إسرائيل قد امتلكت أسلحة نووية فبقيت حتى اليوم هي القوة النووية الوحيدة في المنطقة التي بحوزتها أكبر مستودع لأسلحة الدمار الشامل . كان من الواضح منذ البداية أن إسرائيل وحلفاءها لن يطمئن لهم بال حتى تزال قوة العراق العسكرية الجديدة أو يجري إضعافها كثيراً . وفجأة قدمت لهم فرصة لم تكن متوقعة لتحقيق غرضهم هذا فتلقفوها بترحاب . فقد قام العراق باحتلال الكويت وضمه إليه . كان ينبغي أن يعرف حكامه مسبقاً رد الفعل الذي سيحدث إزاء هذا الاحتلال . لم يكن هناك أي عذر ممكن لمثل هذا الخطأ الفاضح في الحسابات . وقد بادرت الولايات

المتحدة وحلفاءها على الفور وبحماس إلى تهيئة حملة ترمي إلى محق قدرات العراق العسكرية بشكل نهائي . وجاءت إزالة قوة الردع العراقية وكذلك عزلة الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الناشئة عن رفضهما الانضمام للائتلاف المناهض للعراق ، لتضطر الزعامة الفلسطينية إلى القبول بالشروط المهينة لاتفاقية أوسلو ، ولتدفع بالأردن إلى توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل ، وأن تمضي إلى أبعد من أي قطر عربي آخر في تطبيع العلاقات مع العدو السابق .

وبرهن أمر السلام مع الفلسطينيين على صعوبة تحقيقه وذلك لأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد أعطت الأولوية لاحتياز الأرض لا إلى التوصل إلى تفاهم معقول مع الفلسطينيين . إن المؤسسة الحاكمة في إسرائيل لن تتفاوض بشكل جدي مع الفلسطينيين إلا بعد أن تقتنع ان خيارها العسكري لم يعد ممكناً . المتطرفون من الليكود أمثال شارون يدعون علناً إلى ضم الأراضي المحتلة ، ومنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً ، ولكن هدفهم النهائي هو إزاحة الفلسطينيين بالقوة ومضايقتهم بشكل منتظم . ويقولون إن هناك دولة فلسطينية أصلاً في الأردن وإن على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة أن يذهبوا إليها ويستوطنوا فيها . إنهم يرجون الإطاحة بالنظام الملكي الهاشمي في الأردن وإقامة جمهورية فلسطينية مكانه .

أما حزب العمل فهو ، لتخوفه من أن يؤدي الضم إلى تغيير الطبيعة اليهودية لإسرائيل بإضافة عدد جديد إلى سكانها يتألف من مليوني فلسطيني معاد يتمتع بنسبة توالد أعلى من اليهود ، هذا الحزب مستعد أن يتخلى عن المناطق الآهلة بالسكّان من الأراضي المحتلة .

إن موقف إسرائيل قابل للتغير إذا أدرك عدد أكبر من سكانها أن من غير الممكن ضمان أمنهم بالسيطرة الدائمة على أراض يقطنها سكان يكافحون من أجل حريتهم وأنه لا مستقبل لبلادهم من دون سلام عادل ومنصف لا ذلك السلام الذي يعرض الآن على الفلسطينيين .

من جهة أخرى فإن الجالية اليهودية الأمريكية ما برحت تتحول تدريجياً من التأييد الأعمى للمتشددين الإسرائيليين إلى موقف أكثر اعتدالاً قد يكون له تأثير حاسم على السياسية الأمريكية . هذا وبوسع الأمريكيين العرب ، وهم الآن أحسن تنظيماً بكثير مما كانوا عليه في السابق ، أن يؤثروا على مجرى هذه السياسة في الشرق الأوسط . ولعل من المفيد لهم إذا قاموا بتعزيز صلاتهم بالسود الأمريكيين ونسقوا نشاطهم معهم . إن كلا هاتين الفئتين ضحية من ضحايا التمييز العرقي والقوالب الجاهزة في التفكير . إن بوسعهما اذا

عملوا معاً أن يخلقوا مجموعة ضغط قوية تضاهي بتأثيرها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة . وسيترتب على حكام إسرائيل وعلى الجمهور الإسرائيلي عموماً أن يدركوا إن عاجلاً أو آجلاً أنه لايمكن أن يكون هناك مستقبل لبلادهم من دون السلام مع العرب – وهو سلام ينبغي أن يكون عادلا ومنصفاً ، لاسلاماً لايهدف سوى إلى تمكين إسرائيل من ضم الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ . إن الفلسطينيين ، وهم أول ضحايا هذا الصراع والذين يمثل شقاؤهم مأساة من أكبر مآسي زماننا ، قد سلموا الآن بينهم وبين أنفسهم بخسارة ثلاثة أرباع وطنهم وهم يرغبون بالعيش في دولة حرة ومستقلة في تلك المنطقة الصغيرة من بلادهم التي يؤلفون فيها الأغلبية الساحقة من السكان . ولنا أن نسأل والحالة هذه : هل هناك أكثر من هذا عدلاً وعقلانية ؟ .

وأنا شخصياً لست متفائلاً بشأن المستقبل فبناء المستوطنات الجديدة وتوسيع الموجود منها في الأراضي المحتلة قائم على قدم وساق ، كما أن الاستملاك بالجملة لمساحات من الأراضي الفلسطينية مستمر بلا توقف . وفي الوقت نفسه نجد أن موقف إسرائيل بشأن المفاوضات والتوصل إلى تسوية سلمية للصراع في المستقبل ما فتئ يزداد تعنتاً وابتعاداً عن الحلول الوسط .

إن العرب ولاسيما الفلسطينيين مستعدون للسلام ولكن ليس بأي ثمن . إن كل شيء يتوقف على ما إذا كانت إسرائيل مستعدة للتخلي عن الأراضي المحتلة ، ولتفكيك المستوطنات ، وللقبول بدولة فلسطينية مستقلة . إن صراع العرب مع إسرائيل كان ولم يزل صراعاً على الأرض وليس على أي شيء آخر . فالأمر ليس تنافساً اقتصادياً ، ولاعداءً دينياً ، ولا صداماً بين مذاهب عقائدية . وهو بالتأكيد ليس حول أمن إسرائيل . وإني لأعجب حقاً أن أجد ثمة أناساً لم يزالوا يعتقدون أن أمن إسرائيل مهدد من قبل العرب . العكس هو الصحيح . فالعرب هم الذين عليهم أن يتهيبوا من آلة الحرب الإسرائيلية . إن إسرائيل هي الدولة الأقوى عسكرياً في المنطقة ، وهي القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط ، كما أنها تتمتع بدعم اقتصادي وعسكري وسياسي غير محدود من الدولة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم . فكيف يمكن للعرب وهم في حالتهم الحاضرة من الضعف والتشرذم أن يكونوا خطراً على إسرائيل؟

الصهيونيون ركزوا اهتمامهم وجهودهم منذ بداية الصراع في النواحي العسكرية فاستخدموا إمكانياتهم المادية الضخمة لبناء جيش حسن التدريب ومزود بأحدث الأسلحة يتفوق نوعياً على قوات الدول العربية المجاورة مجتمعة ، وكان العمل السياسي والإعلامي

على أهميته يأتي في المرتبة الثانية . أما الفلسطينيون والعرب بوجه عام فقد أهملوا في أول الامر الجانب العسكري وأساؤوا تقدير قوة خصمهم وعندما أيقنوا بعد حرب عام ١٩٤٨ بأن المعركة لن تحسم إلا بقوة مسلحة تضاهي ما حققته إسرائيل كان ميزان القوى قد تحول لصالح العدو ثم اختل بشكل مطرد على مر السنين . فمحاولات الدول العربية للحاق بإسرائيل قد أجهضت أولاً في حرب ١٩٦٧ ثم في حرب الخليج عام ١٩٩١ .وبالرغم من هذه النكسات فلا مفر من الاستمرار في الجهود لخلق قوة عسكرية رادعة تكفي لجعل لجوء إسرائيل المتكرر للقوة باهظ التكاليف وغير مقبول في نهاية الأمر للمجتمع الإسرائيلي .

من الممكن تلخيص الموقف الفلسطيني والعربي على العموم وهو الموقف الذي تؤيده الأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي ، كما يلي :

* تبادل الأرض مقابل السلام تمهيداً لإقامة دولة فلسطينية مستقلة استقلالاً كاملا .
* عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة .
* تطبيق مواثيق جنيف على الأراضي المحتلة .
* إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل وبضمنها الأسلحة النووية ، والتقليل من مستوى التسلح التقليدي .

إن الزمن وحده هو الذي سيبين هل أن إسرائيل أكثر اهتماماً بالسلام من كسب الأرض ، وهل أن الإسرائيليين على استعداد للعيش على قدم المساواة وبسلام مع الفلسطينيين كمجاورين لهم . ليس في الأفق مايشجع كثيراً .

الخطب الرئيسية حول القضية الفلسطينية وحرب حزيران ١٩٦٧

لس الأمن :

جتماع ١٣٤٥ في ١٩٦٧/٥/٣١

جتماع ١٣٤٨ في ١٩٦٧/٦/٦

جتماع ١٤١١ في ١٩٦٨/٤/٢

جتماع ١٤٣٦ في ١٩٦٨/٨/٧

جتماع ١٤٤٠ في ١٩٦٨/٨/١٦

معية العامة :

جتماع ١٥٣٧ في ١٩٦٧/٦/٢٧

جتماع ١٥٤٥ في ١٩٦٧/٧/٣

جتماع ١٥٨٦ في ١٩٦٧/١٠/١١

بنة السياسية الخاصة :

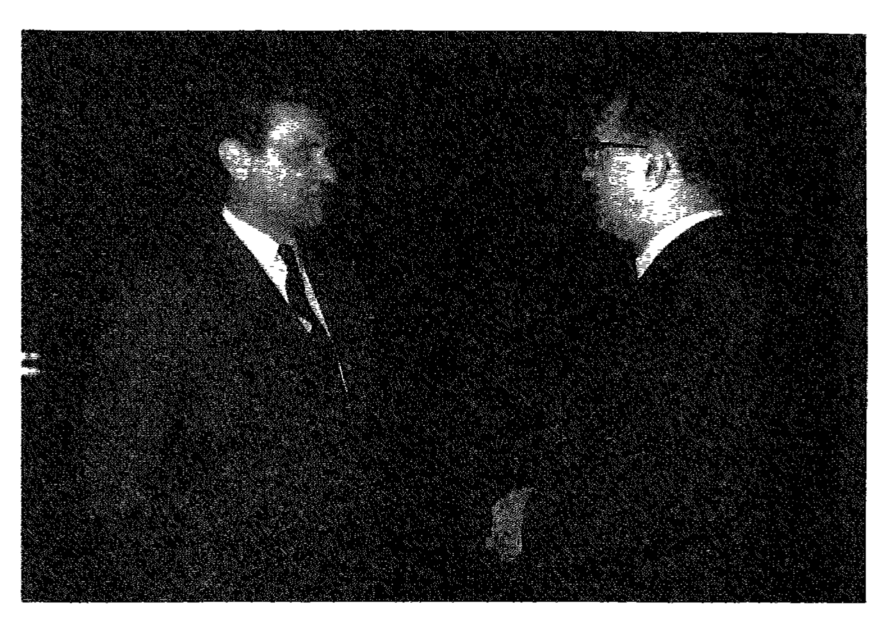
١٩٦١/١٢/١١

١٩٦٣/١١/١١

١٩٦٥/١٠/٢٨

١٩٦٧/١٢/١٥

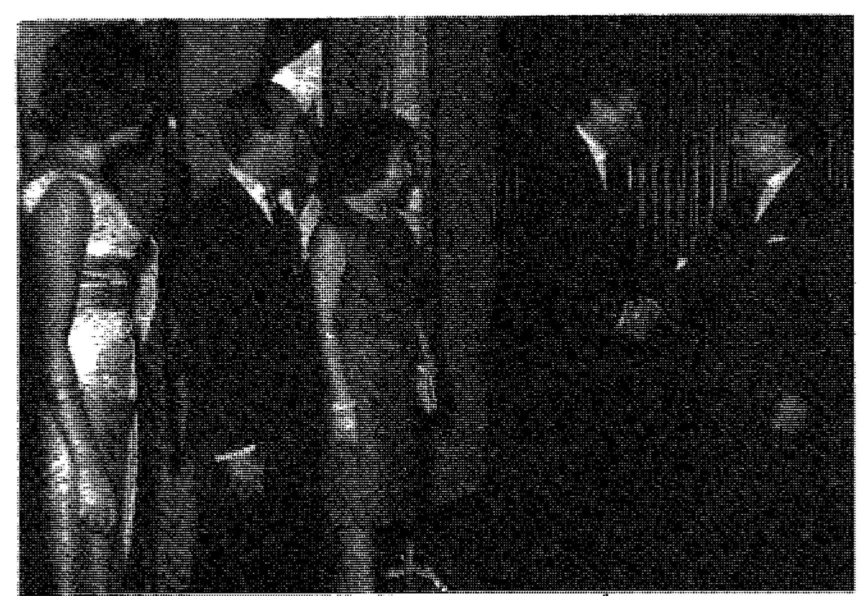
١٩٦٨/١٢/٤



مع عبدالرحمن البزاز ، الأمم المتحدة ، تشرين أول / أكتوبر 1965 .



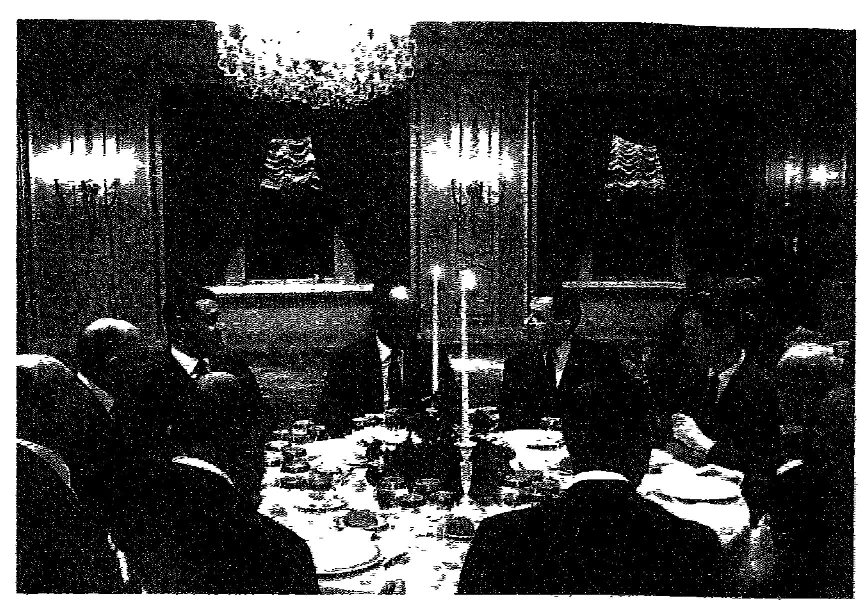
عدنان الباجه جي وزوجته مع عبدالرحمن البزاز ، الأمم المتحدة 1965 .



يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة ، عدنان الباجه جي والطيب سليم مندوب تونس مع زوجتيهما ، الأمم المتحدة 1965 .



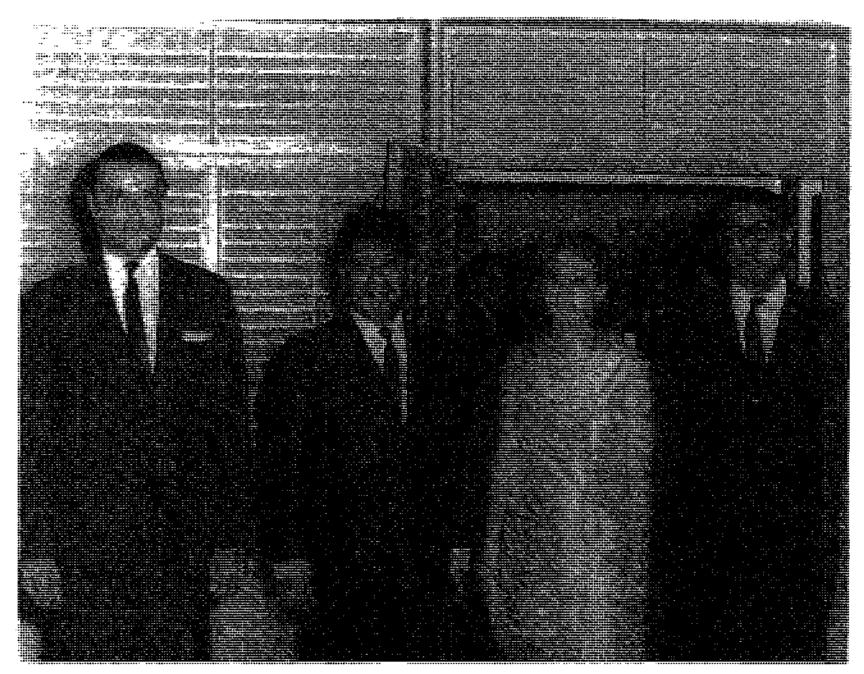
عدنان الباجه جي وزير الخارجية مع غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، في مطار موسكو ، 20 نيسان / ابريل 1967 .



حفلة عشاء أقامها الباجه جي في تشرين أول / أكتوبر 1966 . إلى يمينه محمود فوزي وزير خارجية مصر وإلى يساره أحمد محمد محجوب رئيس وزراء السودان وغروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي .



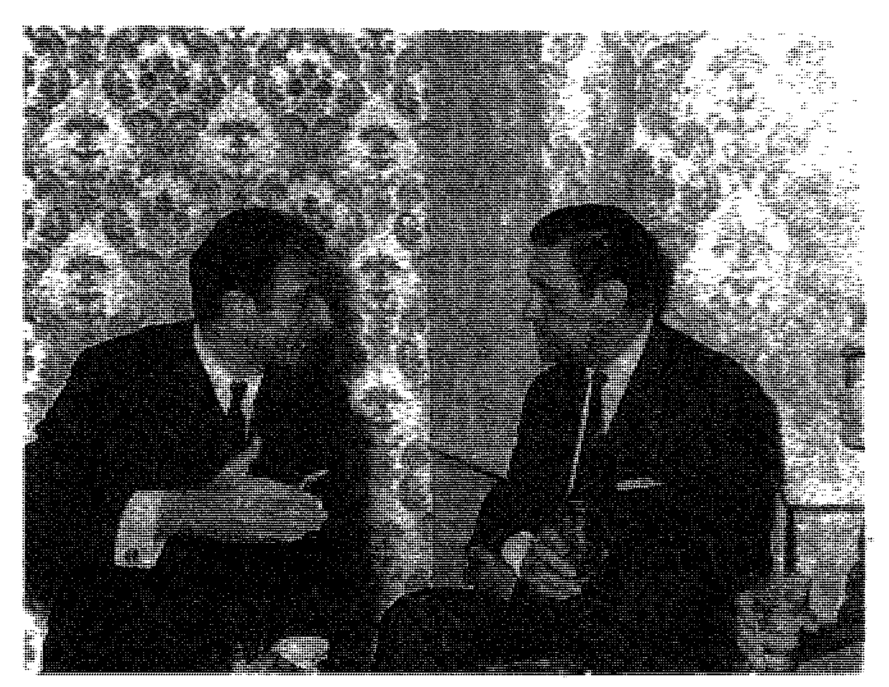
مع الرئيس جمال عبد الناصر ، القاهرة حزيران / يونيو 1966 .



عدنان الباجه جي وزوجته مع وزير خارجية الباكستان في راولبندي 1967 .



مع وزير خارجية تركيا احسان صبري جانغليا نغل 1966 .



مع أردشير زاهدي وزير خارجية إيران ، الأمم المتحدة 1967 .



الباجه جي ، وزير الخارجية ، مع البابا بولص السادس ، وعلي حيدر سليمان ، سفير العراق في إيطاليا .



عدنان الباجه جي وزوجته مع أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند في نيودلهي آذار / مارس 1967 .



مع الشيخ صباح الأحمد الجابر ، وزير خارجية الكويت الأمم المتحدة 1967 .



مع غونار يارنغ 1967 .



مع أمنتوري فانفاني وزير خارجية إيطاليا ، بغداد كانون أول 1966 .

الفصل الرابع

قضايا المستعمرات

الفصل الرابع
قضايا المستعمرات

مقدمة :

إن مؤتمر سان فرانسسكو الذي أنشأ الأمم المتحدة ووضع ميثاقها قد نظر بعمق وتفصيل في مسألة المستعمرات ومستقبلها . وبعد مناقشات حادة ومستفيضة توصل المشاركون في المؤتمر إلى حل وسط بين رغبات وطموحات أقطار العالم الثالث في الاستقلال ، وتصميم الدول الاستعمارية على المحافظة على هيمنتها الإمبريالية .

خصص ميثاق الأمم المتحدة ثلاثة فصول لقضايا المستعمرات فتطرق الفصل الحادي عشر إلى مسؤوليات الدول الأعضاء التي تدير البلاد غير المتمتعة بالحكم الذاتي إزاء الأمم المتحدة وأهمها تقديم معلومات بشكل منتظم إلى السكرتير العام للأمم المتحدة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد . وعالج الفصلان الثاني عشر والثالث عشر قضايا المناطق التي تدار وفق نظام الوصاية الدولية تحت إشراف الجمعية العامة ومجلس الوصاية الذي تقرر جعله من الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة . يشمل نظام الوصاية المناطق التي كانت تحت الانتداب في عهد عصبة الأمم السابقة وأي منطقة أخرى قد توضع تحت الوصاية في المستقبل . والمناطق الخاضعة للانتداب التي كانت من المستعمرات الألمانية وجرى التخلي عنها بعد الحرب العالمية الأولى هي : تنجانيقا ورواندا وبورندي وتوغولاند والكاميرون وجنوب غرب أفريقيا وبعض جزر المحيط الهادي .

وبموجب الميثاق طلب من الدول المنتدبة أن تعقد اتفاقيات مع الأمم المتحدة تضع تلك المناطق تحت نظام الوصاية . وقد تم إجراء ذلك من قبل المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة ، أما جنوب أفريقيا التي كانت صاحبة الانتداب على جنوب غرب أفريقيا فقد رفضت عقد الاتفاقية المطلوبة . وفي عام ١٩٤٩ وضعت الصومال كذلك ، وهي المستعمرة الإيطالية السابقة ، تحت الوصاية الإيطالية بشرط أن تنال الاستقلال التام في عام ١٩٦٠ .

كان أول اتصالي بمشاكل المستعمرات والوصاية في الأمم المتحدة قد جرى في عام ١٩٥٣ حين عينت ممثلاً للعراق في اللجنة الرابعة(*) خلال الدورة الثامنة للجمعية العامة . كنت ناشطاً في المفاوضات التي أدت إلى إصدار قرار عن العوامل التي يجب أخذها

(*) وهي إحدى اللجان الرئيسية السبع للجمعية العامة وتمثّل فيها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وتنظر في قضايا المستعمرات والوصاية .

بالاعتبار في تقرير ما إذا كانت المنطقة غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد بلغت حكماً ذاتياً كاملاً أم لا . وقد نشرت جريدة الزمان العراقية في عددها الصادر في ١٩٥٣/١١/٩ مايلي :
«أما الدكتور عدنان الباجه جي فإنه يعمل بنشاط في قضايا الوصاية وقد قالت المدام بانديت رئيسة الجمعية العامة نفسها إن أحسن خطاب القي حول قضية العوامل التي تقرر الأهلية للحكم الذاتي والاستقلال هو الخطاب الذي ألقاه الدبلوماسي العراقي الشاب» .
وفي هذا الصدد قمت بالتصويت ضد ادعاء الولايات المتحدة بأن بورتوريكو كانت ، في عام ١٩٥٣ ، منطقة تتمتع بالحكم الذاتي كاملا ما أدى إلى شكوى الوفد الأمريكي كما ابلغني السيد عبد الله بكر وزير الخارجية ورئيس الوفد العراقي آنذاك . مثلت العراق في تلك اللجنة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩. وفي عام ١٩٦٠ رشحت لرئاستها وكنت آنذاك مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة . وقد اعترضت على ترشيحي هذا منذ البداية الدول الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا وفيما يلي مقتطفات من الوثائق البريطانية التي نشرت عام ١٩٩١ حول هذا الموضوع :

* من بعثة المملكة المتحدة إلى وزارة الخارجية البريطانية (A.R. Moore to John Tahourdin) في ٢ شباط / فبراير ١٩٦٠ :

« ليس من السهل قبول ترشيح السيد الباجه جي . إنه من أشد خصومنا البارزين بشأن قضايا الاستعمار . وهو سريع البديهة وقدير وله معرفة واسعة بمسائل الإجراءات . وفي حين أن من المهم على وجه الخصوص للجنة الرابعة أن يكون رئيسها كفؤاً ، (وسيكون السيد الباجه جي كذلك) إلا أن من المرغوب فيه كذلك أن يكون هذا الرئيس شخصاً لا يشعر بأنه ملزم بأن يقرر ضدنا في أمور قد تعرض على اللجنة ولها علاقة باختصاصها . فمن وجهة النظر هذه نفضل نحن أن يشغل رئاسة اللجنة هذه أحد ممثلي الأقطار اللاتينية الجيدين ، أو من أقطار أوربا الغربية غير الاستعمارية . لكنني أخشى أن يكون السيد باجه جي قد حصن وضعه الآن كثيراً وأن فرص إبداله بغيره ليست جيدة » .

* من محضر اجتماع عقد في وزارة الخارجية البريطانية في ١٣ شباط / فبراير ١٩٦٠ :
« على الرغم من التعليق المتشائم الوارد من بعثتنا في نيويورك ومفادها أن فرص إبدال السيد باجه جي بغيره ليست جيدة ، فأنا أرى أن هذا هو ما يجب أن نقوم به وعلينا أن نبدأ محاولتنا سريعاً»

توقيع H.E. HALE

* من وزارة الخارجية البريطانية إلى بعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة في ١٩٦٠/٣/١٢ (Tahourdin to A.R. Moore) :

«أشاطرك مقتك لفكرة (رئاسة) السيد باجه جي للجنة الرابعة . فمع أنه قد يكون قديراً إلا أنه سيكون بالتأكيد غير قادر على ، إن لم أقل غير مستعد ، للمحافظة على الحياد (وسيكون أقل قدرة واستعداداً بكثير بشأن مساعدتنا إجرائياً) جراء الضغط الذي يحتمل أن يتعرض له في الدورة القادمة . . . . وأنا أوافق على أن من مصلحة المملكة المتحدة كثيراً أن يكون رئيس اللجنة ليس فقط قديراً وإنما أن يكون كذلك محايداً ان أمكن وبشكل معقول ان لم يكن ميالا لنا تماماً » . توقيع دوغلاس هيرد وزير الخارجية فيما بعد نيابة عن أنتوني مور .

* ١٨ آذار / مارس (من Moore الى Tahourdin) بعثة المملكة المتحدة إلى وزارة الخارجية) :

«نحن نكره مبدئياً أن يتولى اللجنة الرابعة شخص مناهض للاستعمار بشكل مسعور كالباجه جي ... إن مستر هود (استراليا) يؤيد بحرارة معارضتنا له ... هذا وإذا وجدنا فرصة لتشجيع منافس مقبول للباجه جي من وراء الستار فسوف نغتنمها .. وعلينا طبعاً أن نحسب حساباً لما قد يحدث من خطر إذا أزحنا الباجه جي ورشح الأفارقة مرشحاً منهم لرئاسة اللجنة فيتضح أنه أسوأ منه .»

* مور (بعثة المملكة المتحدة) إلى وزارة الخارجية ٦ نيسان / إبريل ١٩٦٠ :

«إن المستر أندرو كوهين (ممثل بريطانيا في اللجنة الرابعة ومجلس الوصاية) الذي اطلع على المراسلات بعد عودته من جولته ينظر نظرة أقل قتاماً للباجه جي كرئيس للجنة الرابعة من نظرتكم » .

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا بعد أن اقتنعت باستحالة مقاومة ترشيحي ساهم ممثلها المذكور أعلاه مع آخرين في تقديم اسمي للترشيح وأيده بحرارة !

إن اهتمامي بقضايا الاستعمار ينبع من اعتقادي الجازم بأن لكل شعب من الشعوب الحق في بلوغ الحرية والاستقلال ولذا كان من الطبيعي أن أتعاطف مع طموحات الشعوب في التخلص من الهيمنة والوصاية الأجنبيتين . كنت أومن كذلك أن على الأمم المتحدة المساهمة في عملية الانعتاق من الحكم الاستعماري ، والقيام بدور مهم في تسريع تقدم الشعوب التابعة نحو الاستقلال .

بينما كانت مسؤوليات الأمم المتحدة والدول التي تدير المناطق الخاضعة للوصاية قد

حددت بوصوح وبشيء من التفصيل في الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من الميثاق فإن دور الأمم المتحدة بشأن المناطق التابعة الأخرى قد جاء أقل وضوحاً . وقد أدى هذا الغموض إلى مناقشات حادة على مدى سنوات حتى عام ١٩٦٠ حين بلغ عدد كبير من الدول (ومعظمها من أفريقيا) مرحلة الاستقلال وغدت من أعضاء الأمم المتحدة ، فوضع ذلك حداً نهائياً لتلك المناقشات . وقد أضحت الأمم المتحدة بعد ذلك مشاركاً رئيسياً في التطور السريع نحو الاستقلال .

وعند قراءة البيان عن تلك المناطق الوارد في الفصل الحادي عشر من الميثاق نجد أن الالتزام الواضح الوحيد للدول التي تدير المناطق المذكورة إزاء الأمم المتحدة هو تقديم تقارير منتظمة بمعلومات عن أحوالها الاقتصادية والاجتماعية . في عام ١٩٤٧ قررت الجمعية العامة تأليف لجنة لدراسة المعلومات الواردة في تلك التقارير وتقييمها ، وسميت «لجنة المعلومات الواردة من المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي» . وقد مثلت العراق في تلك اللجنة في سنتي ١٩٥٦-١٩٥٧ وانتخبت خلالهما نائباً لرئيسها . كان هناك في اللجنة منذ البداية رأيان متناقضان تماماً بشأن وظائف اللجنة ومسؤولياتها . كان تفسير الدول الاستعمارية لنطاق عمل اللجنة تفسيراً ضيقاً جداً ، أما الآخرون من الأعضاء ، كالعراق ، فكان رأيهم أن هذه المعلومات يجب أن ينظر إليها ، إذا أريد لها أن تكون ذات معنى ولها صلة بالمقصود من اللجنة ، في سياق تقدم المناطق المذكورة نحو الحكم الذاتي والاستقلال . وقد وردت هذه الآراء مفصلاً في خطاباتي العديدة التي ألقيتها في اللجنة الرابعة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩ .

من المسائل التي سكت عنها الميثاق هي كيف يتقرر ما إذا كانت منطقة ما متمتعة أم غير متمتعة بالحكم الذاتي . كان رأينا أن هذا الأمر إنما تقرره الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأن الالتزام بتقديم المعلومات بموجب المادة ٧٣(هـ) من الميثاق لايمكن أن يترك لتقدير الدول المكلفة بإدارة المناطق المعنية بل هو حق مقصور على الجمعية العامة وحدها . كانت الدول الاستعمارية وحلفاؤها يعارضون هذا الرأي .

في عام ١٩٦٠ أدرج على جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة ، بند بعنوان «منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة » بطلب من الاتحاد السوفياتي وصادف تقديم هذا البند مع دخول عدد كبير من الأعضاء الجدد إلى الأمم المتحدة وكلهم من مناطق مستعمرة سابقاً . إن تدفق هذا العدد الجديد عزز كثيراً من موقف العراق وبعض الدول الأخرى التي كانت تحث الأمم المتحدة على مدى سنين لتقوم بدور أكثر دينامية وحسماً في

تسريع تقدم الشعوب المستعمرة نحو الاستقلال .

وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ أصدرت الجمعية العامة بياناً أعلنت فيه الأمم المتحدة أنه يجب منح الاستقلال لجميع المستعمرات بأقرب وقت ممكن ، وعينت لجنة خاصة من سبعة عشرة عضواً للإشراف على هذه العملية والمساعدة فيها . إن هذا البيان حل عملياً محل البيان الخاص بالمناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي الوارد في الفصل الحادي عشر من الميثاق ، كما أن اللجنة الخاصة الجديدة حلت محل جميع الهيئات الثانوية التي أنشئت لمعالجة قضايا المستعمرات منذ عام ١٩٤٧ . وقد ألقيت خطابين عن عمل اللجنة الخاصة المذكورة وذلك خلال الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة للجمعية العامة . وفي عام ١٩٦٣ انتخب العراق عضواً في اللجنة الخاصة التي صارت تعرف باسم (لجنة الأربعة والعشرين أو لجنة تصفية الاستعمار) ، والتي قدر لي أن أقوم فيها بدور ناشط ورئيسي حتى تركت عملي في الأمم المتحدة في نهاية عام ١٩٦٥ لأتولى منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية في بغداد .

المستعمرات البرتغالية :

كانت المرة الأولى التي بحثت فيها قضية المستعمرات البرتغالية هي خلال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة (١٩٥٦-١٩٥٧) . فقد أصبحت البرتغال عضواً في الأمم المتحدة في نهاية عام ١٩٥٥ ، فقام السكرتير العام بتنبيه الحكومة البرتغالية إلى التزامها بموجب الفصل الحادي عشر من الميثاق لإرسال المعلومات عن المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارتها . وكان الجواب أن البرتغال ليس لديها أية مستعمرات أو مناطق تابعة ، وأن كل ما لديها هو فقط أقاليم في ما وراء البحار تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الوطن الأم . رفضت الأغلبية هذا الرأي ، فالاستعمار بنظرها كان قائماً بأسوأ أشكاله في تلك الأقاليم ، مثل أنغولا وموزمبيق . إن موقف البرتغال هذا قد أعطاني الفرصة لأوضح بالتفصيل موقف الأمم المتحدة بشأن الاستعمار ونطاق مسؤولياتها بموجب الميثاق . وقد ألقيت في الاجتماع رقم ٦١٥ للجنة الرابعة المنعقدة في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٥٧ ، خطاباً اعتبر من الأهمية بحيث تقرر توزيعه كوثيقة رسمية من وثائق اللجنة الرابعة ، وهي الوثيقة المرقمة A/C.4/345 وهي موجودة بنصها الكامل في كتابي الأصلي باللغة الإنكليزية .

كان النقاش حول هذه القضية حاداً جداً ، والآراء بشأنها مستقطبة كل الاستقطاب .

رأت الأغلبية أن الأقاليم البرتغالية في ما وراء البحار هي مستعمرات ، لذا فعلى البرتغال أن تقبل بالالتزام القاضي بإرسال المعلومات عنها وفق الفصل الحادي عشر من الميثاق . أما الأقلية الكبيرة المؤلفة من الأقطار الغربية كلها ومن بعض دول أمريكا اللاتينية فقد رأت أن الأعضاء هم وحدهم المختصون الذين يقررون ما إذا كانت الأقاليم التي يديرونها ينطبق أو لا ينطبق عليها الفصل الحادي عشر .

إن مشكلة المستعمرات البرتغالية ظلت حتى أواخر السبعينات من القضايا التي ينقسم بشأنها أعضاء الأمم المتحدة انقساماً شديداً . وقد أحيل الأمر إلى مجلس الأمن فشكل لجنة لتفاوض البرتغال بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لمنح الاستقلال لمستعمرتيها الأفريقيتين : أنغولا وموزمبيق . ولم يتحقق لهما ولغيرهما من الأقاليم البرتغالية الاستقلال ، ومن ثم صيرورتهم أعضاء في الأمم المتحدة ، إلا بعد الإطاحة بدكتاتورية سالازار في البرتغال في عام ١٩٧٤ . ولذا إني أشعر أن الدور المركز التي قمت به للبدء في مناقشة المسألة كان له ما يبرره تماماً .

لجنة تصفية الاستعمار

كما ذكرت سابقاً أسفر النقاش الذي جرى في الجمعية العامة حول البند السوفيتي عن إصدار «بيان منح الاستقلال» ، وعن تأليف لجنة السبعة عشر . وفي خلال الدورة السابعة عشرة جرت مناقشة التقرير الأول الذي رفعته اللجنة المذكورة وذلك في الاجتماع العام للجمعية العامة حيث ألقيت خطاباً من أكثر الخطب التي ألقيتها شمولاً عن الاستعمار ، وذلك في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢وفيما يلي مقتطفات منه :-

«هذه هي المرة الثالثة التي تبحث فيها الجمعية العامة مسألة منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة . كانت المناقشة الأولى حول هذه المسألة قد بدأت بمبادرة شخصية من رئيس الوزراء السوفيتي نفسه في أيلول / سبتمبر١٩٦٠ (الاجتماع رقم ٨٦٩) وأسفرت عن إصدار البيان البالغ الأهمية الوارد في القرار ١٥١٤ . وقد عنيت المناقشات بشكل لابد منه وبصورة مناسبة بالمسألة العامة الخاصة بالاستعمار وموقعه في التاريخ والدور الذي يترتب على الأمم المتحدة أن تقوم به في تسريع تصفيته التامة من وجه المعمورة .

في هذه السنة نجد أن الجمعية العامة مدعوة لاستنباط أفضل الوسائل وأكثرها

عملية لتسريع التنفيذ التام للبيان المذكور ، وهو البيان الذي يقضي الإنصاف بأن يعتبر أحد الإنجازات الكبرى للأمم المتحدة ومن معالمها المضيئة جداً .

لقد جاءت هذه المنظمة إلى الوجود لتلبية حاجة الإنسان الملحة للسلام و الأمن ولإشباع تشوقه للحريةُ والكرامة . وما من مكان كانت فيه هذه الحاجة أعظم مما كانت عليه في المستعمرات . إن من المثل العليا السامية والمبادئ الرفيعة التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة لا نجد بينها ما هو أكثر صلة بعصرنا الحاضر من المفاهيم المتلازمة الخاصة بالمسؤولية الدولية إزاء رفاهية الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي وبمسؤولية الدول المستعمرة تجاه المجتمع الدولي .

إن الأمم المتحدة قد اتخذت في البداية خطوات حذرة ومتحفظة لتنفيذ نصوص الميثاق الخاصة بالمناطق الخاضعة للوصاية وتلك التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، ولكنها بعد تزايد أعضائها والزخم المتعاظم لحركة التحرير الوطني في أرجاء العالم لم يعد بوسعها أن تكتفي بالإجراءات المخففة والخطوات المتواضعة التي درجت عليها في السنوات الأولى من وجودها . ففي حين كان منح الاستقلال في تلك السنوات يعتبر هدفاً بعيداً ، لا بل كان في بعض الحالات هدفاً لايمكن بلوغه ، نجد أن منح الاستقلال قد غدا الآن يمثل الاهتمام المباشر والمسؤولية الفورية للأمم المتحدة .

هذا وينبغي النظر إزاء هذه الخلفية إلى عمل اللجنة الخاصة ، لجنة السبعة عشر . إن هذه اللجنة ، على خلاف الهيئات الأخرى كمجلس الوصاية أو لجنة المعلومات من المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، لديها إطار عمل محدد وواضح لايترك مجالاً للغموض أو الشك . هذا الإطار ورد ببضع كلمات في فقرة واحدة في قرار الجمعية العامة رقم ١٦٥٤ ، وهي : «تطلب [الجمعية العامة] من اللجنة الخاصة أن تنظر في تطبيق البيان ، وأن تقدم مقترحات وتوصيات عن تقدم تنفيذ البيان ومداه ، وأن تقدم تقريرها بشأن ذلك إلى الجمعية العامة» . فاللجنة لها وظيفة محددة لاغيرها وهي تقديم التوصيات عن التنفيذ السريع للبيان في جميع المناطق التي لم تبلغ بعد الاستقلال . إننا سنقوم على ضوء هذا التفويض الواضح ، بتفحص توصيات اللجنة بشأن كل منطقة من المناطق ، ولكننا نشعر وقبل أن نقوم بذلك ، بأن من الضروري أن ننظر في مستقبل اللجنة وفي علاقاتها مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة .

أما بشأن مستقبل اللجنة فإن هناك بلا شك الكثير من العمل أمامها لكي تقوم به . فالمناطق الواقعة خارج أفريقيا تنتظر اهتمام هذه اللجنة ، لا بل إن المناطق الأفريقية التي

جرى النظر فيها سابقاً قد تتناولها اللجنة مرة أخرى في جلساتها القادمة . والأمر المهم أن من اللازم تعزيز اللجنة وتوسيع قدراتها وتحسين هذه القدرات حتى تتمكن من أداء مسئوليتها المتزايدة بكفاءة . و بالنظر إلى ماتوقعه البيان من نقل فوري للسلطة إلى شعوب المناطق التابعة فإن من الواضح أن أمام اللجنة عمل كثير ، وليس هذا فقط وإنما عليها تصريف هذا العمل بنشاط وبأقل قدر من التأخير .

ولتمكين اللجنة من القيام بأداء وظائفها بشكل سليم يترتب على الجمعية العامة أولاً أن تزيل الازدواجية الحالية في عمل الأمم المتحدة في هذا الميدان . إن هذه مشكلة حقيقية يجب حلها بشكل يعزز من فعالية هذه المنظمة الدولية . وإلا فإن مجهوداتها لتحقيق التقدم السريع للشعوب التابعة في سيرها نحو الحرية والاستقلال ستصاب بالعجز والتشتت . وعلينا أن نمعن النظر في هذه المشكلة من حيث الصلة لإطار عمل الهيئات المختلفة الموكل إليها الآن بهذه المهمات والأهداف والأغراض العامة للبيان . إن مجلس الوصاية بصفته هيئة أساسية من هيئات الأمم المتحدة لا بد له أن يستمر طالما ظل الميثاق من دون تعديل . وعلى أية حال فإن المناطق التي لم يزل يديرها نظام الوصاية الدولي لها خصوصيتها وقد بلغت مرحلة من التطور بحيث أن البيان يعتبر قليل الصلة بها في المستقبل المنظور على الأقل ، على خلاف صلته بالمستعمرات في آسيا وأفريقيا . . . وهكذا ، وبالنظر لعدم احتمال تعديل الميثاق في المستقبل القريب - فإن مجلس الوصاية قائم وعليه أن يستمر في عمله .

أما الوضع بالنسبة للهيئات الأخرى فهو يختلف بعض الشيء ، وأقدم هذه الهيئات هي (لجنة المعلومات في المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي) ، وكانت تمثل عند إنشائها خطوة مهمة وجريئة إلى الأمام . ومع أنها كانت معنية أساساً بالمشاكل التعليمية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق المذكورة فإن هذه اللجنة كانت لعدد من السنين المنبر الوحيد في الأمم المتحدة الذي تبحث فيه شؤون الشعوب المستعمرة بعمق وتفصيل والمكان الذي تسمع فيه أصوات الدفاع عن الطموحات المشروعة للحرية والعدالة بالنسبة لعدد من المناطق التي هي اليوم ممثلة هنا كأعضاء كاملة السيادة في المجتمع الدولي . وقد كان لبلادي الشرف بالعمل في تلك اللجنة مدة تسع سنوات متعاقبة وإننا نعرف قيمة الخدمات والإسهامات التي قدمتها .

إني أشعر أن من واجبي الآن ، وقد أشرفت هذه المرحلة من عمل الأمم المتحدة على الانتهاء ، أن أثني أمامكم على هيئة السكرتارية التي خدمت اللجنة طوال تلك

السنين بإشراف رئيسين بارزين هما (ولفريد بنسون) ، و(أرنولد كونست) .

إن الأمم المتحدة مدينة لهما ولزملائهما الأكفاء في الهيئة بالفضل الذي لا تستطيع الكلمات أن توفيه حقه .

إن الأمم المتحدة ملتزمة اليوم بأكثر من التقدم الجزئي والتدريجي نحو تحقيق الاستقلال . إنها ملتزمة بتحقيق الاستقلال الفوري لا أقل ولا أكثر . ولهذا نجد أن الهيئات التي ذكرتها آنفاً ، وكانت مهماتها تقرر وفق مفهوم التدرج ، قد تجاوزتها تماماً التطورات الثورية الجارية في السنين القليلة الماضية .

وإننا نهنئ اللجنة تهنئة خاصة على قرارها بتكريس اهتمامها على أفريقيا ، حيث لم يزل الاستعمار على أبشع مظاهره هناك . إن أجزاء واسعة من هذه القارة هي عرضة للدمار من قبل الحكم الاستعماري ، كما أن الملايين من الأفارقة يرزحون تحت معرّة التمييز العنصري .

وعند تمحيص الفصول العشرة الخاصة بالمناطق المنفردة يبرز أمامنا تشابه المشاكل التي تواجهها هذه المناطق : التأخير والمماطلة في منح الاستقلال ؛ التسامح مع ، لا بل حتى التشجيع على ممارسات التمييز والاضطهاد العنصريين ؛ الحرمان من الحريات الأساسية الديمقراطية والسياسية ؛ حماية المصالح الاقتصادية الأجنبية ؛ والقبول بابشع أشكال الاستغلال .

هذا.وما من عربي يتكلم عن الاستعمار إلا وهو يتذكر ضحيته المأساوية الكبرى في الوطن العربي . وما من ضحية أخرى تستحق الجزاء العادل مثل شعب فلسطين . إننا لن نفقد الأمل قط بإيقاظ ضمير البشرية التي خدرته على مدى سنين تشويهات المعتدين وعجز الضحايا . إن صوتنا لن يسكت قط إلا وأن يعود شعب فلسطين إلى أرض أجداده ، حيث سيتمكن من السير بحرية مرفوع الرأس من دون خوف أو خزي .

ومع أن فلسطين لم تذكر في التقرير الذي أمامنا إلا أن اسمها محفور في قلوبنا وعقولنا ولن يمحى أبد الدهر ، إن أية مناقشة لمسألة الاستعمار لن تكتمل قط من دون الإشارة إلى فلسطين وشعبها ، وهو الضحية المأساوية الكبرى للاستعمار في زماننا .

ولعل من سوء طالع الشعب الفلسطيني أن كان عليه خوض معركته من أجل الحرية في وقت كانت الإمبريالية في ذروة قوتها والقارتان الأفريقية والآسيوية ترزحان في نير الحكم الأجنبي .

نعم كان الوضع مختلفاً لو أن شعب فلسطين قد واجه التحدي الصهيوني اليوم

بدلاً من البارحة . ولا شك عندنا أن شعوب آسيا وأفريقيا وقد تحررت أخيراً من سلاسل الاستعمار ، وفي وقت يبلغ فيه مد التحرر الوطني أقصاه ، كانت ستتنادى لنجدة أخوتها في فلسطين أمام هجمة الغزاة الأجانب .

إن إيماننا بعدالة هذه القضية هو إيمان لا يتزعزع . وإننا لعلى ثقة بأن شعوب آسيا وأفريقيا ستقوم هي نفسها ، إن عاجلاً أم آجلاً بالمساعدة في فضح زيف إسرائيل . فستفهم هذه الشعوب أن الصهيونية تمثل في العالم العربي اليوم قوةً هي أكثر شراً وأشد خطراً من التفرقة العنصرية– إنها قوة توسعية وعدوانية مجبولة على الهيمنة على أوطاننا وعلى إيقاف التقدم لشعبنا . إن الأمم المتحدة وهي تتناول قضية فلسطين تواجه التحدي الأكبر للنهوض بما في الميثاق من مثل عليا ومبادئ ، ولتقيم العدل الذي طال انتظاره لشعب تعرض لأسوأ نكبة من نكبات الاستعمار . وسيكفيني هنا في هذه المناقشة التاريخية في الجلسة العامة ، أن أذكر الجمعية العامة أن عملها بشأن تصفية الاستعمار لن ينتهي طالما ظلت فلسطين ترزح تحت حكم استعماري على يد الغزاة الأجانب .»

وقد تناولت بتفصيل قضية عدن في هذا الخطاب وسيطلع القارئ عليه في الجزء التالي من هذا الباب . أما المستعمرات الأخرى وهي روديسيا وانغولا وموزمبيق وجنوب غرب أفريقيا والمستعمرات الأفريقية الأخرى فقد شاركت في بحثها بعمق ويمكن الاطلاع على ذلك في محاضر الجمعية العامة واللجنة الرابعة ولجنة تصفية الاستعمار .

بعد أسبوع من إلقائي هذا الخطاب تسلمت الرسالة التالية من ولفريد بنسون ، وهو الرجل الأنكليزي الذي كان مسؤولاً على مدى سنوات عن قسم المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي في سكرتارية الأمم المتحدة . كان مثالياً عظيماً وقد عمل بتعاون وثيق مع الكتلة المناوئة للاستعمار في اللجنة الرابعة :

تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢–

عزيزي السيد الباجه جي :

أرسل لي تسيان محضر الاجتماع العام للجمعية العامة المنعقدة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ . كنت بطبيعة الحال مهتماً بالمناقشة عن التحرر الوطني ومن وجهة نظر ضيقة ليست غير مهمة من حيث تركيب لجان الأمم المتحدة ، التي يمكن أن تخدم بأفضل شكل مصالح التطور السلمي . وقد تابعت منذ مغادرتي نيويورك

مداخلاتك بتقدير كبير .

رسالتي هذه المرة شخصية . ولقد كانت لفتة تستحق التقدير منك أن تنوه بالمستر كنْست وبشخصي بعبارات لطيفة . هذا وإني أشعر أننا نستحق ثناءك العاطر ، فمهما بدت مناقشتنا في السنوات الأولى خجولة للأقطار الجديدة فأنت تعرف أن اللجنة عند إنشائها وخلال كفاحهـا من أجل البقاء في سنواتهـا الأولى كانت تمثل (خطوة مهمة وجريئة إلى الأمام) .

إني أحياناً ، حتى في هذه الأيام ، أحس بسرور مبطن حين يسألني بعض الذوات الإنكليز بلهجة تذكر بعهد الاستعمار القديم ألم تساعد السكرتارية على انتهاك الميثاق ؟ علمـاً أنه كـانت هناك قلة من المندوبين ، وأنت من ضـمنهم ، وكـذلك الخـالدي(*) وسيسنيروس وشيفا راو ، من الذين عملوا كثيراً للإبقاء على هذا الجزء من الميثاق حيّاً» .

إن لجنة السبعة عشر قد جرى توسيعها بجعل عدد أعضائها أربعة وعشرين عضواً ، فانتخب العراق لإحد مقاعدها الإضافية ، وهو عضو فيها منذ ذلك الحين . وقد علق سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة على اختيار العراق كمايلي من مقتطفات الوثائق البريطانية التي نشرت عام ١٩٩٤ :

* برقية رقم ٩ مؤرخة في ٩ / ١ / ١٩٦٣ مرسلة من السر باتريك دين سفير بريطانيا وممثلها الدائم في الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية البريطانية .

«إن وجود العراق في اللجنة يجعل من المرغوب استمرارنا فيها حتى نقاوم بقدر الإمكان الضرر الذي سيلحقه بنا الباجه جي . وقد أوضحت مرة أخرى لرئيس الجمعية العامة «محمد ظفر الله خان» وللسكرتير العام المساعد ناراسيمان وكذلك فعل زميلي الأسترالي ، بأن اختيار العراق لعضوية اللجنة غير مرغوب فيه وهناك أمل ضعيف بأن رئيس الجمعية سيفكر في الأمر مجدداً .

ولكنني أعتقد بأن الدعوات أرسلت وتم قبولها ولذا فالتهديد بعدم مشاركتنا في اللجنة لن يؤدي إلى استبدال العراق بدوله آسيوية أقرب إلينا ولكنه سيسبب لنا مشاكل خطيرة . العراق يفضل على أندونيسيا» .

(*) عوني الخالدي ، كان ممثلاً لعراق في الأمم المتحدة من ١٩٤٦- ١٩٥٥ ، وقد قام بتمثيل بلادنا بكفاءة عالية وامتياز عظيم في مجلس الوصاية واللجنة الرابعة ولجنة المعلومات من المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي . أما سيسنيروس فكان ممثلاً لكوبا (قبل حكم كاسترو) ، وكان شيفا راو ممثلاً للهند .

* وفي رسالة رقم ١٠٧٢٤/١٠/٦٣ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٤ من البعثة البريطانية لدى الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية :

«علينا أن نفكر ما سيكون موقفنا إذا نجح الباجه جي في إدخال مناطق الخليج الفارسي في جدول أعمال اللجنة . إنه شخص مقتدر ومثابر وينجح في أغلب الأحيان في تحقيق مآربه» .

عدن والجنوب العربي :

أثيرت قضية عدن بشكل مفصل وللمرة الأولى في الأمم المتحدة في الخطاب الذي ألقيته في الجمعية العامة في ١٩٦٢/١١/٢٠ كما يلي :

«إن الفصل الثاني عشر والأخير من تقرير لجنة السبعة عشر مخصص للعرائض المقدمة بشأن مناطق لا تنظر فيها اللجنة تحديداً . ومن هذه المناطق عدن ، وهي ذات أهمية خاصة للوفد العراقي . لقد تدهور الوضع في هذه المنطقة و المناطق المجاورة لها تدهوراً كبيراً نتيجة لإقرار مجلس العموم البريطاني يوم الثلاثاء الماضي لخطة الحكومة البريطانية بإقامة اتحاد فدرالي بين عدن والمشيخات المجاورة . إن رئيس وفدنا ووزير الخارجية العراقي هاشم جواد ، كان قد أشار في خطابه الذي ألقاه في المناقشة العامة في الشهر الماضي إلى هذا الاتحاد وإلى الدوافع الحقيقية وراء دعوة الحكومة البريطانية لإقامته . استشهد الوزير في كلمته بنبذة من ورقة الحكومة البريطانية عن سياسة الدفاع ، وأود أن أكررها . تقول الورقة :

«إننا لأغراض عمليات محتملة في الخليج ، قد اعتمدنا على عدن كقاعدة ، وكذلك على إمدادات من كينيا . ومن الآن فصاعداً نحن نخطط للإبقاء على قوات برية تعسكر بشكلٍ دائم في عدن والخليج ، ولإمدادها عاجلاً في حالة الطوارئ ليس فقط جواً وإنما أيضاً بواسطة قوات خاصة مشتركة برمائية شرق السويس قادرة على إنزال قوات برية في المناطق المهددة ، مع معداتها الثقيلة ، وتوفير دعم جوي ومع مساعدة في الاتصالات .... إننا في الوقت الحاضر نبقي في كينيا قسماً من الاحتياطي الإستراتيجي لجيشنا ، وهو متاح لدعم السلطة المدنية في المناطق الأفريقية التي تحت مسؤوليتنا ، وكذلك ليكون هذا الاحتياطي بمثابة إمداد لقواتنا في الشرق الأوسط ، لغرض العمليات في الخليج الفارسي بالدرجة الأولى» .

وبالإضافة إلى الرغبة بالإبقاء على قاعدة عسكرية دائمة نجد أن الاتحاد قد فرض

فرضاً على أهالي عدن وذلك لفصل المدينــة وما وراءها عن اليمن بصورة دائمة ، وهي جزء لا يتجزأ منها . إن السرعة التي جرى بها تمرير الاتحاد في مجلس العموم قد يفسر بما حدث من تغييرات كبيرة في اليمن حيث تولت بعد طول انتظار مقاليد الأمور في البلاد حكومة تقدمية تتطلع نحو المستقبل . إن الثورة في اليمن وظهور حكومة نذرت نفسها للإصلاح والتقدم من شأنه أن يزيل الشكوك التي راودت العناصر اللبرالية في عدن بشأن الوحدة مع اليمن . يضاف إلى هذا لم تستحصل موافقة أهالي عدن على الاتحاد . ثم إن طلب الأحزاب المعارضة بإجراء الانتخابات قبل الدمج كان مصيره الرفض ، لا بل إن مشروع الاتحاد إنما أقر من قبل المجلس التشريعي المزعوم . إن هذا المجلس قد انتخب بموجب نظام غير ديمقراطي تماماً . أعضاوءه المنتخبون وعددهم اثنى عشر عضواً حصلوا على أصوات ٢ بالمائة فقط من مجموع السكان . وقد امتنع ثمانية من هؤلاء الأعضاء المنتخبين عن التصويت ولم يصوت لصالح مشروع الاتحاد سوى أربعة أعضاء فقط .

هل إن قراراً يصدره مثل هذا المجلس يمكن أن يكون بديلاً عن قرار تتخذه هيئة منتخبة من أغلبية الناس على أساس نظام انتخابي ديمقراطي حقاً ؟ كيف يمكن لمسألة بهذه الأهمية أن تقرر بهذه الطريقة؟

· إن عمل الحكومة البريطانية غير قابل للتبرير نظراً إلى أن الانتخابات كانت ستجري في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ . وأقل ما كان على حكومة المملكة المتحدة أن تفعله هو الانتظار لحين انتهاء هذه الانتخابات . لقد زعمت أن الوضع في المنطقة لم يكن يسمح بإجراء الانتخابات مبكراً . فلنفترض جدلاً أن هذا الزعم صحيح . أما كان على الحكومة البريطانية أن تؤجل أيضاً تنفيذ مشروع الاتحاد إلى الوقت الذي يكون من الممكن فيه إجراء الانتخابات في المنطقة؟

لم يكن هناك سبب عاجل لأخذ موافقة مجلس العموم في الوقت الحاضر ، لاسيما وأن عدن لن تتمكن من الانسحاب من الاتحاد قبل مرور ستة أعوام . وهكذا نجد أن مصير أهالي عدن قد تقرر ولمدة لا تقل عن ستة أعوام من قبل أقلية في مجلس انتخب قبل أربع سنوات على أساس نظام انتخابي انتقائي وكثير القيود ، وفي انتخابات قاطعتها أحزاب المعارضة الوطنية .

أما دنكن ساندز ، وزير شؤون الكمنويلث والمستعمرات فقد قدم في مجلس العموم في ١٣/ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ سبباً غريباً لرفضه تأجيل الاتحاد إلى ما بعد

الانتخابات . قال إن هذه الانتخابات لايمكن إجراؤها لأن الحكومة الاتحادية ربما تعيد النظر في اقتراحها بالاتحاد مع عدن إذا حصل مزيد من التأخير .

إن هذه حجة سخيفة للغاية ، فالحكومة الاتحادية ما هي إلا من أذناب الإنكليز . غير أن الوزير المذكور قال بصراحة أن ثورة اليمن كانت هي السبب الرئيسي للمصادقة على مشروع الاتحاد . ولقد ذكر مايلي :

« إن المسألة الرئيسية لم تعد ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي إجراء الانتخابات قبل الدمج . فالقضية المركزية الآن هي هل يجب تعزيز وتوطيد عدن والاتحاد وذلك بالوحدة بينهما ، في وجه التهديد السافر على العصيان .»

إن العمل الطائش والمتسرع في إقدام الحكومة البريطانية على دفع مشروع الاتحاد دفعاً في مجلس العموم كانت له ردود فعل فورية في عدن ، فقد استقال وزير الثقافة والإعلام ، وهو أحد المسؤولين المنتخبين القلائل في عدن ، احتجاجاً ، كما أن السكرتير العام لمؤتمر نقابات العمال في عدن ، وهو رجل سجين ، قد تعرض للجلد- أجل ، للجلد - لأنه لم يوافق على مشروع الحكومة البريطانية .

لقد ارتفعت في المملكة المتحدة نفسها أصوات عديدة تعارض الحكومة البريطانية وعملها المتهور . إني لا أقتبس مما أدلى به نواب المعارضة العمالية في مجلس العموم الذين شجبوا مشروع الاتحاد ، إنما سأقتبس من مصدر محايد . فقد كتبت صحيفة الأوبزرفر الأحد الماضي المصادف ١٨/ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ افتتاحية بعنوان لائق (ديناصور في عدن) جاء فيه ما يلي :

«إن قرار الحكومة بالإصرار على الدمج بين مستعمرة عدن واتحاد الجنوب العربي (المؤلف من إمارات محمية عدن الغربية السابقة) من دون استحصال موافقة الشعب في عدن هو قرار مستغرب وخطير وغير حكيم .

إنه مستغرب لأنه يتناقض مع الدرس الذي تلقنته التجربة البريطانية في عملية الإنعتاق من الاستعمار وفي التعامل مع شؤون الشرق الأوسط خلال الخمس عشرة سنة الماضية . . وإنه خطير لأنه يهدد بإحداث حالة من العنف والقمع بلا ضرورة باسم النظام والاستقرار . وإنه غير حكيم لأن من المؤكد أن يضر ، بالمصالح البريطانية المقصود صيانتها ، وربما يدمرها في النهاية» .

إن مشروع الاتحاد نفسه لا يتفق أبداً مع (البيان لمنح الاستقلال ، للأقطار والشعوب المستعمرة) . وسأوضح ذلك باختصار .

ففي الرسالة التي وجهها وزراء الاتحاد ووزراء عدن ، وهم قد عينهم الإنكليز ، إلى وزير المستعمرات جاء ما يلي نصاً :

«لقد بينت لنا الحكومة البريطانية بوضوح أن أي اقتراح نرغب بتقديمه ينبغي ألا يؤثر على سيادة بريطانيا على عدن ، أو على السلطات التي يتمتع بها حاكم عدن . وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لعدن فإن بريطانيا تطلب ضمانات كاملة بمعنى الكلمة لعمل منشآتها الدفاعية بشكل لا يقيده قيد ، تلك المنشآت التي هي ضرورية لقيامها بمسؤولياتها في أرجاء العالم» .

إن المادة الثانية من المعاهدة التي صادق عليها مجلس العموم البريطاني قبل أيام تنص بشكل قاطع على ما يلي : «لا شئ في هذه المعاهدة سيؤثر على السيادة البريطانية على عدن» .

لا حاجه لي إذن أن أبين التناقض بين هذه المادة وبيان منح الاستقلال المشار إليه أنفاً . إن المادة التاسعة من المعاهدة تنص على ما يلي : «لحكومة المملكة المتحدة أن تستبعد ، أو تسحب في أي وقت ، من الاتحاد أي منطقة أو مناطق في عدن ، إذا وجدت أن هذا أمر مرغوب فيه لأغراض مسؤولياتها الدفاعية في أرجاء العالم»

يضاف إلى هذا أن عدن لا حق لها بالانسحاب من الاتحاد إلا بموافقة الحكومة البريطانية ، وهذا لا يمكن أن يحصل قبل مرور ست سنوات . هذا وحتى لو حصل الانسحاب ستظل عدن مستعمرة بريطانية .

وهكذا يتضح أن الاتحاد يهدف بالدرجة الأولى إلى المحافظة على الوضع الاستعماري لعدن وإلى الإبقاء على سلطة الحكومة البريطانية في تلك المنطقة من العالم العربي . إن هذا يجري بطرق شتى . فعلى سبيل المثال إن بوسع الحكومة البريطانية أو المندوب السامي كما سيدعى ، أن تنقض أي قرار يتخذه الاتحاد بشأن أمور تتعلق بالدفاع أو الشؤون الخارجية والأمن الداخلي ، لذا لم يترك الإنكليز شيئاً للمخاطرة به ، إذ حتى لو حدث افتراضاً أن شيوخ القبائل في الاتحاد طالبوا ذات يوم بالاستقلال الحقيقي أو بسحب الأسلحة النووية وغيرها من المنشآت العسكرية بعدن ، فإن بوسع الحكومة البريطانية أن تحول دون هذه المطالب . هذه إذن هي حالة لمنطقة معينة لا تتظاهر فيها الحكومة البريطانية حتى بمجرد إعدادها للاستقلال .

إن عدن قاعدة عسكرية ، وستظل قاعدة عسكرية شاء أم أبى سكانها أو شعوب الأقطار العربية الأخرى المهددة مباشرة بها . وبعبارة أخرى ستبقى عدن مستعمرة إلى الأبد .

هذا وسأستشهد مرة أخرى بما جاء في افتتاحية الأبزرفر ذاتها المنوه عنها آنفاً ، والكلام هذه المرة وصف للوضع السائد في الجنوب العربي . . حيث تقول تلك الافتتاحية :

«ثمة تحالف بين السلطة الاستبدادية والرؤساء الإقطاعيين المحليين وأقلية من التجار ، ويقف هذا التحالف بوجه معارضة وطنية ويسارية تحظى بتأييد شعبي واسع ، وثمة نظام انتخابي جرى التلاعب به لاستبعاد معظم الأصوات المعارضة . ثمة زعماء نقابيون زجوا في السجون لنشاطهم السياسي ولتنظيمهم إضرابات غير قانونية . وهم يجلدون بالعصا لأنهم هددوا بالإضراب عن الطعام انتصاراً لواحد منهم . وثمة إزاء كل هذا وفي خلفيته تتماهى السلطة الاستبدادية مع جميع الأنظمة الرجعية المتبقية في الشرق الأوسط ضد قوى الإصلاح والوطنية التي تغلغلت أخيراً في اليمن ومنها إلى شبه الجزيرة العربية بأسرها .

فما هو السبب لكل هذا ؟ إنه التمسك بقاعدة عسكرية ، سواء أرادها السكان المحليون أم لا ، وغرضها الرئيسي هو الحفاظ على المصالح النفطية في الخليج الفارسي» .

إن هذا وصف للاستعمار في أسوأ أحواله ، استعمار يقوم على الجشع فقط لاغير . ولي أن أضيف عرضاً أننا قد جنبنا في هذه الحالة على الأقل مغبة النفاق باسم مهمة الرجل الأبيض ورسالة الحضارة . إن عدن يجب أن تظل قاعدة لحماية نظام الاستغلال والجشع هذا .

إننا نأمل وأنا على ثقة بأن الشعوب العربية تشاطرنا هذا الأمل بأن توجه الأمم المتحدة عنايتها نحو هذا الركن المنسي من وطننا . كما أننا نرجو أن تقوم الجمعية العامة بإصدار قرار في هذه الدورة تؤيد به حق الشعب في عدن والجنوب العربي بالوحدة من جديد مع اليمن ولتحقيق تطلعات هذا الشعب نحو الحرية والاستقلال .

علي أن أقول إن السياسة الاستعمارية التي تتبعها المملكة المتحدة الآن في هذا الجزء من العالم العربي تتناقض تماماً مع سياستها اللبرالية والتقدمية في غرب أفريقيا وفي أجزاء معينة في آسيا . ولقد سنحت لنا مناسبة في السابق لتهنئة المملكة المتحدة ، كما فعل في الواقع ممثلون لبعض مستعمراتها السابقة ، على سياساتها المتطلعة نحو المستقبل ولكن يبدو أن النفط في العالم العربي قد أطفأ البصيرة وجعل حكومة المملكة المتحدة من أعتى المؤيدين للرجعية والاستغلال في منطقتنا وهي التي كانت على مدى سنوات رائدة من بين الدول الاستعمارية في إعداد الشعوب المستعمرة للاستقلال .»

بعد أن أصبح العراق عضواً في لجنة الأربعة والعشرين (لجنة تصفية الاستعمار) في بداية ١٩٦٣ ، أولت اللجنة اهتماماً خاصاً لقضية عدن .

افتتحت شخصياً المناقشة بخطاب جامع مفصل واقترحت تأليف لجنة فرعية لزيارة المنطقة واستطلاع رأي السكان فيها . ألفت هذه اللجنة من خمسة أعضاء كنت أنا أحدهم بالإضافة إلى مندوبي كمبوديا (الرئيس) ويوغسلافيا وفنزويلا ومدغشقر . ذهبنا إلى اليمن والعراق ومصر للاستماع إلى أقوال المستدعين من المنطقة لأن السلطات البريطانية منعتنا من الدخول إلى عدن ، وقابلنا المئات بمن فيهم الزعماء البارزين مثل عبد القوي مكاوي ، وعبد الله الأصنج ومحمد سالم باسندوه ، وشيخان الحبشي وقحطان الشعبي ومحمد علي الجفري وغيرهم .

وبعد عودتنا إلى نيويورك استأنفت لجنة تصفية الاستعمار بحث الموضوع ووافقت على جميع المقترحات التي قدمتها . وفيما يلي تعليق ممثل بريطانيا الدائم لدي الأمم المتحدة السر باتريك دين على ذلك :

برقية رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣ . . «إنني لست واثقاً بأن الباجه جي وهو ذكي ومنتهز للفرص لن يحاول خلال رحلة اللجنة الفرعية أن يحولها إلى منطقة قريبة من عدن وحدود اتحاد الجنوب العربي أثناء وجودها في اليمن» .

وفي ما يلي أيضاً مقتطفات من التقرير المؤرخ في ١٩٦٣/٨/٦ والمرقم ٣٦/١٥٤/٢٠/١٥ المرفوع إلى وزير الخارجية اللورد هيوم من السر باتريك دين سفير بريطانيا وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة :

« إن المناقشة عن عدن برمتها كان يديرها سفير العراق (عدنان الباجه جي) الذي بدأ بخطاب جامع هاجم فيه كل ناحية من سياستنا في المنطقة وداعياً بصراحة إلى إلحاقها باليمن . بعد ذلك جاء بشخصين من المستدعين الذين قدموا صورة غير معقولة للحكم البريطاني ثم قدم مشروع قرار بتأليف لجنة فرعية لزيارة عدن والبلاد المجاورة . وقد زارت اللجنة الفرعية اليمن وبغداد والقاهرة . والسفير العراقي يوجهها ويرشدها . وكما كان المتوقع فإن اللجنة الفرعية وافقت موافقة كاملة على الصورة التي قدمها سفير العراق .»

رفعت لجنة تصفية الاستعمار توصياتها بشأن الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشر وفيما يلي نص خطابي الذي ألقيته في الاجتماع ١٢٦٩ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣ :

«تم النظر في قضية عدن هذه السنة بشكل مفصل من قبل لجنة الأربعة والعشرين الخاصة . وقد خصصت اللجنة الخاصة ستة وعشرين اجتماعاً للنظر في هذه المشكلة الاستعمارية المهمة . كما أنها عينت لجنة فرعية لزيارة المنطقة لغرض التحقق من آراء الناس ولإجراء محادثات مع السلطة التي تديرها ، إن قرار حكومة المملكة المتحدة بحجب تعاونها قد اضطر اللجنة الفرعية إلى قصر أعمالها على الدول المجاورة حيث استمعت إلى عشرات المستدعين وتسلمت مئات العرائض . إن تقريرها المقدم للجنة الخاصة يتكلم عن نفسه . وبما أنني عضو في اللجنة الفرعية فلن أتحدث عن عملها وأترك لغيري تقييم ما أسهمت به في قضية الحرية في ذلك الجزء من العالم .

كان لي شرف افتتاح المناقشة عن عدن في اللجنة الخاصة في نيسان/ أبريل الماضي ، وآراؤنا عن هذه القضية معروفه جيداً ، وقد جرى تلخيصها بما لا يقل عن أربع وأربعين فقرة من تقرير اللجنة الخاصة .

إن جميع عناصر الحالة الاستعمارية الكلاسيكية متوفرة في قضية عدن ، فالمنطقة وقعت تحت السيطرة البريطانية من خلال اكتساح عسكري ، ثم صارت مستعمرة من مستعمرات التاج ، وهي الآن قاعدة عسكرية مهمة تعمل لحماية مصالح الدول المستعمرة في المنطقة . ثمة نظام غير تمثيلي مذعن بشكل خاص لمشورة وتوجيه بريطانيا ، وفصل المنطقة عن اليمن كرهاً مستمر . كان رأينا دائماً ان المنطقة جزء لا يتجزأ من اليمن وأن توحيدها من جديد مع البلد الأم يجب ألا يعاق أو يتأخر .

لقد قدم ممثل اليمن للجمعية العامة سرداً تاريخياً دقيقاً ومفصلاً للمشكلة ، ولا داعي لتكرار ما قاله ، ولكني أرى أن من المهم تأكيد الأساس القانوني المشكوك فيه للسلطة البريطانية في المنطقة . إن هذه السلطة سواء في حالة عدن نفسها أو في حالة المحميات ، إنما نشأت عن اكتساح عسكري بمعنى الكلمة . هذا وفي حالة المحميات نجد أن السلطة البريطانية تقوم على معاهدات حماية غير قانونية وغير متكافئة ، عقدت في أواخر القرن التاسع عشر مع سلاطين وأمراء وشيوخ في تلك المنطقة الشاسعة الممتدة من عدن شرقاً وحتى مسقط . إن تلك المعاهدات وهي إما فرضت فرضاً أو استحصلت عن طريق الرشاوى ، لم يجر قط ابتغاؤها طوعاً ، إنما أبرمت من شيوخ إقطاعيين جهلة لم تكن لديهم سيادة قانونية على الأراضي أو الشعوب التي كانوا يقبلون باسمها مثل تلك الالتزامات الواسعة النطاق . هذا ومن الواضح تماماً أن المعاهدات لم تكن متكافئة قطعاً لأنها عقدت بين رؤساء قبائل ضعفاء وعاجزين وبين الإمبراطورية الاستعمارية الأولى

في العالم في ذلك الوقت .

وفي الآونة الأخيرة جرى ترسيخ السلطة البريطانية على هذه السلطنات والمشيخات وذلك بتوحيدها باتحاد فدرالي عقدت معه حكومة المملكة المتحدة معاهدة في شباط / فبراير ١٩٥٩ . وبموجب هذه المعاهدة تحتفظ المملكة المتحدة بالسيطرة الكاملة حصراً على الشؤون الخارجية . أما معاهدات الحماية وغيرها من اتفاقيات المشورة المعقودة سابقاً مع الشيوخ فقد ظلت نافذة ، كما أعطيت القوات البريطانية الحرية المطلقة في الحركة وفي إقامة المنشآت متى شاءت .

إن هذه النصوص على أهميتها لا تعطي حقاً صورة دقيقة وكاملة عن مدى السيطرة والنفوذ اللذين تمارسهما الحكومة البريطانية في هذه المناطق . وهذا النفوذ لا يستمد فقط من اتفاقيات مكتوبة وإنما من علاقات التبعية التي تربط هؤلاء الشيوخ الإقطاعيين بالحكومة البريطانية .

أدخلت مستعمرة عدن في الاتحاد في كانون الثاني / يناير ١٩٦٣ وذلك من دون موافقة شعبها وباتباع أغرب الأساليب . وقد قلت حول هذا الموضوع في اجتماع لجنة الأربعة والعشرين في نيسان / أبريل الماضي :

«إن طلب أحزاب المعارضة بإجراء الانتخابات قبل الدمج قد رفض . وعوضاً عن ذلك أقر مشروع الاتحاد من قبل المجلس التشريعي المزعوم . . . وهو الذي انتخب بموجب نظام للتصويت هو أبعد ما يمكن تصوره عن الديمقراطية . . . وقاطعت انتخابات هذا المجلس نسبة تزيد عن ٧٦ بالمئة من السكان ، وقد جرت في ١٩٥٩ ، ولم يحصل الأعضاء المنتخبون إلا على أصوات ما نسبته ٢ في المئة من السكان ، علماً بأن أغلبية الأعضاء المنتخبين لم يوافقوا على الدمج الذي تمت الموافقة عليه بفضل أصوات الأعضاء المعينين . وهكذا فإن مصائر الشعب في عدن قد تقررت ولمدة لاتقل عن ست سنوات بأغلبية أصوات المجلس الذي أنتخب بموجب نظام للتصويت كثير القيود و انتقائي جدا وذلك قبل أربع سنوات .»

من الواضح الآن أن الأهداف الرئيسية للسياسية البريطانية في عدن وما وراءها من المناطق هي :

أولاً : ضمان الفصل الدائم بين هذه المناطق واليمن .

ثانياً : تسهيل وتوطيد السيطرة البريطانية على هذه المنطقة من الوطن العربي مع الاحتفاظ بقاعدة عسكرية في عدن للدفاع عن المصالح النفطية الأجنبية في الخليج

العربي .

إن ممثلي المملكة المتحدة قد قالوا في لجنة الأربعة والعشرين الخاصة أن سياسة حكومتهم هي إيصال شعب المنطقة إلى الحكم الذاتي والاستقلال بأسرع وقت ممكن في ظروف ملائمة ومستقرة . إننا سنكون آخر من ينازع هذه السياسة إذا كانت قائمة كلياً على رغبات الشعب المعني . غير أن لدينا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الاستقلال الذي تفكر فيه حكومة المملكة المتحدة لن يكون قائماً على رغبات الشعب ، فالنية مبيتة على جعل المنطقة معتمدة دائماً ، سياسياً واقتصادياً ، على المملكة المتحدة ، وهذا لا يجعلها قوية ومتمتعة بالرخاء .

كانت مهمة اللجنة الخاصة هي العثور على أفضل الوسائل لضمان التطبيق العاجل للبيان بطريقة تعكس حقاً رغبات الشعب في عدن في ظروف الحرية والأمن .

إن الاستقلال الذي ترغب المملكة المتحدة بمنحه- أو تقول أنها ترغب بمنحه- هو استقلال مختلف تماماً . إنه مرسوم للإبقاء في السلطة على نظام اجتماعي متخلف ؛ إنه مرسوم للحفاظ على الامتيازات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تتمتع بها الحكومة البريطانية في الوقت الحاضر وضمان بقائها في المستقبل . في حين أن بيان عام ١٩٦٠ إنما يتوقع استقلالاً خالياً من جميع القيود ، استقلالاً يقوم بشكل كامل على الخيار الحر للشعب .

كان هذا بالضبط هو الذي يدور في خلد اللجنة الفرعية حيث قدمت استنتاجاتها وتوصياتها فأقرت اللجنة الخاصة مشروع قرارها في ١٩/ تموز/ يوليو ١٩٦٣ .

ومشروع القرار هذا يتضمن في طبيعة أمره توصية مركزية واحدة ، وهي أن من الضروري استطلاع آراء السكان في المنطقة في جو من الضمانات المناسبة تماماً وفي ظروف من الحرية التامة .وفي رأينا أن هذه هي توصية معقولة للغاية . والواقع أن حكومة المملكة المتحدة قد قبلت بهذا الرأي في أجزاء كثيرة من أفريقيا عندما أجريت فيها الانتخابات وأسفرت عن حكومات وطنية منتخبة تعكس بشكل حقيقي آراء ورغبات الشعب المعني . إن كل ما نطلبه هو إجراء الشيء ذاته في حالة عدن ، فنحن لا نستطيع أن نجد فارقاً بين عدن و بين كينيا أو شمال روديسيا أو نياسلاند .

في القرار الذي أصدرته اللجنة الخاصة في ١٩/ تموز/ يوليو ١٩٦٣ نجد أن السلطة التي تدير المنطقة قد دعيت إلى إجراء التغييرات الدستورية الضرورية بهدف إقامة هيئة تمثيلية وإنشاء حكومة للمنطقة كلها . . . . على أن يجري تكوين هذه الهيئة التشريعية

والحكومة بعد انتخابات عامة تجري بالاقتراع العام للبالغين مع الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية .

ولإدراك أهمية الفقرة ٨ أعلاه وفهمها على نحو أفضل فإنها ينبغي أن تقرأ على ضوء الفقرة ١١ من القرار نفسه التي توصي «بفتح محادثات بلا تأخير بين الحكومة التي تسفر عنها الانتخابات . . . لغرض تحديد التاريخ لمنح الاستقلال .»

إن السبب وراء الاقتراح بإيجاد هيئة تشريعية واحدة وحكومة واحدة للمنطقة بأسرها هو أن الترتيبات وأشكال نقل السلطة ، وكذلك الاتفاق على تحديد تاريخ الاستقلال ، كل هذا سيتم اتخاذه من حكومة واحدة منتخبة من السكان جميعاً ، بالاقتراع العام للبالغين ، وليس من حكومات منفردة أومن الشيوخ أو السلاطين .

إلى هذا فإن مشروع قرار اللجنة الخاصة يوصي الجمعية العامة «باتخاذ الترتيبات الضرورية ، بالتشاور مع سلطة إدارة المنطقة ، من أجل وجود فعال من الأمم المتحدة قبل الانتخابات وخلالها » .

وكما سيتضح من تقرير اللجنة الفرعية نجد أن المستدعين الذين استمعت لهم اللجنة المذكورة قد أجمعوا على الرغبة بنوع من مشاركة الأمم المتحدة ، لأنهم غير مطمئنين بأن إجراء الانتخابات سيتم بشكل حر وصادق إذا ترك الأمر كله إلى سلطة إدارة المنطقة أو إلى الحكومات المحلية التي تمارس السلطة في الوقت الحاضر . على أن من اللازم أن نلاحظ أن اللجنة الخاصة لم تقترح بأن تكون الانتخابات تحت إشراف وسيطرة مباشرين من الأمم المتحدة .

إن كل ما اقترحته اللجنة المذكورة هو ضرورة الوجود الفعال للأمم المتحدة في المنطقة قبل إجراء الانتخابات وخلال إجرائها . وليس هذا بالأمر الجديد على المنظمة ففي السنوات القليلة الماضية قبل عدد من الأقطار المستقلة بفكرة وجود حضور الأمم المتحدة لتولي وظائف معينة وأداء أغراض محددة .

فإذا كانت الأقطار المستقلة تقبل بهذا الحضور فإن من باب أولى ألا تعارض سلطة إدارة المنطقة بوجوده في منطقة لا تتمتع بالحكم الذاتي لغرض تطبيق البيان عن منح الاستقلال .

إننا نأمل أن تحظى توصيات اللجنة الخاصة الواردة في قرارها الصادر في ١٩/ تموز/ يوليو ١٩٦٣ بمصادقة الجمعية العامة ، لأنها بنظرنا الطريقة المثلى لمعالجة الوضع في عدن والمحميات المحيطة بها . إننا نتكلم بالطبع عن منطقة شاسعة المساحة

كانت قد أهملت مع الأسف مدة تزيد عن المائة عام ، منطقة تمثل اليوم معقلاً من معاقل الاستعمار في الوطن العربي ، الذي تحاول فيه الدول الاستعمارية أن تحافظ على مركزها بطرق شتى ، مثل الإبقاء على نظام قبلي منقرض ، حيث يقدم لنا فيه الشيوخ الإقطاعيون على أنهم الممثلون الحقيقيون لشعبهم . ليس هناك في عالمنا اليوم مكان لمثل هذا النظام ، فهو نظام يناقض كل ما حققته أقطار العالم كافة من تقدم نحو الحرية والتحرر الوطني . إننا ، في هذا الزمن الذي تتلخص فيه الشعوب من نير الحكم الاستعماري لتنضم إلى مسيرة الحرية الكبرى التي لاتقاوم ، نجد الجنوب العربي يرزح حتى الآن تحت أبشع الأحوال الشبيهة بالقرون الوسطى .

ونحن إذ نفكر بكل هذا نطالب الجمعية العامة بأن توافق على مشروع القرار الذي اقترحته لجنة الأربعة والعشرين ، علما أن الوفد العراقي سيؤيد أي مشروع قرار آخر يقدم للجمعية العامة ويكون متضمنا للنصوص الأساسية الواردة في المشروع المقترح المذكور آنفاً» .

وافقت الجمعية العامة بأغلبية كبيرة على توصيات لجنة تصفية الاستعمار بالقرار رقم ١٩٤٩ الذي توليت صياغته والذي يدعو الحكومة البريطانية إلى إلغاء كافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ووقف العمليات العسكرية ضد شعب المنطقة وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح لعودة المنفيين وإفساح المجال للشعب لممارسة حق تقرير المصير وذلك عن طريق انتخابات يشارك فيها جميع البالغين رجالاً ونساء وذلك بأشراف الأمم المتحدة قبل وبعد هذه الانتخابات . وتتولى الحكومة المؤقتة التي تنبثق منها مهمة التفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن انسحاب قواتها فوراً من البلاد وإعلان استقلالها .

تلقيت بعد ذلك ببضعة أشهر الرسالة التالية من السيد محمد سالم باسندوه باسم حزب الشعب الاشتراكي :

سيادة السفير الدكتور عدنان الباجهجي ،
رئيس وفد العراق لدى الأمم المتحدة
نيويورك

عزيزي الدكتور عدنان :

اعذرني أولا لتأخري في الكتابة إليك . . لقد أطلعت الإخوة أعضاء الهيئة العليا للحزب على كل ما قمتم به لصالح قضية شعبنا أثناء عرضها أمام لجنة تصفية الاستعمار ، وكل ما قدمتم لي من مساعدات أثناء وجودي في الأمم المتحدة لمتابعة النظر في القضية والكلام أمام اللجنة . . وقد كلفتني الهيئة العليا للحزب بالكتابة إليكم شاكرين لكم مجهوداتكم الضخمة من أجل قضية شعبنا .

وتأكد يادكتور عدنان أن شعبنا في الجنوب اليمني المحتل يكن لشخصكم الكريم فائق الاحترام وعظيم التقدير . . وإن كل فرد من أفراده ليتابع كل مجهوداتكم في الأمم المتحدة لصالح قضايا العرب بوجه عام ، ولصالح قضية شعبنا العربي في الجنوب اليمني المحتل بوجه خاص باهتمام بالغ .

وأنا الذي أتيحت لي فرصة حضور عديد من جلسات لجان ومجالس الامم المتحدة التي اشتركتم فيها ، لايسعني إلا أن أبدي إعجابي الجم بكم كفاءة عربية ممتازة قلما يوجد لها مثيل . . .

لقد تابعنا ، الإخوة وأنا ، ما قمتم به مؤخراً من مجهود كبير حتى أنكم أقنعتم لجنة الأربعة وعشرين بإعادة النظر في قضية شعبنا نظراً لما يجري في ردفان .

وسررنا غاية السرور بمصادقة اللجنة بأغلبية ١٨ على المشروع بقرار الذي تقدمتم به سيادتكم نيابة عن ثمان دول أخرى إلى اللجنة .

ختاماً . . . تفضلوا يا أخ عدنان بقبول صادق امتناننا وعظيم تقديرنا . . مع تحيات كل الإخوة وتحياتي لكم وللأخت فيحاء والأخ برهان وبقية أعضاء وفد العراق . ودمتم .

المخلص لكم

محمد سالم باسندوه

وفي صيف عام ١٩٦٤ ذهبت اللجنة الفرعية الخاصة بعدن إلى المنطقة مره أخرى والتقت في صنعاء وتعز والقاهرة وجدة بمثات المستدعين الذين حذرونا من أن الوضع هناك أخذ يخرج عن السيطرة وينذر بأن يغرق المنطقة برمتها في الفوضى وسفك الدماء ، ما لم تتدخل الأمم المتحدة عملياً . ولحسن الحظ جاءت إلى بريطانيا حكومة عمالية جديدة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٤ وكانت أكثر استجابة واستعداداً للتعاون مع الأمم المتحدة .

وكان من أول أعمالها موافقتها من حيث المبدأ على حق تقرير المصير وإنهاء الحكم

الاستعماري ولكنها اقترحت أن يسبق إعلان الاستقلال اتفاق بين زعماء الولايات المختلفة في الاتحاد على شكل نظام الحكم بعد الاستقلال وتوزيع السلطات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات . وقد رفضت الأحزاب الوطنية هذه المقترحات وأكدت تمسكها بقرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار ١٩٤٩ باعتبارها الطريق الأمثل نحو الاستقلال .

بحثت القضية مجدداً في الأمم المتحدة بمشاركة عدد من الزعماء الوطنيين وألقيت خطاباً شاملاً صغته بعبارات توفيقية وذلك في الاجتماع رقم ١٥٣٥ الذي عقدته اللجنة الرابعة في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٥ ، وقد جرى توزيع ذلك الخطاب كوثيقة رسمية برقم A/C . ٤/٦٥٣ وفي مايلي نصه :

« مع أن هذه هي المرة الأولى التي تنظر فيها اللجنة الرابعة في قضية عدن إلا أن المشكلة كانت معروضة على الأمم المتحدة منذ ثلاث سنوات .

لقد أثيرت أولاً في الجمعية العامة في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٢ خلال المناقشة العامة التي أجريت عن التقرير الأول المقدم من اللجنة الخاصة . ثم بحثت لجنة الأربعة والعشرين الخاصة في سنتها الثانية عام ١٩٦٣ بحثاً مفصلاً في قضية عدن . وقد جرى تأليف لجنة فرعية ذهبت إلى المنطقة ولكنها منعت من دخول عدن . مع ذلك تمكنت اللجنة من الاجتماع بمئات المستدعين الذين يمثلون كافة مناحي الحياة هناك . وعند عودتها قدمت إلى لجنة الأربعة والعشرين الخاصة استنتاجات وتوصيات معينة أقرتها هذه اللجنة ثم صادقت عليها الجمعية العامة بقرارها ١٩٤٩ .

هذا وأظن أن المناقشة الجارية في اللجنة الرابعة هي مناقشة تاريخية لأن هذه هي المرة الأولى التي تسنح فيها الفرصة لممثلي شعب منطقة عدن للكلام أمام هذه اللجنة ، وهي التي يجلس فيها ممثلون عن أعضاء الأمم المتحدة بأجمعهم ، وذلك ليقدموا لنا مطالبهم ومطامحهم وآمالهم .

ليس في نيتي أن أدخل في تفاصيل التاريخ الخاص بهذه القضية أو في مفردات الأحداث التي تجري اليوم في عدن والمحميات . ويبدو لي أن الاهتمام الأول والمسؤولية الأساسية لهذه اللجنة هو ضمان تطبيق النصوص الواردة في البيان عن منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة ، لكي تنفذ في تلك المنطقة بدون تأخير وفي ظل أحسن الظروف .

إن الفقرة الخامسة من البيان ، والتي قمت أنت يا سيدي الرئيس(*) بدور مهم في

(*) مجيد رهمنه ممثل إيران وأحد أصدقائي الأعزاء .

صياغتها في عام ١٩٦٠ ، تدعوا الدول التي تدير المناطق المعنية إلى أن تنقل فوراً كافة السلطات إلى شعوب المناطق الخاضعة للهيمنة الاستعمارية ، وفق رغبات هذه الشعوب التي يجري الإعراب عنها بحرية . ومن واجب اللجنة الرابعة أن تضمن تطبيق هذا النص من البيان تطبيقا كاملاً وغير مشروط في ما يتعلق بمنطقة عدن والجنوب العربي .

ويبدو لنا أن المشكلة ليست هي ما إذا كانت المنطقة ستمنح الاستقلال ، بل المشكلة هي أي نوع من الاستقلال ستحظى به المنطقة عندما تتخلى عنها الدولة التي تديرها عن سلطتها فيها ، إن هذه ليست مسألة نظرية بل عملية جداً ، كما أنها ذات أهمية بالغة .

فقد شهدنا في ذلك الجزء من العالم العربي - وكما كانت الحال أيضاً في أمكنة أخرى - أمثلة عديدة على إعطاء استقلال الظل ، وفيه تتنازل الدول التي تدير المناطق عن سلطتها ظاهرياً ، ولكنها في واقع الأمر تسلم تلك السلطة إلى عملائها وأصدقائها فتحتفظ بذلك بسلطتها ونفوذها بشكل غير مباشر من خلال أعوانها الذين ساعدتهم في تولي الحكم .

فإذا كنا نعمل على منح الاستقلال لشعب منطقة عدن ، فعلينا كما أرى أن نبذل أقصى طاقتنا لجعل ذلك الاستقلال استقلالاً حقيقياً ، وأن نضمن أن تكون لهذا الشعب وممثليه السيطرة على مصير البلاد عندما تنسحب الدولة الحاكمة من المنطقة المذكورة .

كان هذا هو المقصود حين قررت الجمعية العامة في عام ١٩٦٣ ، بناءً على توصية من لجنة الأربعة والعشرين ضرورة إجراء الانتخابات في المنطقة بأسرها قبل منح الاستقلال ، وذلك بهدف إقامة حكومة موحدة واحدة للمنطقة برمتها ، حكومة تنبثق عن مجلس تشريعي منتخب بحرية . إن هذه الحكومة وهذه الحكومة وحدها ، هي التي سيكون لها الصلاحية والسلطة لكسب الحرية من الحكم الاستعماري ولإجراء الترتيب لانسحاب الدولة الحاكمة من المنطقة . لذا فإن القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في عام ١٩٦٣ ، لم يكن مجرد إعلان مبادئ أو مجرد إعادة التأكيد على حق الشعب في تقرير المصير والاستقلال . إن ذلك القرار يتضمن أيضاً ترتيبا للأولويات - أو برنامجاً للعمل - لإرشاد المنطقة خلال الفترة التي يجب أن تنصرم قبل أن يتم منح الاستقلال بشكل نهائي ، بحيث تكون لممثلي شعب المنطقة الحقيقيين سلطات كاملة عند تحقيق الاستقلال .

ما الذي يوصي به القرار ١٩٤٩ ؟ إنه يوصى أولاً بأن على الدولة الحاكمة أن تلغي جميع القوانين المقيدة للحريات ، وأن تتوقف فوراً عن كافة أعمالها العسكرية والقمعية الأخرى ضد شعب المنطقة ، وأن تطلق سراح السجناء السياسيين وتسمح للمنفيين بالعودة إلى ديارهم . إن هذه التوصية إنما وردت في القرار لأنه لا يمكن أن تجري أي انتخابات في ظل الأحكام العرفية وحالة الطوارئ ، فيما يمنع عدد من الزعماء السياسيين من العودة إلى بيوتهم ويقبع آخرون في السجون .

وأظن أن حكومة المملكة المتحدة تسيء فهم المعنى الحقيقي للقرار كما يظهر مما قاله ممثلها قبل أيام . فيبدو مثلاً أن لديها انطباعا بأن المشاورات المذكورة في الفقرة السادسة من القرار هي مختلفة تماماً عن الانتخابات المنصوص عليها في الفقرة الثامنة منه . إن الأمر ليس كذلك ، وهذا ما جرى إيضاحه تماماً في الجمعية العامة حيث تم إصدار القرار ، وفي لجنة الأربعة والعشرين الخاصة بعد ذلك بأشهر حيث أصدرت هذه اللجنة قرارا مشابها .

إن الفقرة السادسة من القرار أعلاه توصي «بأن يتاح لشعب المنطقة بأن يمارس حقه بتقرير المصير بشأن مستقبله ، على أن تتخذ ممارسة هذا الحق شكل مشاورات لكافة السكان تجري بأسرع وقت ممكن على أساس الاقتراع العام للبالغين » . أما الفقرة الثامنة فتبين فقط كيف تجري هذه المشاورات . ليس هناك ذكر لإجراء استفتاء أولاً ومن ثم إجراء انتخابات . إن المشاورات المذكورة في الفقرة السادسة ستتخذ شكل انتخابات في المنطقة بأسرها على أساس الاقتراع العام للبالغين مع حضور فعال للأمم المتحدة قبل الانتخابات وأثناء إجرائها . فإذا كان هناك شيء من الغموض في ذهن ممثل المملكة المتحدة فأظن أن كلامي قد أزاله الآن .

هناك على ما يظهر سوء فهم آخر بشأن المعنى الحقيقي للقرار أعلاه ,فقد أشار ممثل المملكة المتحدة في كلمته مراراً إلى «الشكل الذي ستتخذه آلية الحكومة » . وتحدث عن «الشكل الجديد للحكومة» ، كما أنه أفاض في الكلام عمن سيكون رئيس الدولة وكيف سيجري اختيار رئيس الدولة وكيف سيجري اختيار رئيس الوزراء . وهل سيكون النظام ذا مجلس تشريعي واحد أو مجلسين ، وكيف ستتقرر مسائل المواطنة والخدمة العامة ، وغير ذلك .

إن المسائل الخاصة بشكل الحكومة وبالدستور يجب أن تقرر من قبل شعب المنطقة بعد الاستقلال لا قبله . والمطلوب قبل الاستقلال هو حكومة تنبثق عن مجلس تشريعي

تنتخبه المنطقة بأسرها على أساس الاقتراع العام للبالغين .

سيكون لدى تلك الحكومة المؤقتة مهمة فورية واحدة ألا وهي العمل على انسحاب الدولة الحاكمة من المنطقة وإعلان استقلالها . إن أي مسألة أخرى مثل مستقبل المنطقة أو شكل الحكومة أو هل ترغب المنطقة في البقاء مستقلة أم تريد الاتحاد مع قطر آخر - يجب أن تترك لممثلي الشعب بعد أن تحوز المنطقة على استقلالها .

لهذا أرى أن ممثل المملكة المتحدة يغفل عن منطوق القرار حيث يشير إلى ضرورة الاتفاق سلفاً ، وحتى قبل الانتخابات ، على كافة التفاصيل المتعلقة بتكوين الدولة المستقلة التي ستنبثق بعد الانتخابات . فإذا اتضح هذا لممثل المملكة المتحدة فأظنه لن يكون من الصعب عليه وعلى حكومته قبول القرار برمته .

أود الآن أن أنتقل إلى ذلك القسم من كلام ممثل المملكة المتحدة والذي تناول فيه القرار محللاً له . إنه أعلن عن موافقته التامة على الفقرة الرابعة من القرار التي تؤكد من جديد حق الشعب في المنطقة بتقرير المصير والحرية من الحكم الاستعماري . ثم قال : «إن حكومة المملكة المتحدة تتقبل تماماً الحاجة التامة إلى التأييد الشعبي لأية ترتيبات يقرر زعماء الدول المنفردة الأخذ بها بشأن اشتراكهم معاً في الجنوب العربي المستقل .» لكن المقصود ليس هذا ، فالترتيبات الخاصة بالاشتراك وبدستور الدول المستقلة وما إلى ذلك لا يمكن وضعها والجيش البريطاني يحتل المنطقة والسلطات البريطانية هي التي تديرها . لذا ، وكما قلت سابقاً فإن مسألة الاستفتاء على شكل الحكومة هي مسألة ليست واردة .

وقال ممثل المملكة المتحدة وهو يشير إلى مسألة الاقتراع العام للبالغين أن حكومته لا تتمتع بأي سلطة خارج عدن لفرض التغييرات الدستورية المنوه عنها في الفقرة الثامنة من القرار . إن الوفد العراقي يرفض هذا الزعم رفضاً قاطعاً ، فحكومة المملكة المتحدة تتمتع بهذه السلطة ، إما من خلال التدخل المباشر أو من خلال تقديم النصيحة . إن شيوخ وسلاطين هذه الدولة المزعومة لم يشتهروا بمقاومتهم العنيدة للنصيحة البريطانية . فلو أن الممثلين البريطانيين في هذه الدول المختلفة قدموا النصيحة المناسبة ، فأنا أعتقد أن رؤساءها سيوافقون على إجراء الانتخابات على أساس الاقتراع العام للبالغين . إني أوصي حكومة المملكة المتحدة أن تعلن عن قبولها القرار ١٩٤٩ وأن عليها فور إعلانها عن هذا القبول أن ترفع حالة الطوارئ وتنفذ الإجراءات المحددة للقرار . وقد علمنا الآن من ممثل المملكة المتحدة أنه لن يكون بوسع حكومته العمل بهذه التوصيات طالما استمر

ما دعاه بالإرهاب في المنطقة . بيد أن هذه هي بالطبع حلقة مفرغة . فما دامت تلك الإجراءات الاستثنائية قائمة فإن ما يدعوه بالإرهاب سيستمر . على أني أقول أننا لا نعتبر هذه الأعمال من أعمال الإرهاب . إنها بالدرجة الأولى من أعمال الدفاع عن النفس . هناك العديد من الأمثلة في التاريخ اضطر فيها الشعب إلى حمل السلاح لتحقيق حريته . لا بل إن هناك عدداً من هذه الأمثلة في تجارب حكومة المملكة المتحدة ذاتها . ففي ما يتعلق ببعض الأقطار والمناطق الأخرى كانت هذه الحكومات تقول إن ما يسمى بالإرهابيين هم أقلية وأنها لا تعترف بهم أو تجري معهم مشاورات أو مباحثات أو مفاوضات . ولكنها في النهاية تفاوضت معهم ، ولم تتمكن إلا بعد أن قامت بذلك من الحصول على نتائج ، وتسريع عملية التحرير لتلك الأقطار أو المناطق .

وأود أن أقول بكل جدية إنه كلما سارعت حكومة المملكة المتحدة إلى أن تفقه درسها فتعمل وفق تجربتها السابقة ذاتها ، وكلما سارعت إلى الاعتراف بهؤلاء الناس الذين تقع على عاتقهم مسؤولية الكفاح فتوافق على الحديث والتفاوض معهم وكذلك مع الزعماء الآخرين في المنطقة ، كان ذلك أفضل ، وعندئذ فقط يمكن إجراء تقدم حقيقي نحو تحقيق الاستقلال والحرية هناك .

وكما سبق أن قلت ، ما إن تعلن حكومة المملكة المتحدة عن قبولها بالقرار حتى تكون الخطوة التالية متمثلة بإلغاء كافة تلك القوانين الاستثنائية والإجراءات المقيدة للحريات ، وبالتوقف فوراً عن جميع العمليات العسكرية ، وبإجراء المداولات مع ممثلي مختلف الأحزاب والجماعات في المنطقة ، وبضمنهم - وهذا بنظري أمر مهم جداً- أولئك الذين لم تزل حكومة المملكة المتحدة ترفض الاعتراف بهم . سيكون لهذه المفاوضات والمداولات إطار محدد هو العمل على وضع الترتيبات العملية للانتخابات التي ستجري على أساس الاقتراع العام للبالغين في المنطقة بأسرها . إن هذا لن يكون بمثابة مؤتمر دستوري بمعنى أنه سيضع دستوراً للدولة المستقلة ، وإنما سيكون مؤتمراً يركز على أمر واحد ، وأمر واحد فقط ، ألا وهو العمل على وضع الترتيبات العملية للانتخابات التي ستجري في المنطقة قبل الاستقلال .

أنتقل الآن إلى مسألة القاعدة العسكرية . فقد قال ممثل المملكة المتحدة أمام اللجنة أن مستقبل هذه القاعدة يجب أن يكون موضوع محادثات تجري بين حكومته وحكومة ما سماه الجنوب العربي المستقل . وأضاف يقول :«إن الرأي المعلن لحكومة المملكة المتحدة أن أية قاعدة لا يمكن الدفاع عنها عسكريا أو أخلاقياً إلا إذا حظيت بتأييد شعب

المنطقة أو القطر الذي تقع فيه » . فإذا كان الأمر كذلك فلماذا يستحيل على حكومته أن تصرح بأن سياستها هي التخلي عن القاعدة إلا إذا أصر شعب المنطقة أو حكومتها على الإبقاء عليها ؟ وهذا أمر غير محتمل الحدوث . وفي رأيي أن بوسع حكومة المملكة المتحدة أن تقول ببساطة : «نحن على استعداد للتخلي عن القاعدة » . أما إذا أصر شعب المنطقة من خلال حكومته المنتخبة انتخاباً حراً على أن تبقي تلك الحكومة قاعدتها فتلك قضية أخرى . غير أننا على ثقة بأن حكومة المنطقة المنتخبة انتخاباً حراً لن تصر قط على ذلك . على العكس إنها ستطلب إزالتها فورا .

إن الوفد العراقي يرغب بأن يرى كفاح الشعب بالمنطقة وقد توج بالنجاح التام وبأن يحقق هذا الشعب استقلاله وحريته في ظل ظروف مثلى .

إن مهمتنا هنا هي أن نضمن حدوث ذلك بأسهل وأسلس طريقة ممكنة .

ونحن نعتقد أن القرار الصادر في ١٩٦٣ يوفر طريقة عادلة ومنصفة لشعب المنطقة لكي ينال استقلاله . فإذا اتفقت حكومة المملكة المتحدة مع التفسير الذي قدمته للقرار ومع التوصيات والاستنتاجات اللاحقة التي توصلت إليها اللجنة الفرعية عن عدن وكذلك اللجنة الخاصة فينبغي ألا يكون من الصعب على هذه الحكومة أن تقبل القرار . وأعتقد أن التفسير الذي قدمته قد يحمل بعض الوزن لأن وفد بلادي كان له شرف المشاركة في صياغة القرار وكذلك في صياغة التوصيات التي أقرتها اللجنة الخاصة . وأريد أن أكرر أنه لامجال لإجراء استفتاء أولاً ومن ثم انتخابات . إن المشاورات الوحيدة ستكون هي الانتخابات التي ستجري على أساس الاقتراع العام للبالغين ، مع حضور للأمم المتحدة ، قبل الاستقلال .

هذا وقبل أن يكون من الممكن إجراء هذه الانتخابات يجب على حكومة المملكة المتحدة أن ترفع حالة الطوارئ وتلغي الإجراءات والقوانين المقيدة للحريات . كما أن كافة العمليات العسكرية يجب أن تتوقف فوراً .

هناك ، بالإضافة إلى الضرورة الأخلاقية القاضية بإلغاء هذه الإجراءات والقوانين ، ضرورة عملية أيضاً . إن الانتخابات لا يمكن أن تجري في ظل الظروف الحاضرة . وما من انتخابات يمكن أن تكون مشروعة وهي تجري في ظل حالة الطوارئ وحين يكون القتال مستمراً . إن رفع حالة الطوارئ وإيقاف الأعمال العدوانية من شأنه ، برأينا ، أن يخلق الجو الضروري لإجراء الانتخابات .

ستكون الخطوة التالية عقد مؤتمر يمثل كافة الآراء في المنطقة ولا يستثنى منه أحد ،

وهذا الأمر يشير بشكل خاص إلى أولئك الذين تحملوا أوزار القتال والذين لآرائهم وزن في المنطقة . فإذا أصرت حكومة المملكة المتحدة على إهمال تلك المنظمة بالذات فسيؤثر ذلك بنظري سلباً على المحادثات التي ستجري .

إن عليها ألا تقبل بفئات معينة من السكان في حين أنها ترفض فئات أخرى .

وكما قلت سابقا إن هذه المحادثات ستقتصر على ترتيب المسائل العملية المتعلقة بالانتخابات . ما إن يتم ذلك حتى يكون من الممكن إجراء الانتخابات مع وجود حضور للأمم المتحدة - ويسرني أن أنوه أن ممثل المملكة المتحدة قد قال إن حكومته لن تعارض بوجود مثل هذا الحضور إذا أيد ذلك شعب المنطقة . إن المستدعين قد أوضحوا أن هذه هي رغبة شعب المنطقة .

وأظن مرة أخرى أن النصيحة السحرية من حكومة المملكة المتحدة ستفعل الأعاجيب في إقناع مختلف السلاطين والشيوخ بقبول حضور الأمم المتحدة .

ما إن تجري الانتخابات في المنطقة بأسرها على أساس الاقتراع العام للبالغين حتى تنبثق حكومة في البلاد ، عندئذ ستكون مسألة الاستقلال في رأيي مسألة طبيعية حتمية .

إني لا أرى أن حكومة المملكة المتحدة لها الحق في أن تصر الآن على وضع دستور للمنطقة بعد استقلالها . إن الأمر يرجع إلى شعب المنطقة ليقرر أي شكل من أشكال الحكومة يريد وأي دستور يرغب بالحصول عليه ، سواء ظل الشعب مستقلاً أو أنضم إلى قطر مستقل آخر . إن هذه الأمور لايمكن أن تتقرر إلا بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة .

إننا لا نتصور كيف يمكن لحكومة المملكة المتحدة أن تعارض إجراء محادثات مع ممثلي الشعب للإعداد للانتخاب والتوصل إلى اتفاق حول الإجراءات العملية التي ينبغي أن تتخذ قبل أن يكون من الممكن إجراء الانتخابات .

فإن عقدت هذه المحادثات فإن حكومة المملكة المتحدة ستكون برأينا قد عملت بما يتفق مع رغبتها المعلنة بان ترى شعب المنطقة وقد بلغ الاستقلال بأسرع وقت ممكن .

سأكون سعيداً جداً إذا سمعت ردود الفعل من ممثل المملكة المتحدة عما قلته بشأن الإعلان عن القاعدة العسكرية ، والإعلان عن القبول بالقرار ، والإعلان عن استعداد حكومته لإجراء محادثات تقتصر على موضوع الإجراءات العملية لإجراء الانتخابات .

فإذا كان بوسع حكومة المملكة المتحدة أن تقبل بهذه النقاط الثلاث فأظن أن

المسألة يمكن حلها ودياً وسلمياً وسريعا . »

أتضح الموقف البريطاني الجديد حين اجتمعت في ما بعد باثنين من أعضاء البرلمان البريطاني هما المستر غرينوود واللورد بسويك ، فضلاً عن اللورد كارادون ممثل المملكة المتحدة في الأمم المتحدة ، حيث أجريت معهم مباحثات مفصلة عن عدن . وفيما يلي نص رسالة اللورد كارادون الموجهه لي والمؤرخة في ٣١تشرين الأول /أكتوبر ١٩٦٥ :

عزيزي عدنان :

إني ممتن لك جداً لانضمامك أمس إلى المذاكرات مع المستر غرينوود واللورد بسويك ، وأنا أعلم أنهما قدرا الطريقة الصحيحة التي بها عرضت آراءك عن مشكلة الجنوب العربي . إن المستر غرينوود واللورد بسويك قد أجريا كذلك كما تعلم ، محادثات مثمرة مع السفير القوني والسفير رهمنه (الرئيس الايراني للجنة الرابعة) .

لم نطلع على نص مشروع القرار إلا بشكله التمهيدي (والذي هو بالتأكيد غير مقبول من قبلنا) ، ولكننا فهمنا منك أن تغييرات جرت في النص الأول وأن تغييرات أخرى قد تجرى .

غير أن هناك نقطتين رئيسيتين أبديتهما أنا خلال مباحثاتنا أمس وسأكررهما الآن :

أولاً : إني آمل كثيراً أن يرفع من مسودة المشروع أي كلام عن تأييد «الكفاح» فمثل هذه التلميحات ستحمل محمل التأييد والدعم للعنف . وإن هذا برأيي لن يكون فقط خطأً فادحاً في قرار الأمم المتحدة ولكنه سيجعل كذلك من الأصعب كثيراً ، إن لم يكن من المستحيل ، فتح الطريق أمام مشاورات استكشافية أخرى .

ثانياً : إذا تضمن القرار اقتراحاً بالطلب إلى السكرتير العام باتخاذه مبادرة ما فيبدو لي أن لا يكون هذا الطلب «لتنفيذ أغراض المشروع» بل « لتفعيل الأهداف المتفق عليها بشأن تقرير المصير والاستقلال المبكر» . إنك ستدرك أن الصيغة الثانية ستجعل من الأسهل علينا أن نستجيب لأي مبادرة قد يشعر السكرتير العام إنه قادر على طرحها .

وعلى العموم أود أن أؤكد مرة أخرى ، وإن كنت أنت تعرف صعوباتنا بشأن

قرارات من هذا النوع ، بأننا لسنا مختلفين بشأن الأهداف الرئيسية لتقرير المصير والاستقلال المبكر . وبما أن الأمر على هذه الشاكلة فإني وطيد الأمل بأن يستمر المعنيون كافة بالسعي لإيجاد طريقة لتحقيق تلك الأهداف لا عن طريق النزاع بل عن طريق التشاور والتعاون . ولهذا الغرض سأكون مستعداً على الدوام أن أبقى على صلة وثيقة بك وبرؤساء الوفود الأخرى المهتمين على وجه الخصوص بإيجاد الحل الصحيح لهذه المشكلة الصعبة جداً .

ولا أريد أن أخفي عنك حقيقة مفادها أننا سنعارض بشدة أي قرار من النوع الذي اطلعنا على مسودته ، ومع ذلك فإن النقطتين اللتين أثرتهما في هذه المسألة هما بنظري من الأهمية بحيث وجدت من الصواب أن أؤكدهما بهذه الطريقة .

المخلص

هيو كارادون

حاولنا أن نخفف بعض الشيء من صياغة القرار لكي نجعله أكثر قبولا للبريطانيين .

وفيما يلي نص القرار التي أصدرته الجمعية حول الموضوع :

إن الجمعية العامة ،

بعد الإطلاع على فصول تقارير اللجنة الخاصة عن الوضع بالنسبة إلى تنفيذ الإعلان عن منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة في ما يتعلق بأقليم عدن . . . الذي يضم بالإضافة إلى عدن كلاً من محميتي عدن الشرقية والغربية وجزر بريم وموريا موريا وكامران وغيرها من الجزر الساحلية ،

وإذ تستذكر قرارها رقم ١٥١٤ الصادر في ١٩٦٠/١٢/١٤ وقرارها رقم ١٩٤٩ الصادر في ١٩٦٣/١٢/١١ و ١٩٦٥/٥/١٧ وبعد استماعها إلى بيانات المستدعين ، وبعد إطلاعها على إفادات ممثل دولة الإدارة ، وإذ تعبر عن قلقها العميق بشأن الوضع الحرج والمتفجر الذي يهدد السلم والأمن في المنطقة والناشئ عن السياسات التي تتبعها دولة الإدارة في المنطقة ،

١ ــ تصادق على فصول تقارير اللجنة الخاصة عن الوضع بالنسبة إلى تنفيذ الإعلان عن منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة في ما يتعلق بإقليم عدن ، وتوافق على استنتاجات وتوصيات اللجنة الفرعية عن عدن ،

٢ ــ توافق على القرارات التي أصدرتها اللجنة الخاصة في ١٩٩٦٤/٤/٩

و١١/٥/١٩٦٤ و١٧/٥/١٩٦٥ ،

٣ ـ تستنكر رفض دولة الإدارة قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة .

٤ ـ تستنكر كذلك محاولات دولة الإدارة لإقامة نظام غير تمثيلي في الإقليم بهدف منحه استقلالاً بشكل يخالف قراري الجمعية العامة رقم ١٥١٤ و ١٩٤٩ ، وتناشد الدول كافة ألا تعترف بأي استقلال لا يستند إلى رغبات شعب الإقليم المعبر بها بحرية في انتخابات تجري بموجب نظام الاقتراع العام للبالغين ،

٥ ـ تؤكد حق شعب الإقليم الثابت بتقرير المصير وبالحرية من الحكم الاستعماري وتقر بشرعية جهوده لتحقيق الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العام عن حقوق الإنسان والإعلان عن منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة ،

٦ ـ تعتبر أن الإبقاء على القواعد العسكرية في الإقليم يشكل عقبة كبيرة أمام تحرير شعب الإقليم من الهيمنة الاستعمارية ، وأنه يضر بالسلم والأمن للمنطقة ، وأن الأزالة الفورية والتامة لهذه القواعد هي لذلك أمر ضروري ،

٧ ـ تلاحظ بقلق عميق أن العمليات العسكرية ضد شعب الإقليم لم تزل تجريها دولة الإدارة ،

٨ ـ تحث المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية على القيام حالاً بـ :

(١) إلغاء حالة الطوارئ ،

(٢) إلغاء كافة القوانين المقيدة للحرية العامة ،

(٣) التوقف عن كافة الأعمال القمعية ضد شعب الإقليم ، وبخاصة العمليات العسكرية ،

(٤) إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والسماح بالعودة للذين جرى نفيهم أو منعوا من الإقامة في الإقليم بسبب أنشطة سياسية ،

٩ ـ تؤكد الفقرات ٦ و ١١ من القرار ١٩٤٩ وتحث دولة الإدارة على تنفيذها حالاً ،

١٠ ـ تناشد كافة الدول الأعضاء بتقديم كل ما يمكن من المساعدة إلى شعب الإقليم في جهوده لتحقيق الحرية والاستقلال ،

١١ ـ تلفت إنتباه مجلس الأمن إلى الوضع الخطير السائد في المنطقة نتيجة للعمل العسكري البريطاني ضد شعب الإقليم ،

١٢ ـ تطالب المفوض العام للاجئين والوكالات المتخصصة ومنظمات الإغاثة الدولية

بتقديم كل مساعدة ممكنة للشعب الذي يعاني جراء العمليات العسكرية في الإقليم ،

١٣ ــ تطلب من السكرتير العام أن يتخذ ما يراه مناسباً لضمان تنفيذ القرار الحالي وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة الخاصة ،

١٤ ــ تطلب من اللجنة الخاصة أن تنظر مجدداً في الوضع في الإقليم وأن تقدم تقريرها عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين ،

١٥ ــ تقرر الإبقاء على هذه المادة في جدول أعمالها .

وبعد صدور هذا القرار أرسل لي الزعماء الوطنيون كتاب الشكر التالي :

سيادة الأخ الكريم الدكتور عدنان الباجه جي

رئيس وفد العراق لدى الأمم المتحدة .

تحية طيبة وبعد ،

الآن . . . وقد عدنا إلى القاهرة رأينا لزاماً علينا أن نبادر بالكتابة إليكم لنعرب لكم عن شكرنا العميق وامتناننا البالغ لتبنيكم المستمر لقضية شعبنا في الجنوب المحتل في الأمم المتحدة ، ولما لقينا منكم من حفاوة وتكريم بالغين طوال المدة التي قضيناها في نيويورك .

إن شعبنا في الجنوب المحتل مقدر لكم دفاعكم المستمر عن حقه في الحرية ، وتأييدكم الدائم لنضاله ضد الاحتلال البريطاني ، ولنشاطكم الدائب في شرح قضيته وعرضها على وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

إن أي عربي يرى الباجهجي يصول ويجول ويجلجل بقدرة فائقة في لجان الأمم المتحدة ومجالسها المختلفة ، لاشك يشعر بسرور وفخر لا حد لهما . .

عشت يا أخ عدنان مدافعاً عن كل قضايا العرب وكل قضايا الحرية والعدل في العالم قاطبة .

هذا . . وتفضل بنقل تحياتنا وشكرنا للأخ علاء الدين الذي لا ننسى فضله علينا ، ولبقية أعضاء وفدكم الكريم . . ودمتم .

إخوانكم المخلصون

عبد القـــوي مكـــاوي	محمد سالم باسندوه
أحمد عبد الله الفضلي	خليفة عبد الله خليفة

وارسل لي حزب الشعب الاشتراكي الكتاب التالي :
سيادة سفير الجمهورية العراقية لدى الأمم المتحدة
الدكتور عدنان الباججي المحترم
تحية مخلصة وبعد :

يسعدني أن أبعث لسيادتكم باسمي وباسم حزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي في جنوب اليمن المحتل بالشكر والامتنان للموقف الرائع الذي وقفتموه إلى جانب قضيتنا في الأمم المتحدة والذي نتيجة لدرايتكم ويقظتكم وجهودكم ادى إلى إجماع عام في دعم مطالبنا القومية العادلة وفي المرة الأولى التي تعرض فيها قضيتنا على الأمم المتحدة .

انتهز هذه الفرصة لأقدم لسيادتكم أحر التحيات والتمنيات لأشقائنا في العراق الحبيب في التقدم والازدهار . وفقنا اللّه جميعاً لتحقيق أماني أمتنا العربية في الحرية والوحدة والاشتراكية .

المخلص
سعيد صبحي

وبعد تقلدي منصب وزير الخارجية في مطلع عام ١٩٦٦ استمرت اتصالاتنا مع الأحزاب والمنظمات الوطنية التي وحدت جهودها في جبهة واحدة اسمها «جبهة تحرير جنوب اليمن » ولكن الانقسامات الشخصية والعقائدية والتأثيرات الخارجية (عربية وأجنبية) أدت إلى انهيار الجبهة الموحدة هذه فانشقت عن جبهة التحرير الفئات اليسارية التي كانت تتأثر بمبادئ حركة القوميين العرب وأقاموا تنظيماً جديداً باسم الجبهة القومية التي كانت تؤمن بأن الطريق إلى الاستقلال يكون عبر الكفاح المسلح وذلك عكس غالبية الزعماء الوطنيين الذين كانوا يعتقدون بانه يجب قبل اللجوء إلى المقاومة المسلحة بذل الجهود لإحداث التغيير وتحقيق الاستقلال بوسائل سلمية عبر الأمم المتحدة ومساندة الدول العربية . وقد أيد كل من العراق ومصر هذا الاتجاه المعتدل وحاولا تقريب وجهات النظر بين الأحزاب الوطنية وممارسة الضغط على الحكومة البريطانية .

في عام ١٩٦٦ أعلنت الحكومة البريطانية عن استعدادها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مع بعض التحفظات ودعت الأمم المتحدة لإرسال بعثة خاصة جديدة إلى المنطقة وقد أيدت هذه الخطوة كل التأييد وشجعت على اتخاذها ، وتحدثت في هذا الموضوع مع

السفير البريطاني في بغداد الذي زارني مودعاً في أواخر شهر نيسان ١٩٦٦ ، وفيما يلي مقتطفات من تقرير السفارة إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم١٠٣١/٧/١٩٦٦ والمؤرخ في ١٩٦٦/٤/٢٩ :

«كان الوزير منفتحاً في عرض قضية عدن . قال مستذكراً لقاءه مع وزير المستعمرات واللورد كارادون في نيويورك إنه هو والسفير المصري كانا يعملان بصفة وسيطين للعدنيين الذين كانوا بشكل عام معقولين ومعتدلين . وعبر عن أسفه لحل جبهة تحرير اليمن الجنوبي F.L.O.S.Y . إنه كان يرجو نتيجة لتلك اللقاءات أن يتوحد العدنيون المنفيون من المستعمرة والفدرالية واتحاد الجنوب العربي وعصبة الجنوب العربي ، ومن لم يشاركوا مع عناصر في عدن لإيجاد خطة عملية ومتفق عليها خلال الفترة الانتقالية قبل الاستقلال . وأضاف الوزير يقول أن حكومة صاحبة الجلالة ، بوضعها تاريخاً للاستقلال وقرارها بنقل القاعدة ، قد تركت الطريق مفتوحاً أمام أولئك المذكورين للتوصل إلى تفاهم . وقال إنهم في حقيقة الأمر قد توصلوا إلى تفاهم ما بإنشائهم جبهة تحرير اليمن الجنوبي في القاهرة ، وأنه متحير في تفسير السبب في انهيارها مرة أخرى ، وانه سيطلب هذا التفسير بالتأكيد من السيد مكاوي والسيد الأصنج حين يصلان إلى بغداد (ومن المتوقع وصولهما اليوم) .

أفاد الباجه جي أن العراق ، قد يكون قادراً على العمل كوسيط بيننا وبين العدنيين ، لأنه بعيد جغرافياً ولامصلحه مباشرة له في الأمر .

وهو يرى أنه قد يكون من الجدير قيام العراق باستطلاع رأي العدنيين ثم الاتصال بحكومة صاحبة الجلالة وذلك إما لإجراء مباحثات مباشرة نيابة عن العدنيين المنفيين أو لمجرد تحديد اجتماع بين ممثلي الحكومة البريطانية والمنفيين . وربما حتى عقد مؤتمر طاولة مستديرة على غرار مؤتمر ١٩٣٩ عن فلسطين ، بمشاركة الفصائل العدنية المختلفة بالإضافة إلى ممثلين عن دول مثل (السعودية ومصر والعراق وممثل عن الجامعة العربية) . إنه على أية حال سيستفسر من العدنيين لمعرفة الإمكانيات .

قال السفير لوزير الخارجية ، كما سبق له أن قال لرئيس الوزراء إن سياسة العراق نحو عدن قد تكون هي المحك لوضعنا تجاه العراق في الخليج . فقد يترتب علينا أن نتحول إلى إيران والسعودية إذا لم يتعاون العراق . وأجاب الباجه جي أن الخليج أمره دقيق للغاية ، كما وأن فيه مصلحة أجنبية ، ويعني غير عربية ، متمثلة بإيران ، وهذا خلاف الأمر في عدن . وقال الوزير بأنه شعر في بعض الأحيان أن الحكومة البريطانية

قد توصلت بالفعل إلى ترتيب ما مع السعوديين بشأن إمارات الخليج بموافقة الإيرانيين الضمنية . وإنه يأمل ألا يكون الأمر كذلك لأن العراق له مصلحة أكيدة بشأن ما يجري في الخليج وذلك لأسباب جغرافية وقومية .»

وفي خلال زيارتي للقاهرة في حزيران ١٩٦٦ شاركت في اجتماع لجنة تصفية الاستعمار وقدمت بعد التشاور مع وفد جبهة التحرير برئاسة عبد القوي مكاوي مشروع قرار وافقت علية اللجنه بأغلبية كبيرة يؤكد القرارات السابقة ويطلب من بريطانيا التعاون مع الأمم المتحدة وتطبيق قراراتها دون أيه تحفظات ويحمل القرار بريطانيا المسؤولية عن أعمال العنف التي تمارسها السلطات المحلية الموالية لها ودعاها إلى وقف العمليات العسكرية وإلغاء حالة الطوارئ والقوانين التعسفية وإطلاق سراح المعتقلين وإعادة المبعدين السياسيين . وطلب القرار من السكرتير العام للامم المتحدة إرسال بعثة خاصة إلى عدن لتقديم التوصيات اللازمة بعد التشاور مع لجنة تصفية الاستعمار لتطبيق قرارات الجمعية العامة وتحديد مساهمة الأمم المتحدة في الإعداد للانتخابات والإشراف عليها . وقد قام السكرتير العام فعلاً بتأليف البعثة من ستة أعضاء برئاسة ممثل فنزويلا الدائم في الأمم المتحدة .

وكما توقعنا فشل المؤتمر الدستوري الذي عقد في لندن في شهر آب / أغسطس . وفي مقابلتي مع المستر جورج براون وزير الخارجية البريطانية في مقر الأمم المتحدة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٦التي سبق وأشرنا إليها في الفصل الثاني تحدثت عن قضية عدن . و فيما يلي ما جاء في تقرير وزارة الخارجية البريطانية عن الموضوع :

«من ثم تحدث السيد الباجه جي عن بعثة الأمم المتحدة إلى الجنوب العربي ، وهو يأمل كثيراً أن تقوم حكومة صاحبة الجلالة ، وقبل مغادرة البعثة ، بإصدار توضيح للتحفظات التي أعربت عنها في شهر آب / أغسطس . قال السيد الباجه جي إن التحفظ الأول مقبول ، أما التحفظ الثاني الخاص باستحالة التغيير الدستوري بدون موافقة الفدراليين فهو يثير الكثير من المتاعب ، وقد رأى أن التحفظ الثاني يبطل الغرض كله من وراء قرار الأمم المتحدة الذي ينص على إجراء تغييرات دستورية في الجنوب العربي قبل الاستقلال . قال لورد كارادون أن حكومة صاحبة الجلالة قد تعهدت بالتزامات بموجب معاهدة مع الزعماء الفدراليين . ويجب أن تفي الحكومة بهذه الالتزامات وأن تتمسك بالترتيبات الدستورية القائمة إلى أن يتم تغييرها بموافقة هؤلاء الزعماء .

قال السيد باجه جي : إن التغيرات الدستورية ينبغي إجراؤها لا باتفاق متبادل مع السلاطين والشيوخ بل باتفاق متبادل مع شعب الجنوب العربي بأسره .

قال السيد براون : إن الاتفاقيات قائمة مع الحكام ويجب احترامها . إن أي تغيير يجري ينبغي أن يأخذ التزاماتنا بالاعتبار . وسيكون من غير اللائق تماماً تجاهلها .

أبدى السيد الباجه جي أسفه لإرسال رسالة التحفظ إلى الأمين العام في آب/أغسطس . ألا يمكن الآن إرسال رسالة توضيح جديدة لإزالة سوء التفاهم بشأن تطبيق قرار الأمم المتحدة ؟ تساءل السيد براون عما إذا كانت أية محاولة أخرى لتوضيح الموقف ستؤدي فقط إلى لفت الأنظار إلى الخلافات ، وقال إنه سيأخذ بالاعتبار ما قاله السيد الباجه جي ولكنه حثه كذلك على أن لا يتمسك باعتراضاته تمسكاً شديداً . ولئن جرى ارتكاب خطأ في آب/أغسطس فلعل من الأفضل الآن تجاهل الأمر .

قال السيد الباجه جي إن الاتفاق حاصل الآن على تكوين البعثة ، والعقبة الوحيدة أمامها هو التحفظ البريطاني . فإذا ذهبت البعثة وهي تحوطها ظلال التحفظات البريطانية فإن حرية عملها في الجنوب العربي ستتأثر ، وأن من المطلوب إرسال رسالة توضيح إلى الأمين العام .

قال السيد براون أنه سينظر في الأمر مجدداً على ضوء ما قاله وزير الخارجية» .

وبعد عودتي إلى بغداد وافقت الجمعية العامة على المشروع الذي رفعته لجنه تصفية الاستعمار والذي تضمن المقترحات التي عرضتها على اللجنة خلال اجتماعها في القاهرة في حزيران ١٩٦٦ وذلك بقرارها رقم ٢١٨٣ الصادر في ١٩٦٦/١٢/٤ الذي تمت المصادقة عليه بأغلبية ٩٦ صوتاً ضد لاشيء . وقام السكرتير العام فعلاً بتأليف البعثة برئاسة ممثل فنزويلا الدائم لدى الأمم المتحدة . وفي خلال النصف الأول من عام ١٩٦٧ كنت أتابع نشاط البعثة والتقيت مع رئيسها قبل ذهابه إلى المنطقة ليكون على علم بموقفنا من هذه القضية وفي الوقت ذاته واصلت جهودي دون انقطاع لإقناع البريطانيين بجدوى التعاون مع الأحزاب الوطنية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة . ولكن جبهة التحرير قررت مقاطعة البعثة وبذلك ارتكبت خطأً فاحشاً واطلعت مؤخراً على أجوبة السيد عبدالله الأصنج على أسئلة مراسل جريدة الخليج الإماراتية مما يلقي بعض الضوء على جهودنا في تلك الفترة .

وفيما يلي الأسئلة والأجوبة :

عرض البريطانيون على جبهة التحرير تسليم السلطة لها بعد رحيلهم ، كنتم

مؤيدين لهذه الخطوة ، ثم معارضين لها . . . ما خلفيه موقفكم هذا ؟

لم يكن هناك عرض بريطاني بتسليم السلطة لجبهة التحرير بعد خروجهم من الجنوب حتى أؤيده أو أرفضه فالاتصالات مع بريطانيا بعد فشل المؤتمر الدستوري ، الذي انعقد في لندن ، كانت متوقفة ، ولم تتحرك إلا في مناسبتين سبقتا تسليم السلطة للجبهة القومية بأشهر .

كانت المناسبة الأولى أن تلقيت برقية من الدكتور عدنان الباجهجي ، الذي كان يشغل يومها منصب وزير خارجية العراق في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف . والذي كنت رجوته أن يبذل مساعيه الحميدة للتوصل إلى حل بين جبهة التحرير والحكومة البريطانية قبل خروجها من الجنوب تفادياً لغياب الترتيبات المتعلقة بمراحل انتقال السلطة والاستحقاقات المترتبة عليها .

وقد جاء في برقية الوزير العراقي إلينا بواسطة السفير العراقي ما يفيد بأن بريطانيا على استعداد أن تنظر في اقتراح تسليم السلطة لحكومة ائتلاف وطني ، تتألف من جبهة التحرير بنسبة ٥٠٪ الجبهة القومية بنسبة ٣٠٪ الرابطة ١٠٪ وحكومة الاتحاد ١٠٪ لكن قيادة جبهة التحرير للأسف رفضت ذلك الاقتراح وانقسمت على نفسها بتدخل مباشر من المخابرات المصرية في تعز .

والمناسبة الثانية جاءت بمجيء العرض الثاني قبيل الاتفاق المباشر الذي تم بين المندوب السامي البريطاني والجبهة القومية بعد انحياز عدد كبير من ضباط الجيش والأمن إلى جانب الجبهة القومية وأوامر المندوب السامي البريطاني بإحالة عدد كبير من كبار ضباط الجيش من العوالق اذكر منهم العقداء : سالم أحمد ، عبدالله معرن ، أحمد عوض ، سالم سليمان وعلي ناصر بريك وترحيلهم جوا إلى مطار عتق ، وذلك عندما وصل إلى تعز براً الأخ المناضل المرحوم حسين سالم باوزير يرافقه ديلجريش (ممثل مؤتمر عمال بريطانيا) .

كان المرحوم باوزير وديلجريش يحملان اقتراحا من وزير الدولة البريطانية اللورد شاكلتون ، بأن يصل إلى تعز للبحث في تسوية سياسية مناسبة لنقل السلطة من بريطانيا إلى سلطة وطنية جنوبية يتفق عليها .

وقد أبدى معظم أعضاء اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير استعدادهم لمقابلة الوزير البريطاني في تعز إلا أن الأخ عبد القوي مكاوي وسالم زين ، رحمهما الله ومعهما طه مقبل ، عارضوا الفكرة بضغط من المخابرات المصرية ، التي كانت قد بعثت ببرقية حول

الموضوع إلى القاهرة تستمزج فيها توجيهها ، وتسرعت في إبلاغ المكاوي بأن يرفض العرض ، مما أدى إلى مغادرة الأخ حسين سالم باوزير تعز عائداً إلى عدن بعد قضائه نهاراً معنا في تعز . وكانت المفاجأة في منتصف الليل ، حين استدعي الأخ عبد القوي مكاوي إلى مقابلة المخابرات المصرية في تعز ، وتم إبلاغه بأن الرئيس جمال عبد الناصر يوافق على استقبال الوزير البريطاني في اليمن باعتبار ان وصوله إلى أراضي الجمهورية العربية اليمنية التي لا تعترف بريطانيا بثورتها ونظامها الجمهوري ، هو مكسب للثورة ، كما أن محادثاته مع جبهة التحرير هي أيضاً مكسب للجبهة .

كيف جاء رد فعل الجبهة القومية ورئيسها عبد القوي مكاوي من ضياع هذه الفرصة ؟

مازلت أتذكر هذا الموقف حتى الآن ، فقد كاد الأخ مكاوي ان ينفجر من الغيظ ، لكن الأمر كان قد خرج من أيدى جبهة التحرير ، حين غادر الأخ حسين باوزير تعز دون رد إيجابي ، وربما ان هذا الموقف قد أعطى لبريطانيا انطباعاً من أن جبهة التحرير لا تملك من أمر نفسها شيئاً » .

وفي صيف عام ١٩٦٧ قابلني في نيويورك المندوب السامي الجديد في عدن اللورد ترفيليان ، وقد حاولت أن أقنعه بضرورة إجراء مشاورات بإشراف الأمم المتحدة مع شعب المنطقة قبل الاستقلال ولكن ولسوء الحظ فضلت الحكومة البريطانية أن تسلم البلاد إلى الجبهة القومية ذات الاتجاهات الماركسية لا إلى الأحزاب القومية التي ظنوا إنها مرتبطة بمصر الناصرية ، التي كانت تعتبر حتى بعد نكبة ١٩٦٧ عدو بريطانيا الأول في المنطقة ، مع العلم أن الموقف المصري بعد النكبة أخذ يتجه نحو الجبهة القومية بسبب ضغوط الاتحاد السوفياتي الذي ازداد نفوذه بسبب حاجة مصر إلى إعادة بناء قوتها العسكرية .

وحين حققت عدن والجنوب العربي الاستقلال في نهاية المطاف في عام ١٩٦٧ لم يكن ذلك بالطريقة الديمقراطية والمنتظمة التي تصورناها ، وإنما جاء الاستقلال نتيجة الصراع على السلطة وانتهى بتسليم المنطقة إلى أقلية ماركسية حكمت عدن كدكتاتورية شيوعية .
كان آخر خطاب لي عن عدن في الأمم المتحدة هو الذي ألقيته في اجتماع اللجنة الرابعة رقم ١٧٢٩ بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ . وفي مايلي الخلاصة الرسمية له كما في محضر الجلسة :

«قال السيد باجه جي (العراق) إنه عندما تبلغ منطقة تابعة عتبة الاستقلال فان

ذلك يكون عادة مناسبة للاحتفال والرضا العميق . كان الأمر كذلك على الأخص في حالة عدن التي كانت مستعمرة لمدة مئه وثلاثين عاماً ومن أكثر المناطق إهمالا وتخلفاً في تاريخ الاستعمار الطويل والأسود . إن الاستقلال قد تحقق بعد كفاح طويل فيه مافيه الكثير من عذاب الشعب وشقائه . ولا يسع العرب إلا الإعراب عن الرضا وهم يجدون إخوتهم في الجنوب وقد استردوا أخيراً حريتهم المفقودة واستقلالهم الضائع .

كانت قضية عدن ذات أهمية خاصة للأمم المتحدة ، فنادراً ما حظيت بلاد خاضعة للحكم الاستعماري من اهتمام الأمم المتحدة بقدر ما حظيت به عدن . وقد أنشئت آلية تفصيلية من قبل الجمعية العامة لغرض تنفيذ «البيان بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة» فأخذت هذه الآلية بالعمل لمساعدة شعب الجنوب العربي على نيل الاستقلال والحرية .

ان غرض ذلك البيان هو الوصول السريع والمنتظم إلى الاستقلال من قبل كافة المناطق المستعمرة وذلك وفقاً لرغبات الشعب المعبر عنها بحرية بشرط تلبية متطلبات معينة وهي الحفاظ علي وحدة أراضى المنطقة ووحدة الشعب ومنح الاستقلال إلى ممثلي الشعب المنتخبين حقاً لا إلى غيرهم . إننا منذ البداية ، وحين جرى بحث قضية عدن في الأمم المتحدة أول مرة في عام ١٩٦٢ ، كنا قد قلنا مراراً وتكراراً إنه ينبغـــي منح الاستقلال وفقاً لرغبات السكان التي يجرى التعبير عنها بحرية .

وكما قال ممثل المملكة المتحدة إن الجنوب العربي قد اخذ يحقق الاستقلال في جو من المأساة وكذلك في جو من الأمل . والمأساة لا تخص فقط شعب المنطقة وإنما تخص كذلك الأمم المتحدة . فقد كان المرجو أن يكون السير نحو الاستقلال في المنطقة نموذجاً يحتذى للأمم المتحدة ، وقد جرى عمل كل شيء لضمان تحقيق الشعب في المنطقة لاستقلاله وحريته في جو من السلام والانسجام . هذا وحين جرى بحث القضية للمرة الأولى لم يكن يعرف عن عدن في الأمم المتحدة الا النزر اليسير ، فقد كانت عدن زاوية شبه منسية من الوطن العربي ، ورفعت قضيتها أمام المجتمع الدولي بصفتها حالة كلاسيكية من حالات الهيمنة الاستعمارية .

وأضاف ممثل العراق يقول : إن اللجنة الخاصة قد بحثت القضية في ربيع ١٩٦٣ ، ولكنه لايرغب في أن ينكأ جروحاً قديمة أو أن يدخل في مهاترة ولكن وبالنظر إلى المحاولة التي قام بها الآن ممثل المملكة المتحدة لتبيان أن سجل حكومته كان ناصعاً على طول الخط فإن من الضروري استذكار حقائق معينة لا لوضع الأمور في نصابها فحسب

بل للاحتراز من وقوع أعمال مشابهة في مناطق تابعة أخرى . فحينما جرى النظر في قضية عدن في اللجنة الخاصة في عام ١٩٦٣ بذل ممثل المملكة المتحدة جهوداً مضنية لتثبيط القيام بأي عمل فعال من الأمم المتحدة مدعياً أن المملكة المتحدة ، وعدن في ذلك الحين من مستعمرات التاج البريطاني ، لا سلطة لديها في ما وراء عدن ولذلك فإنها لا تستطيع إحداث أي تغيير في ذلك الجزء من المنطقة . وعلى الرغم من هذا الادعاء لم تتوقف حكومة المملكة المتحدة قط عن إرسال المعلومات عن عدن وعن الجنوب العربي بأسره تنفيذاً للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق . وكانت اللجنة الخاصة قد قررت ، وهي على صواب في ذلك ، بأنها بحاجة إلى مزيد من المعلومات عن المنطقة وبحاجة إلى مشاورات مباشرة مع الشعب . لذلك قررت تأليف لجنة فرعية لتقوم بزيارة المنطقة لكي تستطلع آراء الناس ولكي تعقد المذاكرات الضرورية مع حكومة المملكة المتحدة . وقال ممثل العراق أنه هو شخصياً كان عضواً في تلك اللجنة الفرعية التي عينت في أيار / مايو ١٩٦٣ . إن حكومة المملكة المتحدة قد رفضت التعاون مع اللجنة الفرعية ومنعت أعضاءها من دخول المنطقة ، وأرسل الحاكم العام لعدن منشوراً إلى جميع وكالات السفر وشركات النقل يعلمها فيه بأن أعضاء اللجنة الفرعية البالغ عددهم خمسة لن يسمح لهم بدخول عدن فإذا أصدروا بطاقات لهم فإن ذلك سيكون على مسؤوليتهم . ولا يعرف ممثل العراق ما إذا كانت تصاويرهم قد أرسلت أيضاً .

قامت اللجنة الفرعية بزيارة القاهرة وصنعاء وتعز وجدة وبغداد واجتمعت بعشرات من ممثلي شعب المنطقة ، بضمنهم أولئك الذين هم في الوقت الحاضر في وضع يمكنهم من تسلم إدارة المنطقة من المملكة المتحدة ، كما أنها تلقت مئات العرائض . وبعد عمل مستفيض عادت اللجنة الفرعية إلى نيويورك وقدمت تقريرها إلى اللجنة الخاصة ، فأقرت هذه استنتاجاتها وتوصياتها التي شكلت في ما بعد الأساس لقرار الجمعية العامة ١٩٤٩ ، وهو الذي يعتبر القرار الأساسي عن عدن .

ربما كان هذا القرار فريداً في بابه لأنه لم يقتصر فقط على إعادة تأكيد الحق لشعب المنطقة بالحرية والاستقلال وإنما حاول كذلك أن يرسم الطريق لنيل الاستقلال في ظل أحسن الظروف الممكنة وفي جو من السلام والانسجام . وأوصت أيضاً بأن تستنفر الدوائر الفدرالية في أرجاء المنطقة كلها لغرض انتخاب مجلس تشريعي يمثل شعب المنطقة بأسرها ، على أن تقوم ا لحكومة المنبثقة عنه بالتفاوض مع حكومة المملكة المتحدة بشأن نقل السلطة . كما أوصت كذلك برفع حالة الطوارئ التي كانت قد فرضت في

ذلك الوقت ، وبالسماح لجميع المنفيين بالعودة إلى المنطقة وبإطلاق سراح المحتجزين السياسيين .

لقد أهدرت أربعة أعوام ثمينة من جراء تعنت حكومة المملكة المتحدة في رفضها النظر في الطرق التي أوصت بها الأغلبية ا لساحقة من أعضاء الأمم المتحدة . ولم ترفع حالة الطوارئ إلا قبل بضعة أيام بعد معاناة شديدة قاساها شعب المنطقة وتسببت في خسارة المئات من الأرواح . إن الحكومة المذكورة رفضت تطبيق القرار ١٩٤٩ كما رفضت قبوله كأساس لمنح الاستقلال للمنطقة ، واستمر هذا الموقف حتى عام ١٩٦٦ حين تقرر إرسال بعثة خاصة إلى عدن للتعاون مع تلك الحكومة في تنفيذ ذلك القرار . كان من الممكن تجنب الكثير من المعاناة وإراقة الدماء لو أن هذه الخطوة التي اتخذت في ١٩٦٦ كانت قد اتخذت في ١٩٦٣ عندما صدر القرار المذكور . وقد أصرت حكومة المملكة المتحدة لسنوات على أن الهيكل الوحيد الذي تستطيع الأمم المتحدة التعامل معه هو اتحاد الجنوب العربي ، إلا أن ممثلها قال إن هذا الهيكل قد انهار . والذين كان يدعوهم المندوب السامي في عدن بأنهم عصاة منشقون نجده يدعوهم الآن ممثلين وطنيين للشعب .

إن الكثير من إراقة الدماء كان يمكن تحاشيه لو أن حكومة المملكة المتحدة كانت قد أقلعت عن التمسك بأهداب الاتحاد وقررت التفاوض مع العناصر الوطنية في ١٩٦٣ بدلا من١٩٦٧ . ليس من السهل أن تبرئ هذه الحكومة نفسها من المسؤولية الثقيلة الخاصة بما جرى في المنطقة من بؤس وسفك للدماء . وأضاف ممثل العراق يقول،إنه يأمل أن سجل الحكومة المؤسف في عدن سيجعل من الممكن للجنة الرابعة والجمعية العامة أن تأخذا حذرهما في المستقبل عند معالجة قضايا المناطق المستعمرة الأخرى ، كما أن الأخطاء الفادحة التي اعترفت بها حكومة المملكة المتحدة ستجعل الدول الحاكمة الأخرى تتوقف قليلاً قبل أن ترفض التعاون مع الأمم المتحدة أو قبل أن تقلل من شأن إنجازات الجمعية العامة في جهودها للأخذ بيد الشعوب التابعة لتحقيق حريتها واستقلالها .

وقال ممثل العراق إنه يشعر ، بالرغم من كل ذلك ، بالسعادة وهو يرى الجنوب العربي وقد بلغ الاستقلال منذ وقت قريب . لقد كان المؤمل أن يتحقق الاستقلال في ظروف يسودها السلام والوئام والوحدة التامة ، ولكن ، إن أي شيء في هذا المجال هو أفضل من استمرار الحكم الاستعماري الذي دام طوال مائة وثلاثين عاماً وترك المنطقة ،

باستثناء مدينة عدن ، في حالة من التخلف لا مثيل لها في العالم .

وانتقل الممثل المذكور إلى الثناء على رئيس وأعضاء البعثة الخاصة عن عدن ، وقال إنه كان له شخصياً شرف التعاطي معهم بشأن القضية وإنه يعلم كم حاولوا تمهيد الطريق أمام المنطقة لنيل استقلالها وحريتها . وإنه لا يسعه إلا أن يشارك البعثة الخاصة اسفها كما عبرت عنه بالقول : «لسوء الحظ أضاف إخفاق الدولة الحاكمة في إقامة مناخ من الثقة في المنطقة إلى الصعوبات التي واجهتها البعثة ، لاسيما وأن الدولة الحاكمة اختارت أحياناً طريقاً للعمل لايتفق مع مجهودات البعثة » .

بيد أنه أقر أن الخطأ لم يرتكب فقط من قبل الدولة الحاكمة . إن الموقف الأهوج والخاطئ الذي اتخذته القوى الوطنية في حجب تعاونها مع البعثة الخاصة قد سبب بلا شك ضرراً فادحاً لشعب المنطقة الذي كانت تلك القوى تتكلم باسمه . نعم ، إنهم ارتكبوا خطأً . فالأمم المتحدة كانت على الدوام هي حاميتهم والمساعدة لهم في مهمتهم الشاقة لتحقيق الاستقلال والتحرر الوطني ، فكان عليهم إبداء التعاون التام مع البعثة الخاصة التي لم ترسل إلا لغرض مساعدتهم على بلوغ استقلالهم وفقاً لقرار الجمعية العامة ، ذلك القرار الذي قبله شعب المنطقة بصفته حجر الأساس للكفاح السياسي من أجل الاستقلال والحرية الوطنية . وشكر ممثل العراق أعضاء البعثة الخاصة على جهودهم ، وأضاف يقول إن عدم تمكن البعثة من أداء مهمتها لم يكن نتيجة خطأ ارتكبته بل إن ذلك يرجع إلى جهود متعمدة قامت بها الدولة الحاكمة لإحباط أعمال البعثة ، وكذلك إلى الموقف الأهوج الذي وقفته القوى الوطنية .

وفي ختام خطابه قال ممثل العراق إنه يأمل أن تتمكن المنطقة بعد أن تحقق استقلالها وتصبح عضواً في الأمم المتحدة من الإسهام في أعمال اللجنة الرابعة وغيرها من اللجان وذلك لما تتمتع به من خبرة كمنطقة مستعمرة لما يزيد عن قرن وربع . ثم انتهى إلى القول انه واثق بأن هذه الخبرة والجهود التي ستبذل ستساعد اللجنة الرابعة في مهمتها النبيلة لضمان التنفيذ التام للبيان العظيم ، ألا وهو «بيان منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة .»

وقبل الانتهاء من هذا الفصل الخاص بقضايا الاستعمار لابد لي أن أذكر أن العراق ساهم بشكل مؤثر وفعال في أعمال الجمعية العامة واللجنة الرابعة ولجنة تصفية الاستعمار بشأن القضايا الأخرى . فقد سبق لي أن أشرت إلى دوري في بحث قضية المستعمرات

البرتغالية وقضية روديسيا (زمبابوي) إذ توليت شرح النواحي القانونية والدستورية في خطابين مفصلين في اللجنة الرابعة يمكن الاطلاع عليهما في وثيقتي الأمم المتحدة رقم A/C4/745 و A/C4/543 وكذلك خطابي في الجمعية العامة في اجتماعها ١١١٢ في ١٩٦٢/٦/٢٠ وفي لجنة تصفية الاستعمار في ١٩٦٣/٣/٢٦ وفي عام ١٩٦٥ بمحضر الاجتماع A/AC901./PV 323 . وفيما يخص البلاد الموضوعة تحت الوصاية كان دور العراق مهماً ورئيسياً منذ ١٩٤٦ وحتى يومنا هذا . وشاركت شخصياً في بحث مستقبل التوغو والكمرون ورواندا واورندي ، (التي أصبحت بورندي فيما بعد) وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) ويمكن الاطلاع على مساهماتي في محاضر اجتماعات اللجنة الرابعة ولجنة المعلومات من البلاد غير المتمتعة بالحكم الذاتي من العام ١٩٥٥ حتى نهاية ١٩٦٥ . ومن ذكرياتي مشاركتي في احتفالات استقلال التوغو ١٩٦٠ ومناقشتي مع بول هنري سباك رئيس وزراء بلجيكا ووزير خارجيتها أثناء بحث قضية رواندا اورندي (بورندي) عام ١٩٦٢ وقال لي «انك من أخطر أعدائنا » . إني اعتبر قوله هذا مديحاً لا يفوقه مديح .

الفصل الخامس

قضايا تتعلق بأقطار معينة

الفصــل الخـامس
قضايا تتعلق بأقطار معينة

(١) الكونغو :

لعل من أهم التحديات التي واجهت الأمم المتحدة في أوائل الستينات ذلك التحدي المتمثل بمشكلة الكونغو .

في الثلاثين من حزيران / يونيو ١٩٦٠ نالت الكونغو استقلالها ، وكانت سابقا مستعمرة بلجيكية منذ بداية القرن العشرين . لم تكن قد اتخذت استعدادات كافية لنقل السلطة بشكل منتظم . وسرعان ما تفجر الغضب الذي كان يغلي في نفوس السكان الأصليين ضد سادتهم البلجيكيين واتخذ شكل العنف في كافة أرجاء البلاد عندما تمرد الجنود الكنغوليون وأخذوا يهاجمون ضباطهم البلجيكيين . وفي العاشر من تموز / يوليو تدخلت القوات البلجيكية المحمولة جواً فتقدمت الحكومة الكنغولية برئاسة باتريس لومومبا بطلب المساعدة من الأمم المتحدة . ورد البلجيكيون على ذلك بأن شجعوا مويس تشومبي ليعلن انفصال إقليم كاتانغا الغني عن الكونغو ، فترتب على ذلك انهيار تام للقانون والنظام مع تعطيل شامل في الخدمات الأساسية والنشاط الاقتصادي . احتلت القوات البلجيكية أجزاء من العاصمة ليوبولدفيل ، ودعا السكرتير العام للأمم المتحدة داغ همرشولد إلى اجتماع لمجلس الأمن ، فعقد في ١٣ تموز / يوليو ١٩٦٠ للنظر في الوضع . خوّل المجلس السكرتير العام بتزويد الحكومة الكنغولية بالمساعدات العسكرية .

وهكذا بدأت عملية الكونغو الشهيرة ولكنها سرعان ما واجهت صعوبات كبيرة . ففي البداية لم يسمح لقوات الأمم المتحدة التي عهد إليها مهمة المحافظة على القانون والنظام في الكونغو بأسرها ، بدخول إقليم كاتانغا . وكان لابد من إصدار قرار آخر من مجلس الأمن قبل أن يسمح لتلك القوات بدخول كاتانغا لتحل محل القوات البلجيكية التي كانت قد انسحبت . بيد أن انفصال كاتانغا ظل قائما ، وكانت المسألة التي نشأت هي : هل أن الأمم المتحدة مخولة بإنهاء الانفصال بالقوة أم تتعامل مع هذا الانفصال باعتباره مسألة داخلية محضة تقع خارج تفويض الأمم المتحدة . وقد أخذ داغ همرشولد ، السكرتير العام ، بالرأي الثاني لأنه أراد تجنب إراقة الدماء . وقد حاول كلا الطرفين في الكونغو ـ مؤيدو لومومبا ومعارضوه ـ استخدام قوات الأمم المتحدة لصالحه . رفض همرشولد بإصرار ان يستدرج إلى

صراعات كنغولية داخلية . بعد ذلك وفي ١٤ أيلول / سبتمبر قام موبوتو بمساعدة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، بانقلاب واستولى على السلطة في عاصمة الكونغو وأسرع إلى طرد السفارة السوفياتية سفارات الأقطار الأفريقية الصديقة إلى لومومبو .

وحدث استقطاب في الوضع بين أنصار الدول الغربية وأنصار الاتحاد السوفياتي . انحصرت الأمم المتحدة بين الطرفين ، ولم يرض السكرتير العام أياً منهما ، ولكن أغلبية الدول الصغيرة أيدته في موقفه . كنت أنا أحد أشد مناصريه المتحمسين ، مع ان الحكومة العراقية في ذلك الوقت وبضغط من الاتحاد السوفياتي ، كانت تريدني أن أعرب عن عدم الموافقة على أعمال السكرتير العام ، الأمر الذي رفضته وأيدني في ذلك وزير خارجية العراق هاشم جواد . في أيلول / سبتمبر ١٩٦٠ ألقيت خطاباً في الجمعية العامة أيدت فيه السكرتير العام وأعماله ، وهو خطاب حظي بتقدير كبير من داغ همرشولد . في مايلي نص ذلك الخطاب :

«لقد تابعنا باهتمام كبير المناقشات المهمة عن الكونغو التي جرت في مجلس الأمن . والآن سنحت لنا الفرصة لكي ندلي بآرائنا حول مشكلة نوليها أهمية كبرى .

إن اهتمام العراق بشؤون أفريقيا ليس جديدا . فمنذ بداية هذه المنظمة والعراق يمثل باستمرار في هيئة أو أخرى من هيئتي المنظمة اللتين تبحث فيهما الشؤون الأفريقية بحثاً مستفيضاً ، وهما مجلس الوصاية ولجنة المعلومات من المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وفي كلتا هاتين الهيئتين ، وكذلك في اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة ، كان العراق يقدم دائماً تأييده التام والحماسي لتطلعات الأفارقة نحو الحرية والتقدم . وقد سعينا في جميع مجهوداتنا إلى أن نجعل الأمم المتحدة تشارك بشكل وثيق مع حركة التحرر الأفريقي العظمى .

لم يكن من السهل دائماً إقناع الدول الاستعمارية بالمنافع التي ستجنيها شعوب المناطق التابعة من هذه المشاركة الوثيقة . على العكس ، فإن عدداً من تلك الدول ، وعلى رأسها بلجيكا ، قد بذلت جهوداً مضنية لمنع الأمم المتحدة من التدخل ورفضت أن تصغي إلى المناشدات المتكررة التي أطلقها الوفد العراقي وغيره من الوفود بالسماح للمجتمع الدولي بتقديم مساعدته وإرشاده إلى الدول الآخذة بالظهور في القارة الأفريقية .

فلما جرى التوصل في النهاية إلى اتفاق على منح الاستقلال للكونغو ، بتأثير من

حركة التحرر العظمى في أفريقيا كنا من أوائل الذين أعربوا عن الرضا بهذا الحدث التاريخي ، كما إننا قدمنا التهاني إلى بلجيكا في تلك المناسبة لإقدامها على اتخاذ تلك الخطوة الحكيمة . ولكن يؤسفني ان أقول أن تهنئتنا كانت على ما يظهر سابقة لأوانها .

لقد تم منح الاستقلال في نهاية حزيران / يونيو ١٩٦٠م ولكن لم يكد يمضي أسبوع واحد حتى تفجرت الأزمة في الكونغو . ولست بحاجة إلى سرد تسلسل الأحداث زمنيا لكنني أرى أنه من المفيد استذكار حقائق معينة والتي يطويها النسيان أحياناً .

ثمــه أعمال مؤسفة قد ارتكبت من قبل عدد صغير من جنود القوات العامة (Force Publique)ضـد المدنيين البلجيكيين في الكونغـو . غيـر أن عـامـة السكان الكنغوليين لم يشاركوا في تلك الحوادث كما قال ممثل تونس مراراً في مجلس الأمن ، وكرر قوله هنا في هذا الاجتماع (رقم ٨٦٠) . بيد أن بلجيكا أرسلت قواتها إلى الكونغو وباشرت باحتلال البلاد . فأرسل رئيس جمهورية الكونغو ورئيس وزرائها طلباً مشتركاً عاجلا يناشدان فيه السكرتير العام بإرسال مساعدة عسكرية ونقل قوات من الأمم المتحدة إلى الكونغو فوراً «لحماية أراضي الكونغو الوطنية من العدوان الخارجي الحالي الذي يمثل تهديداً للسلام العالمي» . واستجابة لهذا الطلب أصدر مجلس الأمن قراره المرقم ٤٣٨٧ بتاريخ ١٤ تموز/ يوليو خول بموجبه السكرتير العام بتقديم المساعدة المطلوبة ودعا بلجيكا إلى سحب قواتها من الكونغو .

قام السكرتير العام بتلخيص مهمات « قوة الأمم المتحدة» في تقريره الأول المقدم إلى مجلس الأمن . إن تفسير السكرتير العام للتفويض الذي عهد إليه قد جاء شرحه في هذا التقرير ، ولم يختلف أحد معه بشأن ذلك على حد علمنا ، لابل جرى القبول به ضمناً في القرار الثاني الذي أصدره مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ تموز/ يوليو .

إلا أن الأزمة التي كانت تتطور بالتدريج في كاتانغا اتخذت أبعاداً خطيرة وأخذت تعرض للخطر العملية كلها التي تقوم بها الأمم المتحد في الكونغو . إن الوفد العراقي مقتنع بشكل جازم بأن بلجيكا مسؤولة إلى حد كبير عن خلق مشكلة كاتانغا وغيرها من الحركات الانفصالية . ثمه برهان قاطع على أن أعمال تشومبي وغيره من الانفصاليين إنما كانت بوحي وتشجيع من البلجيكيين الذين يقومون بدعم هذه الأعمال بشكل متواصل .

وأمام هذه الأزمة المتفاقمة بادر السكرتير العام إلى الطلب من مجلس الأمن بأن

يتخذ الإجراء المناسب لمعالجة المشكلة . كانت النتيجة صدور قرار المجلس بتاريخ ٩ آب/أغسطس الذي يدعو إلى الانسحاب الفوري للقوات البلجيكية من كاتانغا ، مؤكداً على «أن قوة الأمم المتحدة في الكونغو لن تكون طرفا بأي نزاع داخلي ، دستوريا كان أو غير ذلك ، ولن تتدخل فيه بأي طريقة من الطـرق ، ولن تستخدم للتأثير على نتيجته» .

وبناءً على هذا القرار استطاعت قوات الأمم المتحدة من دخول كاتانغا سلمياً . وبهذا تمكن السكرتير العام من تحقيق أغراض مجلس الأمن من دون إراقة دماء الأفارقة ومن دون التأثير سلباً بأي شكل من الأشكال على حقوق السيادة لجمهورية الكونغو . إن السكرتير العام قد عمل بشكل يتفق تماماً مع الترتيبات المتفق عليها والتي بموجبها تم إنشاء قوة الأمم المتحدة .

ولسوء الحظ تفاقمت الأزمة كثيراً وأصبحت الأمم المتحد بين نارين ، فهي من جهة في وسط صراع داخلي مرير على السلطة داخل الحكومة المركزية نفسها ، وهي من جهة أخرى بين هذه الحكومة المركزية والزعماء الانفصاليين في كاتانغا . إن موقف السكرتير العام إزاء الصراع قد قررته النصوص الواضحة التي لايعتريها الغموض الواردة في قرار مجلس الأمن المنوه عنه آنفا .

إننا نعتقد إن السكرتير العام قد تمسك حرفياً بالنصوص الخاصة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للكونغو وبعدم استخدام قوة الأمم المتحدة للتأثير في نتيجة الصراع الداخلي . ولكن ، ومن جهة أخرى ، على الأمم المتحدة مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام في الكونغو مع المحافظة على السلام الدولي ، وهي المسؤولية التي أكد عليها مجلس الأمن مراراً وتكراراً . وعليه فان من الصعب أن نفهم الاتهام الموجه إلى قوة الأمم المتحدة والذي يفيد بأن هذه القوة قد تجاوزت صلاحياتها باستيلائها على محطة الإذاعة والمطارات . إن الراديو كما تعلمون قد أصبح أداة مهمة في الصراع السياسي والحرب النفسية كما ان الطائرات هي التي توفر الطريقة المثلى ، سرعة وفعالية ، للنقل في بلاد مثل الكونغو .

إن قوة الأمم المتحدة كانت أمام بديلين اثنين . فإما أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى ذلك القطر يمزقه الاقتتال بين الإخوة من أبنائه وإما أن تتدخل للتقليل إلى أدنى حد ممكن من آثار الصراع الداخلي ، وأن لا تتجاوز في الوقت ذاته الصلاحية التي منحها إياها مجلس الأمن . وقد اختار السكرتير العام اتباع البديل الثاني .

هناك في الوقت الحاضر أربع حاجات عاجلة للكونغو : الأولى ، الحفاظ على

استقلال البلاد وعلى وحدتها ووحدة أراضيها ، والثانية ، الحاجة الماسة إلى المساعدات المالية والفنية التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة وينبغي لها ذلك ، والثالثة ، إنهاء الصراع الداخلي الذي أوقع بالبلاد خسائر فادحة في الأرواح ، وحرمها من الاستقرار والسلم اللذين تحتاج إليهما كل الحاجة من أجل تطورها ومن أجل رفاه شعبها في هذه الأيام العصيبة الأولى من الاستقلال ، والرابعة والأخيرة ، ضرورة إزالة الخطر الذي يزج بالكونغو في الحرب الباردة وذلك لتجنيبه الويلات والشدائد التي وجدت أقطار عديدة أخرى نفسها فيها جراء وقوعها عرضيا في أتون الصراع الكبير الذي يقسم العالم .

ولسوء الحظ فان إزالة هذا الخطر قد تعقد أمره كثيرا بفعل التطورات الجارية في الصراع الداخلي ، لذا فان من اللازم ألا يتاح لهذا الصراع بأن يستمر ، فلنحاول أولاً أن نعزل الصراع الداخلي في الكونغو عن الحرب الباردة ، ثم نحاول جمع الطرفين معا بطرق سلمية . وانه لبهذه النية أن قام الوفد العراقي بالاشتراك مع ستة عشر وفد آسيوي وأفريقي آخر ، بضمنها كافة الدول الأفريقية التسع الأعضاء في هذه المنظمة ، بتقديم مشروع القرار الذي عرضه ممثل غانا على الاجتماع رقم ٨٦٠ .

لم يبق لدي ما أضيفه سوى القول بأننا نأمل أن تستمر عملية الأمم المتحدة في الكونغو من دون عوائق من أي أحد ، وأن تستدام بشكل تام من قبل هذه المنظمة في كافة الأوقات . ان التجربة التي تتولاها الأمم المتحدة في الكونغو هي تجربة ذات أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة إلى مستقبل هذه المنظمة بل بالنسبة إلى مستقبل القارة الأفريقية بأسرها . ليس هناك من تطور هو اكثر نفعا من أن يكون للأمم المتحدة مثل هذا القسط الكبير والقيمّ لتقوم به عونا للشعوب الأفريقية في سعيها لنيل تطلعاتها المشروعة نحو الحرية والكرامة . اننا ، وبظل القيادة القديرة والمخلصة للسكرتير العام ومساعديه ، لنرجو ونتطلع واثقين قدما إلى نجاح هذه العملية النبيلة في التعاون الدولي والتي ستضع سابقة لجهود تقوم بها الأمم المتحدة في المستقبل في أجزاء أخرى من أفريقيا» .

قام موبوتو باستدعاء البلجيكيين إلى البلاد وأخذ يتبع سياسة موالية للغرب تماما ، فقطع علاقاته الدبلوماسية مع غانا والجمهورية العربية المتحدة والمغرب ، وأيد الولايات المتحدة والأقطار الغربية الأخرى كل التأييد . كان همرشولد يهاجم من قبل السوفيات وكذلك من الغرب ولكن بشكل غير صارخ . وأقدم موبوتو على اعتقال لومومبا بموافقة وتشجيع من الدول الغربية . وقد شاركت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ بتقديم مشروع قرار يدعو إلى إطلاق

سراح جميع السجناء وإلى عقد البرلمان الكونغولي ، وسحب القوات البلجيكية وتوزيع كافة المساعدات بواسطة الأمم المتحدة .

ولسوء الحظ عارض همرشولد هذا القرار لأنه كان يخشى ان تستدرج قوة الأمم المتحدة إلى مواجهة عسكرية مع الجيش الكنغولي التابع لموبوتو . وفي أوائل عام ١٩٦١ أعلن عن مقتل باتريس لومومبا من قبل مرتزقة في كاتانغا ، وكان قد اعتقل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠ وسارع الاتحاد السوفياتي إلى اتهام همرشولد بالتواطؤ في القتل وأعلن أنه لم يعد يعترف به كسكرتير عام .

وفي ٢٤ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٦١ دعاني همرشولد إلى مكتبه وقال إنه يريد شخصاً إلى جانبه ليتولى الإدارة والتنسيق لعملية الكونغو برمتها من نيويورك وأنه يريد أن يعهد إليّ بهذه المسؤولية ويعينني مساعداً للسكرتير العام للشؤون السياسية الخاصة . وبعد شيء من التردد قبلت بهذا العرض ، فقام بعد ذلك بإرسال طلب إلى الحكومة العراقية لإعارتي للخدمة في الأمم المتحدة . وظل هذا الطلب قيد النظر لدى الحكومة شهوراً عديدة ثم قررت رفضه بضغط سوفياتي . في مايلي الوثائق الخاصة بهذا الموضوع ، بدءاً بملخص المهام المعنون « وظائف مكتب شؤون الكونغو بإدارة الدكتور عدنان الباجه جي ، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الخاصة والمؤرخ في ٦ آذار/ مارس١٩٦١ .»

«إن وظيفة مكتب شؤون الكونغو هي ، في المرحلة الأولى ، تولي المسؤولية الخاصة بالمهمات المتنوعة المطلوبة من المقر العام في إدارة مسألة الكونغو . ويتضمن ذلك تفسير الأوضاع إبان تطورها ، استعراض وتحليل الرسائل الواردة ، تحرير الأجوبة عليها وإبداء الاقتراحات والمشورة بشأن هذه الأجوبة ، تحديد حاجات العمل والبدء بالأعمال المطلوبة أو تسريع إنجازها ، وغير ذلك من الأنشطة التي من شأنها أن تساعد السكرتير العام على تحقيق أقصى درجات الفعالية لعملية الكونغو .

إن المكتب سينخرط في جميع ما هو ضروري من الاتصالات والتشاور والمتابعة وصولاً إلى هذه الغاية الأخيرة .

إن المطالب الإضافية التي وقعت على عاتق عملية الأمم المتحدة من جراء قرار مجلس الأمن رقم الصادر في ٢٠ ـ ٢١ شباط/ فبراير ، لاسيما تلك المتعلقة بانسحاب وجلاء الأفراد غير الكنغوليين العسكريين منهم وشبه العسكريين ، والسيطرة على الوحدات المسلحة الكنغولية وانضباطها ، هي من المهمات الأساسية التي تتطلب

الاهتمام الفوري من المكتب الجديد .

إن المكتب التنفيذي لشؤون الكونغو التابع لسكرتارية الأمم المتحدة سيلتزم في أعماله بالصلاحيات التالية :

١ . على وجه العموم سيكون المكتب مسؤولاً عن كافة الأعمال التحضيرية في ميدان شؤون الكونغو بكامله ، باستثناء العملية المدنية التي تتطلب قرارات من السكرتير العام .

٢. على وجه التحديد سيكون المكتب مسؤولاً عن أعمال التخطيط والتنفيذ والتدقيق والإشراف التي قد يتطلبها المقر العام للأمم المتحدة في ما يتعلق بالانسحاب والجلاء من الكونغو لكافة الأفراد العسكريين وشبه العسكريين من البلجيكيين وغيرهم من الأجانب ، ولكافة المستشارين السياسيين غير التابعين لقيادات الأمم المتحدة ، ولكافة المرتزقة ، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن .

٣. كذلك سيتولى المكتب التخطيط الضروري وغيره من الخطوات المناسبة المتعلقة بتطبيق الفقرة (ب ـ ٢) من قرار مجلس الأمن ذات الصلة بإعادة تنظيم الوحدات الكنغولية المسلحة وإخضاعها للانضباط والسيطرة وصولاً إلى إنهاء دخولها في الحياة السياسية للكونغو .

٤. سيقدم المكتب أيضا العون في أمور أخرى مثل تلك المتعلقة بعودة فصائل قوة الأمم المتحدة في الكونغو ، وتبديل القوات والإمدادات والنقل اللازمة لمثل هذه التحركات ، أو المتعلقة بتطوير وإدامة الذراع الجوي الوافي بالغرض لقوة الأمم المتحدة ، أو المتعلقة بمسائل تثيرها الحكومات في ما يخص مركز وعمل فصائلها العسكرية ، أو المتعلقة بكافة الأمور الأخرى الخاصة بالقوة التي تتطلب عملاً من المقر العام . .

٥. ستصدر كافة الواجبات وإدارة عمل المكتب من السكرتير العام ، وستكون مسؤولية أعضاء المكتب تجاهه ، كما توجه كتاباتهم إليه وذلك بموجب الميثاق» .

في العاشر من آذار/مارس ١٩٦١ أبرق داغ همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة برقية شخصية إلى هاشم جواد وزير خارجية العراق يطلب منه فيها إعادة النظر في موقفه من موضوع إعارتي ، في مايلي نصها :

آمل أن تسمح لي بالعودة إلى الموضوع الذي أثاره معك مؤخراً بمبادرة مني ،

سفيركم الباجه جي . أسفت عميق الأسف عندما تلقيت سابقا جواباً سلبياً . وبعد ان فكرت مرة أخري بالأمر ، وبالنظر إلى دواعي الاستعجال البالغ ، فإني أرغب بأن أطلب منكم بأن تنظروا مجددا بإعارة السفير الباجه جي للخدمة في الأمم المتحدة بمنصب مساعد السكرتير العام للشؤون السياسية الخاصة ، وهو منصب أعتبر ، أنا وزملائي ، المرشح له مؤهلا غاية التأهيل . إني سأقيم هذا المنصب فورا على أساس خاص ، على أن يجري تنظيمه في وقت لاحق من هذه السنة .

وكما سبق وأخبركم السفير الباجه جي فان في نيتي ابتداءً أن أعهد له أن يصبح رئيساً للجنة الكونغو التنفيذية والتي ستتألف من أعضاء أفرو - آسيويين . ويسرني أن أخبركم بأني قد أعلمت الآن ، بناء على استفساراتي ، أن الموظفين الذين وقع عليهم اختياري من غانا ونيجيريا وتونس قد قبلوا بالعمل وهم في طريقهم للتجمع في نيويورك .

وبالطبع هناك أقطار وأفراد سيكونون من المهتمين بإشغال المنصب ، ولكن اعتبارات النوعية التي يجب أن أسترشد بها تجعلني أشعر أنهم ينبغي أن يستبعدوا إذا كان من الممكن ، كما أرجو ، أن يتاح للسفير الباجه جي بتولي العمل .

إني أعرب عن رغبتي الخلصة بأن ترفعوا مناشدتي بشكل عاجل إلى أنظار سعادة رئيس الوزراء ، وأنا واثق بأن سعادته ، وبعد أخذه كافة الظروف بالاعتبار ، سيجد طريقه مفتوحاً لإعطاء موافقته لكي أباشر بتعيين السفير الباجه جي بمنصب مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة .

سيكون جوابكم السريع موضع تقديري الكبير لأن هذا الأمر له أهميته الكبيرة في تخطيطي ليس فقط لمشكلة الكونغو الحالية وإنما كذلك للمهمات السياسية للأمم المتحدة في المستقبل .

مع تقديري الكبير .

داغ همرشولد
السكرتير العام للأمم المتحدة

ثم قام داغ همرشولد بإرسال مناشدته النهائية في برقية بعث بها إلى وزير خارجية العراق في ٨ نيسان/أبريل ١٩٦١، في مايلي نصها :

«في برقيتكم المؤرخة في ١٥ آذار/ مارس ١٩٦١ بالإشارة إلى طلبي في ١١ منه

بشأن إعارة السفير الباجه جي إلى هيئة موظفي الأمم المتحدة ، كنتم قد أخبرتموني بأن صاحب السعادة رئيس الوزراء شعر آنئذ انه لا يسعه تلبية الطلب . أني أعرف أن السفير الباجه جي ، وبصفته رئيساً للجنة الزابعة ورئيساً للوفد العراقي ، كان منهمكاً كلياً بأعمال الجمعية العامة في دورتها التي استأنفت الانعقاد .

ولكن ، وبما أن الجمعية العامة قد أوشكت على إنهاء دورتها ، فأني أبيح لنفسي ان أفاتحكم مرة أخرى آملا ان يكون رئيس الوزراء مستعداً للنظر في إمكانية إعارة السفير الباجه جي لكي يخدم في الأمم المتحدة بمنصب مساعد السكرتير العام للشؤون السياسية الخاصة . وكما بينت في برقيتي بتاريخ ١١ آذار / مارس فإني أنوي أن أقيم هذا المنصب فوراً على أساس خاص على أن يجري تنظيمه في وقت لاحق من هذه السنة . فإذا وجد رئيس الوزراء طريقه مفتوحاً للموافقة على طلبي فإن نيتي هي أن يكون السفير الباجه جي أحد الذين سيكون عملهم مرتبطاً بي ارتباطاً مباشراً .

داغ همرشولد
السكرتير العام للأمم المتحدة

وفي ١٩٦١/٤/١٤م وجهت وزارة الخارجية الكتاب التالي إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء :

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

طلب إلينا السكرتير العام للأمم المتحدة الاستعانة بخدمات الدكتور عدنان الباجه جي الممثل الدائم للجمهورية العراقية لدى الأمم المتحدة بطريق الإعارة ، بغية تعيينه بوظيفة السكرتير العام المساعد للشؤون السياسية الخاصة .

إن هذه الوزارة بالرغم من حاجتها لخدمات الدكتور عدنان الباجه جي وتقديرها له ، تعتقد ان في ترشيحه لهذا المركز الرئيسي في الأمم المتحدة فائدة معنوية كبيرة للجمهورية العراقية . كما قد يكون له أثر في قضايانا العربية داخل السكرتارية العامة للمنظمة هذا بالإضافة إلى أنه لم يسبق ان شغل هذا المركز المهم موظف من البلاد العربية ، ولهذا فيصبح الدكتور عدنان الباجه جي أول عربي يحتل مركزاً أساسياً في المنظمة المذكورة .

لذا نرجو عرض الأمر على مجلس الوزراء واستحصال موافقته على إعارة خدمات الدكتور عدنان الباجه جي إلى الأمم المتحدة لمدة سنتين وذلك حسب المادة الثامنة والثلاثين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠.

وزير الخارجية
هاشم جواد

قرر مجلس الوزراء عدم الموافقة على طلب الإعارة وفيما يلي كتاب وزارة الخارجية إلى الممثلية الدائمة :

بحث مجلس الوزراء طلب إعارة خدمات الدكتور عدنان الباجه جي إلى سكرتيرية الأمم المتحدة وبنتيجة المناقشة تقرر عدم الموافقة على تلبية الدلطب في الوقت الحاضر. وقد شرح سيادة الزعيم رئيس الوزراء على كتاب الوزارة حول الموضوع بالحاشية التالية صورتها راجين إبلاغها للدكتور عدنان الباجه جي :

«إننا نرغب بتلبية هذا الطلب تعاوناً منا مع السكرتارية العامة لهيئة الأمم غير أن ظروفنا تستوجب حالياً بقاء المومى إليه والأكفاء الآخرين لدينا وعليه يتعذر الموافقة على الطلب في الوقت الحاضر» .

التوقيع :
وزير الخارجية
هاشم جواد

وتسلمت في الوقت ذاته رسالة شخصية من هاشم جواد تتضمن معلومات إضافية حول قضية الإعارة إلى الأمم المتحدة :

عزيزي عدنان حفظه الله

تحية وشوقاً وبعد فأرجو أن تكون قد ارتحت من عناء الاجتماعات في عطلتك القصيرة . وأظن أنك كنت تستحق هذه العطلة بعد الجهود الطويلة المضنية ، ولكن المهم فيها انك وفقت في عملك فكان ذلك مدعاة للارتياح والفخر لنا في وزارة الخارجية .

كنت قد أخبرتك بأنني استطعت أن أقنع سيادة الزعيم بأهمية إعارة خدماتك إلى سكرتيرية الأمم المتحدة ، ولهذا أقدمت على تقديم الاقتراح إلى مجلس الوزراء حسب الأصول . . وقد طال بقاؤه لدى سكرتارية مجلس الوزراء فاضطررت تقديمه في الأسبوع الماضي باليد . ولكن الزعيم كان قد بدل رأيه في هذه المدة ، وعلى الرغم من مؤازرة بعض الإخوان الوزراء لفكرة الإعارة وأهميتها بالنسبة للعراق ، فقد كان رأي الزعيم من أننا بحاجة إلى الأكفاء من رجال السلك الخارجي كما أنه امتدحك وقال انه راض عن عملك ولذلك يجب ان نبقي عليه في خدمة الجمهورية . ولم يفد الكلام والنقاش معه ، ولاشك أن الإنسان لايمكن أن يتأثر من ذلك لأن الزعيم كان يبني رأيه بكل عقيدة وإخلاص ، وهذا أمر ولاشك إنني أقدره حق قدره لأن الرجل كما تعلم صريح وصميمي في تقديراته . وقد اعتبرت ذلك تقديرا وتثميناً لعملك ولسوف يكون له أثره العميق في مستقبل عملك في السلك وغيره .

ومع إنني أعلم أنك سوف تتأثر قليلاً من هذا التغيير ولكن الأمر قد يكون وقتياً ، وأنت لاتزال شاباً في مقتبل العمر والمستقبل أمامك ، وأنا واثق من أن الأمور ستسير في صالحك وسيأتي اليوم الذي لا تندم فيه على عدم إعارتك إلى الأمم المتحدة وتحمد الله لأنه لم يقع» .

في تلك الأثناء اجتمع مجلس الأمن في الثالث عشر من شباط/فبراير للنظر في الوضع على ضوء مقتل لومومبا . نشب في تلك الجلسة جدال حاد ، وقد قدمت خلاله رأي الحكومة العراقية ، وتسلمت على أثره الكتاب التالي من وزارة الخارجية :

سيادة الدكتور عدنان الباجه جي المحترم

نيويورك

لقد اطلعنا على خطابكم حول قضية الكونغو المرفق صحبة كتاب الممثلية المرقم ١١/٧/٣٩ والمؤرخ في ١٩٦١/٢/٢٠م ووجدناه معبراً تعبيراً دقيقاً عن سياسة الحكومة العراقية تجاه القضية المذكورة ولايسعنا إلا تقديم الشكر والتهنئة الخالصة بهذه المناسبة .

وزير الخارجية

هاشم جواد

وأصدر مجلس الأمن بالإجماع قراراً يحث الأمم المتحدة على منع الحرب الأهلية في الكونغو ولو باستخدام القوة إذا كان ذلك ضرورياً ، ويدعو إلى الانسحاب الفوري والجلاء التام للقوات البلجيكية وغيرها من قوات المرتزقة . لم ينفذ هذا القرار إلا جزئياً ، وظلت المسألة الأساسية الخاصة بانفصال كاتانغا بحاجة إلى حل .

تكلمت مرة أخرى في الجمعية العاة في ٢٩ آذار/ مارس ثم في ٦ نيسان/إبريل ١٩٦١ وإني أعتقد أن خطابي هذا ، وفي مايلي نصه ، كان من أحسن الخطب وأبلغها دفاعاً عن حرية الشعوب وفضحاً للاستعمار وأساليبه . (في الاجتماع العام رقم ٩٧٠ للجمعية العامة في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٦١) :

«إن الوفد العراقي قد أعرب عن رأيه في مناسبات متعددة بشأن الوضع في الكونغو . ففي مجلس الأمن في الشهر الماضي (الاجتماع رقم ٩٣٨) كررنا رأينا الذي يشاطرنا فيه عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة وقلنا إن بلجيكا ، بتجاهلها المتواصل وانتهاكها الصارخ لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ، هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن تدهور الوضع في الكونغو .

لقد أيدنا كل التأييد القرار الذي أصدره مجلس الأمن في ٢١ شباط / فبراير ١٩٦٠ وكنا نأمل أن تولي بلجيكا اهتمامها بقلق المجتمع الدولي الذي أعرب عنه ذلك القرار بشكل جلي لا لبس فيه .

ولسوء الحظ نجد ان الفقرة الثانية (أ) من القرار ، والتي تدعو إلى الانسحاب والجلاء الفوريين لكافة الأفراد العسكريين وشبه العسكريين والمستشارين البلجيكيين من الكونغو ، لم يتم تنفيذها . إنها في حقيقة الأمر ظلت حبراً على ورق حتى اليوم ، لابل من المتصور تماماً أن عدد الأفراد البلجيكيين من هؤلاء قد تزايد ولم ينقص في الأسابيع القليلة التي انصرمت منذ صدور ذلك القرار .

إن نظرة واحدة إلى المراسلات التي جرت بين السكرتير العام للأمم المتحدة والحكومة البلجيكية تكشف عن صورة سوداء لتهرب هذه الحكومة ومماطلتها ، الأمر الذي لايترك مجالا للشك بأنها تنوي الازدراء بهذا القرار الأخير كما ازدرت بكافة القرارات السابقة . إن هذا يضع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية لايمكن التهرب منها بعد الآن . إننا نرى بشكل جازم أن نجاح أو فشل عملية الأمم المتحدة بأسرها في الكونغو

يتوقف على السرعة التي يجري بها انسحاب البلجيكيين . وطالما ظل المستشارون البلجيكيون وغيرهم من العسكريين والأفراد الآخرين في الكونغو فإنه لن يتحقق أي سلام ولن يكون هناك أي أمل لقوة الأمم المتحدة بأداء مهماتها المهمة التي عهد بها إليها القرار المذكور آنفا .

لذلك فان الوفد العراقي يؤيد كل التأييد اقتراح الوفدين الغاني واليوغسلافي بضرورة تحديد موعد انسحاب الأفراد البلجيكيين جميعا من الكونغو ، فإن لم يكتمل هذا الانسحاب في الموعد المحدد تخول الأمم المتحدة باستخدام القوة إذا كان ذلك ضرورياً .

إننا نؤيد كذلك ما اقترحه وزير الدولة اليوغسلافي للشؤون الخارجية في الاجتماع رقم ٩٦٧ بأن تصدر الجمعية العامة قراراً يتضمن في ما يتضمنه إدانة قاطعة لبلجيكا لرفضها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، والطلب إلى مجلس الأمن فرض العقوبات ضدها بموجب المادتين (٤١ - ٤٢) من ميثاق الأمم المتحدة .

ولايسعنا إلا أن نؤكد بقوة شديدة الضرورة اللازمة لضمان الانسحاب التام وغير المشروط لكافة البلجيكيين من الكونغو ، فبدون هذا الانسحاب ستكون كافة جهودنا التي تبذل هنا وفي الكونغو عبثاً ولاجدوى منها وقد تؤدي إلى مزيد من التدهور في الوضع المتأزم والمثقل بأوخم الأخطار للسلم والأمن الدوليين .

لقد كشفت لجنة التوفيق في تقريرها عن مدى التدخل البلجيكي وآثاره المدمرة على وحدة الكونغو ووحدة أراضيها . ودعوني أقتبس شيئاً من هذا التقرير . تقول اللجنة :

إن « L`union Miniere du Haut Katanga » يمول سلطات كاتانغا تمويلاً واسع النطاق ، ثم تقول : «من الممكن الافتراض بأن المستر كالونجي ، شأن المستر تشومبي ، ما كان يمكنه أن يقدم على مخططاته الانفصالية من دون عون خارجي (الفقرة ٦٣ من التقرير أعلاه) . أما الكلام الأكثر قطعية والذي يدحض كل ما يقوله الطرف الآخر فهو الوارد في الفقرة (١١٠) التي تقول «إن السبب الرئيسي للأزمة في الكونغو هو موقف بلجيكا وأدائها السابق وتدخلها المستمر في شؤون الكونغو» وأخيراً تقول الفقرة (١٤٢) :

«إن اللجنة تستهجن الوجود المستمر في مختلف الأنحاء من جمهورية الكونغو لأعداد كبيرة من الأفراد العسكريين وشبه العسكريين والمستشارين السياسيين والمرتزقة البلجيكيين والأجانب . وترى اللجنة أن من الضروري اتخاذ خطوات فورية لإبعاد

جميع هؤلاء من غير التابعين لقيادة الأمم المتحدة، وفي الحال، من أراضي جمهورية الكونغو».

إن هذه الأقوال التي تصدر عن مجموعة محايدة من المخلصين لخدمة بلدانهم ينبغي أن تقنع حتى المتشككين بيننا بمسؤولية بلجيكا الواضحة، وبالحاجة إلى عمل عاجل لإنهاء تدخلها وإزالة نفوذها الشائن في الكونغو.

حدث منذ صدور قرار مجلس الأمن في ٢١ شباط/ فبراير، تطوران يهددان بشكل خطير وضع الأمم المتحدة في الكونغو. الأول يتعلق بحادثة ماتادي عندما تغلبت قوة كبيرة وحسنة التجهيز من الجنود الكنغوليين على مجموعة صغيرة من القوات السودانية ما اضطر الأمم المتحدة إلى التخلي عن سيطرتها على ميناء ماتادي الحيوي.

إني أريد أن أبين أن حكومتي تستهجن بقوة إخفاق قيادة الأمم المتحدة في الكونغو في توفير المساعدة الكافية وفي الوقت اللازم للحامية السودانية التي كلفت على الرغم من صغرها بالمهمة الصعبة للغاية المتعلقة بالدفاع عن خط التموين الرئيسي لعملية الأمم المتحدة.

ومن نافلة القول أن أذكر أن هذا الحادث يصور بطريقة محزنة درجة العمق والعجز التي آلت إليها الأمم المتحدة من جراء الضعف المستمر والتذبذب المتواصل لقيادة الأمم المتحدة في الكونغو.

إن تكرار حادثة ماتادي سيندر، بنظرنا، بنهاية عملية الأمم المتحدة في الكونغو ويجعل من المستحيل على عدد من الأقطار المساعدة في تقديم الدعم مثل السودان الذي دعم بإخلاص وإصرار مجهودات الأمم المتحدة لإحلال السلام في الكونغو.

التطور الثاني الذي كان له أسوأ الأثر على الوضع في الكونغو هو مؤتمر تاناناريف الذي حضره صنائع الاستعمار فقسموا الكونغو في ما بينهم وكأن البلاد وشعبها من أملاكهم الخاصة. لقد قرروا من دون تمتعهم بأي قدر من الشرعية القانونية تقسيم القطر وتدمير وحدته التي قاتل الشعب الكنغولي من أجلها طويلاً.

إن هذا أمر خطير وهو في الصميم من مشكلة الكونغو. فالصراع بين باتريس لومومبا الراحل والمستعمرين إنما نشأ أساساً بسبب ما بذلته بلجيكا وعميلها المطيع تشومبي لتجزئة الكونغو وانتهاك وحدة أراضيها. كان لومومبا يرى بوضوح تام منذ البداية ان الكونغو لن تقوم له قائمة إلا إذا حفظت وحدته. وكان يريد ان يخلق من المجموعات الإثنية المتباينة في الكونغو أمة موحدة لتأخذ مكانها الذي تستحقه في

أفريقيا والعالم . ولكن هذا كان تطلعاً لم يرق للبلجيكيين وأصدقائهم . فهؤلاء أرادوا أن يروا الكونغو ضعيفاً ومقسماً ومجرداً عن مصدر ثروته في كاتانغا ، الإقليم الذي تطور ، كما قال الرئيس نكروما ، بدماء الشعب الكنغولي وعرقه وتضحياته .

ولهذا السبب فإن شعبنا وشعوب أخرى عديدة في آسيا وأفريقيا وغيرهما رأت في لومومبا الممثل البليغ والحقيقي للقوة التقدمية للقومية الأفريقية الدينامية التي تشق طريقها رغم النكسات الموقتة ، هي وأفريقيا قوية يوحدها ميراث شعبها المشترك ويشد أزرها التصميم على أن تضمن لنفسها ولأبنائها حياة الحرية والكرامة التي طمحت إليها بحماسة وحرمت منها طويلاً .

لهذا فإننا نشاطر بشكل تام رأي وزير خارجية غانا ومفاده أن الأمر لايعود إلى كازافوبو وتشومبي ومن لف لفهما لكي يقرروا مستقبل الكونغو أو يغيروا قوانينها الأساسية ويبدلوا شكل حكومتها .

إن الذي سيقرر في نهاية المطاف مصير الكونغو هو وحدة الشعب الكنغولي متمتعا في عمله هذا بحريته . لهذا فإن من الضروري دعوة البرلمان للانعقاد بلا تأخير ، وهذا بالضبط هو ما أوصت به لجنة التوفيق في الفقرة ١٣٩ من تقريرها . أما إذا ظهر أن هذا من الصعوبة بمكان فنحن نتفق عندئذ كل الاتفاق مع وزير خارجية غانا بأن من اللازم إجراء انتخابات خلال شهر واحد بإشراف الأمم المتحدة ، مع توفير ضمانات كافية حتى يتمكن شعب الكونغو من انتخاب ممثليه بحرية تامة .

بيد أن هذا لاينتقص بأي حال من الأحوال من حقيقة اعتراف الحكومة العراقية بحكومة انطوان جيزينغا باعتبارها الحكومة المركزية الشرعية الوحيدة للكونغو . إننا نعتقد جازمين بأن هذه الحكومة ، التي تستمد شرعيتها من الدعم البرلماني الذي قدم لحكومة باتريس لومومبو الراحل ، هي الحكومة الوحيدة المخولة بأن تتكلم وتعمل نيابة عن الشعب الكنغولي .

هذان التطوران – حادثة ماتادي ومؤتمر تاناناريف ـ يجب أن ينظر اليهما على خلفية معينة تتمثل بالتدخل البلجيكي ، وأن يعتبرا بمثابة استمرار للجهود التي ابتدأت في شهر تموز/ يوليو الماضي وكانت ترمي إلى نسف عملية الأمم المتحدة والإبقاء على النفوذ الأجنبي في الكونغو .

إن انفصال كاتانغا ، وانفصال كالونجي ، وإقالة لومومبا ، واستيلاء تشومبي غير الشرعي على الحكم ، وتعطيل البرلمان ، والسماح لوفد كازافوبو بإشغال مقعد الكونغو

في الجمعية العامة ، واعتقال لومومبا ثم نقله إلى كاتانغا فقتله الوحشي ، وما يجري الآن من التحدي المكشوف والمسلح بوجه الأمم المتحدة في ماتادي ، وتجزئة الكونغو في تاناناريف ، إن كل هذا يكمل الصورة السوداء للغدر والخديعة ويفضح المؤامرة المتشعبة التي طبختها بلجيكا وأصدقاؤها لاستعباد الكونغو ومواصلة الاستغلال لثرواتها العظيمة . فهل هناك من شك بأن هذه الرحلة الطويلة والمحفوفة بالكوارث التي زجت بها الكونغو ابتداءً من انفصال كاتانغا وانتهاء بمؤتمر تاناناريف ، إنما كانت بإيحاء من بلجيكا وأصدقائها ؟ هل يعقل أن صنائع الاستعمار في الكونغو كانوا سيتجرؤون على اتخاذ موقف التحدي هذا نحو الأمم المتحدة من دون المساعدة والدعم من بلجيكا ؟ وهل كان يمكن لبلجيكا نفسها أن تتمادى في تعنتها من دون الدعم والتعاطف من أصدقائها وحلفائها الأقوياء؟

لذلك فإن من سخرية القدر أن نجد أولئك الذين ساندوا التحدي المتواصل للأمم المتحدة من قبل بلجيكا وأذنابها سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بقبولهم الصامت ، وهم يرفعون عقيرتهم الآن ويتباكون على المصاعب التي تجد الأمم المتحدة نفسها فيها في الكونغو . ولئن أخفقت عملية الأمم المتحدة في الكونغو فسيقع وزر ذلك كاملاً على بلجيكا وحلفائها وأصدقائها الذين يستطيعون حتى في هذا الوقت المتأخر ، إذا شاؤوا ، أن ينقذوا الأمم المتحدة من مأزقها وذلك بإقناع بلجيكا والعملاء في الكونغو باحترام الأمم المتحدة وتنفيذ قراراتها .

هذا ولايكفي أن يعلنوا من على هذا المنبر أنهم يريدون للأمم المتحدة أن تنجح في الكونغو . إن هذا الكلام الرصين سيفقد معناه إن لم يقترن بالأفعال . لاتقولوا لنا هنا إنكم تريدون للأمم المتحدة ان تنجح . قولوا ذلك للبلجيكيين وأذنابهم في الكونغو . إنهم هم الذين يقومون بتحدي الأمم المتحدة ويعرقلون مسيرتها . وإذا أردتم حقا ان تنقذوا الأمم المتحدة فعليكم أن تستخدموا مالديكم من نفوذ مادي وأدبي لإقناع البلجيكيين ، لابل إلزامهم عند الضرورة ، لاحترام الأمم المتحدة والامتثال لقراراتها امتثالاً مخلصاً . ان هذا ليس صراعاً بين الدول العظمى ، وإن كان من الممكن أن يتطور إلى صراع كهذا . إنه صراع بين الشعب الكنغولي والمصالح الاستعمارية .

لقد دعيت الأمم المتحدة إلى حل هذا النزاع والى منعه من أن يصبح تهديداً للسلام والأمن الدوليين ، ولكن الأمم المتحدة لن تستطيع القيام بذلك إلا إذا ظلت وفية لمبادئ ميثاقها وذلك بدفاعها عن الأمم الضعيفة والعاجزة ضد العدوان الخارجي . ان

الدول الصغيرة قد حاولت ، من دون أن تنجح كثيرا لسوء الحظ ، أن تمكّن الأمم المتحدة من القيام بدورها ولكن كافة جهودها قد أحبطت بشكل منتظم من قبل بلجيكا وأصدقائها . لقد آن أوان المحاولة مرة أخرى ، وربما للمرة الأخيرة ، لثني بلجيكا عن سلوك طريقها المدمر .

هذا وبقدر مايتعلق الأمر بالوفد العراقي أقول إننا نعتقد أن هناك غرضين أساسيين يجب تحقيقهما بلا تأخير وهما :

١- الانسحاب السريع وغير المشروط للأفراد البلجيكيين ، واستخدام قوة الأمم المتحدة لتنفيذ ذلك .

٢- القيام إما بدعوة البرلمان للانعقاد ، أو بإجراء انتخابات جديدة بإشراف الأمم المتحدة بأسرع وقت ممكن

وحين تتخلص البلاد في النهاية من البلجيكيين ويكون شعبها جاهزاً لاختيار ممثليه بحرية فسيكون هناك عندئذ ، وعندئذ فقط ، جو من التعاون والثقة المتبادلة ، وهذا أمر حيوي جدا لنجاح عملية الأمم المتحدة في الكونغو .

وكما قلنا في مناسبات عديدة سابقة فإن الأقطار الصغيرة لايسعها أن تدع هذه التجربة الفريدة في التعاون الدولي فريسة للفشل أو التعثر . إن سمعة الأمم المتحدة لابل حتى مستقبلها رهن بما يجري في الكونغو .

فما هو الضمان الأفضل الذي تستطيع ان تحصل عليه أقطار العالم الصغيرة من ذلك الضمان المتمثل بوجود أمم متحدة قوية تحظى باحترام العالم ودعمه؟ إننا في العراق لانتفق مع رسل الشؤم الذين هم على استعداد لشطب الأمم المتحدة باعتبارها عصبة أمم اخرى ، كما أننا لن نكون عرضة لتثبيط الهمم حين نرى الصعوبات التي تواجه المنظمة مهما كانت هذه الصعوبات هائلة وقد تبدو غير قابلة للتغلب عليها ، فالأمم المتحدة مع مافيها من نواقص هي أرقى بكثير من أي شيء آخر جرى ابتداعه حتى الآن لغرض مجابهة التحديات الكبرى لعصرنا» .

وبما ان ممثل بلجيكا اتهمني بتشويه الحقيقة ، وقال كذلك ان العرب بصفتهم من تجار الرقيق قد سببوا بؤساً عظيماً لشعب أفريقيا ، فقد أجبته فوراً في اليوم التالي وكما يلي :

(الاجتماع العام للجمعية العامة رقم ٩٧٨ في ٦ نيسان/إبريل ١٩٦١) :

«أشكر الرئيس والأعضاء الذين سجلوا أسماءهم على قائمة المتكلمين لإعطائهم

الفرصة لي لمزاولة حقي في الرد على كلام أدلى به ممثل بلجيكا أمس ، فقد قال :

«إن القوات البلجيكية بأسرها قد انسحبت بصورة متكاملة فور ما تولت قوات الأمم المتحدة مسؤولية النظام في مختلف أقاليم الكونغو . لذا فإن بلجيكا قد امتثلت لقرارات مجلس الأمن ، على نقيض المزاعم الواهية التي يواصل بعض المندوبين ، مثل مندوب العراق ، توجيهها ضد بلجيكا . والحقيقة ان كلام مندوب العراق مشرب أساساً بفكرة مهيمنة متكررة قائمة على مايزعم من عدم تنفيذ بلجيكا لقرارات مجلس الأمن » .

إن ممثل بلجيكا يغفل عن الأمر المعني بإشارته إلى انسحاب القوات البلجيكية في شهر آب/أغسطس الماضي . انه ليس من السذاجة بحيث يظن إننا لم نزل منشغلين بذلك الجانب من المشكلة الذي طواه الزمن . إننا نعلم جيداً بأن القوات البلجيكية - أي القوات التابعة للجيش البلجيكي النظامي والتي هي تحت السيطرة المباشرة للحكومة البلجيكية - كانت قد انسحبت . وفي الحقيقة اني أشرت إلى هذا الأمر في شباط/فبراير الماضي في مجلس الأمن ولكنني أكدت على ان ذلك الانسحاب لم يؤد إلى إزالة مشكلة التدخل البلجيكي . لقد قلت مايلي :

غير أن مشكلة التدخل البلجيكي والأجنبي لم ينته بانسحاب الفصائل المقاتلة التابعة للجيش البلجيكي في آب/أغسطس الماضي . إن المشكلة ظلت باقية من خلال الأعمال المتواصلة التي يقوم بها تشومبي وموبوتو بالاشتراك مع مستشاريهما البلجيكيين والأجانب . . وغيرهم من الأفراد العسكريين وشبه العسكريين ، ومن خلال المساعدات المالية الباذخة وغيرها من أنواع العون المادي التي تقدمها لهما مختلف الدول .

هذه هي المشكلة التي حاول مجلس الأمن معالجتها في القسم (أ) الفقرة الثانية من قراره الصادر في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٦١ . وهي المشكلة ذاتها التي أشارت إليها لجنة التوفيق الخاصة بالكونغو في الفقرة ١٤٢ من تقريرها . هذه هي المشكلة التي لم نزل نواجهها في الوقت الحاضر ، وهذا هو السبب لماذا نشعر إننا على حق في استهجاننا لإخفاق بلجيكا في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، لاسيما القرار الصادر في ٢١ شباط/ فبراير١٩٦١ .

إن القرار الذي قدمه ممثل الهند بخطابه البليغ أمس ، والذي كان لنا شرف الاشتراك في تبنيه ، موجه حصراً إلى هذه المشكلة والتي هي المشكلة الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة في الكونغو . إن السكرتير العام نفسه في مداخلته أمس أشار بصريح العبارة إلى هذه المسألة حين قال :

إن المشكلة العملية التي تواجهنا ما هي إلا العنصر الأجنبي الذي هو على قلة عدده عنصر مهم في الوضع العسكري . ولاحاجة بي إلى أن أكرر ما عرفه أعضاء الجمعية العامة أصلا عن ذلك العنصر ، من خلال ما نشرته الصحافة مؤخراً عن مانونو وما ذكرته أمس عن مطار اليزابيثفيل حيث أرسلت مجموعة لتواجه وحدة الأمم المتحدة ، وكانت تلك المجموعة بقيادة ضابط يحمل الجنسية البلجيكية . لهذا يجب علينا الاستمرار في تكريس كل الاهتمام من أجل التنفيذ المرضي للقسم (أ) الفقرة الثانية من قرار مجلس الأمن الصادر في ٢١ شباط/ فبراير والذي يدعو إلى انسحاب وجلاء العناصر العسكرية والسياسية الأجنبية .

وهكذا نجد أن ممثل بلجيكا يعود كما يشتهي إلى أحداث آب/أغسطس الماضي ، وهي أحداث تجاوزتها منذ ذلك الحين أحداث مهمة ، كما انه يتجاهل مشكلة هي اليوم حية تماما ، مشكلة تقوم الجمعية العامة ومجلس الأمن والسكرتير العام ولجنة التوفيق بتوجيه اهتمامها المتواصل نحوها .

والآن ، وقبل أن أنهي كلامي أود أن أشير ، إذا سمح لي الرئيس ، إلى ما قاله ممثل بلجيكا عن التغييرات الشريرة في الكونغو التي حدثت في القرون الأخيرة من جراء ما سماه تجار الرقيق العرب . من الواضح أن هذه الإشارة يقصد بها الازدراء والطعن بالشعب العربي والوفود التي تمثله هنا وذلك لأننا كنا من الصراحة بمكان في انتقاد أعمال بلجيكا في الكونغو ، كما كنا متحمسين في دفاعنا عن حق الشعب الكنغولي بالوحدة والاستقلال . وليس من الصعب أن نتوصل إلى معرفة المصدر الحقيقي لهذه المزاعم ، وهي جزء من حملة الهمس التي تشن منذ بعض الوقت بتوجيه من المرتعبين من إمكانية العلاقة الوثيقة بين الشعب العربي وشعوب أفريقيا .

ودعوني أقول في الحال أن العرب كانوا ، طوال اتصالهم الطويل بأفريقيا قد مارسوا تسامحاً عنصرياً كاملاً كما فعلوا في واقع الأمر مع جميع الشعوب الأخرى التي اتصلوا بها . وهذا بالطبع أمر طبيعي لأن من العقائد الأساسية في الدين الإسلامي مبدأ المساواة التامة بصرف النظر عن العنصر أو العرق أو اللون . ولهذا السبب لم ينتعش الرق قط في العالم العربي كما انتعش في الحضارات القديمة وفي عصور ماقبل الإسلام في الشرق الأوسط وجنوبي أوروبا ، أو في الحضارات التي أسسها المهاجرون الأوربيون في نصف الكرة الغربي في الأزمان الحديثة . ولعل هذا يفسر السبب لماذا كان الإسلام يمثل الإسهام الأكبر للأمة العربية في الحضارة الإنسانية ، كما أنه يعتبرمن أكثر الأديان

المتعددة الأجناس في العالم أجمع ، الدين الذي تعتنقه الملايين من كل عنصر ومن كل لون .

لهذا فإننا لسنا بحاجة إلى أن يلقي علينا ممثل بلجيكا دروساً بالتسامح العنصري ، كما إننا على ثقة بأن الذين يشاطرونه آراءه لن يتمكنوا قط من دق إسفين بين أفريقيا والعرب ، العرب الذين لايضاهيهم أحد في جهودهم في الأمم المتحدة وغيرها لخدمة قضية القومية الأفريقية والحرية الإفريقية» .

تدهور الوضع في كاتانغا وواجهت الأمم المتحدة مأزقا : هل ينبغي للأمم المتحدة ان تستخدم القوة لاعتقال المرتزقة وحل حكومة كاتانغا؟ رأي همرشولد أن التخويل الذي لديه لايسمح له باستخدام القوة نيابة عن الحكومة المركزية في الكونغو بل يتيح له إنهاء انفصال كاتانغا سلمياً وضمان انسحاب المرتزقة منها .

إن العملية العسكرية التي تولتها قوات الأمم المتحدة في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ واجهت مقاومة عنيفة بشكل غير متوقع وذلك من قبل الجندرمة في كاتانغا بقيادة المرتزقة الأوروبيين ، وقد وقعت إصابات متعددة . وواجهت الحكومات الغربية انتقادات شديدة للأمم المتحدة على طريقة تعاملها مع المشكلة وهددت بسحب دعمها الاقتصادي واللوجستي .

وصل داغ همرشولد إلى الكونغو في اليوم الذي اندلع فيه القتال في كاتانغا ، وحاول أن ينقذ الوضع فقرر الذهاب بنفسه إلى كاتانغا للقاء تشومبي ، زعيم الانفصاليين . كانا سيجتمعان في اندولا الواقعة في شمال روديسيا ، وكانت آنئذ تحت حكم الحكومة العنصرية برئاسة روي ولنسكي . ولكن داغ همرشولد لم يصل قط إلى هناك . فقد قتل حين سقطت طائرته وهي تحاول الهبوط في المطار يوم الثامن عشر من أيلول/ سبتمبر .

لاأستطيع أن أصف وقع الصدمة عليّ وما ألم بي من حزن عميق . كان داغ همرشولد يوحي بالمحبة والإعجاب معاً ، وقد شعرت يومئذ ولم أزل اشعر حتى اليوم وبعد مرور كل هذه السنين بحس الخسارة الشخصية العميقة . ولن أنسى قط ما حييت ذلك الاجتماع الذي عقد في قاعة الجمعية العامة إحياءً لذكراه وفيه عزفت فرقة فلادلفيا الموسيقية بقيادة يوجين أورمندي قطعتين من أعظم أعمال الفن الموسيقي وكانتا من الألحان المفضلة لهمرشولد (والمفضلة لي) وهما الكوراس الختامي لـ (st.mathew passion) لباخ والكورال الختامي للسمفونية التاسعة لبتهوفن . كانت تلك مناسبة عاطفية أثارت الشجون ولم يكن بين الحضور من لم تدمع عيناه .

والآن ، وعند التأمل بالماضي وبفضل الإدراك المتأخر للأحداث ، أقول أن داغ همرشولد باعتقادي قد أولى من الأهمية الكبيرة للكونغو أكثر مما ينبغـي فكان اعتبار الكونغو تهديداً كبيرا للسلم والأمن الدوليين من المبالغات . إذ لم يتحقق خطر المواجهة بين الشرق والغرب لأن كلا الطرفين لم يعر الكونغو أهميـة بالغة . كـان داغ همرشـولد مخطئا في الغوص في التعقيدات الشائكة للسياسات القبلية في قطر افريقي استقل حديثا ، وإن كان من المعروف أن مساحة الكونغو وثروته العظيمة تجعله من أهم الأقطار في أفريقيا . لقد كان داغ همرشولد يريد دائما أن يفتح مجالات جديدة للأمم المتحدة فيعطي بذلك لسكرتيرها العام سلطة إضافية ويمكّنه من الإقدام على مبادرة جديدة . وقد شجعته تجربة السويس ، ولكن ظروف تلك التجربة كانت مختلفة تماما . ففي السويس كانت هناك إمكانية حقيقية لمواجهة بين الدول العظمى ، وقد استخدمت دولتان عظميان قواتهما المسلحة استخداما فعلياً ضد دولة عضو في الأمم المتحدة ، أما في الكونغو فلم تقع مثل هذه الأخطار . كـانت المشكلة هناك مشكلة داخلية بالدرجة الأولى وإن كـانت بعض الدول الخارجية مهتمة بها ، ولكنها لم تكن حالة تدعو إلى تدخل الأمم المتحدة فيها . ومع هذا ، وبما أن داغ همرشولد قد اختار ذلك ، فانه كان على صواب في السير فيه إلى النهاية .

٢- كوبا :

في نيسان/إبريل ١٩٦١ قام عدد من المنشقين الكوبيين ، تساندهم الولايات المتحدة ، بغزو كوبا ، فجرت إبادتهم في خليج الخنازير . رفعت الحكومة الكوبية برئاسة كاسترو شكوى إلى الأمم المتحدة فنظرت فيها اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة في ١٩ من الشهر المذكور .

ألقيت خطاباً حول هذا الموضوع في هذه اللجنة حظي بالترحيب الحار من معظم أقطار أمريكا اللاتينية ، وكذلك من الكتلة السوفياتية بطبيعة الحال ، وكان من شأن ذلك تعزيز مركزي في أوساط الوفود الأفريقية والآسيوية ووفود دول عدم الانحياز . في مايلي نص ذلك الخطاب :

«الاجتماع ١١٥٥ للجنة الأولى للجمعية العامة ، ١٩ نيسان/إبريل ١٩٦١ »..

«إن الشعب العراقي قد رحب بحماس وفرح عظيمين بانتصار الثورة الكوبية الذي حدث بعد أشهر قليلة فقط من ثورتنا الوطنية العظيمة في العراق . لقد تعاطفنا مع الشعب الكوبي لأننا تفهمنا تماماً وقدرنا كل التقدير ما كان يعانيه من مشاكل وما يبتغيه

من طموحات ، وهي جميعها مشابهة بشكل صارخ لمشاكلنا وطموحاتنا . ثمة قطر صغير غني بموارده ولكن شعبه يرزح تحت أعباء الفقر والجهل المدمرة ، وفيه نظام فاضح لملكية الأراضي مع حكومة فاسدة واستبدادية خانعة أمام المصالح الأجنبية ومتساهلة معها ولكنها فظة مع شعبها ومتشددة معه . كانت هذه هي كوبا أيام باتستا .

كان هذا هو العراق قبل ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ .

لا أريد ان ابحث في أمور تعود حصرا لاهتمام الشعب الكوبي . إن الأمر يعود إليه وإليه فقط لكي يقرر نوع الحكومة التي يرغب بها والنظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يريد العيش في ظله . إن الأمر يعود إليه وإليه فقط لكي يسير على سياسة خارجية يعتقد أنها الأفضل لخدمة مصالح بلاده . والذي نتباحث فيه اليوم ليس هو ما إذا كان كاسترو قد قام بالقليل أو بالكثير في هذا الميدان أو ذاك ، وما إذا كانت حكومته صالحة أم طالحة . فهذه مسائل داخلية لاتخص الأمم المتحدة ولكنها تخص الشعب الكوبي وحده . وينبغي أن يتاح لهم تسوية مشاكلهم بطريقتهم الخاصة ، من دون تدخل من الخارج .

إن السبب الذي يدعونا إلى الاهتمام اليوم هو حدوث تدخل أجنبي واسع النطاق في كوبا . فالغزو العسكري للأراضي الكوبية ، مع ما يحمله من عواقب وخيمة للسلم والأمن الدوليين هو أمر يجب أن تتناوله الأمم المتحدة . إن هذه المنظمة إنما أنشئت لكي تعالج أوضاعا من هذا النوع .

لقد دأبت الحكومة الكوبية لمدة عشرة اشهر تقريباً على تكرار تحذيرها للأمم المتحدة في مجلس الأمن وكذلك في الجمعية العامة ، سواء من قبل الدكتور كاسترو نفسه أو من قبل وزير خارجيتة الشجاع والبليغ الدكتور روا من خطر الغزو لبلادهما . ولم يدع ممثلو كوبا تفويت أية فرصة أو توفير أي جهد إلا وحذرونا من الخطر الداهم الذي يهدد السلم والأمن لبلادهم .

والآن وقع الغزو وكوبا تناشد الأمم المتحدة مرة اخرى ، فكيف لنا ان نرفض طلبها؟ إننا إذا فعلنا ذلك فسنعرض للخطر الأسس ذاتها التي تقوم هذه المنظمة عليها .

إن كون القطرين المشتركين في هذا النزاع عضوين في منظمة إقليمية لايعفي الأمم المتحدة من مسؤوليتها بأي وجه من الوجوه ولايقلل من التزاماتها ولامن سلطتها بموجب الميثاق . لهذا فإننا نتفق كل الاتفاق مع ممثل المكسيك الذي قدم أمس في خطابه الرائع حجة قاطعة لا تدحض بنظرنا لتدخل الأمم المتحدة بعمل فعال لمعالجة الأزمة الكوبية .

ما هي حقائق هذه الأزمة؟ إن أنصع هذه الحقائق جميعا هي أن غزواً عسكرياً قد حدث في كوبا . فكيف يمكن غزو جزيرة ما من دون وسائل مواصلات كافية لنقل القوات عبر البحر؟ كيف يمكن القيام بغزو من دون تدريب مسبق وإعداد؟ وأخيرا إن السؤال الذي يطرح باستمرار فلا يجاب عليه هو : من أين أتت هذه القوة الغازية؟ ومن الذي جهزها بالأسلحة والمعدات؟ من أعطاها الطائرات التي قصفت هافانا مجددا هذا الصباح؟ من الذي يمول هذه العملية؟ إننا نعلم جميعا أن عملية من هذا النوع تحتاج إلى دعم مالي كبير ومتواصل . فهل يعقل أن هؤلاء الذين جاؤا من مكان غير معروف بشكل من الأشكال والذين كانوا بالأمس فقط من اللاجئين الذين لايملكون شروى نقير ، على ما يقال ، قد تدبروا أمر الحصول على الطائرات والسلاح ووسائل النقل البحري من دون مساعدة خارجية؟

بالنظر إلى هذه الحقائق فليس بوسع أحد أن يدعي ان هذا هو شأن كوبي محض .

ثمة كلام نسمعه اليوم يقول في مايقوله : إننا نرجو أن ينتصر المتمردون ، ولكننا لاعلاقة لنا بتمويلهم ونقلهم وتجهيزهم وتدريبهم ، إنما نحن نرجو ان يكتب لهم النصر . هذا هو الكلام الذي صرنا نسمعه يوميا في الأيام القليلة الماضية . وسيكون من الأشرف للذين يقولون هذا الكلام أن يقولوا : « إننا لاتعجبنا طريقة كاسترو في العمل ولذلك قررنا التخلص منه» وهذا هو بالضبط مايحدث الآن في كوبا ، بالرغم من النفي المتكرر .

ما هي الخلافات الأساسية بين حكومة كوبا وحكومة الولايات المتحدة ؟ إنها لاتنشأ بالتأكيد من خيانة كاسترو المزعومة لأهداف الثورة الكوبية . هذا وسواء كان كاسترو قد خان هذه الثورة أم لا فالأمر ليس من شأن الولايات المتحدة التي لم تكن ترى في الماضي أن من الخطأ تأييد باتستا وأي دكتاتور آخر إذا كان ذلك يلائم مصالحها .

ان الولايات المتحدة ، مثلها مثل أي دولة عظمى أخرى ليست بصدد إصلاح العالم أو جعله مضموناً للديمقراطية . إن أعمالها ترمي إلى ضمان مصالحها . لذلك فإن الولايات المتحدة مستعدة للتعامل مع الحكام الدكتاتوريين ومع اللبراليين على حد سواء . ليس هناك في السياسة الخارجية للدول ما هو عاطفي أو مثالي ، ولاسيما في السياسة الخارجية للدول العظمى . لهذا لعل هناك عوامل اخرى ربما كانت هي السبب في الشقاق بين الولايات المتحدة وكوبا .

لقد سمعنا مثلا أن الولايات المتحدة ترفض السماح لكوبا بأن تصبح معقلاً للشيوعية الدولية أو قاعدة عسكرية للاتحاد السوفياتي في نصف الكرة الغربي .

بيد ان الحقيقة هي ان هناك قاعدة عسكرية أجنبية واحدة فقط في كوبا وهي قاعدة أمريكية . وإذا كان هناك أي إمكانية لانتشار الشيوعية في نصف الكرة الغربي أو في أي مكان آخر من العالم فلن يكون ذلك بسبب أقطار مثل كوبا وإنما بسبب الفقر المدقع والبؤس المذل وهما يفتكان بالناس في مناطق كثيرة من العالم منذ أمد طويل دون ان يحرك أحد ساكناً .

إن هذا يجعلنا نعتقد أن السبب الأساسي للخصام بين الولايات المتحدة وكوبا هو محاولة الحكومة الكوبية قي تنفيذ برامجها التنموية الواسعة النطاق في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي ، وهذا بالضرورة يصطدم بمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية المكتسبة التي ازدهرت في جزيرة كوبا على مدى عقود .

كان من الممكن تسوية هذه الخلافات ودياً وبروحية التسامح والتفهم - التفهم لروح العصر ، ولكن ذلك لم يحصل .

كان من سوء الطالع لعدد من الأقطار الصغيرة أن مشاكلها الداخلية لم تعد تعتبر داخلية . ومن الأمور المحزنة في عصرنا ألا تكون الأقطار الصغيرة قادرة على السعي لتحقيق أهدافها السلمية المشروعة من دون التصادم مع قوى أجنبيــة جبارة . إن الصراع العالمي وآثاره المفسدة والمضعفة للمعنويات قد شل الأقطار الصغيرة وسلبها حرية العمل وهي ما تحتاج إليه لمتابعة أهدافها وتطلعاتها السلمية .

والطامة الكبرى هي ان ذوي السلطة أو المفتونين بها يعجزون عن إدراك المعنى الحقيقي للثورة في عصرنا . نحن لسنا في القرن الثامن عشر . فالجماهير الجائعة والأمية ، والمسحوقون والمضطهدون ، يريدون ما هو أكثر بكثير من صناديق الاقتراع وشكليات وطقوس الديمقراطية . ومن دون اساس صلب متمثل بالعدل الاقتصادي والاجتماعي تكون المؤسسات الديمقراطية لامعنى لها وخطرة أيضاً لأنها تستخدم لتضليل الناس ولترسيخ السلطة بيد الطبقات الحاكمة . كان لدينا في العراق دستور وانتخابات وبرلمان ، ولكن وفي ظل النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائداً قبل الثورة في العراق ، صيرت هذه كلها إلى مجرد أدوات بأيدي الحكام لتأبيد سلطتهم .

إن الذي يميز الثورة الحقة عن مجرد الانقلاب هو إنها لاتتوقف عند الإطاحة بالدكتاتور الحاكم . ان هدفها ليس مجرد نقل الحكم من يد إلى أخرى . ان الثورة

الحقيقية يجب أن تتصدى للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التى تواجه الشعب ، وعليها ان تسعى لإزالة العوائق التي تعرقل التنمية السريعة والتقدم . إن ثورة كاسترو هي من هذا النوع ، وقد أطرى ممثل الولايات المتحدة بنفسه كثيراً على أهداف هذه الثورة وقال إن حكومته تتعاطف مع ثوار اليوم لأنهم يمثلون الروح الحقيقية لثورة ٢٦ تموز/يوليو . لذا فأنا اعتقد أن ممثل الولايات المتحدة سيوافق على أن النزاع مع حكومة كوبا لم تسببه الطريقة التي يعامل بها كاسترو أشخاصاً كوبيين آخرين كما يزعم ، لقد سببته الخلافات الناشئة عن مصادرة الأراضي ومصافي النفط وغيرها من الممتلكات العائدة لمواطنين من الولايات المتحدة . إن هذا هو المأزق الذي يواجه أقطاراً صغيرة عديدة ترغب بتحرير نفسها من أغلال الهيمنة الاقتصادية الأجنبية . حاول لومومبا ذلك في الكونغو ولكنه واجه انفصال كاتانغا ومن ثم قتل . والآن يواجه كاسترو التهديد وبلاده تغزى من الخارج .

لهذه الاعتبارات التي ذكرتها فإن الوفد العراقي متفق كل الاتفاق مع الآراء التي أعرب عنها أمس بكل اقتدار وبلاغة ممثل المكسيك المستر باديلا نيرفو ولاسيما المبادئ الثلاث التي قال انها يجب أن تطبق في معالجة أزمة كوبا الحالية ، وهي : عدم التدخل في شؤون كوبا ، والحفاظ على استقلالها ووحدة أراضيها ، واحترام المعاهدات الدولية ودعم تسوية سليمة للنزاع . لهذه الأسباب سيكون من دواعي سرور الوفد العراقي أن يصوت لصالح مشروع القرار المقدم من قبل وفد المكسيك»

(٣) الكويت

في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦١م اعترفت الحكومة البريطانية باستقلال الكويت . وفي ٢٥ منه أعلن الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم أن الكويت هي جزء لا يتجزأ من العراق ورفض الاعتراف باستقلالها . عندئذ طلب حاكم الكويت مساعدة عسكرية بريطانية فنزلت القوات البريطانية على الأراضي الكويتية في ١ تموز/يوليو . في الوقت عينه رفعت المملكة المتحدة شكوى إلى مجلس الأمن ضد العراق نيابة عن الكويت وقمنا نحن على الفور بتقديم شكوى مقابلة ضد المملكة المتحدة . بحث مجلس الأمن في هاتين الشكويين من الثاني إلى السابع من تموز/يوليو١٩٦١ .

بعد أن أعددت المسودة الأولى لكتابي هذا قام العراق في آب/ أغسطس ١٩٩٠ باحتلال الكويت ثم ضمها إليه . ويجب التأكيد هنا أن الوضع الذي شاركت فيه في عام

١٩٦١ يختلف تماماً عن الوضع الذي كنا نواجهه في عام ١٩٩٠ . إن مطالب العراق القائمة على حقيقة معينة وهي أن الكويت كانت من الناحية القانونية الشرعية جزءاً من ولاية البصرة العثمانية التي أصبحت في ما بعد جزءاً من الدولة العراقية ، وهذه حقيقة جرى التمسك بها بقوة منذ تأسيس دولة العراق الحديث في ١٩٢١ واستمر ذلك حتى ١٩٦٣ . وقد تمسكت الحكومات العراقية المتعاقبة بهذه المطالب وسعت إلى حل المشكلة بالتشاور مع الحكومة البريطانية فلم تفلح في ذلك . وعند إعلان استقلال الكويت في عام ١٩٦١ حظي رفض الحكومة العراقية الاعتراف بذلك الاستقلال بتأييد الشعب العراقي . هذا وأعربت حتى جماعات المعارضة التي كان زعماؤها في المنفى في القاهرة ، وبأقوى العبارات عن شرعية مطالب العراق في الكويت وأيدت موقف عبد الكريم قاسم ، مع أن تلك الجماعات كانت تتآمر للإطاحة به .

إن موقف العراق في الأمم المتحدة في عام ١٩٦١ بشأن هذا الموضوع ينبغي أن ينظر إليه إزاء هذه الخلفية . اما في عام ١٩٦٣ فقد تغير الوضع جذرياً عندما اعترف العراق باستقلال الكويت وأقام علاقات دبلوماسية طبيعية معه بصفته عضواً جنباً إلى جنب مع العراق في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة . وأخذت هذه العلاقات في ما بعد تتذبذب صعوداً ونزولاً بسبب مشكلة الحدود غير المحلولة . كانت هذه العلاقات خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية علاقات وثيقة جداً إذ تعاون القطران على الوقوف بوجه المطامع الإيرانية في الخليج . أما بعد أن انتهت هذه الحرب فقد تدهورت هذه العلاقات سريعا بسبب مشكلة الحدود ، وتفاقمت الأزمة من جراء ما اعتبره العراق عدم تحسس الكويت بصعوباته الشديدة الناشئة عن الحرب الطويلة مع إيران ، والهبوط الحاد في أسعار النفط . كان ينبغي ألا يتاح لهذه المشاكل أن تتفاقم وإنما كان يجب حلها عاجلاً . ولو حدث ذلك لكانت العلاقات بين القطرين قد عادت إلى الوضع الطبيعي وبلغت المستوى المتوقع من قطرين عربيين جارين لهما مصالح وتطلعات مشتركة .

إن الوحدة العـ ... تشمل العراق والكويت معا ، ستتحقق بشكل أو بآخر ، وذلك لعدم وجود أي بدي ... م العرب . وينبغي أن تتحقق هذه الوحدة طوعاً وبلا إكراه . وأنا على ثقة بأن الوحـ ... تحدث ، ذلك أن الشعب العربي سيقرر إن عاجلاً أو آجلا ، أنه لم يعد بوسعه بعد ا ... يسمح بالانقسام والتجزئة التي أضعفت الأمة العربية وجعلتها عاجزة في وجه تحد ... "عالم الحديث .

إن مداخلاتي ... الكويت في ١٩٦١ هي جزء من التاريخ ، وهي مسجلة

بشكل كامل في محاضر الأمم المتحدة . ان التاريخ لايمكن تغييره أو إلغاؤه بفعل أحداث لاحقة . وكما قلت آنفا إن عام ١٩٦١ مختلف جداً عن عام ١٩٩٠ . ففي ١٩٦١ لم يكن العراق معترفاً بالكويت وكان متمسكاً بمطلب جرى الدفاع عنه بقوة منذ تأسيس دولة العراق الحديث . وقد انقضى امر ذلك المطلب باعتراف العراق باستقلال الكويت في عام ١٩٦٣ . بيد أنه بقيت المنازعات عن الحدود ، وبقيت كذلك من وجهة النظر العراقية تظلمات شرعية وطلبات معقولة . كان ينبغي معالجة هذه التظلمات والطلبات بشكل جدي وحلها بمساعدة الأقطار العربية الأخرى .

على شعبي العراق والكويت التعايش كجيران مسالمين . عليهما أن يستوعبا التجربة الأوربية . فشعوب هذه القارة قد تركت جانباً عداء القرون الماضية وتقوم الآن بإرساء الأسس لمستقبل قائم على القيم والمصالح المشتركة . ولايسع العراقيين والكويتيين القبول بأقل من ذلك .

(٤) اليمن

في ١٩٦٢ أطيح بنظام الإمامة الذي هو من مخلفات القرون الوسطى في اليمن ، وأعلنت الجمهورية هناك .

وأعلن النظام الجديد أن من أهدافه الرئيسية إقامة الوحدة بين اليمن ومنطقة عدن والجنوب العربي «وهي المنطقة التي نالت في النهاية استقلالها باسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» . ونتيجة لذلك توترت العلاقات بين جمهورية اليمن وبريطانيا بصورة مستمرة ، لاسيما بعد أن ثبت أن العصاة القبليين الموالين للنظام السابق قد تلقوا السلاح عبر الحدود .

وفي آذار/ مارس ١٩٦٤هاجم سلاح الجو الملكي البريطاني الأراضي اليمنية . قدمت جمهورية اليمن شكوى إلى مجلس الأمن فطلّبت المشاركة في المناقشات ، وألقيت خطباً متعددة في الفترة من ٣ إلى ٩ نيسان/إبريل ١٩٦٤ . وعند انتهاء المناقشات أصدر مجلس الأمن قراراً يستنكر العمل العسكري البريطاني ، ونص ذلك القرار مثبت في نهاية هذا القسم . فيما يلي أحد الخطب التي ألقيتها أنذاك في المجلس :

(الاجتماع ١١٠٧ في ٣ نيسان/إبريل ١٩٦٤)

«في القضية المعروضة أمام المجلس ثمة قضايا واعتبارات واضحة ترتب على المجلس أن يأخذها بالحسبان في تقييمه للوضع وتوصله إلى قرار عن المشكلة المطروحة أمامه .

الحقيقة الأولى هي أن مسؤولية حكومة المملكة المتحدة واضحة وضوحاً لايعتريه الشك مطلقاً . إن هذه الحكومة أقرت هي نفسها بأنها قامت بهذه الغارة وقدمت للمجلس تفاصيل العملية العسكرية . لذلك فما من حاجة إلى إجراء تحقيق وبالتالي لم يكن هناك ضرورة للقيام بالكشف عن الحقائق وتحديد المسؤولية . إن رسالة ممثل المملكة المتحدة المؤرخة ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٤ قد جعلت مثل هذا التحقيق أمراً لاضرورة له على الإطلاق .

ولكن المجلس مدعو إلى أن يقرر هل أن هجوماً من هذا النوع الذي ينطوي على انتهاك للمجال الجوي لدولة عضو في الأمم المتحدة ، ويشمل تدميراً لمركز من مراكز الشرطة يقع داخل حدودها ، هو شيء مسموح به بموجب الميثاق؟

حاولت الحكومة البريطانية ان تبرر شنها لهذه الغارة بالادعاء بأنها كانت عملاً من أعمال الدفاع عن النفس . من الصحيح بالطبع أن الميثاق يسمح باتخاذ إجراءات للدفاع عن النفس إذا وقع هجوم مسلح ضد عضو من أعضاء الأمم المتحدة . ولكن من الواضح أيضاً أن المادة ٥١ من الميثاق تتصور حدوث حالة من حالات الطوارئ وحينئذ تتخذ إجراءات مؤقتة انتظاراً لما يقوم به مجلس الأمن .

إن الوضع الذي تصفه رسالتا ممثل المملكة المتحدة المؤرختان ٢٠ ، ٢٨ آذار/مارس لايمكن ان يسمى حالة من حالات الطوارئ . فلم يقع هجوم مسلح من الجانب اليمني . ولايمكن ان نتصور مهما شط بنا الخيال اعتبار قتل جملين في ١٣ آذار/مارس وجرح ثلاثة جمال اخرى في ٢٧ منه بواسطة طائرة سمتية عملاً من نوع الهجوم المسلح الذي تكون المادة ٥١ من الميثاق معنية به . ان الهجوم على حريب هو أبعد مايكون عن كونه عملا آنياً من أعمال الدفاع عن النفس ، لا بل إنه هجوم متعمد واضح وانتقامي جرى التخطيط له مسبقا وتمت الموافقة عليه على أعلى المستويات في الحكومة البريطانية .

ليس هناك من شك بأن قراراً قد اتخذ منذ زمن للقيام بعمل عقابي شديد ضد الجمهورية اليمنية العربية . سأبحث في ما بعد في الدوافع والأسباب الحقيقية لهذا الهجوم حسب اعتقادنا . اما الآن فإن علينا أن نبين أولاً ان هذا الهجوم لم يكن عملا آنيا من أعمال الدفاع عن النفس في وجه استفزاز لايطاق كما يريدنا ممثل المملكة المتحدة أن نعتقد ، وإنما هو عملية ذات أبعاد وأهداف سياسية بعيدة المدى جرى التخطيط لها بعناية .

من الواضح أن الرسالة المؤرخة في ٢٠ آذار/ مارس إنما أرسلت لتهيئة العذر

وتقديم المبرر لعملية هجومية قوية ، وكان قد تم الحصول أصلاً من لندن على تخويل بالقيام بها . وحين تمت تلك العملية في ٢٨ من الشهر المذكور جاء العذر المقدم واهياً اكثر من سابقه المذكور في الرسالة المؤرخة في ٢٠ منه . إنها هذه المرة مجرد طائرة سمتية ، وقد أطلقت النار كذلك على تلك الجمال السيئة الحظ ولكن الرحمة قد شملتهم فلم يقتل منها جمل ولكنها نجت بجروح طفيفة . إن الإجراء الدفاعي الصحيح ضد ما جرى هو محاولة مطاردة الطائرة والسمتيات أو حتى إطلاق النار عليها إذا كانت حقاً قد انتهكت المجال الجوي للاتحاد . ولكن هذا لم يجر . والذي جرى هو مرور يوم بكامله ثم أرسلت ثماني طائرات من عدن لدك مركز الشرطة في حريب دكاً . إن ظروف الهجوم كما ورد وصفها في رسالة ممثل المملكة المتحدة المؤرخة في ٢٨ آذار/ مارس هي ظروف لايمكن تصديقها وتتاخم عالم الخيال . فقد قيل لنا أولاً أن القلعة قد جرى اختيارها لأنها معزولة . لكن الرسالة تقول أنها تبعد ميلاً واحداً فقط عن بلدة حريب التي يبلغ عدد سكانها خمسة عشر ألف نسمة . فيا لها من عزلة! ثم قدمت تأكيدات تفيد بعدم استخدام القنابل وإنما فقط الصواريخ ونيران المدافع كما لو ان الأمم المتحدة لاتمانع في استخدام الصواريخ والمدافع لكنها تعترض فقط على استخدام القنابل . وبعدها قيل لنا إن إنذاراً قد أعطي قبل شن الهجوم مدته خمس عشرة دقيقة وذلك للتقليل من الخسائر في الأرواح . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : هل ان إنذاراً من هذا القبيل يجعل مثل هذا العمل العدواني قانونياً أو قابلاً للتبرير؟ وهل بوسع المجتمع الدولي القبول بمثل هذه المقاييس للتغاضي عن الأعمال العدوانية؟ على أية حال ، كان على السلطات العسكرية البريطانية أن تعلم ان مثل هذا الإنذار غير الكافي لايمكن أن يقلل فعلاً من الخسائر في الأرواح وأن كل ما يمكنه هو فقط إشاعة الخوف والفزع والبلبلة . لقد قالت جريدة التايمز اللندنية بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٦٤ ما يلي بهذا الصدد :

«قال الناطق باسم مكتب المندوب السامي البريطاني في عدن إن التصاوير تبين وقوع دمار كبير . وأضاف : لم يكن هناك مقاومة ولاعلامة من علامات الحياة في القلعة .... واليوم أفاد هذا الناطق بوجود إصابات في الجانب اليمني ولكنه لايستطيع تقديرها . تقول مصادر أخرى إن ما لايقل عن عشرة من الجنود اليمنيين قد قتلوا وأن عدداً آخر منهم لم يحدد قد جرح» .

أنتقل الآن إلى جانب من المشكلة الذي يجب أن يكون من دواعي الاهتمام

الكبير والعاجل للمجلس لأنه يتعلق بصميم الميثاق وقد يؤثر على مستقبل المنظمة .

هل يمكن ان يسمح لدولة عضو ، لاسيما إذا كانت من أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، بأن تقوم بهجمات مقابلة انتقامية ضد دولة أخرى من الأعضاء لمثل هذه الأسباب الواهية وغير المقنعة ، وأن تتمتع بالحصانة في عملها هذا ؟ فإذا مر المجلس مرور الكرام بهذا الإغفال الصارخ للميثاق فستكون النتيجة عندئذ أن يتداعى حفظ السلام الدولي برمته وهو الذي شيد بجهود حثيثة ومضنية .

لقد حاولت في مداخلتي القصيرة في الاجتماع الماضي أن أبين ان هذا المجلس قد رفض الأعمال الانتقامية مراراً وتكراراً وأن الوفد البريطاني كان دائماً من أشد الوفود استنكاراً لمثل هذه الأعمال .

إن الموقف البريطاني حول هذه المسألة قد ظهر تماما في تبني الوفد البريطاني ثلاثة قرارات كان المجلس قد أصدرها في حالات مشابهة : القرار عن حادثة قبية الصادر في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ ، والقرار عن حادثة غزة الصادر في ٢٩ آذار/ مارس ، ١٩٥٥ والقرار عن حادثة طبريا الصادر في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ . إن كل هذه القرارات التي رفضت بشدة نظرية الانتقام وممارسته كان قد شارك فيها الوفد البريطاني .

كانت الحجة الرئيسية التي قدمها هذا الوفد في ذلك الوقت على لسان السير بيرسون ديكسون كما يلي :

«لقد قلت إننا نستهجن هذا الهجوم . . نستهجنه لذاته وكذلك لأننا نعارض بشدة ليس فقط شن هجمات من دون استفزاز بل نعارض كذلك الفكرة كلها التي تقول ان الهجوم المسلح يكون عملا مبرراً بصفته انتقاماً من أعمال عدائية جرت في الماضي ، سواءً كانت حقيقية أو مزعومة » .

في ذلك الاجتماع نفسه قال هنري كابوت لودج ممثل الولايات المتحدة مايلي :

«لقد قلنا مرارا في الماضي بأنه ليس لدى أية حكومة من الحكومات أن تأخذ القانون بيدها . إنه لمن المستهجن دائما أن تقوم أيه حكومة عامدة متعمدة بالتخطيط لهجوم ما وتنفذه ضد جار لها منتهكة بذلك التزاماتها الدولية القانونية»

إن القرار الذي أصدره مجلس الأمن في ١٩ كانون الثاني يناير ١٩٥٦ ، والذي كان قد قدم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة معاً ، يقول في فقرته العاملة الثانية ما يلي :

«يذكّر [ويأتي النص على ذكر اسم الحكومة المعنية] بأن المجلس كان قد أدان أصلاً عملاً عسكريا جرى انتهاكا لاتفاقيات الهدنة العامة ، سواءً كان قد جرى انتقاماً أم لا ، ودعا . . أن تتخذ إجراءات فعالة لمنع مثل هذا العمل» .

ولايسع المجلس اليوم أن يقرر أقل من ذلك . إن عليه أن يدين العمل الانتقامي بصفته عملاً لايتفق مع التزامات المملكة المتحدة بموجب الميثاق ، كما ينبغي دفع التعويض إلى أولئك الذين أصيبوا بخسائر .

أما بشأن الدوافع والأسباب وراء الغارة التي وقعت في ٢٨ آذار/ مارس فنحن نعتقد أن هناك سببين رئيسيين وهما متداخلان تماماً . السبب الأول إجبار حكومة الجمهورية العربية اليمنية على الاعتراف باتحاد الجنوب العربي والإقرار بالفصل الدائم بين تلك المنطقة واليمن . والثاني هو تحريض القبائل في منطقة حريب على الثورة ضد حكومة الجمهورية العربية اليمنية ليتحقق بذلك ما أصبح الآن غرضاً معروفاً للسياسة البريطانية ألا وهو زعزعة الحكومة الجمهورية في اليمن لتدميرها في نهاية المطاف .

فلأتناول السبب الأول وأقول أن الاحتلال البريطاني لعدن وللمحميات العدنية كان ولم يزل على مدى قرن من الزمن مصدر الاحتكاك الرئيسي بين المملكة المتحدة واليمن . والواقع أن ممثل المملكة المتحدة قد أعلمنا أن هجوم الثامن والعشرين من آذار/ مارس إنما شن للدفاع عن مصالح اتحاد الجنوب العربي . لذا فإن من الضروري التطرق إلى هذا الجانب من المشكلة لبحثه باختصار .

كانت قد سنحت لنا الفرصة في اللجنة الخاصة لكي نقدم سرداً تاريخياً مفصلاً للعلاقات الوثيقة بين اليمن والمنطقة التي تسمى عدن والمحميات العدنية وهي التي ابتدأت منذ أكثر من ألف وخمسمائة سنة . وقد ذكّرنا كذلك أعضاء اللجنة الخاصة ان السلطة البريطانية في عدن إنما جاءت نتيجة لاكتساح عسكري كامل ، كما أن تلك السلطة في الأراضي الداخلية أو المحميات إنما جاءت نتيجة لمعاهدات حماية مزعومة وغير متكافئة عقدت مع مختلف السلاطين والشيوخ في ذلك الجزء من شبه الجزيرة العربية . إن أولئك الأمراء والشيوخ لم يكن لهم الحق ، بطبيعة الحال ، في عقد معاهدات مع دول أجنبية . ولكن ، وفي أوج السطوة الإمبريالية البريطانية لم تكن حكومة بريطانيا شديدة التدقيق بشكل خاص في مبادئ القانون الدولي عندما كان الأمر يتعلق بمصالحها الاستعمارية . غير أن حكومة اليمن لم تعترف قط بشرعية تلك المعاهدات ولم تتخل قط عن مطلبها في السيادة على عدن والمحميات . وقد اندلع القتال

بين القوات اليمنية والقوات البريطانية فاستمر بشكل متقطع حتى عام ١٩٢٨ حيث جرت مفاوضات مطولة انتهت بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون المشترك في عام ١٩٣٤ . نصت المادة الثالثة من تلك المعاهدة على مايلي :

«إن تسوية مسألة الحدود الجنوبية لليمن تؤجل إلى حين الانتهاء من مفاوضات ستجري بين الفريقين المتعاقدين الساميين بالطريقة التي يتفق عليها بينهما بروح الصداقة والوفاق الخالي من أي نزاع أو خلاف ، على ان تجري هذه المفاوضات قبل انتهاء فترة المعاهدة الحالية .

وإلى حين الانتهاء من المفاوضات المشار إليها في الفقرة السابقة يوافق الفريقان المتعاقدان الساميان على الإبقاء على الوضع القائم بشأن الحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ، كما انهما يتعهدان بأنهما سوف يمنعان بكل الوسائل التي تحت تصرفهما أي ،نتهاك من قبل رعاياهما أو من جانبهما من تلك الحدود» .

يتضح من هذه المادة بجلاء أن حكومة اليمن لم تتنازل قط عن مطلبها ولكنها وافقت على عدم القيام بأي شيء يخل بالوضع القائم ، إلى حين إجراء المفاوضات . ثم جرى توكيد هذا برسائل متبادلة بتاريخ العشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٥١ بين الحكومتين البريطانية واليمنية ، وبموجبها تم الاتفاق على تأليف لجنة مشتركة لترسيم الحدود ، كما أن كلا الطرفين تعهد بعدم تغيير الوضع القائم في المناطق المتنازع عليها قبل انتهاء عمل تلك اللجنة .

وعلى الرغم من هذه التعهدات لم تفتأ الحكومة البريطانية تواصل مساعيها لتغيير الوضع بهدف الحيلولة دون استرداد اليمن لتلك المناطق . ولكن ، ومنذ معاهدة ١٩٣٤ أرجئ موضوع السيادة لحين الاتفاق عليه . لذلك فان من الواضح أن أي شيء يقرر مسبقاً مسألة السيادة ويضر بحق أحد الطرفين يجب اعتباره انتهاكاً لروح معاهدة ١٩٣٤ إن لم يكن لنصها . مع ذلك فإن هذا بالضبط هو ماكانت تحاول الحكومة البريطانية القيام به طوال الثلاثين سنة الماضية .

وفي عام ١٩٥٩ بذلت محاولة جديدة لتوطيد السيطرة البريطانية في الجنوب العربي . ففي شباط/ فبراير من ذلك العام أقيم اتحاد إمارات الجنوب العربي وعقد ذلك الاتحاد معاهدة مع الحكومة البريطانية احتفظت بموجبها هذه الحكومة حصراً بالسيطرة الكاملة على الشؤون الخارجية . وقد ظلت معاهدات الحماية والاتفاقيات الاستشارية نافذة وكانت قد عقدت في القرن التاسع عشر ، كما أعطيت القوات البريطانية في

المنطقة حرية مطلقة في الحركة وإقامة المنشآت في كافة الأوقات .

ولكن هذه النصوص على أهميتها لاتعطي صورة دقيقة أو كاملة عن مدى السيطرة والنفوذ اللذين كانت الحكومة البريطانية تمارسهما في تلك المناطق . إن هذا النفوذ لايستمد من ارتباطات مكتوبة وحدها . إنه يقوم بالأحرى على علاقة الخنوع التي تربط أولئك الشيوخ الإقطاعيين بالحكومة البريطانية .

والعنصر الأخير من عناصر المخطط الرامي إلى ترسيخ السيطرة البريطانية على الجنوب العربي هو إدخال عدن في الاتحاد . وقد أصبح ذلك واضحاً بعد صدور الكتاب الأبيض البريطاني الأخير عن الدفاع في عام ١٩٦٢ .

ان لعدن موقعاً بارزاً في الخطط العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط ، كما يتضح من المقتبس أدناه من الكتاب الأبيض . ولابد لي أن استشهد به لأن له علاقة مباشرة بالمحافظة على القاعدة العسكرية البريطانية في عدن التي منها انطلقت الطائرات لشن الهجوم في ٢٨ آذار/ مارس .

تقول الفقرة مايلي :

«إننا لأغراض عمليات محتملة في الخليج ، قد اعتمدنا على عدن كقاعدة ، وكذلك على إمدادات من كينيا . ومن الآن فصاعدا نحن نخطط للإبقاء على قوات برية تعسكر بشكلٍ دائم في عدن والخليج ، ولإمدادها عاجلا في حالة الطوارئ ليس فقط جواً وإنما أيضاً بواسطة قوات خاصة مشتركة برمائية شرق السويس قادرة على إنزال قوات برية في المناطق المهددة ، مع معداتها الثقيلة ، وتوفير دعم جوي مع مساعدة في الاتصالات»

بعد ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ في اليمن بقليل جرى احتلال أجزاء من منطقة حريب المتاخمة لولاية بيحان وذلك من قبل قوات عشائرية موالية للإنكليز ، ولكن حكومة الجمهورية تمكنت من استعادة السيطرة في معظم هذه المنطقة باستثناء بضع بلدات لم تزل تحتلها قوات اتحاد الجنوب العربي . وقد أشار إليها ممثل اليمن في كلمته أمس . وهذه البلدات تقع ضمن اليمن بموجب خط (الوضع القائم) المتفق عليه في عام ١٩٣٤ ، لذا فإن وجود قوات اتحادية مدعومة من الانكليز يعتبر غير قانوني ويمثل انتهاكاً واضحاً لتلك المعاهدة .

ولكن الوضع ما لبث أن ازداد تفاقماً عندما رفضت الحكومة البريطانية الاعتراف

بحكومة الجمهورية الجديدة في اليمن ، مع أن الأمم المتحدة قد اعترفت بها وكذلك معظم الدول العربية ومعظم أعضاء الأمم المتحدة ويضمنهم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وبالرغم من ذلك تتمادى الحكومة البريطانية في رفضها الاعتراف بالحكومة الشرعية في اليمن .

ولاشك أن هذا الرفض هو في صلب المشكلة التي تواجهنا في الجنوب العربي ، كما أن غارة ٢٨ آذار/ مارس قد جرت بسببه . إن الحكومة البريطانية تصر على أن تقوم اليمن بالتخلي نهائياً عن مطلبها في عدن والمحميات ولكن حكومة اليمن لايمكنها القيام بذلك طالما أن الشعب لم يعط فرصة مناسبة لكي يقرر مستقبله بحرية .

إن حكومة الجمهورية العربية اليمنية قد أعلنت تأييدها لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤٩ عن عدن الذي صدر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ ، وأنا واثق أن أعضاء هذا المجلس على إطلاع تام به . كان هذا القرار قد صدر بأغلبية ساحقة فقد حاز على ٧٧ صوتاً مقابل عشرة أصوات فقط وهو يطلب من الحكومة البريطانية أن تتيح الفرصة لشعب المنطقة لكي يقرر مستقبله بواسطة انتخابات تجري بإشراف الأمم المتحدة ورقابتها .

وعلى الرغم من قبول الجمهورية العربية اليمنية بهذا القرار وتكرارها القول بأنها لن تلح في مطلبها حتى يتاح لشعب المنطقة أن يقرر مستقبله ، وهذا موقف معقول جداً ، فإن الحملة الجارية لتقويض الحكومة الجمهورية والإطاحة بها قد اشتدت كثيراً . وكما قلت البارحة ثمة تلميح عن ذلك في تقرير السكرتير العام الأخير ، ولكن ممثل المملكة المتحدة قال اليوم إننا لسنا على صواب في ما استنتجناه من كلام السكرتير العام . على أن ذلك التلميح كان أقرب إلى التصريح . والحقيقة هي أن مقداراً كبيراً من الذخيرة يذهب إلى القوات الملكية ، وإن هذا لايذهب فقط عن طريق الحدود الشمالية بل يذهب بالضرورة عن طريق الحدود الجنوبية مع اتحاد الجنوب العربي .

ولكن ما فاجأني هو ان ممثل المملكة المتحدة ، في كلمته عصر اليوم ، لم ينف بشكل قاطع أن القوات الملكية في اليمن قد تلقت المساعدة في واقع الأمر ، وهي مستمرة في تلقيها ، عن طريق حدود الاتحاد . إنه قال فقط أن مراقبي الأمم المتحدة ليسوا في وضع يمكنهم من رقابة الحدود الشمالية كلها . ولكننا نرجوا من الممثل المذكور أن يقول لنا ألم تتلق القوات الملكية في اليمن أي عون أو أية مساعدة عن طريق الحدود الجنوبية ، أي عن طريق اتحاد الجنوب العربي؟

وقبل أن أنهي كلمتي يجب أن أشير إلى القاعدة العسكرية البريطانية في عدن ، والتي برهنت مرة أخرى إنها قاعدة للعدوان على أقطار عربية .

اني أتذكر خلال مناقشة قضية عدن في اللجنة الخاصة في العام الماضي أن أسئلة قد وجهت إلى الشيخ محمد فريد وزير الخارجية (لا أقل!) لاتحاد الجنوب العربي عن القاعدة في عدن . إن أجوبته مهمة ، ذلك أن ممثل المملكة المتحدة كان قد زعم أن القاعدة في عدن إنما يجري الاحتفاظ بها وفاء لالتزامات حكومته تجاه حكومة الاتحاد ، لذلك فان أي استخدام لتلك القاعدة يفترض أن يكون من خلال نوع ما من التشاور مع هذه الحكومة وبالتأكيد مع وزير خارجيتها ، وهو الشيخ محمد فريد . في ما يلي جواب الشيخ نفسه على سؤال وجهه له ممثل بلغاريا في اللجنة الخاصة .

«كما قلت في جوابي لممثل الاتحاد السوفياتي ، إن السؤال لماذا يحتفظ الانكليز بقاعدة في عدن ينبغي أن يجاب عليه من قبل الحكومة البريطانية . إننا نعلم إنهم بحاجة إلى القاعدة لحماية مصالحهم . أما ما هي هذه المصالح فعلى الانكليز أن يجيبوا على السؤال ، إن الأمر لايعود لي للجواب عليه»

هذا وقد سألت أنا شخصياً الشيخ محمد فريد السؤال الآتي :

«بالنظر إلى ما جاء في الكتاب الأبيض البريطاني عن الدفاع من أن القاعدة في عدن هي بالدرجة الأولى من أجل العمليات في الشرق الأوسط ، وعلى الأخص في منطقة الخليج وهي منطقة عربية . فإذا قرأنا ذلك على ضوء الرسالة التي وجهها وزراء الاتحاد إلى وزير المستعمرات البريطاني والتي تقر بحق بريطانيا في استخدام القاعدة للدفاع عن مسؤولياتها في أرجاء العالم ، فهل هناك أي شك لدى المستدعي بأن قاعدة عدن إنما هي معنية بالأساس بعمليات في الأقطار العربية؟ وبالنظر إلى ذلك ، وإذا ما جرى في تاريخ ما في المستقبل استخدام هذه القاعدة لعمليات عسكرية في أقطار عربية ، فبأي طريقة يتمكن وزراء الاتحاد من منع مثل هذا الاستخدام ، أو هل أنهم يريدون منع هذا الاستخدام ؟»

وجاء جواب الشيخ محمد فريد كما يلي :

«كما قلت سابقاً أن هذه القاعدة لم تعط من قبلنا إلى حكومة المملكة المتحدة حتى توضع شروط بشأن استخدامها إن حكومة المملكة المتحدة قد حصلت على هذه القاعدة بموجب حق السيادة الذي كانت تتمتع به هذه الحكومة في دولة عدن ، ولم يكن أمامنا ما نستطيع عمله بشأن ذلك . إننا نرجو ألا تستخدم القاعدة قط ضد قطر عربي .

وكما قلت إنها تستبقى بموجب حق السيادة الذي كان الإنكليز يتمتعون به في عدن ، وهي لم تعط لهم من قبلنا . إننا ندرك فقط أنهم يريدونها لغرض الدفاع عن مصالحهم . إني آمل بإخلاص ألا تنشأ الحاجة لاستخدام هذه القاعدة ضد أي قطر عربي» .

لقد استشهدت بهذه المقاطع لكي أبين أن استخدام القاعدة الموجودة في عدن لا يجري وفاءً الالتزامات تجاه الاتحاد كما تزعم حكومة المملكة المتحدة ، أو لحماية السلاطين الأمراء في الجنوب العربي الذين لاسلطة لهم على هذه القاعدة ولاتجري استشارتهم قط عن استخدامها حتى لو كان هذا الاستخدام يعرض للخطر أرواح شعبهم ذاته .

إن اللجنة الفرعية عن عدن التي ألفتها اللجنة الخاصة كانت قد ذهبت إلى الشرق الأوسط في عام ١٩٦٣ والتقت بمئات المستدعين من شتى مناحي الحياة وذكرت في تقريرها ما يلي :

«إن جميع المستدعين تقريباً قد استنكروا الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية في عدن . إن القاعدة تضر بأمن المنطقة ويبدو أن من المرغوب فيه إزالتها» .

هذه الفقرة كانت قد أقرتها اللجنة الخاصة ، كما أن الجمعية العامة كانت قد صادقت على النتائج الواردة في تقريرها بأغلبية ساحقة .

إن قرار الجمعية العامة المرقم ١٩٤٩ المشار إليه آنفاً يقول في فقرته الخامسة ما يلي عن هذه القاعدة :

«[الجمعية العامة] تعتبر أن الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية في عدن يضر بأمن المنطقة ، لذلك فإن إزالتها المبكرة أمر مرغوب فيه» .

هذه هي كلمات قرار للجمعية العامة ، وأنا على ثقة بأن مجلس الأمن سيأخذ بالاعتبار رغبة الأغلبية الساحقة التي أعرب عنها هذا القرار والتي عبر عنها المجتمع الدولي والقاضية بلزوم إزالة هذه القاعدة بالسرعة الممكنة .

وختاماً أقول إننا نعتقد أن من المستحسن ان ينظر المجلس بالإجراءات الآتية : أولاً ، ينبغي للمجلس ، انسجاما مع مواقفه السابقة ووفاء لمسؤولياته بصفته الهيئة الأساسية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، أن يدين الغارة الانتقامية التي شنت في ٢٨ آذار/مارس ١٩٦٤ باعتبارها لاتتفق مع التزامات المملكة المتحدة بموجب الميثاق . ولا أظن أن ثمة مناصاً من ذلك ، فإذا كانت الإدانة ممكنة في حالة أخرى فهي أذن ممكنة من

باب أولى تطبيقا لهذا المبدأ فيما يتعلق بعمل قام به عضو دائم فمسئوليته هي بالطبع مسؤولية من نوع خاص ، ثانياً ينبغي للمجلس أن يطالب بدفع تعويضات كافية لضحايا هذا العدوان ، ثالثاً ، أن يدعو حكومة المملكة المتحدة بإيقاف جميع الأعمال التي تقوض سلطة الحكومة في الجمهورية العربية اليمنية وتضعف من وضعها ، رابعاً ، أن يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة الصادر في العام الماضي والذي ينص على تصفية القاعدة في عدن من دون تأخير ، خامساً وأخيراً ، أن يحث حكومة المملكة المتحدة على سحب قواتها التي تحتل في الوقت الحاضر أرضاً يمنية .

إن هذه برأينا أقل ما يمكن اتخاذه من إجراءات من قبل مجلس الأمن بوجه هذا العمل الذي جرى الاعتراف بالمسؤولية عنه ، وهو عمل من أعمال الانتقام التي رفضها مجلس الأمن سابقاً في ما يتعلق بالنظرية وبالممارسة معاً في مناسبات متعددة كما قلت سابقاً . إن كل ما نطلبه هو أن توقف المملكة المتحدة كافة الأعمال التي قد تؤدي إلى تقويض حكومة الجمهورية اليمنية ، وأن تسحب قواتها ، أو قوات الاتحاد ، لاسيما من البلدات الثمانية التي احتلت منذ عام ١٩٦٢ وهي تقع على الجانب اليمني من خط (الوضع القائم) الذي جرى الاتفاق عليه في معاهدة ١٩٣٤ . إن هذه مطالب معقولة ونأمل أن ينظر إليها المجلس بعين الرضا » .

وقد علقت البعثة البريطانية على هذا الخطاب كما يلي :

«كانت إشارات الباجه جي لخطب دكسون عام ١٩٥٦ ذات تأثير سيئ جداً من وجهة نظرنا . علينا أن نعترف بأننا نواجه في العراق والجمهورية العربية المتحدة اثنين من أكثر الوفود كفاءة ومثابرة » .

[نص القرار الذي أصدره مجلس الأمن في الجلسة ١١١١بتاريخ ٩ نيسان/إبريل ١٩٦٤] .

إن مجلس الأمن بعد النظر بشكوى الجمهورية العربية اليمنية بشأن الهجوم الجوي البريطاني على الأراضي اليمنية في ١٩٦٤/٣/٢٨ .

وإذ يشعر بالقلق العميق إزاء الوضع الخطير السائد في المنطقة ، وإذ يستذكر الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، وبعد الاستماع إلى البيانات التي قدمت في مجلس الأمن حول هذه المسألة :

١ ــ يدين الغارات الانتقامية باعتبارها لا تتفق مع أغراض ومبادئ الأمم المتحدة .
٢ ــ يستنكر العمل العسكري البريطاني في حريب يوم ١٩٦٤/٣/٢٨ .
٣ ــ يستنكر كافة الهجمات والحوادث التي وقعت في المنطقة .
٤ ــ يناشد الجمهورية العربية اليمنية والمملكة المتحدة لممارسة أقصى درجات ضبط النفس وذلك لتفادي حوادث أخرى ولإعادة السلام في المنطقة .
٥ ــ يطالب السكرتير العام باستخدام مساعيه الحميدة لمحاولة تسوية القضايا العالقة بموافقة الطرفين .

وفي ختام المناقشات تلقيت الرسالة التالية من السيد محسن العيني سفير اليمن في الأمم المتحدة »

صاحب السعادة السفير عدنان الباجهجي
المندوب الدائم للجمهورية العراقية لدى الأمم المتحدة
تحية وتقديراً :

لقد كان لمشاركتكم الفعلية وجهودكم الطيبة ، وتوجيهاتكم الحكيمة ، أثر طيب في نجاح عرض شكوى الجمهورية العربية اليمنية ضد بريطانيا أمام مجلس الأمن بعد عدوانها الآثم على حريب .

ولم يكن ذلك غريباً على سعادتكم وعلى بلادكم العظيمة التي تقف دائماً إلى جانب الجمهورية العربية اليمنية في هذه المرحلة الخطيرة من حياة اليمن .

أرجو أن تتفضلوا سعادة السفير بقبول خالص الشكر وعميق التقدير .

والله يحقق بجهودكم آمال الأمة العربية في الحرية والوحدة والتقدم .

والسلام عليكم .

المخلص
محسن العيني
السفير

الفصـــل الســـادس

قضايا ذات أهمية دولية عامة

الفصــــل الســـادس
قضايا ذات أهمية دولية عامة

(١) الآمال المعقودة على الأمم المتحدة :

بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس الأمم المتحدة دعيت في عام ١٩٦٥ من قبل إحدى الجامعات الأمريكية للكلام عن مستقبل المنظمة . كان ذلك الخطاب يقوم على إيمان مثالي بالأمم المتحدة .

ولسوء الحظ أخفقت المنظمة في السنين الطويلة اللاحقة في تحقيق آمالنا وتطلعاتنا . إن الوعد الذي كان باهراً قد خبا نوره ، كما أن عدداً من المبادئ السامية والمثل العليا التي تضمنها الميثاق قد جرى تجاهلها . ومع أن الأمم المتحدة أصبحت تضم في عضويتها كل شعوب العالم تقريباً إلا أن تأثيرها في مسائل الحرب والسلام ، ونزع السلاح ، وتسوية المنازعات الدولية في فترة الحرب الباردة كان محدوداً . إنها قد نجحت إلى حد ما في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنها كانت عاجزة تماما بشأن الصراعات الكبيرة في العالم . ففي شأن الحرب الإيرانية العراقية ، وفلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ، والحروب في أفغانستان وأنغولا وقبرص وأمريكا الوسطى وفيتنام ظلت الأمم المتحدة على الهامش ، أما بشأن مسائل تتعلق بحقوق الإنسان فإنها حققت بعض التقدم ، ولكنها على العموم كانت موضع التجاهل ، كما أن المنافسة بين الدول العظمى قد أصابتها بالعجز .

غير أنه قد حدث منذ عام ١٩٨٨ تحسن ملحوظ في مسيرتها ، ولو أن ذلك لم يكن نتيجة مبادرات منها أو من أمانتها العامة فقد تحققت اختراقات مهمة في أمور نزع السلاح ، والوفاق الدولي ، وأفغانستان ، والحرب الإيرانية العراقية ، وذلك بفضل انتهاء الحرب الباردة وما نشأ جراء ذلك من تغيير في مواقف الدول والأطراف المعنية ، وليس بفضل مبادرات مهمة أو خلاقة قامت بها الأمم المتحدة ذاتها .

إن ما تحتاج إليه الأمم المتحدة اليوم هو داغ همرشولد آخر ، وذلك للاستفادة من المناخ الدولي المتحسن ولإعطاء هذه المنظمة الدولية حيوية جديدة وإحساساً أكبر برسالتها وأهميتها .

فيما يلي نص خطابي الذي ألقيته في عام ١٩٦٥ :

«عندما التأم مؤتمر سان فرنسيسكو في ربيع عام ١٩٤٥ كان الشعور السائد آنذاك أن الدول العظمى التي تحملت أعباء الكفاح ضد دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية ستظل متحدة ، متكاتفة ، متعاونة بعدها ، وأن تضامنها سيضمن الحفاظ على السلام العالمي . وهكذا استند الميثاق ، لاسيما ما ورد فيه عن آلية حفظ السلام ، إلى هذه الفرضية القائلة بوحدة الدول الكبرى فاتضح أنها فرضية زائفة كما نعلم جميعا . ولكن ، وإنصافاً لواضعي الميثاق ، فإنه يجب الإقرار ، وفي الظروف التي كانت سائدة في ربيع عام ١٩٤٥ ، بأن إدخال بعض النصوص في الميثاق التي تعطي الدول الكبرى في عملها الجماعي مسؤولية أولى عن حفظ السلام العالمي كان أمراً لامناص منه . لم يكن واضعو الميثاق غافلين عن احتمال حدوث النزاع بين حماة السلام هؤلاء ، ولكن التفاؤل الشديد الذي كان يشيع في أرجاء المؤتمر عشية النصر في عام ١٩٤٥ قد أزاح عن الأذهان مثل تلك الأفكار غير السارة .

على أية حال فإن الميثاق ما كان له ان يبرم من دون الضمانات التي طالبت بها الدول الكبرى كثمن لاشتراكها في المنظمة العالمية الجديدة . لذا فإن الوثيقة التي وقعت في النهاية في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٥ كانت في جوهرها عبارة عن حل وسط بين آمال البشرية ومثلها العليا وبين واقع سياسات القوة . لقد كان حلاً وسطاً بين رؤية لمستقبل يخلو من رزايا الحروب والبؤس الإنساني ، وحاضر تسود فيه القوة العسكرية . وسرعان ما تشتت هذا الحل الوسط القلق بوقوع أحداث ذات أهمية فائقة في تاريخ الإنسان . فإلقاء القنبلة الذرية على كل من هوراشيما وناغاساكي قد جرى بعد بضعة أسابيع من التوقيع على الميثاق . إن فصلاً جديداً في تاريخ العالم قد فتح وهو فصل لم يكن يتصوره الميثاق على الإطلاق . ثمة صحة في القول بأن الميثاق كان قد كتب لعصر قضت عليه نيران هيروشيما وناغاساكي . إن نوع الميثاق الذي كنا سنحصل عليه لو أن مؤتمر سان فرنسيسكو قد عقد بعد ميلاد العصر الذري هو أمر سيظل موضوعاً للتكهنات . ويمكن القول بأن نصوص الميثاق التي تتناول التسوية السلمية للمنازعات وآلية حفظ السلام والصلاحيات القسرية التي منحت لمجلس الأمن كانت ستتأثر كلها بشكل حاسم لجهة التغيير لو أنها كتبت بعد تطور الأسلحة النووية :

ثمة سؤال ظهر منذ الأيام الأولى للمنظمة ولم يزل بلا جواب وهو كيف يمكن تكييف الميثاق لتلبية المتطلبات الخاصة بعالم مختلف تماماً كان قد ظهر بعد التوقيع عليه في عام ١٩٤٥ . وهناك من يقول بأن الأمم المتحدة ، نظرا للعداء العقائدي المستحكم بين

الشرق والغرب ، هي منظمة لاتتمتع بدور فعال حقيقة لرسم ذلك النوع من العالم الذي كانت تتوق له البشرية ، وإنها منظمة يجب أن تظل ، في أحسن الأحوال ، عبارة عن آلية لمؤتمر تطرح فيه الآراء المختلفة وتناقش القضايا المتنوعة من دون امل في إيجاد حلول حقيقية دائمة .

إن أصحاب هذا الرأي سارعوا إلى استخدام المادة (٥١) من الميثاق وهي المتعلقة بحق الدفاع عن النفس منفرداً ومجتمعاً . إن الأحلاف والتجمعات العسكرية كلها ، سواء كانت حلف الناتو أو حلف وارسو قد لجأت إلى هذه المادة لتبرير تأسيسها .

وهناك رأي آخر وجد في بعض مبادئ الميثاق العامة والغامضة إمكانية لجعل الأمم المتحدة أداة لتغيير جذري في نمط العلاقات الدولية . تأخذ الدول الصغيرة ، بشكل عام ، بهذا الرأي ، فهي مع إقرارها بنواقص الميثاق ترى فيه مع كل نواقصه أداة مناسبة جداً للتقدم السلمي في العالم . لقد وجدت هذه الدول في الميثاق بعض عناصر النمو والدينامية التي يمكن استخدامها لتطوير أنواع جديدة من العمل الجماعي الرامي إلى ترويج السلام ورفاه الإنسان وإلى إنقاذ أكثر من ثلثي البشرية من الجوع والمرض والجهل .

هنا يرد السؤال الآتي : ما هي فرص النجاح لهذا الرأي المتفائل بالأمم المتحدة في عالم لم يزل تهيمن عليه القوة العسكرية؟ وهل يمكن التعويل على القوة المعنوية ، وهي سلاح المنظمة الأساسي ، للحفاظ على السلام العالمي وإنقاذ البشرية من خطر الإبادة الوشيك ؟ وباعتقادي أن الجواب على هذا السؤال يكمن في جسامة الخطر المحدق بالعالم اليوم .

وبالنظر إلى قدرة الطرفين على إنزال الدمار التام أحدهما بالآخر جرى التوصل إلى توقف عسكري لم تعد فيه الحرب وسيلة عملية لتسوية النزاعات الدولية . فمن المحتمل في مثل هذه الظروف أن يكون للقوة المعنوية تأثير متزايد على مجرى الشؤون الدولية في المستقبل .

إن هذا التوقف هو الذي أعطى ، إلى حد ما ، لهذا الرأي الدينامي فرصة للتطور ولاكتساب القبول . كان الداعية الأكبر لهذا الرأي هو السكرتير العام الراحل داغ همرشولد . ففي المقدمة التي كتبها ذلك الرجل لتقريره السنوي الأخير ، والذي نشر قبل شهر واحد فقط من وفاته ، عرض ببلاغة وقوة كبيرة الحجة الداعية لجعل الأمم المتحدة منظمة دينامية ومتنامية . فقد أشار إلى مفهومين عنها بالشكل التالي :

«فمن جهة أصبح واضحاً بطرق شتى ان هناك أعضاء معينين يتصورون المنظمة

كآلية مؤتمر دائم لحل صدام المصالح والعقائد بقصد التعايش السلمي ، ضمن الميثاق ، تقوم على خدمته هيئة السكرتارية التي لا تعتبر دولية بشكل كامل وإنما تعتبر ممثلة لتلك المصالح والعقائد بالذات .

وهناك أعضاء آخرون يتصورون المنظمة على أنها بالدرجة الأولى أداة ديناميـة للحكومات يسعون من خلالها ، بشكل مشترك وللغرض نفسه ، لتحقيق هذا الوفاق ، على أن يحاولوا كذلك تطوير أشكال للعمل التنفيذي ، يجري توليه نيابة عن الأعضاء جميعاً ويرمي إلى إحباط المنازعات وحلها عند نشوئها بالوسائل الدبلوماسية أو السياسية المناسبة ، بموضوعية وتنفيذاً لمبادئ الميثاق وأغراضه» .

لخّص همرشولد في هذه الجمل القليلة الموقفين الرئيسيين اللذين تبلورا على مدى السنين في الأمم المتحدة . هذا وبالنسبة إلى دول عدم الإنحياز ، التي تعمدت عدم الانخراط عسكرياً وسياسياً مع الكتلتين الكبريين ، لم يكن أمامها سوى الأمم المتحدة ، ذلك المنبر الذي تسمع فيه أصواتها وتلك الآلية للعمل الجماعي التي تثق بها هذه الدول وتأتمنها .

كان من الطبيعي إذن لهذه الدول أن تسعى للعثور في الميثاق على المبادئ والوسائل التي يمكن استخدامها لإنقاذ العالم من خطر الحرب النووية وللمساعدة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأقطار النامية ، ولإعلاء شأن حقوق الإنسان الأساسية واحترام حكم القانون في العالم .

فمع ان الميثاق يعتبر عتيقاً من بعض النواحي ، كما أن نصوصه أضحت تنطوي على مفارقة تاريخية بشكل غريب في هذا العصر الذي يتسارع فيه تطور التقانات المختلفة ، إلا أن الحقيقة هي أن الميثاق يحتوي على المبادئ الأساسية ويوفر الوسائل الضرورية التي قد تستخدم لمعالجة المعضلات الكبرى لزماننا . ليس هناك وثيقة مكتوبة تكون بالغة الكمال ، ولكن بعض هذه الوثائق ، كدستور الولايات المتحدة ، فيها من عناصر النمو والحيوية ما يجعلها صالحة لكل الأزمان حتى حين يكون العصر الذي كتبت فيه قد انقضى إلى غير رجعة . إن الميثاق هو وثيقة من هذا القبيل .

إن المبادئ والأغراض الأساسية للميثاق لها من الصلاح اليوم ما كان لها في عام ١٩٤٥ . فمبدأ الحقوق المتساوية للدول الأعضاء بصرف النظر عن الحجم أو القوة أو الثروة ، وهدف التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يجري العمل عليه جماعيا وبالتعاون مع الأمم المتحدة ، والمحافظة على حكم القانون واحترام المعاهدات والمواثيق

التي تم التفاوض عليها بحرية ، والمبدأ القاضي بتحريم استخدام القوة في تسوية المنازعات إلا بتخويل من الأمم المتحدة وفق النصوص المتعلقة بمقاومة العدوان ، كل هذه المبادئ والأغراض لم تزل ذات صلة وثيقة بعصرنا ومن الممكن اتخاذها أساساً لإقامة نظام عالمي جديد .

بيد أن المشكلة الأساسية بالنسبة إلى الأمم المتحدة ليست هي صلاح المبادئ والأغراض التي هي على مايبدو تحظى بقبول عام ، بل هي الوسائل التي تحول هذه المبادئ إلى واقع ملموس .

إن الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة المكلفة بهذه المهمة هي ذات درجات مختلفة من السلطة والفعالية . فلنبدأ بالجمعية العامة . إن قراراتها ملزمة في ميدان واحد فقط ، وهو مهم جدا ، ويخص أمور الميزانية والمسائل المالية . ومما قوى مركز الجمعية العامة في هذا الصدد الرأي الاستشاري الذي أعلنته محكمة العدل الدولية في عام ١٩٦٣ بشأن التزام الأعضاء بالمشاركة في نفقات عمليات معينة لحفظ السلام . إن عدم الامتثال للقرارات المالية التي تصدرها الجمعية العامة وتخلف الدول الأعضاء عن دفع حصتها من نفقات المنظمة يعرضها عند تأخرها في تسديد ما عليها إلى خسارة حقها في التصويت . لم تطبق نصوص الميثاق الخاصة بهذا الموضوع [حتى تاريخ إلقاء الخطاب في عام ١٩٦٥] ولكنها تعطي فكرة عن العمل القسري الذي بوسع الجمعية العامة ان تتخذه . أما القرارات الأخرى التي تصدرها الجمعية العامة فتتخذ شكل التوصيات . ومع أن هذه القرارات غير ملزمة قانونيا إلا ان لها وزنها الأدبي الكبير ، وكثيرا ما اثرت في سياسات الدول وساعدت على تركيز انتباه الرأي العام العالمي على مشاكل معينة ذات أهمية دولية مثل التمييز العنصري ومشاكل الاستعمار . ولاريب أن المناقشات التي تجري في الجمعية العامة عن هذه المسائل قد عملت على تسريع عملية تصفية الاستعمار والإسهام إلى حد غير قليل في تحرير عدد من الأقطار الآسيوية والإفريقية .

ولكن الأمم المتحدة تستطيع أن تمارس سلطتها الحقيقية من خلال مجلس الأمن ، وغالباً ما مارست هذه السلطة فعلاً ، فبموجب المادة (٢٥) من الميثاق على الدول الأعضاء تنفيذ قرارات مجلس الأمن . وهكذا فإن الأمم المتحدة تستطيع ، من خلال العمل في إحدى هيئاتها الرئيسية أن تتخذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء . صحيح أن قرارات المجلس يمكن تعطيلها بحق النقض من أحد الأعضاء الدائمين ولكن ، وكلما أمكن الحصول على اتفاق فإن الطريق يكون مفتوحاً أمام الأمم المتحدة لاغتنام فرص

كثيرة للعمل . وسأبادر إلى القول بأن هذه الفرص محدودة بسبب حق النقض . ولكن ، ما إن يصدر القرار حتى يبدأ العمل به من دون عوائق تذكر ، إلا إذا رجع مجلس الأمن عن قراره ، وهو أمر غير محتمل ، ذلك أن حق النقض يستخدم عند إصدار القرار وعند الرجوع عنه على حد سواء . والرأي الذي أريد تطويره هنا يتلخص بأن من الممكن لنا أن نتوقع ، بسبب حالة التوقف في الميدانين العسكري والسياسي الذي أشرت إليه آنفاً ، أن تدعى الجمعية العامة ومجلس الأمن في المستقبل إلى القيام بدور أكبر في تسوية المنازعات الدولية والحيلولة دون تهديدها للسلام العالمي . هذا وحتى في الحالات التي تسفر فيها المفاوضات المباشرة بين طرفين عن نتائج فكثيراً ما يترك للأمم المتحدة العمل على ترتيب التفاصيل والإشراف على التنفيذ كما رأينا في حالتي غينيا الجديدة الغربية واليمن . هناك طرق عديدة لقيام الأمم المتحدة بعمل تنفيذي مستقل كما جرى في الكونغو على سبيل المثال .

إن من الحقائق التي لانزاع عليها بنظري ما جرى في الكونغو ، فلولا تدخل الأمم المتحدة هناك في الوقت المناسب لتمزقت تلك البلاد بفعل حرب أهلية شجعت عليها المنافسة القائمة بين الدول الكبرى ، وما كانت ستسفر عنه من عواقب وخيمة تهدد السلام في أفريقيا والعالم . كانت عملية الكونغو تجربة جديدة غير مسبوقة في التعاون الدولي ، لذا لم يكن هناك مناص من حدوث أغلاط في التقدير وأخطاء في التنفيذ . كانت التعقيدات والمصاعب كبيرة جداً وعملت على تفاقمها المشاحنات والمناورات التي أقدمت عليها الدول صغيرها وكبيرها ، الأفريقية منها وغير الأفريقية . هذا ويعود الفضل في تنفيذ المهمات التي أوكلها مجلس الأمن للسكرتير العام إلى ثبات همرشولد على الموقف وإيمانه غير المحدود بالأمم المتحدة على الرغم من كافة العقبات التي وضعت عمداً في طريقه من جميع الجهات . إن الأمم المتحدة لم تزل تواجه مشاكل خطيرة في الكونغو ، ولكن الأسس قد وضعت ، كما أن التجربة التي بدأت في تموز/ يوليو ١٩٦٠ قد فتحت آفاقاً جديدة لعمل تنفيذي تقوم به الأمم المتحدة . إن الخبرة التي اكتسبت في الكونغو كانت مفيدة جدا عندما قامت الأمم المتحدة بعملية مشابهة في قبرص . ولاشك أن أوضاعاً كتلك التي نشأت في الكونغو وقبرص ستنشأ في أمكنة أخرى من العالم ، وستدعى الأمم المتحدة مرة أخرى للعمل على الحيلولة بينها وبين تطورها إلى أخطار تهدد السلام والأمن الدوليين .

غير ان الأمم المتحدة قد سجلت أكبر نجاحاتها في ميدان التنمية الاقتصادية

والاجتماعية . ولتأكيد أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان خصت الجمعية العامة في دورتها السادسة عشرة عقد الستينات باسم عقد التنمية . والهدف الرئيسي لهذا العقد هو رفع معدل النمو السنوي للأقطار النامية بنسبة ٥ بالمئة .

والمقرر استخدام وسائل شتى لتحقيق هذا الهدف ، مثل استقرار أسعار البضائع ، والتحسين العام لظروف التجارة العالمية ، وتسريع التصنيع ، وتنويع اقتصاديات الأقطار النامية وتحسين مستوى التعليم والصحة فيها . وستعبئ الأمم المتحدة وهيئاتها كافة جهودها وتخصص أقصى ما يمكن من المبالغ من مواردها المالية الضئيلة للمساعدة في هذه المهمة الجبارة . ويعقد في الوقت الحاضر مؤتمر مهم بحضور (١٢٢) دولة في جنيف للنظر في مشاكل التجارة العالمية ولإيجاد الحلول لعدم التوازن المزمن في أمور التجارة بين الأقطار المتطورة والأقطار النامية .

ان نحو (٩٠) بالمئة من موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة يعملون في الوقت الحاضر في الحقل الاقتصادي والاجتماعي ، كما أن أكثر من (٨٥) بالمئة من الأموال المتاحة للمنظمة مخصصة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، بيد ان هذه الأموال لاتكفي لإشباع الحاجات المتزايدة للأقطار النامية ولتلبية طلباتها الكثيرة من الأمم المتحدة . فهل من المعقول ، في وقت ينفق فيه (١٢٠) مليار دولار سنوياً على التسليح ، ألا يتاح لمنظمة عالمية كالأمم المتحدة ، وهي تقوم بمهمات حيوية لحفظ السلام والأمن وتسعى للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، سوى أقل من (٢,٥) بالألف من الأموال التي تنفق سنوياً على سباق التسلح؟ إن الإمكانيات التي ستتوفر نتيجة لنزع السلاح ولجهة التطور المتسارع لأقطار العالم الفقيرة التي يقطنها (٧٠) بالمئة من الجنس البشري هي إمكانيات كبيرة جداً تفوق التصور .

فلو أن جزءاً صغيراً مما ينفق سنوياً على التسلح والبالغ (١٢٠) مليار دولار يتم نقله إلى مشاريع منتجة في الأقطار النامية لكانت النتائج من حيث مستوى المعيشة الأفضل ، نتائج باهرة حقا فيكون من المعقول لنا أن نأمل بإزالة رزايا الفقر والمرض والجهل من العالم نهائياً وفي خلال المستقبل المنظور . وكما قال السكرتير العام فإن الانقسام العظيم في العالم لايقوم على أمور العقائد او الجغرافية وإنما يقوم على الهوة الكبيرة التي تفصل الأمم الغنية عن الأمم الفقيرة وسيكون هذا الانقسام في المدى الطويل هو الخطر الأكبر الذي يتهدد السلام .

لقد أعطيت مثلين عما تقوم به الأمم المتحدة سواء في الحقلين الاقتصادي

والاجتماعي وفي عمليات حفظ السلام كما في الكونغو وقبرص . أما الجدل القائم حول دور السكرتارية وتكوينها فما هو إلا انعكاس للمناقشة الحامية التي لم تزل جارية بشأن دور المنظمة في عالم المستقبل . هناك الرأي الأول الذي أشرت اليه آنفا وهو يفيد بأن على الأمم المتحدة ألا تذهب إلى أبعد من وضع لآلية مؤتمر دائم . ينطوي هذا الرأي على أن العالم سيظل منقسماً إلى كتل تمثل الدول المختلفة ، وأن الضمان الأكبر للسلام يكمن في توازن القوى ، وهذا التوازن هو أحد الطرق التي صمدت على مدى الزمن . إن التعايش السلمي في هذا السياق يعني الحفاظ على منظومة دولية لاتقوم على الصداقة والتعاون بل تقوم على العداء ، وهذه منظومة يجري فيها الإبقاء على السلام عن طريق الخوف المتبادل . وسأسارع إلى القول بأن لهذا الرأي أنصاراً هنا وهناك من جميع الجهات ، ولايقتصر الإيمان به على كتلة عقائدية بعينها أو على مجموعة واحدة من الدول بالذات . بيد أن هذا الموقف يؤشر على عدم الثقة بقدرة الأمم المتحدة ، ولاسيما بقدرة الدول الناشئة ، على معالجة مشاكل العالم بحكمة وفعالية .

وترفض هذا الرأي أقطار متعددة باعتباره لا يتفق مع الغرض المقصود من عالم منظم للدول المستقلة . إن رؤية هذه الأقطار للمستقبل تتمثل بأسرة دولية تلتزم بمبادئ أساسية وبأهداف جوهرية . إنها رؤية لعالم لاتوجد فيه حاجة إلى أحلاف عسكرية وكتل مختلفة للدول القوية ، عالم تسير فيه العلاقات الدولية بموجب قواعد معينة للسلوك والأخلاق ، وهي قواعد قبلتها المجتمعات الوطنية منذ أمد بعيد . فما الذي يخبئه المستقبل؟ إن توازن القوى الحاضر ، أو توازن الرعب كما يسمى أحياناً ، قد ساعد بلا ريب على منع وقوع الحرب ، ولكنه في أحسن الأحوال وسيلة غير كافية على الإطلاق للمحافظة على سلام دائم «ولتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب كافة» على حد ما جاء في الميثاق نصاً .

هذا وعلينا ان نتذكر ان الميثاق لا يقضي فقط بإنشاء منظمة تعنى بمنع وقوع الحروب . ان هذه بالطبع هي واحدة من وظائف هذه المنظمة الرئيسية ، ولكن الأمم المتحدة هي اكثر من فرقة لإطفاء الحرائق . إنها آلية للتعاون من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، وهي كذلك لديها الوسيلة لتطوير نفسها إلى أسرة منظمة من الأمم تكون فيها الدولة ذات السيادة خاضعة لسلطة أعلى موكلة بمهمة حفظ السلام وتعزيز رفاه العيش لبني الإنسان . إن مشهد العالم بعد تطوير الأسلحة النووية والتقدم الثقافي الكبير ، إذا نظرنا اليه وهو منقسم إلى معسكرات معادية مسلحة كل التسليح ، وتعيش

في خوف مستمر وعدم ثقة أحدها بالآخر ، هو مشهد محفوف بالأخطار وقد تجاوزه الزمن . إنه مشهد ينبعث من اضطراب يولده اليأس والقنوط .

وهكذا فالخيار أمامنا يبدو واضحاً : فإما عالم لايتقدم إلى الأمام ويظل ساكنا ، ومحصورا على الدوام في حدود قهرية تفرضها الحرب الباردة والمأزق النووي ، حيث تستخدم الأمم المتحدة كمجرد منبر لتبادل الاتهامات والإسفاف في إطلاق كلام الدعاية المقذع ، وإما عالم يتاح فيه للأمم المتحدة بأن تتطور وتنمو ، وللميثاق أن يكون أكثر فاعلية وجدوى .

ويخطر على البال السؤال الآتي : كيف سيحدث هذا التحول؟ وهل سيحدث فعلا؟ إن من الصعب ، وربما من المستحيل ، إعطاء جواب قطعي ، وليس هناك ما يضمن حدوث مثل هذا التغيير أبداً حتى وإن توفرت الإرادة المثلى في العالم : على أن النقطة تتلخص بما يلي : ليس من المستحيل إحداث مثل هذا التغيير . لذا يترتب على ذوي النوايا الطيبة في أرجاء العالم كافة الا يألوا جهدا لتحقيق هذا التحول ، ذلك أن الوقت قصير ، فقد يحدق بنا العدم في أية لحظة عند وقوع الإبادة النووية .

إن الأمم المتحدة تمثل أملاً في عالم فقد الأمل أو كاد . لعله حلم من الأحلام ، ولكن إذا كان يقدر لنا البقاء فيجب أن تكون لدينا الشجاعة والإقدام للسعي من أجل الوصول إلى المجهول ، وعلينا ان نتذكر أن جميع إنجازات البشرية العظمى قد بدأت بأحلام . ألم تكن بلادكم العظيمة هذه التي تفخرون بها بحق حلما راود ذات يوم رجالا من ذوي الرؤية والشجاعة؟ ألا يحق لنا أن نأمل بتحول المثل العليا والمبادئ السامية الواردة في الميثاق إلى واقع نعيشه حقا؟ هذا هو التحدي . وإنه لتحد يمس بقاء الإنسان على هذا الكوكب ، فهو إذن تحد لايسعنا أن نهزم أمامه» .

(٢) سياسة عدم الإنحيازوالعلاقات العربية مع الغرب والشرق :

دعيت في عام ١٩٦٢ من قبل جامعة ييل (YALE) للحديث فيها عن سياسة عدم الانحياز . في مايلي نص خطابي الذي ألقيته هناك :

«لكي نفهم موقف دول عدم الانحياز في الأمم المتحدة أرى من الضروري إزالة بعض الأفكار غير الصحيحة بشأن السياسة التي أصبحت تعرف بسياسة عدم الانحياز . وأول شيء علينا أن نتذكره بشأن عدم الانحياز هو أن هذه السياسة ليست مستمدة من مفهوم الحياد المعروف . إن الحياد ، وهو في جوهره سياسة تقضي بعدم التورط في

الحروب ، قد حددت معالمه جيداً في القانون الدولي ، كما أنه محكوم بقواعد وأعراف تطورت على مدى القرون . بيد ان هذه القواعد والأعراف تطبق حصراً على الحرب ، في حين أن عدم الانحياز هو بالدرجة الأولى سياسة لزمن السلم ترمي لمنع الحرب . إلى هذا فإن عدم الانحياز ، كظاهرة جديدة في الشؤون العالمية ، لم يزل قيد النشوء والتطور ، خلافاً لمفهوم الحياد الذي توطدت أركانه منذ آماد طويلة . ولهذا السبب فإن من الصعب وضع تعريف دقيق لعدم الانحياز ، ولكن يمكن القول أنه يمثل الرغبة الجماعية لأمم متعددة ، لاسيما منها الأقطار المستقلة حديثا في آسيا وأفريقيا ، تلك الرغبة التي تطمح بالوقوف بوجه التحديات والمشاكل التي خلقتها الحرب الباردة .

وهنا أظن أن علينا أن نتذكر أن الحرب الباردة هي تطور جديد في الحياة الدولية . إنها حالة من حالات الأزمة المتواصلة التي لامثيل لها في التاريخ .

نعم ، كان هناك في الماضي فترات تم فيها حفظ السلام من خلال ميزان قلق للقوى يستند إلى منظومات واسعة من الأحلاف السياسية والعسكرية . غير ان ذلك كان مقتصراً على القارة الأوروبية . فقد كانت شعوب آسيا وأفريقيا آنئذ خارج التيار العام للحياة الدولية ، كما أن نصف الكرة الغربي نأى بنفسه بعزم عن الأحلاف والتورطات الأوروبية . أما اليوم فالأزمة الدولية تؤثر بالطبع على العالم بأسره ، كما أن الحرب الباردة تترك أثرها في بقاع العالم جميعاً وتشعر بها كافة الشعوب بدرجة من الحدة والمباشرة بحيث تجعل من الشؤون الدولية أمراً من الأمور اليومية للرجل العادي في كافة أرجاء العالم . يضاف إلى هذا أن الحقبة التي نعيشها اليوم هي حقبة فريدة في بابها ، ولعلها اكثر الحقبات ثورية في السجل التاريخي للإنسان . فالإنسان قد اخترق الحواجز ، من النواحي التقانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي كانت تعتبر غير قابلة للاختراق ، كما انه فك طلاسم الطبيعة : السيطرة على الذرة واقتحام الفضاء الخارجي ، تصفية النظام الاستعماري وظهور العشرات من الدول المستقلة حديثاً في آسيا وأفريقيا ، الانقضاض الحازم على الفقر والظلم الاجتماعي وكان يظن حتى الأمس القريب أنهما قدر الإنسان الطبيعي ، كل هذا قد أصبح من السمات البارزة للعصر الذي نحيا فيه . إنه لفي هذا العالم الجديد المتسم بالتحدي العظيم ، وخطر انقراض البشر يحوم باستمرار فوق كوكبنا ، أن ظهر مفهوم عدم الانحياز . وبالنظر إلى هذه التحديات العظيمة والملحة فإن عدم الانحياز لا يمكن أن يكون مجرد استجابة سلبية كما كان الحياد في الأيام الماضية . إن عدم الانحياز يمثل مجهوداً نشطاً تبذله أقطار شتى كبيرها

وصغيرها ، إسهاما منها في التخفيف من حدة التوترات في العالم . لذا من الممكن النظر إلى عدم الانحياز على انها حركة أفرزتها ضرورة معينة أملتها الظروف الخطيرة السائدة في العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . هذا ولعل من المفيد الآن أن أقدم خلفية تاريخية موجزة لنشوء هذه الحركة .

في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، وحينما اتضح أن هزيمة دول المحور أصبحت مسألة وقت ليس إلا ، جرى البدء باتخاذ خطوات لتأسيس منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم القديمة . وكانت الفرضية وراء هذه المنظمة الجديدة هي أن الدول الكبرى التي تحملت عبء الكفاح ضد ألمانيا واليابان ستظل متحدة في زمن السلم أيضاً . قد يبدو هذا التفكير الآن ساذجا بالنظر إلى الخلافات العقائدية التي تفصل بين الغرب والاتحاد السوفيتي ، والصدام الحتمي بين المصالح الإمبريالية للإمبراطوريات الاستعمارية والتطلعات نحو الحرية والاستقلال التي كانت تنتشر في أرجاء العالم ويشتد عودها كثيراً . لقد جرى تنظيم الأمم المتحدة للتعامل مع عالم لم يعد في واقع الأمر موجوداً . إن مفهوم وحدة الدول الكبرى وانسجامها قد تهاوى حتى قبل أن تبدأ الأمم المتحدة أعمالها . وبحلول الوقت الذي حصل فيه الميثاق على الأعداد المطلوبة من تصديق الحكومات وذلك في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥ ، كان قد اصبح واضحاً تماماً ان حلم التعاون بين الدول الكبرى لا يمكن أن يتحقق بالنظر إلى تصادم المصالح المستحكم في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأسيا . ثم غدا الانفصام كاملاً في ١٩٤٦ و ١٩٤٧ باتخاذه شكل حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو . فما الذي تستطيع الدول الصغيرة فعله في حالة كهذه ؟ كان أمامها حينئذ ثلاثة خيارات : الانضمام إلى أحد هذين الحلفين ، أو البقاء على انعزال تام من صراعات الدول الكبرى ، أو محاولة القيام بشيء ما واتخاذ إجراءات إيجابية لتعزيز السلام والانسجام في العالم .

فبشأن الخيار الأول عليك أولاً ، للانضمام إلى أحد الأحلاف أن تحدد عدوك دون غيره ، وتوجه جزءاً غير قليل من مواردك نحو الأغراض العسكرية ، وأن تكون مستعدا لإخضاع مصالحك إلى مصالح حلفائك . كان من الصعب على الدول الناشئة في آسيا وأفريقيا ان تتماهى عقائدياً او عاطفياً مع صراع الدول الكبرى الذي كان جارياً . ولم يكن بوسعها ان تتقبل او تحتمل الضوابط التي تفرضها عليها عضويتها في الأحلاف . كما أنها شعرت بأن انضمامها إلى هذه الكتلة أو تلك سيؤدي إلى تفاقم الانقسامات

الآخذة بخناق العالم لا إلى إزالتها .

أما تبني الخيار الثاني ، وهو ينطوي على سياسة الانعزال ، فلم يكن ممكناً لأن الحياد بالمعنى القديم لم يعد قابلاً للمحافظة عليه . ويعود ذلك إلى سبب بسيط وهو انه في حالة وقوع حرب نووية فلن ينجو منها أحد وسيعاني من جرائها المحايدون والمقاتلون على حد سواء . ولهذا السبب نجد قطراً مثل السويد ، التي تمتلك القدرة التقانية والصناعية لصنع أسلحة نووية ، قد اقترحت خلال الدورة الماضية للجمعية العامة [في عام ١٩٦١] عقد مؤتمر دولي لجميع الذين لايصنعون أو يملكون أسلحة نووية ، للتعهد بعدم القيام بذلك في المستقبل . ان السويد ، التي كانت منذ مئة وخمسين عاماً دولة محايدة بالمعنى التقليدي ، قد تخلت الآن عن انعزالها وأخذت تحاول بصدق أن تقوم بدور في رسم عالمنا وأن تتعامل بشكل فعال مع المشاكل التي تواجه الإنسانية في ساعة الخطر الأكبر التي نعيشها الآن .

إني أضرب مثلاً بالسويد لكي أبين صورة قطر محايد تقليدياً ونأى بنفسه عن التيارات الرئيسية في السياسات الدولية وهو الآن يقوم بدور إيجابي في الشؤون العالمية . فإذا كانت السويد الملتزمة طويلاً بتقاليد الحياد قد شعرت بضرورة الخروج من قوقعة عزلتها المريحة فإن من باب أولى للدول الناشئة حديثاً في آسيا وأفريقيا ، وهي بدون تقاليد للحياد والعزلة لا بل بدون تقاليد دبلوماسية من أي نوع على الإطلاق ان تهتم بشكل ناشط في الشؤون الدولية ، وهكذا تم رفض فكرة الحياد القديمة التي تنطوي على نوع ما من مذهب العزلة وذلك من قبل أقطار عدم الانحياز ، بصفتها فكرة غير عملية وغير مسؤولة معاً .

وبعد ان رفضت الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا الأحلاف العسكرية وتكتلات القوى الدولية وأدركت استحالة البقاء على الحياد والانعزال في هذا العالم الآخذ بالتقلص والاعتماد المتبادل بشكل سريع ، فإنها اتجهت نحو نمط في السياسة جديد . هناك بعض المبادئ والأغراض الأساسية التي تسعى أقطار عدم الانحياز إلى تحقيقها ، أولها تعضيد الأمم المتحدة لتمكينها من حفظ السلام ، وبذلك يتم تفادي ضرورة الأحلاف العسكرية وما ينجم عن ذلك من نزع السلاح وإيقاف التجارب النووية . ثانياً ، إن أقطار عدم الانحياز ، وأغلبها قد خرج حديثاً من ربقة الحكم الإستعماري ، تطالب بشكل موحد بمنح الاستقلال لجميع الأقطار والشعوب المستعمرة والتخلص من كافة أشكال التمييز العنصري . ثالثا ، بما أن معظم هذه الأقطار هي من الأقطار النامية فإنها

مهتمة جداً بمسألة المساعدات الاقتصادية والفنية وقد أعلنت عن تفضيلها لتوجيه هذه المساعدات بواسطة الهيئات الدولية كالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .

هذه باختصار هي الأغراض العامة لأقطار عدم الانحياز . ولكن يجب التشديد على أن هذه الأقطار لاتشكل كتلة واحدة ، فهي لاتتمتع بالوحدة المتراصة والطبيعة الانضباطية التي تتمتع بها الأحلاف العسكرية والمجموعات العقائدية . إنها جماعة فضفاضة وتقوم بينها المنازعات أحياناً وتقوم دولها بالتصويت في الأمم المتحدة بشكل تختلف إحداها عن الأخرى في بعض المناسبات . ومع ان الخلاف في الرأي أمر محتم بين أمم ذات خلفيات ثقافية مختلفة فإن من الضروري التشديد على ان ثمة أشياء كثيرة مشتركة بين دول عدم الانحياز . فهي كما أشرت سابقاً من الأقطار النامية باستثناء السويد والنمسا . وهي منصرفة إلى إنجاز مهمة ضخمة تتعلق بتنمية اقتصادياتها ورفع مستوى معيشة شعوبها . إن معظمها لم يتحرر من حكم الاستعمار إلا مؤخراً ، كما أن بعضها قد عانى من مخازي التمييز العنصري . فليس من غير الطبيعي إذن أن نجد دول عدم الانحياز تقف صفاً واحداً بشأن القضايا المذكورة وهي التنمية الاقتصادية والاستعمار والتمييز العنصري ، كما إنها وجدت في الأمم المتحدة ليس فقط منبراً لشرح آرائها وإنما أداة كذلك لتحقيق آمالها وتطلعاتها . وسيكون من المفيد جدا الآن أن أعدد المعايير التي أقرتها اللجنة التحضيرية في مؤتمر بلغراد والتي يجب أن تتوفر لاعتبار القطر المعني من أقطار عدم الانحياز . وتلك المعايير هي :

١- على القطر أن يتبنى سياسة مستقلة تقوم على التعايش بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة ، وتقوم على عدم الانحياز ، أو على القطر أن يظهر ميلا نحو مثل هذه السياسة .
٢- على القطر المعني أن يؤيد باطراد حركات الاستقلال الوطني .
٣- على القطر ألا يكون عضواً في حلف عسكري متعدد الأطراف ، تم عقده في سياق صراعات الدول الكبرى .
٤- وإذا كان لدى القطر اتفاقية عسكرية ثنائية مع دولة كبرى ، أو كان عضواً في ميثاق دفاعي إقليمي ، فإن هذه الاتفاقية أو هذا الميثاق ينبغي ألا يكون قد تم عقدهما بشكل مقصود في سياق صراعات الدول الكبرى .
٥- إذا كان القطر قد وافق على إقامة قواعد عسكرية على أراضيه فينبغي ألا تكون هذه الموافقة قد أعطيت في سياق صراعات الدول الكبرى .

إن هذه المعايير كما ترون هي معايير مرنة جداً ، وهي تعبر عن الرغبة بضم اكبر عدد ممكن من الأقطار إلى صفوف حركة عدم الانحياز . ويعكس هذا الابتعاد عن التصلب في تعريف معنى (عدم الانحياز) النية التي أكدها فيما بعد مؤتمر بلغراد والقائلة بأن على أقطار عدم الانحياز ألا ينشئوا كتلة جديدة ، وإنما عليهم أن يحاولوا تمثيل تطلعات البشرية بأكملها .

يعتبر البيان الذي أصدره مؤتمر بلغراد في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ بياناً مهماً للغاية . كان ذلك الاجتماع التاريخي في عاصمة يوغوسلافيا أول اجتماع رفيع المستوى لقادة دول عدم الانحياز ، كما أن البيان الذي أقروه بالإجماع بعد خمسة أيام من العمل المكثف قد تضمن ليس فقط المبادئ والأغراض التي تربطهم معا وإنما تضمن كذلك الفلسفة التي تقوم عليها سياسة عدم الانحياز .

جاء في إعلان بلغراد عن قضية الحرب والسلام مايلي :

«إن الأغلبية الساحقة من الناس أصبحت تعي بشكل متزايد الحقيقة القائلة بأن الحرب بين الشعوب تكوّن مفارقة تاريخية ، وليس هذا فحسب وإنما هي تكوّن كذلك جريمة ضد الإنسانية . إن وعي الناس هذا قد غدا قوة معنوية كبيرة قادرة على ممارسة تأثير كبير على تطور العلاقات الدولية .

إن حكومات الأقطار المشاركة في المؤتمر ، اعتماداً على هذه القوة المعنوية وعلى إرادة شعوبها ، ترفض بحزم الرأي القائل بأن الحرب (وبضمن ذلك الحرب الباردة) أمر محتم ، ذلك ان هذا الرأي يعكس شعوراً بالعجز واليأس معاً ، وهو مناقض لتقدم العالم .

وتؤكد هذه الحكومات على إيمانها الذي لايتزعزع بأن الأسرة الدولية قادرة على تنظيم حياتها من دون اللجوء إلى وسائل تعود في واقع الأمر إلى حقبة ماضية من تاريخ الإنسان .

بيد أن الكتل العسكرية القائمة ، والتي تنمو لتصبح تجمعات عسكرية واقتصادية وسياسية قوية وذلك بحكم منطق علاقاتها المتبادلة وطبيعتها ، تستنفر بالضرورة حدوث توترات في العلاقات الدولية بين حين وحين .

إن الحرب الباردة والخطر المستمر والحاد المتمثل بتحولها إلى حرب حقيقية قد أصبحت جزءا من الوضع السائد في العلاقات الدولية » .

ان هذه الفقرات تحدد الطرح الأساسي لسياسة عدم الانحياز ، لابل مبرر وجودها .

وفي وضع كهذا تعتبر أقطار عدم الانحياز أن :

«مبادئ التعايش هي البديل الوحيد للحرب الباردة ولكارثة نووية عامة محتملة . لذلك فإن هذه المبادئ وهي تتضمن حق الشعوب بتقرير المصير نحو الاستقلال وبالتقرير الحر للأشكال والطرق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، يجب ان تكون الأساس الوحيد للعلاقات الدولية» .

أما الغرض الأساسي من عدم الانحياز فهو مبين في الفقرة الآتية من الإعلان :

«إن أقطار عدم الانحياز الممثلة في هذا المؤتمر لاترغب بتشكيل كتلة جديدة ولايمكنها أن تكون كتلة . وترغب هذه الأقطار بالتعاون بإخلاص مع أية حكومة تسعى للإسهام في تعزيز الثقة والسلم في العالم .

وترغب أقطار عدم الانحياز أن تسير على هذا المنوال ، لاسيما وهي تدرك أن السلم والاستقرار في العالم يعتمدان إلى حد كبير على العلاقات المتبادلة للدول العظمى» .

لقد جرى الإعراب عن كل هذه المبادئ العامة إعراباً وافياً في المواقف التي اتخذها مؤتمر بلغراد عن المشاكل الدولية الرئيسية التي تواجه العالم اليوم .

فعن مسألة الاستعمار قرر المؤتمر « القيام بجهود منسق لوضع نهاية لكافة أنواع الاستعمار والهيمنة الإمبريالية بكل أشكالها ومظاهرها» ، وأوصى «بالإلغاء الفوري غير المشروط والتام والنهائي للاستعمار» .

وعلى ضوء هذا التعبير القاطع أعطى المؤتمر تأييده المطلق لكفاح الجزائر من اجل الإستقلال ، ولحق الشعب الأنغولي في الحرية والاستقلال . كما أنه أيد مطلب تونس بالجلاء الفوري للقوات المسلحة الفرنسية عن كامل أراضيها .

أما بشأن مشكلة الكونغو المعقدة فقد أدان المؤتمر كل أشكال التدخل الأجنبي وساند وحدة الأراضي لتلك البلاد .

وكما هو متوقع أدان مؤتمر بلغراد سياسة التمييز العنصري والتفرقة الاجتماعية اللتين تسير عليهما حكومة جنوب أفريقيا .

أما بشأن تلك المظلمة الصارخة والمشكلة المأساوية والتي هي من أفظع ما وقع في زماننا وهي الخاصة بفلسطين فقد أعلنت أقطار عدم الانحياز تأييدها للإعادة الكاملة لجميع حقوق الشعب العربي الفلسطيني .

وأما عن المشكلة العامة لنزع السلاح والتجارب النووية فقد اتخذت بعض القرارات المهمة ، وفي هذا الصدد تلقى مؤتمر بلغراد أشد الانتقاد في الصحافة الغربية .

فقد زعموا أننا قمنا بالكيل بمكيالين : أي اننا كنا متساهلين جداً مع الاتحاد السوفياتي ومتشددين جدا مع الغرب ، ولاسيما بخصوص مسألة التجارب النووية . ويجب على أن أقول في هذا الصدد وبصراحة تامة أن تلك الانتقادات كانت جائرة ولاموجب لها .

ان المؤتمر قد قرر بخصوص مسألة نزع السلاح أن النزع العام والكامل للسلاح هو الحل الممكن الوحيد لهذه المشكلة العاجلة والحيوية . صحيح ان هذه الفكرة الخاصة بنزع السلاح نزعا عاما وكاملاً كانت قد طرحت اولا من قبل الرئيس خروشوف في عام ١٩٥٩ ، ولكنها كانت قد قبلت منذ ذلك الحين من حيث المبدأ من قبل جميع أقطار العالم وبضمنها الدول الغربية . أن الذي اغفلت ذكره الصحافة الغربية هو ماقرره المؤتمر من أن أية خطة لنزع السلاح يجب ان تصاحبها رقابة دولية صارمة وهذا أمر أصرت عليه الدول الغربية دائما .

كذلك دعا المؤتمر بخصوص مسألة التجارب النووية إلى عقد اتفاقية بشكل عاجل حول تحريم هذه التجارب وطالب بالمباشرة فورا بمفاوضات لهذا الغرض . وقد تجاهلت صحف الغرب هذا الموقف الذي يقترب كثيراً من الموقف الغربي ولم ينشر فيها إلا ذلك الجزء من قرار المؤتمر المتعلق باستئناف مهلة السماح لهذه التجارب موقتاً .

والظاهر ان بعض الأوساط كانت تتوقع من أقطار عدم الانحياز ان تصدر إدانة شديدة لاستئناف السوفيات للتجارب . ولكن لم يكن من الممكن اتخاذ هذا الموقف لأنه ما ان تبدأ أقطار عدم الانحياز بالوقوف بصف هذا الجانب او ذاك وتطلق الإدانة والاستنكار هنا وهناك حتى تفقد ما لديها من نفوذ وتشل الفعالية في جهودها الرامية إلى جسر الهوة بين الشرق والغرب .

أما بشأن عدم الانحياز في العالم العربي فينبغي ان نتذكر ان ثماني دول عربية مستقلة ، بالإضافة إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة قد اشتركت في مؤتمر أقطار عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ . ومنذ ذلك الحين عادت سوريا إلى البروز كدولة مستقلة فأعلنت حكومتها تمسكها بسياسة عدم الانحياز ، كما أن الجزائر ، التي غدت في هذه الأثناء دولة مستقلة ، ستواصل بلا ريب السير على سياسات الحكومة المؤقتة . وهكذا نجد ان هناك عشر دول من بين اثنتي عشرة دولة عربية مستقلة هي من دول عدم الانحياز .

رحب العرب كثيراً بمبادئ حركة عدم الانحياز وأغراضها ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة إلى شعب قاسى كثيراً من حكم الاستعمار وسيكون من السهل فهم الموقف العربي من

عدم الانحياز إذا جرى النظر إليه إزاء خلفية التاريخ العربي نفسه . هذا ويجب التشديد على أن دعوة العرب إلى سياسة عدم الانحياز لاتنبع من ريبة من العالم الخارجي منطلقة من كره الأجانب . إنها عبارة عن رد فعل ضد ما يعتبرونه خيانة غربية لآمالهم وتطلعاتهم المشروعة . وهذا لايعني أن العرب لديهم شعور بالتحيز ضد الغربيين أو الأوروبيين منغرس في نفوسهم . على العكس أن علينا أن نتذكر أن العالم العربي يؤلف جزءاً لا يتجزأ من عالم شرق البحر الأبيض المتوسط وهو مهد الحضارة الغربية . لقد تأثرت علاقات الشعب العربي مع أوروبا الغربية بعاملين رئيسيين هما : الدين والاستعمار . تزامن ظهور الإسلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع ترسيخ سلطة الكنيسة المسيحية في أوروبا الغربية وبلغ الصدام المحتم بين الحركتين العظيمتين ذروته بالحروب الصليبية . وبعد هذه الغزوة الأوروبية الأولى في العالم العربي انصرمت خمسة قرون تزايدت خلالها قوة أوروبا الغربية كثيراً في حين كان العالم العربي يمر بمرحلة طويلة من الركود والانحطاط تحت الحكم الأجنبي . وفي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وقعت الأقطار العربية تحت الهيمنة الأوروبية بتعاقب سريع : الجزائر ١٨٣٠ ، تونس ١٨٨١ ، مصر في ١٨٨٢ ، العراق وفلسطين والأردن ولبنان وسوريا في ١٩١٨ .

إن تاريخ العالم العربي خلال المئة سنة الماضية كان يسوده الصراع ضد الهيمنة الأوروبية . فلم يكن بد من ان تؤثر التجربة المأساوية والذكريات المريرة للصراعات المتعددة بين العرب ومستعمريهم على تفكير العرب وعلى طريقة معالجتهم للعلاقات الدولية حين برزوا في النهاية بعد الحرب العالمية الثانية كدول مستقلة استقلالاً كاملاً ومسؤولة عن إدارة شؤونها بنفسها .

وعلى الرغم من ذلك ظل العالم العربي مرتبطاً كل الارتباط بالغرب من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية . إلا أنه تغيرت الحالة تغيراً جذرياً بعد الحرب بقليل ، وربما إلى غير رجعة جراء موقف الدول الغربية ، لاسيما الولايات المتحدة من قضية فلسطين . وينبغي التشديد هنا أن هذه القضية هي العامل الأهم الأوحد في تقرير علاقات العرب مع العالم الخارجي . ومن تحصيل الحاصل أن فلسطين كانت وستظل بالنسبة إلى العرب أهم وأخطر مشاكلهم الوطنية .

فبحلول نهاية عام ١٩٤٨ حين طرد الشعب العربي الفلسطيني من وطنه وأقيمت إسرائيل على أراضيه خسر الغرب مركزه في العالم العربي بشكل يكاد يكون كاملا .

هذا وفي حين تعالت المشاعر الشعبية ضد الغرب تمسك بعض الحكام العرب في الشرق الأوسط بعلاقاتهم الوثيقة مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . وهكذا عقد حكام العراق اتفاقية للمساعدات العسكرية مع الولايات المتحدة في عام ١٩٥٤ ، وعقدوا كذلك ميثاق بغداد المتعدد الأطراف ليحل محل المعاهدة العراقية البريطانية للتحالف والصداقة . كان ميثاق بغداد يضم بالإضافة إلى العراق كلا من ايرن وتركيا والباكستان . أما الولايات المتحدة فمع أنها لم تكن عضوا رسميا فيه الا انها كانت على صلة وثيقة به . وفي مصر فشلت الجهود الواهنة لحكومة فاروق في تحقيق انسحاب القوات البريطانية وإلغاء المعاهدة المصرية البريطانية لعام ١٩٣٦ . ولاشك ان ذلك قد عجل في الإطاحة بالنظام الملكي المصري في عام ١٩٥٢ ، كما أنه يفسر لماذا كان الهدف الأول لحكومة الثورة في مصر تحقيق انسحاب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس . وبعد مفاوضات طويلة تم عقد اتفاقية في صيف عام ١٩٥٤ تعهدت بموجبها حكومة المملكة المتحدة بسحب قواتها من مصر خلال فترة سنتين . وعندما أزيلت هذه العقبة أجريت محادثات في صيف وخريف عام ١٩٥٤ بين الزعماء المصريين ورئيس وزراء العراق نوري السعيد بشأن ربط ميثاق الدفاع العربي المشترك بمنظومة الأحلاف العسكرية الغربية .وعلى الرغم من فشل تلك المحادثات وعدم استعداد الأقطار العربية الأخرى للانضمام إلى مثل ذلك المشروع مضى نوري السعيد قدماً في خططه وعقد ميثاق بغداد في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ .

وعند التأمل في الماضي نرى بسهولة ان عقد ذلك الميثاق في مثل تلك الظروف كان عملاً ينطوي على قصر نظر سياسي غريب في بابه . فلو كانت الدول العربية مستعدة للانضمام إلى تحالف غربي جديد لكان لحكام العراق مبرر ما في عملهم المتسرع ، لكن الحال لم يكن كذلك . وعندما اتضح أن الأقطار العربية الأخرى لم تكن جاهزة لكي تستدرج إلى الحرب الباردة كان يترتب على العراق أن ينسحب من ذلك الميثاق فورا .

ان عقد ميثاق بغداد قد عزل العراق عن بقية العالم العربي عزلاً تاماً . ثم أصبحت هذه العزلة أكثر حدة بعد أن هاجمت اسرائيل ، ولم يمض على عقد ذلك الميثاق سوى اقل من مدة شهر ، موقعاً مصرياً في قطاع غزة فقتل اكثر من ثلاثين جندي مصري . واعتبر الرأي العام العربي هذا الحادث بمثابة رد الغرب على المعارضة المصرية لميثاق بغداد . ومنذ تلك اللحظة حتى ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ كان حكام العراق يتعرضون

للشجب من جراء ميولهم الغربية في حين كان يشاد بالزعماء المصريين على أنهم الممثلون الحقيقيون لآمال العرب وتطلعاتهم . وجاءت اتفاقية السلاح التي عقدت بين مصر وتشيكوسلوفاكيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ لترفع من شعبية الرئيس عبد الناصر كثيراً . إن هذه الاتفاقية التي أشيد بها باعتبارها تدل على الاستقلال الحقيقي كانت تمثل البداية لسياسة عدم الانحياز في العالم العربي . إنها كانت نقطة انطلاق حاسمة من النمط التقليدي الذي كان يربط العالم العربي بالغرب . كما أنها أنبأت ببداية حقبة جديدة في علاقات العرب مع بقية العالم . هذا ولابد من الإشارة إلى ان السياسة السوفياتية ، حتى قبل عقد اتفاقية الأسلحة في عام ١٩٥٥ ، كانت تنحو نحو تأييد وجهة النظر العربية بشأن قضية فلسطين . فالاتحاد السوفياتي وأعضاء الكتلة الشرقية كانوا قد غيروا موقفهم من هذه القضية في عام ١٩٥٢ . علماً أن أقطار أوروبا الشرقية كانت من بين المؤيدين لقرار تقسيم فلسطين الصادر في عام ١٩٤٧ . إلا أنه في نهاية عام ١٩٥٢ حدث تغيير جذري في السياسة السوفياتية بشأن القضية الفلسطينية حين غير الاتحاد السوفياتي موقفه في الأمم المتحدة من الحياد إلى التأييد الناشط للموقف العربي . حظي هذا التطور بالترحيب الحماسي من قبل الحكومات العربية ويضمنها حتى تلك الحكومات التي كانت لم تزل موالية للغرب تماماً .

إن سمعة السوفيات كانت قد ارتفعت في العالم العربي كثيراً بعد صفقة الأسلحة الجيكية . مع هذا لم ينته الانحياز التقليدي نحو الغرب نهائياً إلا بعد حدوث أزمة السويس في عام ١٩٥٦ . إن الهجوم البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي على مصر جعل من المستحيل على أية حكومة عربية أن تبقى على توجهها المناصر للغرب في سياستها الخارجية . ولاريب إن الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة ضد هذا العدوان قد استنقذ شيئا من وضع الغرب ، ولكن هذا لم يغير من حقيقة اشتراك حليفين رئيسيين لها في شن هجوم مسلح على قطر عربي بالتواطؤ مع إسرائيل ، وهي العدو اللدود للعرب .

وقد أدت محاولات النظام الملكي العراقي بعد أزمة السويس للتصدي للمد الشعبي ضد ميثاق بغداد إلى ثورة عام ١٩٥٨ وهي التي أزاحت أهم حكومة موالية للغرب . ومنذ ذلك الحين أصبحت جميع الأقطار العربية ذات الشأن من أعضاء حركة عدم الانحياز وبقي الأردن وحده يدور في الفلك الغربي وإن لم يكن عضواً رسمياً في أي حلف غربي .

ان هذه التطورات لاتستبعد بالضرورة قيام تعاون مثمر بين العالم العربي والغرب في المستقبل . على العكس ، فبعد زوال آخر آثار الماضي الاستعماري ثمة إمكانيات كثيرة لإعادة بناء العلاقات العربية ــ الغربية على أساس المساواة والاحترام المتبادل . هناك شرط أساسي واحد لابد من توفره قبل ان يكون من الممكن إقامة صداقة عربية ــ غربية من جديد . ان من الضروري للدول الغربية الرئيسية أن تعامل القضية الفلسطينية بموضوعية ، وألا تنجرف بفعل اعتبارات محلية وغيرها من الاعتبارات التي لاعلاقة لها بالموضوع . أما بالنسبة إلى علاقات العالم العربي مع الاتحاد السوفياتي وأقطار أوروبا الشرقية الأخرى فإنها ستسير بلا شك بشكل طبيعي ، كما أن التعاون الودي معها والقائم منذ سنوات سيستمر على الدوام . فبما أن العرب قد اختاروا سياسة عدم الانحياز فلا بد لهم أن يحافظوا على علاقات طيبة مع المعسكرين آخذين بالاعتبار مصالحهم الوطنية بصرف النظر عن اعتبارات الحرب الباردة . لذا عليهم في بعض الأحيان تأييد الموقف السوفياتي وفي أحيان أخرى تأييد الموقف الغربي بشأن قضايا اليوم الكبرى .

ثمة سؤال يطرح دائماً : ما هي فرص نجاح سياسة عدم الانحياز في عالم تسوده القوة العسكرية؟ وهل يمكن التعويل على القوة الأدبية ، وهي السلاح الرئيسي لأقطار عدم الانحياز لحفظ سلام العالم وإنقاذ البشرية من خطر الإبادة الوشيك؟ والجواب في اعتقادي يكمن بالضبط في جسامة الخطر الذي يواجه العالم اليوم . وبما أن لدى الطرفين القدرة على إيقاع دمار ماحق أحدهما بالآخر تم التوصل إلى حالة توقف عسكري والى أن الحرب لم تعد طريقة عملية لتسوية النزاعات الدولية . وفي ظروف كهذه قد يكون للقوة الأدبية أثر متزايد على مجرى الشؤون الدولية في المستقبل . ليس أمام زعماء الحلفين العسكريين سوى السعي لإيجاد مخرج جديد من حالة التوقف العسكري التي أفرزها التطور السريع في التقانة وفي القوة التدميرية للأسلحة الحديثة . إن بوسع الأقطار العربية بالمشاركة مع أقطار عدم الانحياز ، أن تقدم خدمة جليلة للإنسان بجهودها الجماعية من اجل التقارب بين المعسكرين المسلحين فتكون بذلك قد خففت من التوترات في العالم» .

(٣) عمليات حفظ السلام :

إن هذه العمليات بشكلٍ او بآخر ، كانت قد قامت بها الأمم المتحدة منذ تأسيسها . كان

هناك أنواع متعددة منها صممت على أساس خاص لتلائم حالات بعينها . لذا كان هناك مثلاً مجموعات المراقبين ، وهيئات لمراقبة الهدنة ، وقوات الطوارئ للفصل بين المتقاتلين ، والوحدات العسكرية بمعناها الكامل . ولم يكن هناك مناص من نشوء خلافات في الرأي ، لاسيما بين الدول العظمى بشأن طبيعة هذه العمليات ومداها وتمويلها . إلا أن هذه الخلافات قد خفت حدتها في أواخر عقد الثمانينات جراء التحسن في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وفي عام ١٩٨٨ حازت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على جائزة نوبل للسلام . كان العراق عضواً فيما سمي بلجنة الثلاثة والثلاثين التي كُلفت بدراسة هذا الموضوع ومتابعته وتقديم التوصيات اللازمه بشأنه .

تكلمت عن هذا الموضوع في الأمم المتحدة في مناسبات متعددة وقد اخترت خطابين ألقيت الأول منهما في الجلسة (٤٨٣) التي عقدتها اللجنة السياسة الخاصة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ ، والثاني في الجلسة (٥٧٩) التي عقدتها اللجنة المذكورة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ .

(خطاب ١٩٦٥/١٢/٨)

«إن كافة المتكلمين الذين سبقوني في هذه المناقشة قد أكدوا على أهمية الموضوع المطروح أمامنا ، كما جرى التشديد مراراً على ان نجاح مساعينا سيسهم كثيراً في إعادة الحيوية للأمم المتحدة ويضمن فعاليتها كأداة لاغنى عنها للسلام العالمي وخير الإنسانية .

إن الخلافات التي نشأت بشأن تمويل عمليات حفظ للسلام لم تجر تسويتها بعد ، كما ان مستقبل المنظمة كأداة فعالة للسلام لم يزل مستقبلا غير مؤكد . إن القضايا ذات العلاقة لاتتعلق فقط بالمسائل العملية الخاصة بإنشاء عمليات حفظ السلام وتنظيمها وإدارتها وتمويلها ، كما أنها لا تقتصر على المشكلة الدستورية الخاصة بتفسير الميثاق وتحديد ميادين المسؤولية الخاصة بكل من مجلس الأمن والجمعية العامة . إنها قضايا تمس مفهوم الأمم المتحدة بأسره والفلسفة التي تقوم عليها . إن عمليات حفظ السلام هي ، كما يتضح من التجربة ، . . . مصممة أساساً لإحباط المواجهات المسلحة ومنع وقوعها قبل ان تهدد بالخطر السلام والأمن العالميين . ومع ان مثل هذه الأعمال الرامية لإحباط تلك المواجهات لم ينص عليها الميثاق تحديداً فإن من المحتمل أن تدعى الأمم المتحدة للقيام بالمزيد من هذه العمليات في المستقبل . لهذا السبب فإن من الضروري المبادرة بدون تأخير إلى وضع قواعد تحكم سلوك مثل هذه العمليات . إن لجنة الثلاثة

والثلاثين الخاصة التي ألفت لدراسة المسألة برمتها والخاصة بعمليات حفظ السلام ستبدأ بتفحص المشكلة بأسرها من جميع الجوانب . ولكي تقوم اللجنة المذكورة بأداء مهماتها المهمة ينبغي أن تتاح لها الحرية والمرونة بأقصى درجاتهما . إننا لاننكر ان المداولة حول هذه القضايا خلال الدورة الحالية ستكون امراً مفيداً ولكننا نرى أن على الجمعية العامة أن تتجنب اتخاذ أي قرار نهائي لكي تعطى اللجنة فرصة كاملة لا قيود فيها لدراسة المشكلة من جميع جوانبها .

هذا ولاطائل من وراء الإنكار بأن المنظمة قد فشلت حتى الآن في تطوير منظومة عملية لحفظ السلام والأمن الدوليين . لقد جرت محاولات عديدة لتجاوز الصعوبات الناشئة عن الخلافات التي أدت إلى انقسام الأعضاء الدائميين في مجلس الأمن منذ تأسيس المنظمة . بيد أن هذه المحاولات قد فشلت بأجمعها لأنها لم تكن ترمي فعلا إلى تجسير الفجوة الفاصلة بين الآراء المتناقضة التي يحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وإنما كانت تهدف بدلاً من ذلك إلى فرض رأي الأغلبية على الأقلية .

وقد تجاهلت هذه المحاولات حقيقة معينة مفادها أن الميثاق قد أنشأ في بنية مجلس الأمن بشكل مقصود آلية ترمي بالضبط إلى منع مثل هذا الفرض في الرأي . كان هذا قد اعتبر أمراً طبيعياً ومرغوباً فيه في المناخ السياسي الذي كان سائداً في عام ١٩٤٥ . ولكن ، نجد أن الأمم المتحدة قد حاولت ، على مدى السنين منذ ذلك التاريخ ، أن تكيف نفسها وفق هذا الواقع فشهدت بدلاً من ذلك ، وبمخاوف متزايدة ، كيف شلت الخلافات الحادة بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين قدرة هذه الهيئة الرئيسية الدولية على أداء مسؤوليتها الأولى عن حفظ السلام والأمن الدوليين أداءً كاملاً .

وجرى استخدام الحيل الشرعية والالتفاف على قواعد الإجراءات للتغلب على مشكلة لم تكن سوى مشكلة سياسية في جوهرها ، فكان لكل ذلك اثر عكسي ، ذلك ان من المعروف جيدا أن الصراعات السياسية نادراً ما تكون قابلة لحلول قانونية .

وعليه يمكننا الآن أن نرى ، منتفعين بما يكشفه الإدراك المتأخر من أمور ان الترتيبات الموقتة التي وضعت للمباشرة بعمليات حفظ السلام المختلفة واستدامتها قد كتب عليها الفشل وذلك لأنها تجاهلت وقائع سياسية طاغية معينة وأرادت فرض تفسير للميثاق لم يكن مقبولاً لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

ولما وقعت الواقعة التي لامندوحة عنها فإنها أصابت الأمم المتحدة في ذلك الجزء من بنيتها الأكثر تعرضاً للعطب ألا وهو سلطتها وقدرتها على تمويل أنشطتها . أما الخطر

الذي هدد المنظمة في الحال فقد تم تفاديه باتفاق آراء الأعضاء في الجمعية العامة وذلك في الأول من أيلول/ سبتمبر . ولكن الأزمة لم تنته بأي حال من الأحوال ، ولجنة الثلاثة والثلاثين الخاصة هي في بداية عملها لمعالجة المشاكل المعقدة العديدة التي أوكلت إليها .

بيد أن المرحلة الأولى والعاجلة لعمل اللجنة قد انتهت الآن . فقد أوصت هذه اللجنة توصية أقرتها الجمعية العامة وتقضي بأن المادة (١٩) ينبغي الا تطبق في مايتعلق بتمويل الكونغو وعمليات قوات الطوارئ الدولية- وأن الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة ينبغي ان تحل من خلال إسهامات طوعية . ومن نافلة القول أن هذا القرار ستكون له تداعيات بعيدة المدى بالنسبة إلى تمويل عمليات حفظ السلام ، الحالية منها والتي ستتم في المستقبل . ومن الواضح أن المطلوب الآن بالنسبة إلى قوات الطوارئ الدولية هو طريقة تمويل جديدة اذا وجد ان من الضروري استمرار هذه القوات . أما بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام في المستقبل فإن قرار الأول من أيلول/ سبتمبر يعني ان تمويلها لابد أن يكون بوسائل طوعية من الآن وحتى الاتفاق على الجوانب القانونية والسياسية للمشكلة ، وهي وسائل لاتفي بالغرض كما تبين من عملية قبرص بشكل واضح .

يقودني هذا إلى مشروع القرار الذي قدمه وزير خارجية إيرلنده . ونحن ممتنين له لمساعدته لنا في تركيز انتباهنا على أهم جوانب المشكلة المعروضة أمامنا . غير أن لدينا تحفظات معينة بعضها ذو طبيعة عامة والبعض الآخر اكثر تحديدا .

أولا ، أننا نرى أن مهمتنا سيكتنفها التعقيد لو اننا أفردنا بالاهتمام الجانب المالي وحده وحاولنا حل معضلته قبل أن نحقق اتفاقاً على الجوانب القانونية والسياسية التي هي بطبيعة الحال صلب المشكلة . ثانياً ، بما أن لجنة الثلاثة والثلاثين ستتناول المشكلة بكل أبعادها ، بما في ذلك مسألة التمويل ، فنحن نرى أن المداولات التي نجمت عن الاقتراح الإيرلندي ستساعد كثيراً عمل اللجنة المذكورة . ثالثا ، لدينا بعض التساؤلات حول إعطاء الدول الكبرى امتياز تقديم الإسهامات الطوعية وحجبه عن الدول الأخرى . رابعاً ، وأخيراً ، باعتقادنا أنه يجب في أي مخطط مالي ، أن يكون هناك اعتبار خاص لضحايا مرتكب العدوان ، كما يجب في الوقت عينه وضع إجراء يتحمل بموجبه مرتكب العدوان أو المنتهك للميثاق القسط الأكبر من نفقات العمليات التي هي نتيجة لعمله إلى حد كبير .

وقبل الخوص في صلب المشكلة المعروضة أمامنا ، وهي مسألة التخويل بالمباشرة بعمليات حفظ السلام ، أريد أن أقول ، وبصرف النظر عن قرارنا النهائي بشأن هذه المسألة ، أن من اللازم باعتقادنا إعطاء السكرتير العام دوراً مركزياً في التخطيط لمثل هذه العمليات وإدارتها والسيطرة عليها ، على أن يكون ذلك بالطبع مشروطاً على الدوام برقابة الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة . ليس هناك سلطة أخرى لها خبرة عملية في هذا المضمار تضاهي خبرته ، وإن من واجبنا أن نستخدم استخداماً كاملاً الإمكانيات الفريدة التي يوفرها منصبه الرفيع .

أعود الآن إلى مسألة التخويل بالمباشرة بعمليات حفظ السلام لأقول ان علينا أن نقر بأن الميثاق غامض في هذا الشأن . ليتني كنت مقتنعاً كبعض زملائي الذين تكلموا عن صلاحية مجلس الأمن المخول بها دون غيره حصراً ، وكغيرهم الذين أشاروا إلى ما دعوه بالسلطات المتروكة للجمعية العامة . وحقيقة الأمر هي بالطبع أن الميثاق لم يتنبأ بهذا النمط بالضبط من عمليات حفظ السلام التي أصبحت شائعة الآن .

مامن أحد ينازع في أن مجلس الأمن هو المسؤول الأول عن كل ما يتعلق بحفظ السلام والأمن الدوليين ، وتقع عليه المسؤولية حصراً للقيام بأعمال التنفيذ وفق الفصل السابع من الميثاق . كذلك ، ليس هناك من خلاف في رأيي بأن الجمعية العامة لها الحق ، مع مراعاة المادة (١٢) من المثاق في تقديم التوصيات للدول الأعضاء منفرداً ومجتمعا بشأن النزاعات أو الأوضاع التي قد تؤدي إلى الاحتكاك فتهدد المحافظة على السلام والأمن العالميين وتعرضها للخطر . إن المشكلة هي : هل يمكن التوسع في هذه التوصيات لتشمل إرسال قوات أو حتى مراقبين إلى مناطق الاضطراب؟

ولئن انغمسنا في تأويلات حرفية للنصوص فسيترتب علينا أن نقر بأن كلاً من مجلس الأمن والجمعية العامة غير مخول بالمباشرة بعمليات حفظ السلام ، وذلك لعدم وجود نص صريح في الميثاق لتطبيقه على مثل هذه العمليات . هناك عمل للتنفيذ بالقوة يأمر به مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وهو أمر ملزم للدول الأعضاء ، وهناك إجراءات دبلوماسية أو سلمية تتم أو يوصى بها من قبل مجلس الأمن بموجب الفصل السادس من الميثاق او من قبل الجمعية العامة وفقا للمواد (١٠ ـ ١١ ـ ١٢) منه . ولكن عمليات حفظ السلام لاتدخل في منطوق هذه النصوص جميعاً .

اننا لسنا مقتنعين تماما بالنظرية القائلة بالسلطات المتروكة للجمعية العامة ، وهي نظرية تفيد بأن كلمة (عمل) الواردة في المادة (١١) من الميثاق إنما تشير فقط إلى

إجراءات التنفيذ بالقوة المنصوص عليها في الفصل السابع ، وبما ان عمليات حفظ السلام لاتفرض أي التزام بتقديم قوات عسكرية أو دعم لوجستي ، وانها لاتتم إلا بموافقة صريحة من الدول المعنية ، فإن هذه العمليات غير مشمولة بالتقييد الذي يحد من سلطة الجمعية العامة المنصوص عليها في المادة (١١) وبالتالي فإن لهذه الجمعية ان تخول القيام بهذه العمليات بموجب صلاحيات التوصية الواردة في المواد (١٠ ـ ١١ ـ ١٢) من الميثاق . إن هذه النظرية برأينا غير قابلة للدفاع عنها بسهولة من وجهة النظر القانونية الصرف .

ولكن هل هذا يعني ان على الأمم المتحدة أن تتجاهل الخبرة الكبيرة التي اكتسبتها في قيامها بعمليات حفظ السلام وأن عليها ان تعطل آلية السلام هذه والتي أثبتت جدارتها ، ومنعت التصاعد في العديد من الصراعات الخطرة وأسهمت كثيراً في التقليل من حدة التوترات الدولية ؟ والمشكلة هي في كيفية العثور على ذلك التوازن السياسي والقانوني الدقيق الذي من شأنه ان يفسح المجال للمنظمة أن تسير على هذا الدرب ، وهو درب لم يكن منظورا في عام ١٩٤٥ ولكنه الآن متجذر في تجربة الأمم المتحدة ذاتها بكل نجاحاته وإخفاقاته واحباطاته وأغلاطه . إن الصعوبات أمامنا لم تزل كبيرة ، ولكنها برأينا لاتستعصي على الحل . لقد شهدنا عددا من الأمثلة على مواقف سياسية متصلبة ، تدعمها حجج قانونية لاتدحض ، ولكنها مواقف طرحت جانباً جراء الظروف المتغيرة والتطورات الجارية .

ان هذا لايعني أن من الممكن تجاهل نصوص القانون وليّها لكي تلائم صالح اللحظة الراهنة . ولكننا نعتقد ان الميثاق هو وثيقة مرنة وديناميكية ، وثيقة قادرة على أن تتماشى مع عالمنا هذا المتغير سراعاً . أما الذين لايؤمنون بذلك فهم في واقع الأمر يحكمون على المنظمة بالركود وبالانهيار في نهاية المطاف .

ومن الأمثلة على تراجع التأويل المتصلب للميثاق أمام رأي أكثر تعقلاً المثال الخاص بالطريقة التي تطور بها منطوق الفصل الحادي عشر من الميثاق على مدى السنين بشأن البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي . كانت الدول التي تدير تلك البلدان تعارض أي تفسير مرن لهذا الفصل وتصر على أن المشاكل الاستعمارية هي من شأنها وحدها حصراً وأن الجمعية العامة ليست مخولة بتقديم أية توصية عن كيفية إدارة البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي او عن الخطوات التي يجب اتباعها لتحسين أحوال تلك البلدان وتمكين شعوبها من تحقيق استقلالها . وقد ساقت تلك الدول حججاً قانونية قوية ، ليست

كبعض ما سمعنا في هذا النقاش ، لدعم وجهة نظرها . ولكن سرعان ما أدى مجرى التاريخ إلى إجبارها ، هي والأمم المتحدة ، على اتخاذ رأي مختلف . وهكذا كانت المنظمة قادرة على القيام بدور اكثر فعالية ونشاطا بشكل مطرد ، بلغ الذروة في الإعلان التاريخي عن منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة .

إن التاريخ لن يتوقف عن الحركة ، فكما تمكنت الأمم المتحدة من التغلب على العقبات القانونية ومن العمل بشكل إيجابي في ميادين مختلفة مثل تصفية الاستعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان فإنها بلا شك ستتمكن ذات يوم من تولي دور أكبر بكثير من الدور الذي تمكنت من القيام به حتى الآن في المضمار الحيوي لحفظ السلام .

ولكن علينا السير بحذر لأن التسرع لن يؤدي إلا إلى إعاقة جهودنا وخلق صعوبات جديدة لاقبل لنا بها في الوقت الحاضر» .

خطاب ١٩٦٧/١٢/٥

«لا أجد ضرورة للتشديد على أهمية عمليات حفظ السلام . إنها الآن بعد سنين من التجربة والخطأ تعتبر أداة موثوقة ويعول عليها في أيدي الأسرة الدولية للتعامل مع أزمات وأوضاع محفوفة بالأخطار .

ومع أن مفهوم حفظ السلام ، كما هو بمعناه المعروف وبالشكل الذي يمارس فيه ، هو مفهوم غير منصوص عليه تحديدا في الميثاق إلا أن من الممكن القول أن الأمم المتحدة ستدعى إلى القيام بمزيد من عمليات حفظ السلام في المستقبل . ويعود هذا إلى أن الأسرة الدولية قد وجدت ان هذه العمليات مفيدة جداً وتتم بوقتها المناسب لإحباط ومنع المواجهات العسكرية من تهديد السلام والأمن الدوليين وتعريضهما للخطر .

مع هذا ، وعلى الرغم من ثبوت فعالية هذه العمليات وجدواها فإن المستقبل يظل قلقا وغير معروف على وجه اليقين . إن الخلافات القائمة بين أعضاء المنظمة لم تجر تسويتها بعد ، وليس هناك حل مبكر في الأفق . أما إخفاقنا في الاتفاق فلا يرجع إلى عناد أو تعنت هذه المجموعة من الدول أو تلك . لقد كان التقدم بطيئاً لأن القضايا ذات العلاقة هي من الأهمية بمكانٍ كبير لمستقبل الأمم المتحدة . إننا لسنا فقط بصدد التعامل مع المسائل العملية الخاصة بإنشاء عمليات حفظ السلام وتنظيمها وإدارتها وتمويلها كما أن المسألة هي ليست فقط مسألة تفسير الميثاق وتحديد إطار المسؤولية لكل من مجلس

الأمن والجمعية العامة . إن المطروح هو مفهوم الأمم المتحدة برمته وفلسفتها بأسرها ، وطالما ظل هذا الجدل قائماً من دون حل فإن عمليات حفظ السلام ستستمر في المستقبل على أساس تطوعي في العديد من جوانبها إن لم نقل في جوانبها كلها .

يصدق هذا على الأخص في جانبين : الحق المطلق للدول بقبول أو رفض وجود قوات أجنبية على ترابها الوطني ، وكذلك حقها المطلق بطلب جلائها إذا رغبت بذلك . كما أن استعداد الدول الأعضاء لتقديم الفصائل العسكرية والخدمات والمرافق هو بدوره أمر تطوعي في طبيعته .

كانت لجنة الثلاثة والثلاثين قد انهمكت منذ أكثر من سنتين في المهمة الشاقة والمعقدة الخاصة بتوضيح المبادئ وراء مفهوم حفظ السلام وابتداع وسائل لتطبيق هذه المبادئ عملياً . أنجزت اللجنة كثيراً من العمل المفيد وقدمت عدداً من المقترحات البارعة . ومن المؤسف أن اللجنة لم تتمكن من استئناف عملها على أساس التفويض الجديد الذي أعطته لها الجمعية العامة في شهر أيار/ مايو من هذا العام . إن أعضاء المنظمة كانوا منشغلين بعواقب العدوان الإسرائيلي على الشعب العربي .

ومع أن الوضع لم يتغير وهذا العدوان يتواصل بلا هوادة فإننا نرى أن على اللجنة ان تستأنف عملها . ونحن نأمل من اللجنة ان تستمر في اتباع طريقة العمل التي ثبت صلاحها ونعني أن تمتنع عن فرض القواعد والإرشادات لأي من مراحل وجوانب عمليات حفظ السلام وذلك بحكم أغلبية الأصوات . لقد دلت التجربة على أن قرارات الأغلبية عن مسائل كهذه لاتعني شيئاً . ولهذا السبب ينبغي أن تتاح للجنة الثلاثة والثلاثين أقصى درجات الحرية والمرونة .

كانت المداولات التي جرت في اللجنة السياسية الخاصة مداولات مفيدة ، ولكن من الواضح أن الجمعية العامة ليست في وضع يتيح لها ان تتخذ قرارات جوهرية في دورتها الحالية . ان أي محاولة في هذا الاتجاه من شأنها ان تعقد الأمور وتجعل بحث اللجنة الصبور والحثيث عن حلول مقبولة للمشكلة الشائكة الموكلة إليها امراً أكثر صعوبة .

إن القرار رقم (٢٢٤٩) الصادر في ٢٣ أيار/ مايو من هذا العام اختار جانبين من جوانب عمليات حفظ السلام لغرض إمعان النظر فيهما من قبل لجنة الثلاثة والثلاثين ، وهما : طرق التمويل ، وشروط التقديم التطوعي للمرافق والخدمات والموظفين لعمليات حفظ السلام . وإلى حين التوصل إلى اتفاق حول هذه المشاكل الأساسية وغيرها لن

يكون أمام الأمم المتحدة من بديل سوى معالجة كل حالة عند نشوئها على أساس خاص بها . وهذه ليست طريقة وافية بالغرض تماماً . ولكن التجربة قد أظهرت أنه كلما واجهت المنظمة أزمة عاجلة سارعت الدول الأعضاء جميعاً ، لاسيما تلك الدول التي يعهد إليها الميثاق بمسؤوليات خاصة ، إلى ترك ملاذها المحصن بمواقف دستورية وقانونية متشددة واتخذت قرارات على أساس الحاجات والوقائع للحالة التي أمامها .

إن الوفد العراقي ، بصفته عضواً في لجنة الثلاثة والثلاثين ، لايرى ان من الضروري أن يفيض في التفاصيل أو يبحث مطولاً في القضايا المتعددة الجوانب الخاصة بمشكلة عمليات حفظ السلام . ولكننا وجدنا أن من الضروري مشاطرة الأعضاء الآخرين في اللجنة الخاصة بشيء من أفكارنا التي نعتقد إنها ذات أولوية في تفكير لجنة الثلاثة والثلاثين وعملها القادم . هذا وسيقوم الوفد العراقي ، وعلى ضوء الاعتبارات العام التي أوجزتها ، باتخاذ موقفه حيال مشاريع القرارات المختلفة المعروضة على اللجنة» .

(٤) تعريف العدوان :

تكلمت عن هذا الموضوع في الاجتماع العام للجمعية العامة رقم (١٦١٥) المنعقد في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ ، وقد شدد خطابي بطبيعة الحال على تجاربنا مع أعمال العدوان المتكررة التي تقوم بها إسرائيل ضد الأقطار العربية ، كما أشرت إلى التدخل الأمريكي المسلح في فيتنام .

في ما يلي نص ذلك الخطاب :

«ولد ميثاق الأمم المتحدة من رحم التجارب المريرة للحرب العالمية الثانية وتجارب الحقبة التي سبقتها ، وهي حقبة شهدت التآكل المنتظم والانهيار النهائي للنظام الدولي الذي كان قائما على عصبة الأمم . وخلال تلك السنين المشؤومة أصبح العدوان ظاهرة متكررة في العلاقات بين الدول . اتخذ العدوان أشكالاً متعددة : إلغاء المعاهدات والالتزامات الدولية من جانب واحد ، التدخل في شؤون الدول الداخلية ، استخدام التهديد ضد الدول الضعيفة المجاورة ، فرض علاقات غير متكافئة ، الهجوم المسلح المفضوح على أراضي دول أخرى وتمزيق أوصالها ، عدم احترام القرارات الصادرة من هيئات دولية مكلفة بحفظ السلام الدولي ، إخضاع الشعوب المستعمرة وإنكار حقها في تقرير المصير ، وتطبيق حقوق الإنسان الأساسية .

إن حالة الفوضى والخروج على القانون التي سادت الحياة الدولية في الثلاثينيات

أدت بشكل محتم إلى الحرب العالمية الثانية ، ذلك الصراع الذي كانت سمته البارزة حدوث الفتك العشوائي بالمدنيين على نطاق لم يسبق له مثيل في التاريخ البشري . كان من الطبيعي اذن ، والحرب تدخل مرحلتها النهائية ، والمحاولات تجري لإقامة نظام دولي جديد ، أن تكون مشكلة العدوان في مقدمة الأمور التي أشغلت أذهان الموكلين بالمهمة التاريخية الخاصة بوضع ميثاق لمنظمتنا .

لم يكن هناك أحد يعترض على الرغبة في تعريف العدوان وعلى ضرورة هذا التعريف إلا أنه لم يكن من الممكن الاتفاق على التعريف المطلوب . ومع هذا يحفل الميثاق بإشارات كثيرة للعدوان فيه . فالمادة الأولى منه تعتبر قمع أعمال العدوان من أغراض الأمم المتحدة الرئيسية ، كما ورد فيه ان على جميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد وحدة أراضي دول أخرى واستقلالها ، ويعتبر هذا البند من المبادئ الأساسية للميثاق . لابل إن أهم مواد الميثاق هي تلك التي تتناول مايقوم به مجلس الأمن بشأن أعمال العدوان . إن الإدراك بأن هذا المجلس سيكون بحالة افضل في قيامه بوظائفه اذا توفر له تعريف واضح للعدوان قد ادى إلى بذل جهود متواصلة خلال العقود الماضية لإيجاد مثل هذا التعريف . ان عدم تمكننا من تحقيق هذا الهدف لايعني أن علينا أن ننفض أيدينا منه ، كما أن ذلك لايقلل من ضرورته العاجلة .

إن الوضع الدولي الحالي يشبه من وجوه متعددة وبشكل ينذر بالشؤم عقد الثلاثينيات الحافل بالكوارث . ومن الضروري لهذا السبب أن ننظر نظرة فاحصة للوضع الحاضر لإيجاد الوسائل لمنع التآكل ، فالانهيار للنظام الدولي الحالي ، هذا النظام الذي أقيم بعد الكثير من الشدائد والتضحيات ، ذلك ان الانهيار هذه المرة قد يعني خسارة آخر فرصة لبقاء الإنسان على وجه الأرض . ان السلام العالمي اليوم مهدد بالخطر ، كما كان مهدداً في حقبة ماقبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأن دولة عظمى تقوم بعمليات عسكرية واسعة النطاق لأهداف وأغراض اقل مايقال فيها أنها مشبوهة ولايمكن الدفاع عنها أخلاقياً . ففي فيتنام نجد ان مشهد القصف الواسع النطاق لقطر صغير من قبل دولة كبرى هو مشهد مرعب . أن الأغراض المعلنة لهذا التدمير العشوائي لايمكن أن يبرر ما ينزل على رؤوس الملايين من البشر هناك ، بمن فيهم النساء والأطفال من بؤس وشقاء .

وبقدر ما يتعلق الأمر بالفيتناميين من الجانبين فإن الصراع يظل حرباً أهلية . ومع أنه لم يكن من الأمور الشاذة في الماضي أن تهرع دول خارجية إلى مساعدة هذا الطرف أو

ذاك في صراع أهلي لأسباب عقائدية أو غيرها ، الا أنه لم يحدث سابقاً قط ان كان هذا التورط مفضوحا إلى هذه الدرجة أو كان على هذا المقياس الواسع جداً . إن كون دولة نووية كبرى متورطة في الصراع بشكل عميق جداً يضيف كثيرا إلى المخاطر التي تكتنف الوضع .

أما في الشرق الأوسط فالعدوان متواصل منذ أكثر من نصف قرن فقد وقع اولاً على الشعب العربي في فلسطين ، ثم وقع على الأقطار العربية المجاورة لها . إن العدوان لم يبدأ في الخامس من حزيران/يونيو ، والمسألة تتجاوز كثيرا قضايا الملاحة والحدود والأمن . إن القضية المركزية تتمثل بهوية الشعب الوطنية وبوطنه وبحقوقه ، لابل ببقائه بالذات .

فقبل أكثر من خمسين عاما قررت الحكومة البريطانية ، خلافاً لوعودها وتعهداتها التي قطعتها للعرب الذين كانوا يقاتلون في صف الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين ، وكان في هذه البلاد في ذلك الزمن أغلبية عربية بنسبة (٩٣) بالمئة من السكان . وهكذا نجد أن دولة أجنبية تعد بأرض لاتملكها إلى شعب آخر من دون أي اعتبار لسكانها الأصليين . كان هذا هو العدوان الأول الذي يقع على الشعب العربي في فلسطين .

أما العدوان الثاني فقد ارتكب بعد سنوات قلائل حين وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني وفق شروط تناقض ميثاق عصبة الأمم الذي استند إليه نظام الانتداب بأسره . وقد جرى انتهاك المبدأين الأساسيين لهذا النظام وهما : الأهمية الأولى والأخيرة لخير السكان ، واحترام حقوقهم ورغباتهم ، واستمر ذلك الانتهاك بشكل صارخ ومنتظم على مدى الحكم البريطاني في فلسطين الذي دام ثلاثين عاماً .

وجاء العدوان الثالث على شعب فلسطين حين تم تقسيم وطنه خلافا لإرادته ، وكان قرار التقسيم مخالفاً ، على حد قول أحد الساسة البارزين من آسيا ، للحق الأساسي الأصلي للشعب في تقرير مستقبله السياسي والحفاظ على وحدة أراضي وطنه الأصلي .

والعدوان الرابع على شعب فلسطين كان قد ارتكبته القوات الصهيونية في ربيع عام ١٩٤٨م عندما طرد هذا الشعب بالقوة من دياره ليصبح قوماً من المهاجرين الذين يعيشون على صدقات العالم .

والعدوان الخامس يتمثل برفض إسرائيل احترام قرار الجمعية العامة القاضي

بضمان حق اختيار العودة للاجئين على الرغم من الدعوات المتكررة التي أعلنتها هذه الهيئة على مدى سنوات طويلة .

أما آخر عدوان تقوم به إسرائيل فهو بالطبع إحتلال قواتها للبقية الباقية من فلسطين .

إن إسرائيل تقول الآن ، وبكل صراحة ، إنها تريد ضم الضفة الغربية وقطاع عزة لتحقق بذلك حلمها بإقامة (إسرائيل الكبرى) . هذا ولاتقف إسرائيل بطبيعة الحال عند هذا الحد من أهدافها التوسعية ، ومنها (إسرائيل كبرى) أكبر ، ولكنني أظن أن الدورة الحالية للجمعية العامة ستبقى في الذاكرة إذ كشفت وفضحت خلالها سياسات إسرائيل التوسعية . إن جهودها المسعورة لمنع صدور أي قرار يقضي بسحب قواتها من الأراضي المحتلة على الرغم من جميع التنازلات التي قدمت تبين بشكل قاطع إنها ليست مهتمة بالسلام على الإطلاق وأنها لاتهتم سوى بالتوسع على الأرض ، لاسيما إذا كانت هذه الأرض تعود إلى شعب آخر .

إن أعمال العدوان التي ذكرتها ماهي إلا الأعمال الكبيرة في قائمة طويلة تتضمن قتل المدنيين ونسف البيوت ومحق القرى بالجرافات وإخراج الأبرياء من أرضهم .

يقودني هذا إلى طرح الأسئلة الآتية : هل من المسموح به وفق الميثاق لدولة ما ان تشن هجوما مسلحا ضد الدول المجاورة لها ، لاعلى سبيل الدفاع عن النفس وإنما كجزء من عدوان يخطط له بدقة وينفذ بعناية؟ وهل يجوز أن يمر هذا العدوان من دون إدانته؟ وهل من المسموح به وفق الميثاق لدولة ما ان تعلن صراحة عن نيتها بضم أراض تعود إلى دول أخرى؟ وهل من المسموح به وفق الميثاق لدولة ما أن تستخدم الاحتلال العسكري كوسيلة لإملاء شروط معينة من اجل تسوية مشاكل سياسية؟

وطالما ظلت هذه الأسئلة بلا جواب فإن كلامنا عن السلام وحسن النية لن يكون سوى ألفاظ فارغة جوفاء . لهذا السبب فإننا ممتنون للاتحاد السوفياتي لمبادرته بتذكيرنا بهذه المشكلة الكبيرة التي تواجه المنظمة وخاصة على ضوء التطورات الأخيرة الجارية على الساحة الدولية . لذا فإننا نأمل ان توافق الجمعية العامة على مشروع القرار المقدم من الاتحاد السوفياتي وذلك لتحريك العملية التي قد تؤدي ذات يوم إلى وضع تعريف دقيق ومقبول لأعمال العدوان» .

(٥) التجارب النووية :

ألقيت كلمة عن ضرورة إيقاف التجارب النووية في الجلسة رقم (١٢٤٩) التي عقدتها اللجنة السياسية الأولى بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢ وهي كما يلي :

«على الرغم من النداءات المتكررة التي أطلقتها الجمعية العامة فإن الدول النووية لم تستجب لها ولم توقف تجاربها النووية إلى حين عقد اتفاقيات دولية ملزمة . وقد أظهر تقرير اللجنة العلمية عن آثار الإشعاع الذري التي الفتها الأمم المتحدة أن ضرراً قد يصيب خلايا وجينات الإنسان من أي جرعة من الإشعاع مهما كانت صغيرة ، وأن الإيقاف التام للتجارب النووية سيعود بالنفع على الأجيال الحاضرة والمستقبلية . فاستمرار هذه التجارب إذن هو عمل لايمكن الدفاع عنه أخلاقياً ، كما أنه يمثل إهمالاً لرغبات وتطلعات البشرية .

إن الوفد العراقي يأسف للفشل الذي أحاق بالمؤتمر الذي عقدته لجنة الدول الثمانية عشر عن نزع السلاح في جنيف ولإخفاقه في تحقيق اتفاق بين الدول النووية حول إيقاف التجارب النووية ، ولكنه يعتقد ان هناك مايبرر التفاؤل الحذر لاسيما بعد الذي قيل في الجمعية العامة وفي اللجنة السياسية الأولى من قبل ممثلي الدول النووية الرئيسية . وعلى الرغم من الطبيعة السياسية للخلافات بين هذه الدول فقد ضاقت الفجوة بينهما كثيراً بحيث يمكن للدول الصغيرة ان تستشعر بأن ما تمليه الحرب الباردة سيطرح جانباً ، وذلك بشأن التجارب النووية في اقل تقدير . إن أي تنازل او حل وسط تقضي به الضرورة سيكون له مايبرره تماما على أساس المنافع التي تعود على البشرية والناجمة عن إنهاء خطر الإشعاع الذري وضمان الأسس لسلام العالم .

إن المهاترات المتبادلة لافائدة منها ، فالمهم هو التركيز على المستقبل وبذل الجهود للتقريب بين الطرفين إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي .

إن ماقاله ممثل كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عن موقف حكومته قد اظهر ان خلافات الطرفين ، وهي قائمة على مستوى فني صرف ، ليست مستعصية على الحل . فكلا الطرفين قد وافق الآن على إمكانية عقد معاهدة تشمل التجارب في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء . ولم يبق إلا الخلاف حول التجارب تحت الأرض بعد عقد مثل المعاهدة المذكورة ، والفجوة الفاصلة بين وجهتي النظر حول الموضوع تضيق شيئاً فشيئاً . هذا والوفد العراقي ملتزم التزاماً ثابتاً بالإيقاف الفوري لكافة التجارب بلا

استثناء ، كما أنه يرى أن المعاهدة يجب أن تكون شاملة لتغطي التجارب بكل أنواعها .
إن اتفاقاً حول التجارب تحت الأرض لاينبغي أن يكون صعباً نظراً للتقدم السريع في طرق التحديد والاكتشاف . وبناء عليه فإننا نرى من الضروري استئناف المفاوضات بلا تأخير لغرض عقد معاهدة شاملة تنص على التحريم والسيطرة على كافة التجارب في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء وتحت الأرض ، وفقاً للمبادئ والمقترحات التي قدمتها أقطار عدم الانحياز الثمانية في مذكرتها المشتركة المؤرخة ١٦نيسان/إبريل ١٩٦٢ .

كان ممثل الهند قد شرح مفصلا تلك المذكرة وأهدافها في الجلسة (١٢٤٦) . ان المراقبة والسيطرة ستكونان على أساس علمي وغير سياسي صرف ، وستستخدم الشبكات الوطنية القائمة الخاصة بمراكز المراقبة ، كما أن لجنة دولية من علماء مؤهلين هي التي ستحلل المعلومات الواردة من تلك المراكز وتقدم تقريرها عنها إلى الأطراف المعنية .

من الأمور المهمة في المقترحات المقدمة ان للجنة الحق بأن تطلب توجيه دعوة لها للقيام بتفتيش موقعي ، وهو طلب سيكون من الصعب جدا على أية دولة أن ترفضه لما في طياته من وزن معنوي . إن الرفض سيبيح للأطراف الأخرى أن تبطل المعاهدة ، كما أنه سيضع القطر الذي يرفض الطلب في وضع حرج للغاية . ومع أن مثل هذا الضغط المعنوي لايكفي ، ولكنه أقوى الأسلحة المتاحة للمجتمع الدولي باستثناء التدخل العسكري الصريح .

ختاما فإن توصياتنا هي : اولاً ، ينبغي التوصل إلى اتفاق عن تاريخ التوقف لكافة التجارب ، على إننا نفضل تعليقا فوريا لها ولكننا نوافق على الأول من كانون الثاني / يناير ١٩٦٣ وهو التاريخ الذي اقترحته المكسيك . ثانياً ، ينبغي استئناف المفاوضات من جديد بلا تأخير لعقد معاهدة تحرم كافة التجارب والرقابة عليها وفق المقترحات الواردة في مذكرة الدول الثمانية المؤرخة في ١٦ نيسان/إبريل ١٩٦٢ . ثالثاً ، ينبغي بذل جهود خاصة للاتفاق على مشكلة الرقابة على التجارب تحت الأرض ، على ان يكون من المفهوم ألا تجري مثل هذه التجارب حتى يتم التوصل إلى اتفاق . إن الوفد العراقي يأمل بأن تصدر اللجنة بالإجماع قراراً يتضمن هذه العناصر جميعا » .

قد يكون من المفيد أن أذكر أن اتفاقاً قد تم في العام التالي ، ١٩٦٣ على تحريم جزئي للتجارب النووية ، فقمت أنا شخصياً بالتوقيع باسم العراق على معاهدة منع التجارب النووية في الجو وتحت الماء والفضاء الخارجي .

(٦)·تمثيل الصين في الأمم المتحدة :

في الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٧١ كانت مسألة تمثيل الصين تناقش سنوياً في الجمعية العامة . فبعد الإعلان عن قيام جمهورية الصين الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩ اعترفت دول متعددة بحكومة الصين الجديدة ، ولكن أغلبية الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة أرجأت الاعتراف . وفي العام التالي نشبت الحرب الكورية وتورطت فيها الصين كثيراً . وعليه وصمتها الجمعية العامة بالمعتدية .

وكان العراق حتى ثورة ١٩٥٨ مستمراً في الاعتراف بنظام شان كاي شك في تايوان بصفته حكومة الصين الشرعية . وبعد هذه الثورة سارع العراق إلى الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية في بكين وانضم إلى الدول الأعضاء الأخرى المؤيدة لحق هذه الجمهورية بإشغال مقعد الصين في الأمم المتحدة . تكلمت حول هذه المسألة في الاجتماع العام رقم (١٢٤٧) للجمعية العامة المنعقد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ . في ما يلي نص الخطاب :

«يسعدني أن أمتثل لمناشدة الرئيس بالإيجاز ، ولكن الوفد العراقي مضطر ، في مسألة بهذه الأهمية ، إلى ان يعرب عن آرائه بشأنها ، وأن يكرر موقف حكومة الجمهورية العراقية بالتعبير عن أسفها العميق للاستبعاد المستمر لحكومة جمهورية الصين الشعبية عن مكانها الشرعي في الأمم المتحدة . إن الجمعية العامة تواجه مرة أخرى مسألة تمثيل الصين ، وهي مسألة ما كان ينبغي أن تثير صعوبة من أي نوع . ولكن ولسوء الحظ نجد أن قرارها يؤخر بلا مبرر سنة بعد أخرى .

ومع عدم إنكار ما في المشكلة من منطويات سياسية واضحة ولكنها بالدرجة الأولى مسألة شروط الأهلية المعتمدة للتمتع بالعضوية وينبغي معالجتها على هذا الأساس .

ان الصين بصفتها عضواً مؤسساً لهذه المنظمة وأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، لها موقع خاص في الأمم المتحدة . وبما أن هذه المسألة لاتتعلق بقبول عضو جديد في الأمم المتحدة فإن نصوص المادة الرابعة لاصلة لها تماما بالموضوع . هذا وحتى المثل الأعلى الخاص بعمومية العضوية والذي نتمسك به جميعا والذي تلتزم به الأمم المتحدة التزاماً أدبياً ، لاينطبق حرفيا على هذه القضية . ذلك أن المسألة هي : من من الحكومتين اللتين تدعيان الحق بتمثيل الصين هي المؤهلة لذلك بموجب القانون الدولي وعلى ضوء الوقائع القائمة في العالم؟ إن الجواب واضح وصريح . إنها تلك الحكومة وحدها التي تستطيع أداء مسؤوليات الصين الخاصة بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن والتي

وحدها تمارس السيطرة الفعلية بلا منازع على الصين .

هذه هي الاعتبارات الوحيدة التي يمكن أن تؤخذ بالاعتبار شرعاً في تناول هذه المسألة . إن جميع الاعتبارات الأخرى هي بنظرنا لاصلة لها بالموضوع . لقد أدخلت قضايا خارجية في النقاش ، مثل موقف الصين من الخلافات العقائدية ، وعلاقاتها مع بعض جيرانها ، وموقفها من معاهدة موسكو الحالية الخاصة بالتحريم الجزئي للتجارب النووية . إن موقف الصين عن هذا الأمر أو ذاك ينبغي ألا يؤثر بأي شكل من الأشكال على حكمنا عن حق حكومتها بأن تكون ممثلة في الأمم المتحدة . ان عدداً من الأعضاء الموجودين في هذه القاعة يشاطرون إلى حد ما مواقف وسياسات جمهورية الصين الشعبية ولكن هذا لم يخل بمكانتهم كأعضاء مخلصين ونشطين في هذه المنظمة .

إن القضية الوحيدة التي علينا حلها هي ما اذا كانت حكومة جمهورية الصين الشعبية تمارس سيطرة فعالة بلا منازع على الدولة الصينية . والجواب بالإيجاب . إن لدى هذه الحكومة علاقات مع عدد كبير من الأقطار ، بضمنها قطرنا العراقي . وبقدر ما يتعلق الأمر بالعراق فإن لدينا علاقات صداقة ودية جداً مع جمهورية الصين الشعبية وحكومتي تنوي الحفاظ على هذه العلاقات . إن الصين الشعبية قد شاركت في عدد من المؤتمرات الدولية المهمة وعقدت اتفاقيات مهمة جداً في جنوب شرق آسيا .

هذه بلاد هي من حقائق الحياة الدولية اليوم ولايمكن تجاهلها . إن سياساتها ومواقفها تؤثر تأثيراً كبيراً في الوضع في آسيا وفي أجزاء أخرى من العالم ، كما أن حجمها وقوتها يعطيانها مركزا هو من الأهمية بالدرجة الأولى في الشؤون الدولية . وبالتالي فإن من غير الواقعي الاستمرار في تجاهل وجود هذه الحكومة التي تسيطر على مصائر شعب عظيم وتمثل إحدى الأمم العظمى في العالم» .

(٧) نزع السلاح :

كان موضوع نزع السلاح من المسائل التي أولتها الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً منذ اليوم الأول من وجودها . لقد ألفت لجان كثيرة وعقدت مؤتمرات متعددة ولكن الاختراق المهم الوحيد كان هو الذي تحقق عن طريق مفاوضات ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . لكن عدداً من الدول الصغيرة كالعراق حاولت دائماً أن تسمع صوتها ، وقد حدث لي شخصياً أن تكلمت مراراً عن هذه المسألة . في ما يلي ملخص كلماتي التي أدليت بها في اللجنة السياسية الأولى في ١٩٦٣ و ١٩٦٥ كما وردت في نصوص محاضر الجلسات :

«قال السيد الباجه جي (العراق) إنه بفضل التقدم الحقيقي ، وإن لم يكن باهراً ، الذي حصل في العام الماضي ، نجد أن مسألة نزع السلاح ، التي كانت على جدول الأعمال منذ عام ١٩٤٦ ، يجري بحثها أخيراً إزاء خلفية من الإنجاز والأمل . بيد أن الوضع الحاضر لا يبرر الإفراط في التفاؤل ، فحالة الاستعصاء في موضوع التسليح مستمرة ، ومشكلة نزع السلاح كانت ولم تزل مشكلة شائكة وسباق التسلح بما يرافقه من مخاطر ومن نفقات لامردود لها ، لم يزل سباقاً متواصلاً . ومع أن لجنة الثمانية عشر دولة قد حققت أكثر مما حققته اللجان التي سبقتها ولكنها لم تزل تواجه مهمة عويصة . إن أقطار عدم الانحياز الثمانية الممثلة في هذه اللجنة لم تتمكن من تقديم مقترحات جديدة تؤدي إلى حل مقبول لمشكلة النزع العام والكامل للسلاح ، فاكتفت بالبحث عن أساس مشترك للاتفاق بقصد التوفيق بين الخلافات القائمة بين الكتلتين الكبيرتين ومع أن هذا توجه حكيم إلا أن التقدم كان بطيئاً جداً .

ومع أن مشاريع المعاهدات عن النزع العام والكامل للسلاح المقدمة من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تشترك في بعض النقاط إلا أنها لم تزل متباعدة كثيراً في الجوهر والتفاصيل معاً .

هذا وإن استعداد الاتحاد السوفياتي الذي أعلن عنه مؤخراً وزير خارجيته للموافقة على الاحتفاظ بعدد محدد من الصواريخ النووية طوال عملية نزع السلاح ، والعرض الذي قدمته الولايات المتحدة لتحويل ستين طن متري من المواد القابلة للانشطار إلى الاستخدام السلمي ، لقاء أربعين طنا من جانب الاتحاد السوفياتي ، هما أمران يجدر الترحيب بهما فمن شأنهما تضييق شقة الخلافات . وأعرب السيد الباجه جي عن ثقته بأن لجنة الثمانية عشر دولة ستمتثل لطلب اللجنة السياسية الأولى باستئناف جهودها للتوصل إلى منع شامل للتجارب ، فبدون هذا المنع لايمكن تحقيق تقدم حقيقي في ميادين نزع السلاح الأخرى .

أما في ميدان إجراءات نزع السلاح التكميلية ، والتي اهتمت بها بشكل خاص دول عدم الانحياز في جنيف بصفتها من وسائل تخفيف حدة التوتر وتعزيز الثقة ، فان عدداً من الخطوات يمكن انتظار اتخاذها بالإضافة إلى الخطوات الثلاث التي اتخذت أصلاً . ان الجمعية العامة قد قامت سلفا بمناشدة الدول جميعا للعمل على منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية ، وقد حان الوقت الآن لعقد معاهدة حول هذا الموضوع .

ومن الجوانب ذات العلاقة الوثيقة أمر إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، والوفد العراقي يتفق في هذا الشأن مع الرأي القائل بأن هذه الترتيبات يجب ، لكي تكون فعالة ، أن تصاحبها احتياطات وضمانات كافية وأن يصحبها قبول الأقطار المعنية جميعها . وهناك بعض الدلائل على أن العمل الذي جرى حول مشكلة إزالة خطر الحرب التي تقع جراء هجوم مفاجئ أو خطأ في الحسابات قد يعطي ثماره على شكل اتفاقية عن إقامة مراكز سيطرة في أراضي الدولتين العظميين ، وستكون هذه الاتفاقية معلماً بارزاً في الطريق نحو نزع السلاح التام . وأخيراً ، مسألة الإعداد لآلية دولية مستقلة للتنفيذ بالقوة ، وهذه المهمة لايمكن أن تتولاها إلا الأمم المتحدة ، وينبغي النظر فيها جدياً في أية مفاوضات تجري في المستقبل .

وقال مندوب العراق إن وفده يعتبر الاقتراح السوفياتي بعقد اجتماع للجنة الثمانية عشر دولة على أعلى مستوى في عام ١٩٦٤ بمثابة حافز ضروري لإجراء مزيد من التقدم في موضوع نزع السلاح ، وإن وفده واثق من أن اللجنة المذكورة ستقدم على مهمتها في المستقبل بالتصميم ذاته والشعور بالمسؤولية نفسه اللذين أظهرتهما في الماضي .

أضاف السيد باجه جي يقول أنه بسبب الظروف الخاصة التي أحاطت بالدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة لم تستطع الجمعية أن تنظر في ذلك الوقت بالاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح والذي قدمه المؤتمر الثاني لرؤساء دول وحكومات أقطار عدم الانحياز . كانت لجنة نزع السلاح قد نظرت في ذلك الاقتراح ووافقت عليه بأغلبية كبيرة ومن دون صوت معارض واحد . فينبغي للجمعية العامة أن تتخذ مايلزم في الدورة الحالية لتنفيذ قرار لجنة نزع السلاح . هذا وعلى اللجنة السياسية الأولى ، عند اتخاذها قراراً بهذا الشأن ، أن تهتم بثلاث مسائل رئيسية : هل هناك حاجة لعقد مؤتمر دولي لنزع السلاح ؟ وهل سيكون المؤتمر مفتوحاً لكافة الدول بصرف النظر عما إذا كانت ممثلة في الأمم المتحدة ؟ وما هي الإجراءات العملية التي يجب أن تتخذ لضمان عقد المؤتمر في الوقت الصحيح ؟

وبما ان من الواضح للجميع أهمية نزع السلاح الكبيرة وما ينطوي عليه ذلك فمن البديهي أن يكون عقد مؤتمر لنزع السلاح أمراً ضرورياً . غير أن من اللازم التشديد على أن المؤتمر لن يرمي بأي حال إلى أضعاف المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، ولن يصبح هيئة دائمة تزيح الهيئات الأخرى المختلفة التي أنشأتها الأمم المتحدة لغرض النظر في مشاكل نزع السلاح .

إن الغرض الأساسي من المؤتمر هو توفير منبر تستطيع فيه كافة الدول أن تقدم وجهات نظرها ، لاسيما منها الدول النووية التي لم تشارك في مفاوضات ماضية . إن جهود الأمم المتحدة في مضمار نزع السلاح لم تسفر عن تقدم ملموس في السنتين الماضيتين ، كما أنه ليس هناك من أمل على ما يبدو في أن تتمكن لجنة الثمانية عشر دولة قريباً من كسر حالة الجمود الحالية . لهذا فإن هناك شعوراً بالحاجة لعقد مؤتمر يركز على بعض المشاكل والصعوبات الرئيسية التي تسد الطريق أمام نزع عام وكامل للسلاح ، فيكون هذا المؤتمر بمثابة حافز جديد للمفاوضات حول هذا الموضوع . إن هذا بذاته سيساعد اللجنة المذكورة في عملها .

أما بشأن مسألة الاشتراك في المؤتمر فإن من المتفق عليه عموماً أن المفاوضات لايمكن أن تنجح من دون اشتراك الدول الكبرى ، وإحداها لا تشترك في أعمال لجنة الثمانية عشر دولة (فرنسا) في حين أن دولة أخرى مستبعدة من الأمم المتحدة نفسها (الصين) ومن المداولات بشأن نزع السلاح . إن الخلافات في الرأي لاتتعلق بمسألة إشراك هاتين الدولتين ، لاسيما الصين الشعبية ، في مفاوضات نزع السلاح ، وإنما تتعلق بالإجراءات العملية التي يجب أن تتخذ بهدف عقد المؤتمر . هذا ولكي تؤخذ حقائق سياسية معينة بالحسبان قام أصحاب مشروع القرار عمداً بصياغة الفقرة العاملة الثانية بشكل غامض . وبخلاف ذلك كان سيؤول الأمر إلى الإخلال بالتوازن الدقيق الضروري جداً لعقد مؤتمر لنزع السلاح . والأمر المهم هو ليس إيجاد الصيغة المثالية وإنما هو تحقيق الغرض المرغوب فيه ولو على حساب شيء من الغموض في اللغة . سيكون أمراً مؤسفاً التضحية بما هو ضروري ، أي عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح من أجل الوضوح في التعبير .

سيكون بوسع اللجنة التحضيرية كما تتصورها الفقرة العاملة الثانية أن تأخذ بالاعتبار جميع المسائل العملية الخاصة بعقد المؤتمر . وأعرب مندوب العراق عن أمله بأن تتمكن هذه اللجنة من إجراء المفاوضات الضرورية ، ولكن سيكون من الخطأ إثقال كاهلها بتوجيهات محددة من شأنها أن تجعل أداء مهمتها أمراً بحكم المستحيل . إن هذا هو السبب لماذا أراد واضعو مشروع القرار إعطاء اللجنة التحضيرية وقتاً كافياً ومرونة واسعة على أمل تمكينها من اتخاذ الإجراءات المناسبة الهادفة إلى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في الوقت الملائم» .

(٨) التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء :

تكلمت عن هذا الموضوع في الدورة العشرين للجمعية العامة في عام ١٩٦٥ ، كما يلي :

«قال مندوب العراق السيد الباجه جي إنه يرغب في أن يشدد ، كما فعل كافة المتكلمين الذين سبقوه ، على أهمية مبدأ عدم التدخل بصفته المبدأ الأساسي الذي حكم العلاقات بين الدول منذ ان وضع المجتمع الدولي المنظم قواعد السلوك المتحضر . على أن انتهاكات هذا المبدأ الجوهري لم تزل تتواصل ، كما أن من الممكن القول بلا مبالغة ان عدم تطبيق هذا المبدأ يعتبر من الأسباب الرئيسية للاحتكاك في العالم وأنه اخطر تهديد للسلام . ومع أن الميثاق قد حرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومع أن الدول الأعضاء مقيدة بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها بموجب الميثاق فإن عدداً مما يرتكب من تدخل في أرجاء العالم جعل من الضروري الآن للأمم المتحدة أن تؤكد مبدأ عدم التدخل مرة أخرى من جديد .

ورأى المندوب العراقي ، خلافاً لما جادل به أولئك الذين رأوا أن القضايا السياسية والمنازعات القديمة ينبغي إبعادها عن البحث ، أن اللجنة قد تنغمس في مناقشات تجريدية إلا إذا تناولت مشاكل محددة .

إن مبدأ عدم التدخل مبنى أساساً على مفهوم المساواة بين الشعوب بصرف النظر عن العرق أو القومية أو مرحلة التطور . إلا أن التدخل يبرر في الغالب على أساس أن بعض الشعوب لم تستحق بعد أن تكون متساوية أو أنها ليست قادرة على تقرير مصيرها . ولكن مثل هذه النظريات تمثل أساس التمييز العنصري وسياسة التفرقة العنصرية والاستعمار وإنكار الحق بتقرير المصير . إن الأمة العربية ، والعراق جزء لايتجزأ منها ، قد قاست كثيراً من هذا النوع من التدخل . هناك أوطان عربية متعددة لم تتحرر بعد . وحتى الشعوب العربية التي نالت استقلالها تقع أحياناً ضحية الضغط الاقتصادي او السياسي او حتى ضحية الأعمال الهدامة التي تقوم بها الدول الكبرى التي تشجع الحركات الانفصالية والاضطرابات لكي تحافظ على هيمنتها في المنطقة . إن هذه الحالة تتكرر في أنحاء العالم الأخرى ، ولهذا السبب قام العراق بمشاركة الدول العربية بالنص على مبدأ عدم التدخل في ميثاق الجامعة العربية وفي بيانات مؤتمر باندونغ ومؤتمرات عدم الانحياز . وأسوأ أشكال التدخل هو بلا ريب التدخل المسلح ، لاسيما حين يحدث ضد شعب ضعيف وغير محصن ، لذا يجب أن يدان إدانة واضحة لا لبس فيها من قبل المجتمع الدولي . ولكن ثمة شكل آخر من التدخل الشرير جداً

ويتمثل بتصفية شعب بأسره في وطنه ومحاولة طمس هويته القومية . إن وصف هذا النوع من الظلم بأنه نزاع على أرض هو مسخ للحقائق وإنكار خبيث لحق الشعوب الثابت بتقرير المصير . وقال المندوب العراقي ان وفده يؤيد ، بشكل عام ، مشروع القرار السوفياتي ، كما يؤيد أجزاء متعددة من مشروع القرار الذي قدمته دول أمريكا اللاتينية الثمانية عشر ولكن الوفد العراقي يشعر أن كلا هذين المشروعين ليس شاملاً تماماً كما هو مشروع القرار الذي يشارك في تقديمه العراق والذي يتضمن جميع العناصر الأساسية الموجودة في المشروعين الآخرين ، مع بعض المفاهيم والمبادئ الإضافية فيه التي هي بحاجة إلى إعادة تأكيد .

إن أي إعلان بعدم التدخل ينبغي أن يتضمن الإشارة إلى المبادئ الأساسية الآتية :

أولاً ، المساواة في الحقوق للشعوب كافة ، ثانيا ، التطبيق التام لمبدأ تقرير المصير . ثالثاً ، الإزالة الكاملة للنظام الاستعماري والتمييز العنصري ، رابعاً ، الاحترام لاستقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها ، خامساً ، الإدانة لكافة أشكال التدخل لاسيما التدخل المسلح الذي يجرد شعباً من وطنه ، وسادساً ، حق الشعوب في أن تقرر النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ترغب بالعيش في ظله .

كانت الأمم المتحدة قد أصدرت سابقاً بيانات تؤكد على مبادئ أساسية معينة في الميثاق مثل « البيان العالمي لحقوق الإنسان» و «الإعلان عن منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة» . والمندوب العراقي يأمل أن تتوصل اللجنة الأولى إلى اتفاق خلال الدورة الحالية على مشروع بيان عن مبدأ عدم التدخل» .

(٩) عدم انتشار الأسلحة النووية :

بعد سنوات متعددة من المفاوضات تمكنت الدولتان العظميان من الاتفاق على مشروع معاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية وذلك في عام ١٩٦٨ . إن العراق لم يكن لديه برنامج نووي وكان غير معني بصنع وإنتاج أسلحة نووية في ذلك الوقت . وقد أيدنا المعاهدة لأننا كنا نأمل في أن تضع نهاية لبرنامج الأسلحة النووية في إسرائيل . وثبت بعد ذلك أن هذا كان وهماً من الأوهام ، وإسرائيل اليوم هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة ، كما إنها تمثل بصفتها هذه تهديدا فتاكا للعالم العربي بأسره . وقد حظي خطابي الذي ألقيته في الجلسة ١٩٥٦ التي عقدتها اللجنة السياسية الأولى في السادس عشر من مايو/ أيار ١٩٦٨ بتقدير كبير من كلا ممثلي الدولتين العظميين . كما أن السيد كوزنتزوف ، نائب وزير الخارجية

السوفياتي أسهب في الإطراء عليه . في ما يلي نص ذلك الخطاب :

«السيد الرئيس :

إنك في كلمتك الافتتاحية التي أدليت بها قبل نحو ثلاثة أسابيع وصفت هذه المناقشة بأنها من أخطر وأهم ما جرى في تاريخ الأمم المتحدة . وقد ثبتت صحة هذا التقييم بالجدية والاهتمام اللذين تناول بهما المتكلمون القضايا الكبرى المطروحة أمامنا والقرارات الخطيرة التي نحن مدعوون لاتخاذها . إن الجمعية العامة قد ركزت اهتمامها على مدى عشر سنوات على مشكلة إيقاف انتشار الأسلحة النووية . ويعود هذا الاهتمام إلى حد كبير إلى بعد نظر وزير خارجية أيرلنده ومثابرته .

كان هناك منذ البداية اتفاق تام في الآراء حول الرغبة في معاهدة ملزمة وضرورتها لمنع انتشار الأسلحة النووية .

إن الاهتمام العام للبشرية قد أعربت عنه القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة سنة بعد أخرى منذ عام ١٩٦١ ، وكذلك القرارات والبيانات الصادرة عن الأقطار الأفريقية وأقطار أمريكا اللاتينية ودول عدم الانحياز . واستجابة لتلك النداءات المتكررة عكفت لجنة الدول الثمانية عشر عن نزع السلاح على مفاوضات صعبة ومعقدة مدة ست سنوات . وبعد عدد من البدايات المتعثرة والإحباطات أسفرت تلك المفاوضات عن مسودة معاهدة سيسجلها التاريخ باعتبارها من المعالم المهمة في جهود البشرية المتواصلة للسيطرة على الخطر الرهيب لوقوع حرب نووية ، وإزالته في نهاية المطاف ، ذلك الخطر الذي ألقى بظلاله القاتمة على بقاء الإنسان منذ ذلك اليوم المشؤوم في آب/أغسطس ١٩٤٥ حين شهدت البشرية لأول مرة أهوال الأسلحة النووية وقوتها المخيفة . انّ مسودة المعاهدة تمثل خطوة إلى الأمام ، ويقر بذلك حتى الذين أعربوا عن تحفظات مهمة على بعض نصوصها لكننا متفقون على ان هذه المسودة ليست وثيقة مثالية تتصف بالكمال ، لا إنها ليست كذلك . فهي على أية حال كانت نتيجة للإرضاء والحل الوسط ، لذلك فإنها مشوبة بالنواقص . ومن الانتقادات المهمة التي وجهت مراراً إلى هذه المسودة القول بأنها تخلو من ضمانات أكيدة من اجل نزع السلاح النووي في المستقبل وهذا انتقاد له مايبرره فعلاً .

هذا ولو ورد في هذه المسودة التزام أقوى وأوضح بنزع السلاح النووي لأزال ذلك شيئاً من التردد والمخاوف التي جرى الإعراب عنها في هذه المناقشة . ولكن ومن جهة أخرى ،

هناك ما يدعو حقاً إلى الأمل بأن التقدم في مفاوضات نزع السلاح في المستقبل سيجري تسهيله وتسريعه في مناخ الثقة الذي سينشأ بعد التوقيع على هذه المعاهدة وإبرامها .

أما مسألة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية فقد كانت مصدراً آخر من مصادر الاختلاف بين المشاركين في المفاوضات في جنيف . كان المأزق الذي واجه لجنة الدول الثمانية عشر المذكورة آنفاً هو : كيف يتم التنفيذ الدقيق للمبدأ الأساسي الذي وضعته الجمعية العامة والقاضي بضرورة تحاشي الثغرات في المعاهدة ، وفي الوقت عينه ضمان الاستخدام العام والكامل للطاقة النووية السلمية .

ولايمكن حل هذه المشكلة إلا بوضع أولويات الأمور حسب تسلسل أهميتها ، ذلك أن من الثغرات التي ستجعل المعاهدة بالتأكيد غير فعالة أبداً ولامعنى لها تلك الثغرة التي من شأنها إذا وجدت أن تتيح للدول غير النووية الموقعة على المعاهدة بأن تحصل على معدات التفجير أو أن تصنعها .

لهذا فإن من الضروري إغلاق هذه الثغرة بشكل فعال ودائمي . لقد قيل أن مثل هذا المنع سيحد من قدرة أقطار العالم ، لاسيما الأقطار النامية منها ، على استخدام هذا المصدر الكبير من مصادر الطاقة المعدة للأغراض الاقتصادية السلمية . ولكننا نرى أن هذه المعاهدة لاتغفل هذه المشكلة الجوهرية ، وأنها تتناولها على أحسن وجه وبشكل فعال جداً . فالمعاهدة تضع الأسس لنظام دولي لتوزيع منافع الطاقة النووية على جميع الأقطار ، من دون تمييز . إن قطراً نامياً كبلادي العراق ، الذي ليست لديه لا المصادر التقانية ولا الموارد الاقتصادية اللازمة للقيام ببرنامج من هذا النوع بلا مساعدة ، يجد في مثل هذا التعاون الدولي أفضل الأمل بحصول شعبه على المنافع الكبيرة للطاقة النووية السلمية .

إن المشكلة المزدوجة ، وهي الرقابة من جهة ومنع الانتشار عمودياً من جهة أخرى ، كانت من العقبات الكأداء في مفاوضات لجنة نزع السلاح على مدى السنين . وقد أدت طرق المعالجة لهذه المشكلة بشقيها إلى توجيه انتقادات كثيرة بالنظر إلى التباين الواضح في المعاملة بين الدول النووية والدول غير النووية ، كما هو بيّن بوضوح في نصوص المادة الثالثة من المعاهدة المتعلقة بالضمانات . ولكن هذا الجانب التمييزي في المعاهدة هو من طبيعتها بالذات . ليس هناك من ينكر أن المعاهدة استخدمت مقياسين ، وأن احتكار الأسلحة سيستمر في الوقت الحاضر .

غير ان النقطة هي أن الأمر لايمكن ان يكون غير ذلك . فالمساواة التامة لايمكن تحقيقها الا بنزع السلاح النووي ، وهذا من غير المتصور حدوثه حالياً . ولابد من انتخاب

خيار معين : هل ينبغي لنا ان نطالب بشيء لايمكن الحصول عليه فورا دون أي شيء آخر ، أم هل ينبغي لنا أن نقبل بما تعرضه المعاهدة الآن على أمل تحسينه في المستقبل؟ بعبارة أخرى ، هل بوسعنا التفريط بهذه الفرصة التي قد تكون الأخيرة على أمل أن شيئا ما أفضل قد يتم الحصول عليه بصورة من الصور في المستقبل المنظور ، وهل يمكننا من الناحية الواقعية ان نحمل في صدورنا مثل هذا الأمل؟

علينا ، كما قال وزير خارجية أيرلندة ، ان نتخير المخاطر وبدون تأخير . والخيار بنظرنا بديهي ، وهو عامل الوقت الجوهري هذا الذي دفع بلادي إلى الاشتراك في مشروع القرار المؤيد للمعاهدة على كونها لم تبلغ حد الكمال .

إن عنصر الوقت أمر حاسم . وهو بنظرنا من العجالة والأهمية بحيث يتفوق في ثقله على جميع الاعتبارات الأخرى ، بما فيها الرغبة المفهومة بتحسين المعاهدة لتوضيح بعض نصوصها الغامضة وتعزيز أو توسيع الالتزامات الواردة فيها . والمسألة ببساطة هي هل نبادر إلى العمل الآن أو نستسلم لترددنا فنتيح للاتجاه السائر نحو انتشار الأسلحة النووية في أرجاء العالم بالاستمرار بلا توقف حتى يصبح غير قابل لعكس مسراه مع كل ما سيترتب على ذلك من عواقب وخيمة تصيب البشرية في المستقبل .

إننا لسنا مقتنعين تماماً بالحجة القائلة بضرورة التأخير لأن مؤتمر دول الأسلحة غير النووية سيعقد في هذا العام . وفي رأينا أن هذا المؤتمر سينتفع كثيراً من قيام الجمعية العامة بتأييد المعاهدة تأييداً جلياً . فالمؤتمر سيتمكن من إجراء مداولاته على أساس من الحقائق الثابتة ، لاعلى طروحات نظرية أو غير واقعية . أولاً ، سينظر المؤتمر في مشكلة الأمن ، وهي من المواضيع الرئيسية على جدول أعماله ، بسياق جديد ومشجع جداً . ثانياً ، يستطيع المؤتمر أن يتابع بقوة وبإحساس شديد بعجالة المسألة المتعلقة بالتعاون الإقليمي من اجل عدم الانتشار ، ذلك لأن المعاهدة تضمن تماماً حق الدول بالتعاون في ما بينها لمنع انتشار الأسلحة النووية في أقاليمها وأراضيها . إن المقترب الإقليمي لنزع السلاح وتصفية الأسلحة النووية هو من التطورات المشجعة جدا في الأزمنة الحديثة ، كما أن العمل الرائد الذي قامت به دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية في هذا المضمار يستحق كل التقدير .

ثالثا وأخيرا نقول ، ولعل هذه النقطة أكثر أهمية بالنسبة إلى المستقبل ، أن المؤتمر سيتمكن من تركيز انتباهه على الوسائل التي تستطيع أقطار الأسلحة غير النووية بواسطتها أن تستفيد من إمكانية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، هذه الإمكانية

التي تفتح آفاقها المعاهدة . ومن الممكن أن تكون البداية بتأسيس نظام دولي للتوزيع الواسع والعادل لمنافع الطاقة النووية لخير البشرية .

آتي في النهاية إلى مشكلة الأمن الخاص بالدول غير النووية الأطراف في المعاهدة إزاء الدول النووية . إن هذه هي أهم وأصعب المشاكل وفي اعتقادنا أن من حق أي قطر غير نووي ان يضمن نفسه ضد دولة نووية معادية . ونحن نميل إلى الاتفاق مع الرأي الوارد في تقرير الأمين العام ومفاده أن اكتساب قطر ما لأسلحة نووية سيجعله أكثر عرضة لهجوم نووي .

إننا نتفهم تماماً القلق الذي أبداه العديدون بشأن عدم وجود التزام قاطع في المعاهدة بمساعدة الدول ذات الأسلحة غير النووية في حالة وقوع هجوم نووي عليها أو تهديدها به . إن تفضيل ورود هذا الالتزام في المعاهدة على بيان مشترك من بعض الدول النووية يصدر خارج نطاق المعاهدة هو تفضيل مفهوم للغاية ، ولكن يجب علينا بالمثل ألا نقلل كثيراً من الصعوبات التي ستنشأ إذا أصررنا على إدخال مثل هذا الضمان الملزم التعاقدي كجزء لايتجزأ من المعاهدة .

الى هذا سيكون من عدم الإنصاف أن نعتبر مشروع القرار الثلاثي الذي سيقدم إلى مجلس الأمن بأنه إيماءة فارغة . إن هذا المشروع هو اكثر من مجرد تصريح بالنوايا . إنه قد يكون بداية لعملية جديدة ستؤدي في النهاية إلى تعزيز نظام الأمن الجماعي الذي يتصوره الميثاق . إن هذا سيكون وفقاً لرغبات الأغلبية الساحقة من الدول والمقتنعة بأن أفضل ضمان لأمنها هو العمل الجماعي بواسطة نظام دولي يتسم بالكفاءة .

إن مشروع القرار الذي ستقدمه الدول النووية الثلاث إلى مجلس الأمن ينبغي اعتباره خطوة في هذا الاتجاه ، وإجراءً موقتاً يحل محله في ما بعد ، كما نرجو ، ضمان أوثق للأمن ويكون في طبيعته دولياً حقاً ويستمد وحيه وسلطانه من ميثاق الأمم المتحدة .

هذه هي الملاحظات الموجزة التي يرغب الوفد العراقي بتقديمها في هذه المرحلة . ودعوني أكرر ما قاله ممثل فنلندة حين قدم مشروع القرار الذي يشارك وفدنا في تبنيه : إن أملنا هو إن تسارع الجمعية العامة إلى تأييد مشروع القرار هذا بأكبر أغلبية ممكنة» .



مع الأسقف جسي جاكسون في برنامج تلفزيوني في شيكاغو 1968 .

الفصل السابع

قضايا اقتصادية

الفصل السابع
قضايا اقتصادية

انتخب العراق لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة من ١٩٦٤ـ ١٩٦٦ وفي عام ١٩٦٥ انتخبت نائباً أول لرئيس المجلس .

كان الرئيس هو سفير اليابان ماتسوى ، ونائب الرئيس الثاني جيري هايك Jiri Hayek الذي اصبح في ما بعد وزيراً الخارجية تشكوسلوفاكيا في حكومة دوبتشك عام ١٩٦٨ . كذلك انتخب العراق لعضوية مجلس التجارة والتنمية (انكتاد) . ألقيت في تلك الأثناء أربعة خطب ، نكتفي بتدوين واحد منها وقد ألقي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي من شهر تموز/ يوليو ١٩٦٦ .

«السيد الرئيس :

في كلمتي الموجزة التي سأدلي بها اليوم سأحجم عن البحث في مشاكل بلادي أو التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت فيها . سأترك ذلك إلى زملائي في وفدنا خلال مناقشة البنود المختلفة الواردة في جدول الأعمال سواء في المجلس أو في اللجان . سأقتصر في كلامي في هذه المناقشة العامة ، على قضايا معينة للسياسة العامة والتي تتصل بعقد التنمية والعمل الذي يتعين ان يتخذه المجلس . ولا أظن أن من الضروري أن أكرر ما قالته الوفود الأخرى بشأن التدهور المطرد للوضع في الأقطار النامية . إن الهدف المزدوج الخاص من جهة بمعدل نمو قدره خمسة بالمئة بحلول عام ١٩٧٠ ، والخاص من جهة أخرى بنقل رأس المال من الأقطار المتطورة إلى الأقطار النامية بما يعادل (١) بالمئة من الناتج القومي الإجمالي ، كلاهما لم يتحقق ، كما أن حظ تحقيقهما بحلول ١٩٧٠ ليس متوقعاً . لقد قدم لنا السكرتير العام صورة قاتمة عن الوضع . فعلى الرغم من بعض التقدم في أقطار نامية معينة نجد الوضع اليوم أسوأ بكثير مما كان عليه في أواسط الخمسينات . والفجوة بين دخل الفرد الواحد في الأقطار النامية والأقطار المتطورة قد اتسعت . ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى البطء في نمو الإنتاج الزراعي والى عدم وجود أي تحسن ملموس في شروط التجارة . أما تدفق رأس المال الذي بدأ بداية مشجعة جداً في أوائل هذا العقد فلم يسترد بعد نشاطه الذي أعاقته الصدمات في السنين القليلة الماضية . ويواصل النمو السكاني إلغاءه لمفعول الجهود

والتضحيات التي بذلها العديد من الأقطار النامية . إننا بهذه المناسبة نؤيد كل التأييد ما قاله ممثل السويد المحترم ، السفير استروم ، من ضرورة قيام الأمم المتحدة ووكالتها باتخاذ عمل جاد لتوفير العون الكافي للأقطار النامية الراغبة بإقامة برامج لتخطيط الأسرة .

أود الآن أن أقول شيئاً عن مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ، لقد كان المجلس حكيما في قراره أوائل هذا العام الخاص بإمعان النظر في هذه المسألة خلال دورته الحالية . إن من نافلة القول أن المصدر الرئيسي لتمويل التنمية ستظل من مهمات الاستثمار الداخلي ، والأقطار النامية نفسها تدرك ذلك كل الإدراك ، فقامت بزيادة معدل استثماراتها الداخلية بالمقارنة مع إجمالي منتوجها الوطني زيادة مطردة . ولكن ، وكما قال السكرتير العام في تقريره (إن إسهام الأقطار المتطورة سيظل في الغالب هو العامل المرجح بين الركود والنمو ، وبين الفقر المتزايد وبعض التقدم الاقتصادي) .

ولاشك أن التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية يتوقف في المقام الأول على قدرة الأقطار المتطورة على تقديم مثل هذه المساعدة ،من جهة أخرى فإن طاقة الاستيعاب للأقطار المتلقية هي التي تقرر حجم انتقال رأس المال . فإذا نظرنا إلى الوضع الحاضر على ضوء هذين الاعتبارين فسنستنتج حتماً أن التباطؤ في التمويل الخارجي لامبرر له . على العكس ، فهناك من الأسباب ما يدعو إلى زيادة هذا التمويل زيادة كبيرة . إن الإنتاج في الأقطار المتطورة قد سجل ارتفاعاً بالغاً خلال السنوات الخمس الماضية من دون حدوث ارتفاع مقابل في مستوى المساعدة في حقل التمويل الخارجي . وقد أدى ذلك إلى هبوط في معدل انتقال رأس المال من الأقطار المتطورة إلى الأقطار النامية ، وهكذا نجد أنفسنا اليوم أكثر بعداً عن الأهداف الرئيسية لعقد التنمية عما كنا عليه سابقا .

هذا ومن الناحية الثانية فإن الطاقة الاستيعابية للأقطار النامية هي طاقة لم تشبع في الوقت الحاضر كما يخبرنا البنك الدولي . إن نحو أربعة مليارات من الدولارات يمكن أن تستخدمها الأقطار النامية سنويا استخداماً فعلياً .

وبالإضافة إلى ضرورة الزيادة الكبيرة في معدل التمويل الخارجي فإنه ينبغي تحسين شروط هذا التمويل كثيرا بحيث تصبح القروض الميسرة هي السائدة في السوق ، فتتخلص الأقطار النامية من جزء من العبء الثقيل الذي يقع على عاتقها حالياً من جراء خدمة ديونها . ونأمل أن يقر المجلس في هذه الدورة قراراً يتضمن هذه النقاط . أما بشأن عقد التنمية بشكل عام فمن الواضح أن الأمر يتطلب من المجلس عملاً عاجلاً

وفعالاً لمعالجة العلل وللتغلب على الصعوبات والعقبات التي تعترض سبيل التقدم والتي أدت حتى الآن إلى تأخيره . وكما قال صديقي ، ممثل المملكة المتحدة المحترم ، إن الأخطار الناجمة عن الفقر ليست وطنية بل دولية ، إنها أخطار يجب احتواؤها والتغلب عليها لا بواسطة سلطة وطنية وإنما بواسطة هيئة دولية .

السيد الرئيس ، على الرغم من حالة التشبيط التي نجدها في عقد التنمية فإن المجلس يجتمع هذه السنة في ظروف أكثر مدعاة للأمل . فتأليفه يعكس الآن بشكل افضل وأكثر إنصافاً عضوية الأمم المتحدة بأسرها ، والمجلس الآن يستطيع أن يمارس مسؤولياته متحرراً ، على ما نرجوا ، من الشكوك والريب التي منعته لسوء الحظ على مدى سنين من أدائه بشكل كامل لواجباته ووظائفه التي عهد بها الميثاق إليه .

وقد لفت السكرتير العام انتباهنا ، في خطابه الافتتاحي إلى حقيقة مفادها أن المجلس الآن «يجد تحت تصرفه من الوسائل ما يفوق كثيرا الوسائل التي كانت متاحة له سابقا ، كما انه على استعداد متزايد لاستخدامها» . إن هذا ، حقاً ، تطور مشجع جداً ، ولكن ليس هناك مجال للرضا بما هو حاصل . فالمجلس لم يزل بعيداً عن تحقيق إمكانياته بالكامل ، وعليه بعدُ أن يتعلم كيف يستخدم السلطات والمسؤوليات المهمة التي خوّله بها الميثاق . إننا لم نزل نبحث عن أفضل السبل وأكثرها فعالية لمعالجة هذا الأمر الصعب جداً والمحير بشكل استثنائي والذي ندعوه التنمية .

هذا وينبغي ألا نستسهل هذه الصعوبات أبداً . قال الصديق العزيز والزميل المحترم سفير فرنسا المسيو سيدو Seydoux «إن مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشبه الجوزة التي يصعب كسرها ، خاصة وأنه يجب أن تأتي معها إلى حلبة التفاعل مبادئ التعاون الضروري وأشكاله المختلفة بين الأقطار المتطورة والأقطار الأقل تطوراً » .

إن مفهوم المسؤولية الدولية الجماعية الخاصة بمساعدة الأقطار النامية على قطع الدرب الوعر والطويل نحو الرخاء هو شيء جديد تماماً في تجربة البشر . أننا لم نبدأ إلا الآن بإدراك حجم المهمة التي تتولاها الأسرة الدولية . إن التنمية هي عملية معقدة للغاية تلامس جميع جوانب الوجود الإنساني . ولابد من القيام بتغييرات بعيدة المدى واتخاذ نظرة عن الحياة جديدة تماماً . ثمة أفكار عزيزة على الناس ومواقف وتحيزات عميقة الجذور لابد أن يتم التخلي عنها .

العقبة الأولى التي يتعين اجتيازها هي عقبة نفسانية . فمما لاينكر أن مفهوم المسؤولية الدولية لم يزل ينظر إليه بعين الريبة والازدراء في بعض الأوساط . ومع ما

يحاط به هذا المفهوم في الغالب من معسول الكلام إلا أن ثمة تردداً كبيراً في مواجهة مضاعفاته وتقبلها .

أشار السكرتير العام إلى هذه المشكلة حين تكلم عن الانشغال بالمصالح الفورية والضيقة نسبيا وعن الإقليمية التي تنحط إلى درك الإسفاف والسوقية . ففي تقريره الدوري حذرنا من شيء لاقبل لنا بتجاهله حين قال مايلي :

«ما لم يكن المجتمع الدولي مستعداً لإعطاء التنمية قوة دفع جديدة وشاملة جدا فمن غير المحتمل تحقيق أغراض عقد التنمية بحلول عام ١٩٧٠ . وتكمن قوة الدفع هذه في سلطة الحكومات للدول المتطورة والنامية معا . ولكن ، ولكي توفر هذه الحكومات قوة الدفع المطلوبة فإنه عليها أن تكون مستعدة لمتابعة بيانات النوايا وذلك بالتنفيذ الفعلي لبرامج وسياسات محددة سيتضمن عدد منها بعض التضحيات . إن هذا وحده يمكن أن يحوّل التطلعات التي ينطوي عليها مفهوم عقد التنمية إلى واقع التنمية ذاتها » .

إن صديقي وزميلي المحترم السيد رهنمه سفير إيران قد قدم لنا بما عهدناه فيه من براعة فائقة ، تحليلاً يتغلغل في أعماق هذه المشكلة . فالنقطة التي أثارها هي من الأهمية بمكان كبير . ان رؤية لاقتصاد العالم في المستقبل قد تبدو للبعض رؤية طوباوية ، ولكنني أرى أنه كان مصيباً حين قال ، أو عني بما قاله في الأقل ، أن على المجلس أن ينظر بعيداً في آفاق المستقبل وألا يتيح لرؤيته أن تصاب بالغشاوة بفعل مشاكل تجري معالجتها في سياق نظام هو من حيث الجوهر تراجعي في طبيعته . بيد أن كل هذا ينطوي على تحول شامل ليس من السهل تحقيقه ، إذ لايوجد أصعب من تغيير عقول الناس . في هذه الأثناء علينا أن نبذل ما في وسعنا بما هو تحت تصرفنا . إن المجلس لم يكن ، على مدى سنين ، أكثر من منبر لتبادل الآراء . ولكن هذه الوظيفة لم تعد الآن ، على أهميتها ، تؤلف العنصر الرئيسي في عمله . وكما ورد في التقرير الدوري للسكرتير العام أن أهداف الأمم المتحدة قد أصبحت تتماهى مع أغراض عقد التنمية . لذا ، وكما قال السكرتير العام في كلمته في الأسبوع الماضي : « ان المجلس هو الهيئة التي عليها ان تبين الأبعاد والطبيعة لمشاكلنا ومسؤولياتنا معاً . . . والمجلس يتمتع بقدرة اكبر على القيام بما هو أفضل من مجرد استعراض الوضع كما يراه من موقعه المركزي الممتاز ، انه في وضع أقوى للقيام كذلك بتوجيه العمل وإلهام أعضائه به» .

إن هذا يعني بعبارة بسيطة أخرى أن أمام المجلس وظيفتين مزدوجتين : تقييم العمل الجاري لتحقيق أغراض وأهداف عقد التنمية ، ثم وضع الخطط على أساس هذا التقييم

للعمل في قطاعات رئيسية معينة ، بما في ذلك وضع الأولويات لذلك كلما كان ذلك ضرورياً وممكناً .

ومن البديهي أن من اللازم إعطاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوسائل الضرورية لتمكينه من القيام بهذه المهمة الصعبة والمعقدة . ويوجد ، في هذا الصدد ، في الوقت الحاضر هيئات يمكن استخدامها لهذا الغرض : لجنة التخطيط للتنمية ، والاجتماعات المشتركة للجنة الإدارية للتنسيق واللجنة الخاصة للتنسيق . وقد قدمت لجنة التخطيط تقريرها الأول ، وهناك مايدل على أنها ستكون ذات عون كبير للمجلس في المستقبل .

هذا وقد عقدت اللجنة الإدارية للتنسيق واللجنة الخاصة للتنسيق اجتماعهما المشترك الأول هذه السنة . وأرى أن هذه الاجتماعات ينبغي أن تتكرر ، لاسيما على المستوى الفني والتحضيري . وعلى الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة للتنسيق أن ترسل إلى هذه الاجتماعات المشتركة خبراء من بين المشتغلين في التخطيط للتنمية ، للعمل عن قرب مع خبراء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . إن الاجتماعات المشتركة للجنتين المذكورتين ، وهي اجتماعات يحضرها السكرتير العام ورؤساء الوكالات المتخصصة ، ينبغي ان يحضرها ممثلو الحكومات على أعلى مستوى ممكن .

إن ما أقترحه هو توسيع نطاق هذه الاجتماعات بوضعها على أسس دائمية ومؤسسية بحيث تعطى هذه الهيئة الموحدة مهمة مركزية هي مساعدة المجلس على الوجه الصحيح ليقوم بتقييم مايجري من أعمال وبالتخطيط للمستقبل . وقد اقترحت في العام الماضي شيئاً شبيهاً بهذا ، وكلما أفكر بهذا المقترح أزداد قناعة به . ذلك أنه سيشجع الحكومات على أن تبعث إلى الأمم المتحدة لمدة أيام أو أسابيع سنوياً بخيرة خبرائها العاملين في مشاكل تخطيط التنمية . وبعد أن تنجز هذه الاجتماعات أعمالها التحضيرية على مستوى الخبراء أو الفنيين يحضر اجتماعاتها المشتركة الرئيسية من جانب الحكومات كبار موظفيها العاملين في تخطيط التنمية ومن جانب السكرتارية السكرتير العام ومساعده للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورؤساء الوكالات المتخصصة . إن هذا سيضمن أن يكون التقييم والتخطيط بمثابة المشروع المشترك للحكومات والسكرتارية من بدايته حتى نهايته . ان ما اقترحه شيء يختلف تماماً عن الاجتماع القصير الذي تعقده اللجنة الخاصة للتنسيق . مع اللجنة الإدارية للتنسيق ، على إنني أرى أنه يتعين إعطاء سكرتارية الأمَم المتحدة والوكالات المتخصصة قسطا أكبر

في مجال صياغة السياسات . إن التخطيط للسياسة برأينا يجب أن يكون مسعى مشتركاً إذا أريد له النجاح حقاً . أما إيصال الآلية الحالية للتقييم والتخطيط إلى حد الكمال فهو الآن أمر عاجل وضروري أكثر مما كان عليه سابقاً . لقد أعطانا تراكم المعلومات القيمة خلال السنوات العشر الماضية صورة أدق عن حاجات الأقطار النامية . ومن الممكن الآن التوصل إلى تقدير لهذه الحاجات عالمياً أو إقليميا ، وهذا ما لم يكن ممكناً في السابق . من الواضح كذلك أنه بالنظر إلى الموارد المحدودة المتاحة للأمم المتحدة فقد أصبح الاستخدام الأمثل لها امراً لا غنى عنه . إن مثل هذا التخطيط سيمكن الأمم المتحدة أيضاً من وضع أولويات يمكن استخدامها بمثابة إرشادات لحكومات الدول الأعضاء . ومع أن الأولويات على المستوى الدولي مهمة مثيرة للشحناء كما قال السكرتير العام إلا أنه « ينبغي أن يكون من الممكن استخلاص مجموعة متماسكة من الأغراض والأهداف والخطوط الرئيسية للعمل من التنوع الموجود في الحالات والسياسات المختلفة» .

بهذه الملاحظات الموجزة حاولت أن ألخص مايجب أن تكون عليه باعتقادنا وجهة العمل للمجلس في هذه الدورة . وهذه الملاحظات تقوم على الطرح الذي مفاده أن عقد التنمية الحالي ينبغي أن ينظر إليه كاستهلال لجهودات دولية أخرى نرجو أن تكون أكثر نجاحا . إن الآمال المتواضعة التي عقدت على عقد التنمية الحالي لا يمكن تحقيقها وذلك للفتور نحوه من جهة ولعدم كفاية الوسائل والفهم له من جهة أخرى . وبعد أن حصل المجلس على رؤية واضحة وتفهم أفضل لعملية التنمية سيكون بوسعه أن يتطلع إلى المستقبل بثقة أكبر وأن يؤدي واجباته بقوة وعزيمة متجددتين .

إني سعيد بالصلة القصيرة الأمد التي كانت لي مع هذا المجلس . لقد كانت هذه الصلة بالنسبة لي تجربة سأعتز بها على الدوام لأنها مكنتني من أن أشارك في قضية عظيمة ، قضية هي من أنبل ما تولاه الإنسان في رحلته الطويلة والمضطربة على هذا الكوكب» .

الفصــل الثامــن

استقالتي

الفصل الثامن
استقالتي

سبق لي أن ذكرت في أحد فصول هذا الكتاب أنني ترأست الوفد العراقي للدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة التي انعقدت يوم التاسع عشر من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ، في أعقاب حرب الأيام الستة ، وكنت آنئذ وزيراً للخارجية وانهمكت كل الانهماك في المداولات والمفاوضات الصعبة بين الدول العربية والمجموعات الأخرى وذلك لغرض الاتفاق على قرار مقبول .

في العاشر من تموز/ يوليو ١٩٦٧ تلقيت برقية من بغداد تعلمني بأن وزارة جديدة قد تشكلت في بغداد وأنني قد عينت ممثلاً دائماً للعراق في الأمم المتحدة . كان رد الفعل لدي هو أن أعتذر عن عدم قبول هذا التعيين ، ثم أدركت إنني لايسعني أن أترك الأمم المتحدة في خضم كفاح دبلوماسي لتحقيق انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة . وقد اجمع زملائي وزراء الخارجية العرب وغيرهم من ممثلي الدول العربية على حثي على البقاء . قبلت تعييني ممثلاً دائماً وأخبرت الحكومة العراقية انني سأظل في نيويورك موقتاً إلى أن يحين الوقت الذي أشعر فيه أن وجودي هناك لم يعد ضرورياً . وفي الدورة الاعتيادية الثانية والعشرين للجمعية العامة التي انعقدت في خريف ١٩٦٧ ترأست الوفد العراقي وكنت نشطاً جداً في المفاوضات التي أدت إلى إصدار مجلس الأمن قراره رقم (٢٤٢) . وبعد انتهاء تلك الدورة التي واصلت فيها دفاعي الحار عن حقوق الشعب الفلسطيني عقدت العزم على الاستقالة ، ولكنني قررت تأجيل قراري لأن الممثل الخاص للسكرتير العام ، السفير غونار يارنغ ، كان قد بدأ للتو بعثته بموجب القرار (٢٤٢) وكان من المتوقع أن يقدم تقريره عن وساطته إلى مجلس الأمن في الربيع .

في السابع عشر من شهر تموز / يوليو ١٩٦٨ حدث انقلاب عسكري في بغداد اطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف والحكومة التي كان يرأسها طاهر يحيي .

كنت وقتئذ في نيويورك عندما تسلمنا برقية تبلغني بتعيين أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية وعبدالرزاق النايف رئيساً للوزراء . كانت معرفتي سطحيه بهما ولازلت أذكر أنه في خلال إشغالي منصب وزير الخارجية زارني في مكتبي الرسمي في الوزارة اللواء البكر الذي عبرعن شكواه من الأوضاع وأبدى استعداد حزب البعث للتعاون مع الحكومة لتحقيق الأهداف القومية المشتركة . وكان الرئيس عبد الرحمن عارف قد بدأ فعلاً بإطلاق

سراح بعض المعتقلين البعثيين وكان يفكر جدياً في إدخال بعض العناصر القيادية من الحزب في الحكومة ولكنه عدل عن هذه الفكرة بعد نكبة حزيران / يونيو ١٩٦٧ وكلف طاهر يحيي بتأليف وزارة مؤيدة لمصر وتقف معها في محنتها ، ولذا استبعد حزب البعث من المشاركة في الحكومة الجديدة لأن المصريين لم يكونوا مستعدين للتعاون مع الحزب بعد تجربتهم معه في انفصال سوريا عام ١٩٦١ وإفشاله الاتحاد الثلاثي بين العراق ومصر وسوريا في عام ١٩٦٣ . حاولت قيادة حزب البعث استمالة بعض الضباط المتنفذين القريبين من الرئيس عبدالرحمن عارف الذين استاءوا من إطلاق سراح الذين تورطوا في المحاولتين الانقلابيتين اللتين أيدهما المصريون في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ . كان الشخص الوحيد في الحكومة الجديدة الذي كانت لي معرفة جيدة به هو الدكتور ناصر الحاني وزير الخارجية الجديد وذلك من خلال عملنا في السلك الخارجي العراقي . اتصلت به مستفسراً عن أسباب هذا التغيير المفاجئ فلم يشأ إعطائي جواباً واضحاً ولكنه اكتفى بالقول بأنه ينوي إحداث تغييرات جوهرية في سياسة العراق الخارجية وتقوية جهاز الوزارة بتعيين عناصر متعلمة ومثقفة . ثم أضاف أنه نظراً للظروف الراهنة وعدم اتضاح الموقف بشأن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة فإن استمراري في منصبي كممثل دائم لدى الأمم المتحدة أصبح ضرورياً أكثرمن أي وقت مضى . لم أقتنع بكلامه هذا وأخبرته أني أفكر جدياً بترك وظيفتي لأني كنت واثقاً بأن الأمم المتحدة لم يعد لها دور أساسي في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي . بعد مضى أسبوعين أطيح بحكومة عبد الرزاق النايف واستولى حزب العبث على السلطة . وقد تزامن هذا الحدث مع قصف الطائرات الإسرائيلية لمدينتي السلط وأربد الأردنيتين وتوغل القوات الإسرائيلية في عمق الأراضي الأردنية فبادرت بالمشاركة في مناقشات مجلس الأمن حول الموضوع أسوة بممثلي الدول العربية المجاورة الآخرين وألقيت خطابين في الاجتماع ١٤٣٦ بتاريخ ٧ آب / أغسطس والاجتماع ١٤٤٠ بتاريخ ١٦ آب / أغسطس ١٩٦٨ ، وهما منشوران في الفصل الثالث من هذا الكتاب . ومن الجدير بالذكر ان إسرائيل تذرعت بنفس الحجج التي تتذرع بها الآن في مواجهتها للانتفاضة في الأراضي المحتله وحزب الله في الجنوب اللبناني . . إن الخطابين المذكورين يفندان تفنيداً كاملاً الادعاءات التي ظلت تكررها إسرائيل حتى يومنا هذا . وقد أخبرني جورج بول (Ball) ممثل الولايات المتحدة الدائم في ذلك الوقت بأنه يؤيد كل التأييد ما جاء في هذين الخطابين وأبدى إعجابه وتقديره . والمعروف عنه أنه كان يعارض انحياز حكومته لإسرائيل ويطالب باتخاذ سياسة متوازنة ومحايدة بقدر الإمكان . استقال الرجل بعد مدة قصيرة من منصبه

وترك خدمة الحكومة وألف كتاباً ينتقد فيه بشدة مواقف حكومته من النزاع العربي الإسرائيلي فتعرض لهجوم عنيف من الصهيونيين ومؤيديهم استمر دون انقطاع حتى وفاته قبل بضع سنوات .

في خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٦٨ توالت الأنباء من بغداد عن الاعتقالات والتصفيات وماسمي بعمليات التطهير في صفوف القوات المسلحة والسلك الخارجي والإدارة والقضاء وكان من أول الضحايا الدكتور ناصر الحاني الذي اغتيل بسبب انتقاداته العلنية والصريحة لحزب البعث وتهديده بإفشاء بعض الأسرار المحيطة بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ . لا أجزم بصحة ذلك ولكن هذا ماسمعته من عدة مصادر . ثم جاء اعتقال عبد الرحمن البزاز وإهانته وتعذيبه في السجن مما أدى إلى إصابته بجلطة أفقدته الوعي وقد سنحت لي الفرصة لأزوره في المستشفى الذي كان يعالج فيه في لندن قبيل وفاته . كل هذه الأحداث أقنعتني بضرورة الاستعجال في الاستقالة التي قدمتها في العاشر من كانون الثاني / يناير ١٩٦٩ وتركت نيويورك في إجازة قصيرة . ومن سوء المصادفات وفيما كانت الحكومة في بغداد تنظر في أمر استقالتي جرى شنق عدد من الأشخاص بينهم بعض اليهود ، وعلقت أجسادهم في الساحات العامة . تعالت صيحات الاستنكار في الخارج وأخذت صحف العالم تشهّر بالعراق . لم يكن أمر استقالتي قد عرف للناس إلا في ذلك الوقت ، فظن كثيرون أنني إنما قدمت استقالتي احتجاجاً على تلك الإعدامات . ومع أنني روّعت من ذلك المشهد البربري بعرض أجساد الموتى في شوارع بغداد فإن عليّ أن اذكر الحقيقة وهي أن استقالتي لم يكن لها أية علاقة بهذه الإعدامات ، وهذا بصرف النظر عن معارضتي الشخصية لعقوبة الإعدام من حيث المبدأ .

هاجمتني بعض الجرائد العراقية ، ورددت لها الصاع صاعين ، وفيما يلي نص الرسالة التي بعثتها إلى رئيس تحرير جريدة الثورة في ١٥ شباط / فبراير ١٩٦٩ :

«نشرت جريدتكم بعددها (١٤١) الصادر في ٢ شباط ١٩٦٩ كتاباً موقعاً من خمسة أشخاص يطالبون فيه بنزع الجنسية العراقية عني . وبالنظر لما احتواه الكتاب من أكاذيب ومفتريات ومغالطات رأيت من واجبي أن أرد عليه رداً وافياً ليطلع الشعب العراقي الكريم والرأي العام العربي على الحقيقة . فأرجو نشر هذا الكتاب عملا بمبدأ حرية النشر واحتراماً لحق كل مواطن تعرض للقذف في الدفاع عن نفسه .

يشير الكتاب أولاً إلى موقفي في الأمم المتحدة . ولا أدري ماهو المقصود بذلك .

فإذا كانت الإشارة تتعلق بمواقفي في الأمم المتحدة بصورة عامة فان سجل خدماتي للأمة العربية وقضاياها في الأمم المتحدة معروف ويشهد به العرب والأصدقاء والأعداء على حد سواء . وإني اترك الحكم للتاريخ وباستطاعة أي شخص أن يراجع وثائق الأمم المتحدة ومحاضرها وسجلاتها وأن يسأل من يشاء من ممثلي الدول العربية والصديقة وممثلي الشعب الفلسطيني والشعب العربي في جنوب اليمن وعمان حول الدور الذي ساعدني الله على القيام به دفاعا عن الحق العربي في الأمم المتحدة خلال تشرفي بتمثيل بلادي في هذه المنظمة الدولية .

أما إذا كان المقصد هو موقفي خلال الأزمة الأخيرة فأود أن أشيركم إلى ما نشرته جريدتكم في نفس اليوم وفي صفحتها الأولى عن تفاصيل البيان الصحفي الذي أصدره الوفد العراقي الدائم لدى الأمم المتحدة للرد على الدعايات الصهيونية . فهل غاب عن موقعي الكتاب بأني بصفتي رئيس الوفد الدائم كنت المسؤول عن إصدار هذا البيان وأنه كتب بمعرفتي وتحت إشرافي . وألم يسمع رئيس قسم الشؤون العالمية وهو أحد موقعي الكتاب بتصريحاتي للصحفيين ووكالات الأنباء والإذاعة بأن القضية داخلية تخص العراق الذي له الحق وحده في محاكمة ومعاقبة الجواسيس وفق قوانينه وأن القضية لاتخص اليهود وحدهم وأن الغرض من الحملة على العراق هو التستر على حقيقة الاضطهاد الصهيوني في الأرض العربية المحتلة في فلسطين؟

يبدو أن ما اعترض عليه موقعو الكتاب هو تصريحي بأنه لم يكن من الحكمة تعليق الجثث ودعوة الجماهير لمشاهدتها لأن ذلك أعطى إسرائيل سلاحاً دعائياً حاربتنا به وما زالت تحاربنا به وكان في الإمكان تجنب الوقوع في مثل هذا الخطأ دون التفريط بحق العراق في إعدام الجواسيس والقضاء على نشاطهم . إن هذا الرأي يشاركني فيه كل من يتوخى المصلحة العربية : علينا أن نصارح أنفسنا ونعترف بما ارتكبناه من أخطاء لأن ذلك يزيد من ثقة شعبنا بنفسه ، أما الإصرار على الخطأ وتجاهل الحقائق فلن يعود إلا بالضرر على بلادنا ومصلحة شعبنا العربي .

ومما يحز في النفس حقاً أن الوضع العربي من الناحيتين السياسية والدعائية كان في تحسن مستمر وكانت إسرائيل في موقف المدافع بعد غارتها الانتقامية على بيروت ولكنها الآن استطاعت أن تأخذ بيدها زمام المبادرة وتنال من سمعة العراق والعرب . ان الموضوع لايتعلق بإعدام الجواسيس فهذا حق العراق الطبيعي ولايمكن أن ينكره أحد ولكن الخطأ كان في تعليق الجثث وعرضها على الناس بهذه الطريقة المثيرة . إننا لانعيش

في هذا العالم لوحدنا ونحن نواجه عدواً شرساً يستعمل جميع الأساليب للنيل منا والإضرار بمصالحنا وليثبت أقدامه في أرضنا ولذا فإن المعركة يجب أن نخوضها معه على جميع المستويات العسكرية منها والسياسية والدعائية . ولذا يجب أن نكون في غاية الحذر ونبتعد عن اتخاذ أي اجراء يضعف مركزنا ويمكن العدو منا . إن السكوت عما جرى يضر بالمصلحة ويخفي عن شعبنا حقيقة العالم الذي نعيش فيه والمخاطر التي تحيطنا فإذا أردنا أن نتعظ بما حدث فعلينا أن نصارح أنفسنا ونتعرف على مواطن الخطأ والصواب في أعمالنا وتصرفاتنا .

أما الاستقالة فقد قدمتها منذ شهر وأوضحت الأسباب الشخصية التي دفعتني إليها وباستطاعتكم أن تأخذوا المعلومات من السيد وزير الخارجية .

وفيما يتعلق بالعودة إلى العراق فإني طلبت مرتين خلال عام ١٩٦٨ المجيء إلى بغداد للمداولة مع المسؤولين ولم يجب طلبي .

أما الكلام عن إغداق المال والثراء وعن الطبقات وغير ذلك فإنه لايستحق الجواب وان هذا الكلام وهذا الأسلوب في الشتم والقذع أصبح لاينطلي على أحد . إن ما تناولته من الحكومة لايزيد ولاينقص عما يتناوله الموظفون الآخرون من الرواتب والمخصصات التي يستحقونها بموجب القانون ولذا فالكلام عن الثراء والمال يعوزه الذوق السليم ولايستند على الحقيقة والواقع .

وأخيراً طلب نزع الجنسية العراقية . أعتقد أن هذا الطلب مضحك ومن السخف بمكان ، كما أنه ينطوي على غباء عجيب . فبالإضافة إلى أن الدستور والقوانين والعرف المتبع في البلاد المتمدنة قد ضمنت حق المواطنة ضماناً كاملاً فإني أنتمي إلى عائلة عربية عراقية سكنت هذه البلاد منذ مئات ومئات من السنين ، فكيف يجرؤ هؤلاء الأشخاص على المطالبة بتجريدي من هذه الجنسية التي هي من أهم حقوقي كإنسان في الوقت الذي يرون فيه العشرات من الذين لاتربطهم اية رابطة بالعرب أو بالعراق يسرحون ويمرحون ويتشدقون كذباً بالعروبة والقومية .

إني لم اطعن وطني في محنته ولكني حاولت التخفيف من الآثار السيئة الناجمة من بعض التصرفات التي أوقعتنا في مأزق كنا في غنى عنه وفي وقت أضر ضرراً بالغاً بالمصلحة العربية .

إن الشعب العراقي يعرف جيدا أبناءه الذين خدموه بكل إخلاص كما يعرف المتاجرين باسمه . إن الثورة الحقيقية هي ليست الغوغائية ، الثورة هي العمل المستمر

المنظم القائم على العلم والعقل والتخطيط والتنظيم والصدق والإيمان وأن الشعب العراقي يدرك جيداً مصلحته وليس بحاجة إلى أمثال كاتبي الكتاب ليعرف أين هي مصلحته الحقيقية ومن هم المخلصين من أبنائه ومن هم الجاحدين والمتاجرين باسمه .

لا أعتقد أن كاتبي الكتاب لهم الرجولة الكافية للاعتذار والاعتراف بالخطأ ولكني أرجو ألا يخيب ظني بكم برفض نشر هذا الكتاب . فعدم نشركم كتابي معناه إنكم تخافون من نور الحقيقة وترغبون في البقاء في ظلام الدجل والكذب . أما إذا نشرتم الكتاب فمعنى ذلك إنكم بدأتم بالارتفاع إلى مستوى مسؤولياتكم العظيمة» .

بطبيعة الحال لم ينشر هذا الرد وهذا ماكنت أتوقعه .

وعلى إثر إرسال هذا الكتاب إلى جريدة الثورة بادر السيد عبد الكريم الشيخلي وزير الخارجية بإرسال البرقية الرمزية التالية :

«من السيد وزير الخارجية إلى السيد الباجه جي ، أولاً ، لم استلم رسالتك مع البكري . ثانياً ، أبرقت إلى وزير الثقافة والإعلام عند زيارته للقاهرة وطلبت منه توضيح الموضوع في المؤتمر الصحفي الذي كان ينوي عقده ، وقد تم ذلك فعلاً وأعتقد أنكم اطلعتم على جوابه . ثالثاً ، إن ما نشر في الثورة لايعبر عن رأي الدولة وإنما هو رأي شخصي محض بدليل أن الوزارة ما زالت بانتظار الاستقالة التي أشرت إليها» .

تلقيت عدداً من رسائل التأييد والتشجيع حتى من أشخاص لا أعرفهم . أما في نيويورك فقد اغتنمت وسائل الأعلام هذه المناسبة وملأت صفحاتها بالتعليقات كما يتضح من بعض مانشرته الجرائد وأقتبس منها ما يلي :

أولاً ، ما جاء في جريدة نيويورك بوست بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٦٩ تحت عنوان (المندوب العراقي إلى الأمم المتحدة يترك منصبه) والمقال بقلم ميشيل جي . برلين :

«تفيد الأنباء التي وصل خبرها اليوم إلى الأمم المتحدة أن وزير خارجية العراق السابق عدنان الباجه جي قد استقال من منصبه كممثل دائم للعراق ، وأن من أسباب ذلك محاكمات (التجسس) التي أجرتها حكومته لمجموعة من الأفراد .

قالت مصادر الأنباء الموثوقة عادة أن الباجه جي البالغ من العمر ٤٥ سنة قد استقال قبل أسبوعين ، وأنه غادر إلى سويسرا بحثاً عن عمل في خارج العراق ، على الأقل في الوقت الحاضر . ويعتقد أن زوجته وبناته الثلاث ما زلن هنا .

نفى الموظفون العراقيون في الأمم المتحدة ان الباجه جي قد استقال ، وأصروا على القول بأنه يتمتع بإجازة مرتبة سابقاً في سويسرا وأنه سيعود إلى منصبه بعد أسبوع .

هذا وقد وصل إلى نيويورك اليوم ، ولكنه لم يدل عند وصوله بأي تصريح . كان لديه موعد مع السكرتير العام يوثانت .

أكدت مصادر عربية أن الباجه جي قد قدم استقالته فعلاً ، ولكنها أضافت أن تاريخها غير معروف .

كان الباجه جي ، وهو يحمل شهادة الدكتوراه من جامعة جورج تاون قد عمل وزيراً للخارجية العراقية من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ وذلك بين فترتين من عمله سفيراً لدى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٩ .

حظي الباجه جي في أوساط الأمم المتحدة باحترام الدبلوماسيين الغربيين بصفته أبلغ السفراء العرب في خطاباته وأكثرهم عقلانية في تفكيره ، حتى حين غدت سياسة بلاده اكثر ميلاً لليسار وأشد صخباً في مناهضة إسرائيل .

إنه لم يتعرض إلى شيء خلال التقلبات السياسية العنيفة المتكررة في بغداد ، ولكنه على مايظهر قرر أخيراً أن يستقيل بعد أن بدأت في ١/٤ في العراق أول المحاكمات الجماعية .

في ١/١٣ قام السكرتير العام يوثانت باستدعاء الباجه جي لكي يطلب الرأفة بضحايا المحاكمات . لم يتلق جواباً من الحكومة العراقية ، ولكن وبعد أيام من تلك المقابلة ذكر أن الباجه جي قدم استقالته وغادر بالطائرة إلى سويسرا . كان ذلك قبل الاعدامات الجماعية التي جرت يوم الاثنين» .

ثانياً ، ما جاء في جريدة نيويورك ديلي نيوز في ٣١ كانون الثاني/ ديسمبر تحت عنوان «الباجه جي يستقيل من منصبه» :

«أكد الدبلوماسي العربي عدنان الباجه جي (٤٥سنة) يوم الخميس الأنباء التي ذكرت انه استقال من منصبه سفيراً للعراق لدى الأمم المتحدة .

قال للصحفيين بعد زيارته للسكرتير العام يوثانت (قدمت استقالتي قبل ثلاثة أسابيع لأسباب شخصية) وأضاف أنه كان يفكر بالاستقالة منذ بعض الوقت ، وقال إن ذلك لاعلاقة له بالأحداث الأخيرة في العراق ، وبضمنها المحاكمة الجماعية وشنق أربعة عشر شخصاً أدينوا بالتجسس ، ومنهم تسعة من اليهود .

وقد ذكرت مصادر عربية يوم الأربعاء أن الباجه جي قرر الاستقالة لاستيائه من

اعتقال رئيس الوزراء السابق عبد الرحمن البزاز في بغداد . كان البزاز قد ورد اسمه على لسان شهود في محاكمة التجسس .

ولكن الباجه جي قال ان المحاكمات كانت قد بدأت أصلاً عندما قدم استقالته .

وأضاف أن لا صحة للقول بأن أمله قد خاب بالأمم المتحدة كما لاصحه للقول بأنه كان مدفوعاً في استقالته بخيبة أمله بدور المنظمة المذكورة في الشرق الأوسط . وقال الدكتور الباجه جي إن الأمم المتحدة إنما تكون جيدة أو سيئة حسبما يكون عليه أعضاؤها ، وأما إذا لم تكن المنظمة قادرة على فعل الكثير بشأن حالة الشرق الأوسط فإن ذلك يعود إلى (الموقف المتعنت) الذي تتخذه إسرائيل .

وقد قيل إن الدكتور الباجه جي كان في أوروبا في الأيام القليلة الماضية ، لكنه نفى أن يكون ذهب بحثاً عن عمل جديد سواء في جنيف أو في أي مكان آخر .

إن تردده في ذكر تاريخ محدد لعودته إلى العراق أدى إلى التكهن بأنه كان قلقاً بشأن الأحداث السياسية الداخلية ، لاسيما تلك التي تتعلق برئيس وزراء سابق ، وهو السيد عبدالرحمن البزاز . وقد اتهم البزاز بالتورط في مؤامرة ضد الحكومة من قبل أحد الذين حوكموا وصدر عليه حكم بالإعدام ، ثم خفف هذا الحكم في ما بعد . لقد حقق الدكتور الباجه جي ، وهو أب لثلاث بنات ، سمعة واسعة بصفته خطيباً مفوهاً ، كما أنه كان يعتبر في المناقشات المتعددة التي تلت حرب حزيران أكثر الناطقين باسم العرب إقناعا سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة» .

ثالثاً ، ونشر الكاتب المشهور درو مدلتون مقالاً في جريدة نيويورك تايمز في اليوم نفسه بعنوان (مندوب العراق في الأمم المتحدة يستقيل : وينفي أن لاستقالته علاقة بأعمال الشنق التي قام بها النظام) جاء فيه :

«صرح اليوم عدنان الباجه جي ، ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة بأنه قدم استقالته ، ونفى ان هذه الاستقالة لها علاقة بمحاكمات التجسس والإعدامات في بلاده .

قال وزير الخارجية السابق إنه قدم استقالته قبل ثلاثة أسابيع ، قبل أن تبدأ المحاكمات . وقد رفض مراراً أن يقول ما إذا كانت الاستقالة قد قبلت .

أكد السيد الباجه جي أن أسباب استقالته هي أسباب شخصية ، ولكنه أضاف سبباً سياسياً واحداً : خيبة أمله بالأمم المتحدة لإخفاقها في معالجة حالة الشرق الأوسط ، وهو إخفاق أرجعه إلى « الموقف المتعنت لطرف واحد ، أي إسرائيل» .

وشدد الباجه جي أن مسألة المحاكمات لاصلة لها باستقالته وقال إنه مستاء من أن

ما نشر عن محاكمات التجسس في كافة أرجاء العالم قد أغفل أن عدداً من اليهود قد برئت ساحتهم وأن عدداً من العرب قد أدينوا . وقال أنه لا يرى أن المحاكمات كانت متحيزة . وأعلن أن التجسس أمر يمس الأمن القومي ، وأن هذه هي النقطة الأساسية ، وليست التعصب الأعمى . إن استقاله الباجه جي والمخاوف من انتقام إسرائيل المحتمل ثأرا لشنق تسعة من اليهود العراقيين من بين الأشخاص الأربعة عشرة الذين أعدموا كجواسيس يوم الاثنين قد أضافت إلى صفة الاستعجال في مشاورات السفير غونار يارنغ مع ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي وفرنسا .

لم يلتق السيد الباجه جي بالسفير يارنغ ، ولكنه أمضى أربعين دقيقة مع السيد يوثانت . وينعقد إجماع الدبلوماسيين على أن مغادرة الباجه جي ستضعف من طرح القضية العربية في الأمم المتحدة . إن إتقان اللغة الإنكليزية التام من قبل هذا الدبلوماسي المجرب والماهر قد مكنه من تقديم عرض للقضية العربية بشكل مكثف ومعبر وصحيح في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة معاً .

واتفقت المصادر العربية على القول بأن «الأسباب الشخصية» للدبلوماسي العراقي قابلة لتأويل واسع . ومن التأويلات التي ذكرتها هذه المصادر أن السيد الباجه جي قد أصيب بالصدمة من جراء إلقاء رئيس الوزراء السابق عبدالرحمن البزاز في السجن ، وأشارت تلك المصادر إلى أن الباجه جي قد عمل وزيراً للخارجية في حكومة البزاز .

إن الدكتور البزاز قد جاء ذكره في إحدى محاكم بغداد بأنه عضو في مجموعة سرية تعمل ، بدعم من الولايات المتحدة على عقد سلام مع إسرائيل .

نفى السيد الباجه جي خبرين تناقلتهما الأوساط هنا قائلاً إنه لم يقدم استقالته لأن مكانة السفير في الأمم المتحدة قد قلت أهميتها . كما قال إنه لم يكن يبحث عن عمل في سويسرا . وذكر أنه سيترك عمله الحالي في نهاية شباط/ فبراير أو أوائل آذار/ مارس ثم يأخذ فترة راحة طويلة . وإنه ليس لديه خطط الآن للعودة إلى العراق» .

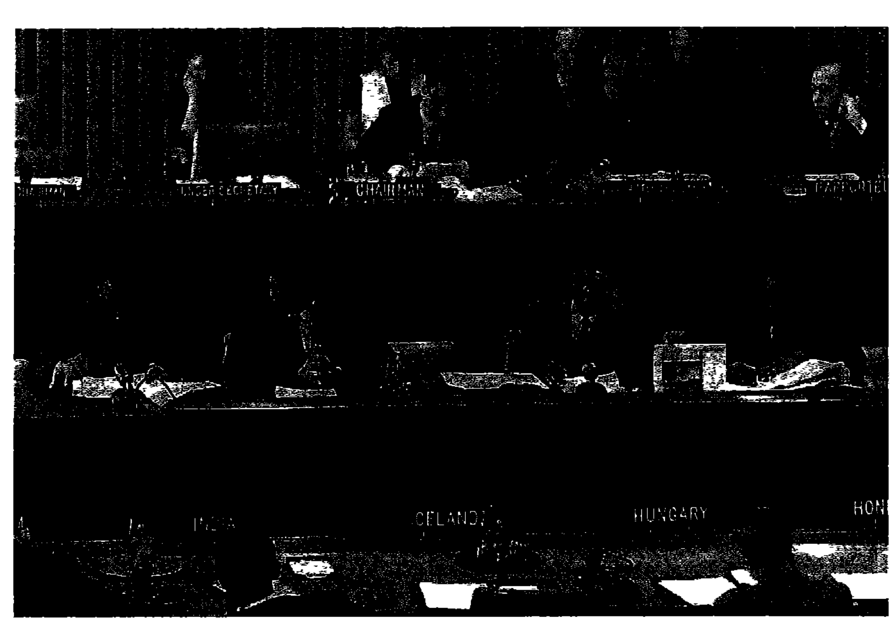
وقد جرت عدة محاولات لإقناعي بسحب الاستقالة التي لم تقبل إلا بعد إصراري بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٩ وغادرت نيويورك في ٦ آذار/ مارس وبذلك انتهت خدمتي الحكومية لوطني الحبيب العراق التي استمرت أكثر من أربعة وعشرين سنة وبدأت بعد ذلك بمدة وجيزة خدمتي في وطني العزيز الثاني الإمارات العربية المتحدة وإمارة ابوظبي بالذات وأرجو من الله عز وجل أن يمد من عمري لأكتب عن هذه الفترة من حياتي التي بدأت عام ١٩٧١ .



الباجه جي يترأس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الأمم المتحدة 20 كانون الأول / ديسمبر 1965 .



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للعقد القادم في 24-28 حزيران / يونيو 1968 في يوغوسلافيا. الباجه جي على يمين الجالسين ، وعلي بوتو من الباكستان على يسارهم .



عدنان الباجه جي يترأس اللجنة الرابعة 10 آذار / مارس 1961 .

المحتويات

صوت العراق في الأمم المتحدة ١٩٥٩-١٩٦٩

[illegible]

الناشر

